



25 سنة من خصب ورسائل  
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

المجلد السادس  
2024 - 2019



صَاحِبُ إِجْلَالِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّادِسِ نَصْرَهُ اللهُ





خُصِبَ ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



المجلد السادس

2024 - 2019

25 سنة من خطاب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوليو 1999 - يونيو 2024

- إصدارات وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل

- رقم الإيداع القانوني: 2024MO3119

- ردمك: 9-51-692-9920-978

- السنة: 2024

- صورة الغلاف: وكالة المغرب العربي للأنباء

- الطبع: مطابع دار المناهل

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل - شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، السويبي، الرباط، المملكة المغربية

- [www.mjcc.gov.ma](http://www.mjcc.gov.ma)

# الفهرس

17.....تقديم



2019

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية - الأوروبية الأولى  
شرم الشيخ، 19 جمادى الثانية 1440 هـ الموافق 25 فبراير 2019 م.....21
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الأول للجنة المناخ الخاصة  
بمنطقة الساحل  
نيامي، 19 جمادى الثانية 1440 هـ الموافق 25 فبراير 2019 م.....25
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة السنوية الخامسة لمنتدى كرانس  
مونتانا  
الداخلة، 09 رجب 1440 هـ الموافق 16 مارس 2019 م.....29

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين  
خلال مراسيم الاستقبال الرسمي لقداسة البابا فرانسيس  
الرباط ، 23 رجب 1440 هـ الموافق 30 مارس 2019 م.....33
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاجتماع السنوي لمجموعة البنك  
الإسلامي للتنمية  
مراكش، 29 رجب 1440 هـ الموافق 05 أبريل 2019 م.....37
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاحتفال الرسمي باليوم  
العالمي للصحة  
الرباط، 02 شعبان 1440 هـ الموافق 08 أبريل 2019 م.....41
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس للقمة الاستثنائية  
لمجموعة دول الساحل والصحراء  
نجامينا، 07 شعبان 1440 هـ الموافق 13 أبريل 2019 م.....45
- صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية  
بمناسبة الذكرى الـ63 لتأسيسها  
08 رمضان 1440 هـ الموافق 14 ماي 2019 م.....49
- رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج الميامين بمناسبة  
سفر أول فوج منهم إلى الديار المقدسة  
سلا - 15 ذو القعدة 1440 هـ الموافق 18 يوليوز 2019.....53
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد  
26 ذو القعدة 1440 هـ الموافق 29 يوليوز 2019.....57
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب  
الحسيمة - 18 ذو الحجة 1440 هـ الموافق 20 غشت 2019.....63
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الجمع العام التأسيسي لإحداث  
«مؤسسة الدكتور عبد الكريم الخطيب للفكر والدراسات»  
الرباط - 13 محرم 1440 هـ الموافق 13 شتنبر 2019.....67

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الأولى  
للمناظرة الوطنية للتنمية البشرية  
الصخيرات - 19 محرم 1441 هـ الموافق 19 شتنبر 2019.....69
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة العمل المناخي 2019  
نيويورك - 23 محرم 1441 هـ الموافق 23 شتنبر 2019.....73
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء البيئة  
الرباط - 03 صفر 1441 هـ الموافق 02 أكتوبر 2019.....75
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام أعضاء مجلسي البرلمان  
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة  
من الولاية التشريعية العاشرة  
الرباط - 12 صفر 1441 هـ الموافق 11 أكتوبر 2019.....79
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة  
مراكش - 22 صفر 1441 هـ الموافق 21 أكتوبر 2019.....83
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى الـ44 للمسيرة الخضراء  
الرباط - 08 ربيع الأول 1441 هـ الموافق 06 نونبر 2019.....87
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
نيويورك - 02 ربيع الثاني 1441 هـ الموافق 29 نونبر 2019.....91
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الاحتفالية المقامة بمناسبة الذكرى  
الخمسينية لمنظمة التعاون الإسلامي  
الرباط - 15 ربيع الثاني 1441 هـ الموافق 12 دجنبر 2019.....95
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المناظرة الوطنية الأولى  
للجهوية المتقدمة  
أكادير - 20 دجنبر 2019.....99





## 2020

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين حول فعالية وتطوير المدارس  
مراكش - 11 جمادى الأولى 1441 هـ الموافق 07 يناير 2020.....105
- صاحب الجلالة يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية  
بمناسبة الذكرى الـ 64 لتأسيسها  
20 رمضان 1441 هـ الموافق 14 ماي 2020.....109
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد  
تطوان - 08 ذو الحجة 1441 هـ الموافق 29 يوليوز 2020.....111
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى الـ 67 لثورة الملك والشعب  
الحسيمة - 29 ذو الحجة 1441 هـ الموافق 20 غشت 2020.....115
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة  
التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة  
الرباط - 21 صفر 1442 هـ الموافق 09 أكتوبر 2020.....119
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة  
الرباط - 21 ربيع الأول 1442 هـ الموافق 07 نونبر 2020.....123
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة الأممية المعنية بممارسة  
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
نيويورك - 30 نونبر 2020.....127

جلالة الملك يحدد التأكيد في رسالة إلى الرئيس محمود عباس على ثبات الموقف  
المغربي الداعم للقضية الفلسطينية

الرباط - 23 دجنبر 2020.....129



2021

صاحب الجلالة يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية  
بمناسبة الذكرى الـ 65 لتأسيسها

02 شوال 1442 هـ الموافق 14 ماي 2021.....133

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

فاس - 20 ذي الحجة 1442 هـ الموافق 31 يوليوز 2021م.....137

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى الـ 68 لثورة الملك والشعب

11 محرم 1443 هـ الموافق 20 غشت 2021م.....141

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة  
التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة

الرباط - 01 ربيع الأول 1443 هـ الموافق 08 أكتوبر 2021م.....145

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة السادسة  
والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

غلاسغو - 25 ربيع الأول 1443 هـ الموافق 01 نونبر 2021م.....149

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة

30 ربيع الأول 1443 هـ الموافق 06 نونبر 2021م.....151

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

نيويورك - 22 ربيع الثاني 1443 هـ الموافق 29 نونبر 2021م.....155



2022

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة السادسة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي

بروكسيل - 16 رجب 1443 هـ الموافق 18 فبراير 2022م.....161

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة قادة الدول ورؤساء الحكومات  
حول الجفاف والتدبير المستدام للأراضي

أبيدجان - 07 شوال 1443 هـ الموافق 09 ماي 2022م.....163

جلالة الملك يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية  
بمناسبة الذكرى الـ66 لتأسيسها

الرباط - 12 شوال 1443 هـ الموافق 14 مايو 2022م.....167

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الدولي السابع لليونسكو لتعلم الكبار

مراكش - 15 ذو القعدة 1443 هـ الموافق 15 يونيو 2022م.....171

رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الحجاج المغاربة الميامين برسم موسم الحج لسنة 1443 هـ

مطار الرباط/سلا - 20 ذو القعدة 1443 هـ الموافق 20 يونيو 2022م.....175

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى مؤتمر إطلاق المنتدى الإفريقي للمستثمرين السياحيين

الرباط - 20 ذو القعدة 1443 هـ الموافق 20 يونيو 2022م.....179

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى اجتماع التجمع الإفريقي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الإفريقية الأعضاء في البنك وصندوق النقد الدوليين  
مراكش- 05 ذو الحجة 1443هـ الموافق 05 يوليوز 2022 م ..... 183.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد  
01 محرم 1444 هـ الموافق 30 يوليوز 2022 ..... 187.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب  
22 محرم 1444هـ الموافق 20 غشت 2022م..... 191.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة  
الرباط - 17 ربيع الأول 1444 هـ الموافق 14 أكتوبر 2022م..... 195.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين للمسيرة الخضراء  
11 ربيع الثاني 1444هـ الموافق 06 نونبر 2022 م..... 199.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المناظرة الإفريقية الأولى للحد من المخاطر الصحية  
مراكش - 21 ربيع الثاني 1444 هـ الموافق 16 نونبر 2022 م ..... 203.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة التاسعة للمنتدى العالمي لتحالف الحضارات  
فاس - 27 ربيع الثاني 1444 هـ الموافق 22 نونبر 2022 م ..... 205.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الـ 17 للجنة الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي التابعة لليونسكو  
الرباط - 03 جمادى الأولى 1444 هـ الموافق 28 نونبر 2022م..... 211.....
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
نيويورك - 04 جمادى الأولى 1444 هـ الموافق 29 نونبر 2022 م..... 215.....
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الصينية الأولى  
الرياض 14 جمادى الأولى 1444 هـ الموافق 09 دجنبر 2022 م ..... 217.....

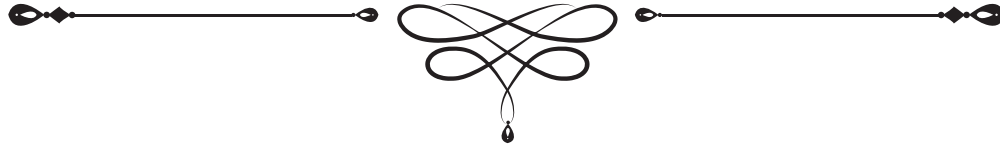


2023

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر رفيع المستوى لدعم مدينة القدس  
القاهرة - 21 رجب 1444 هـ الموافق 12 فبراير 2023 م..... 223
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الثانية لمؤتمر رؤساء الدول  
والحكومات للجنة المناخ الخاصة بمنطقة الساحل  
أديس أبابا - 26 رجب 1444 هـ الموافق 17 فبراير 2023 م..... 227
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تسليم جائزة التميز لسنة 2022  
من الاتحاد الإفريقي لكرة القدم  
كيغالي - 21 شعبان 1444 هـ الموافق 14 مارس 2023 م..... 229
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الأولى لـ «اليوم الوطني للصناعة»  
الدار البيضاء - 7 رمضان 1444 هـ الموافق 29 مارس 2023 م..... 231
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية  
المشتركة للهيئات المالية العربية  
الرباط - 08 شوال 1444 هـ الموافق 29 أبريل 2023 م..... 235
- الأمر اليومي الذي وجهه صاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة  
لل قوات المسلحة الملكية، إلى القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى ال 67 لتأسيسها  
23 شوال 1444 هـ الموافق 14 ماي 2023 م..... 239

- رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج المغاربة  
الميامين برسم موسم الحج لسنة 1444هـ بمناسبة مغادرة أول فوج منهم إلى الديار  
المقدسة
- 243..... مطار الرباط / سلا - الجمعة 13 ذو القعدة 1444 هـ الموافق 02 يونيو 2023 م
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المؤتمر البرلماني الدولي  
حول «حوار الأديان: لتعاون من أجل مستقبل مشترك»
- 247..... مراكش - 24 ذو القعدة 1444 هـ الموافق 13 يونيو 2023 م
- رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في ندوة:  
«ضوابط الفتوى الشرعية في السياق الإفريقي»
- 253..... مراكش - السبت 19 ذو الحجة 1444 هـ الموافق 08 يوليوز 2023 م
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد
- 257..... السبت 11 محرم 1445 هـ الموافق 29 يوليوز 2023 م
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية  
لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
- 261..... مراكش - الخميس 26 ربيع الأول 1445 هـ الموافق 12 أكتوبر 2023 م
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة  
التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة
- 265..... الرباط - الجمعة 27 ربيع الأول 1445 هـ الموافق 13 أكتوبر 2023 م
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة  
والأربعين للمسيرة الخضراء
- 269..... الإثنين 21 ربيع الثاني 1445 هـ الموافق 06 نونبر 2023 م
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة الرابعة  
لمنتدى الاستثمار الإفريقي
- 273..... مراكش - الأربعاء 23 ربيع الثاني 1445 هـ الموافق 08 نونبر 2023 م
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الإسلامية المشتركة غير  
العادية بالرياض
- 277..... الرياض - السبت 26 ربيع الثاني 1445 هـ الموافق 11 نونبر 2023 م

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أعضاء أكاديمية المملكة المغربية  
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للأكاديمية في إطار هيكلتها الجديدة  
الرباط - الأربعاء 07 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 22 نونبر 2023 م.....279
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب  
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
نيويورك - 14 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 28 نونبر 2023 م.....283
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في القمة العالمية للعمل المناخي  
دبي - 17 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 01 دجنبر 2023 م.....287
- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في مناظرة دولية بمناسبة  
الاحتفاء بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان  
الرباط - 22 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 07 دجنبر 2023 م.....291



2024

- رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الندوة الوطنية المخلدة  
للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي  
الرباط - الأربعاء 05 رجب 1445 هـ الموافق 17 يناير 2024 م.....297
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الـ 15 لمنظمة التعاون الإسلامي  
السبت 25 شوال 1445 هـ الموافق 4 مايو 2024 م.....301
- صاحب الجلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة  
الملكية يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 68 لتأسيسها  
الثلاثاء 05 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 14 ماي 2024 م.....307

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الثالثة والثلاثين  
لجامعة الدول العربية

الخميس 07 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 16 ماي 2024 م..... 311

أمير المؤمنين صاحب الجلالة يوجه رسالة سامية إلى الحجاج المغاربة  
برسم موسم الحج لسنة 1445 هـ

الخميس 15 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 23 ماي 2024 م..... 315

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس الحكومة  
بخصوص الإحصاء العام للسكان والسكنى

الخميس 13 ذو الحجة 1445 هـ الموافق 20 يونيو 2024 م..... 317





## تقديم

1999-2024، ربع قرن من التاريخ، جيل من حياة انسان، ثلاثة عقود أولى من الألفية الثالثة، الكثير من الاضطرابات والتقلبات وإعادة التوازنات على المستوى العالمي. ومع ذلك، في هذا المحيط التاريخي الواسع المضطرب بالأزمات الاقتصادية، وعودة الحرب بين القوى العظمى، وتكريس الأزمات السياسية في الديمقراطيات القديمة، نجح المغرب بإيقاعه الخاص في الإبحار بصعوبة ولكن بنجاحة، متفاديا الصخور والعديد من المطبات والدوامات، متأرجحا بين الأمواج المخادعة والجبال الجليدية غير المرئية، دون أن يستسلم.

هذا المسار الطويل للمغرب، الذي لم يكن يوماً سهلاً ولكنه ظل ضامناً للأمان واستمرارية الرؤية، يعود الفضل فيه إلى التوجيهات السامية والرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي هي بمثابة توجيهات ربان السفينة المغربية التي تشق مياه التاريخ المضطربة.

الإقلاع الصناعي الذي يتأكد ويدهش العالم يوماً بعد يوم، والاستقرار الديموغرافي للمجتمع الذي بلغ مرحلة النضج، والربط الطرقي والجوي للتراب الوطني بأكمله، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي الكبير بغية تقليص الفجوات الاقتصادية والترايبية والفوارق بين الجنسين، وتأكيد هوية أمة أكثر وعياً بذاتها وأكثر دينامية وجرأة، كما رأيناها خلال كأس العالم 2022؛ فضلاً عن تكريس قضيتنا الوطنية الأولى، المعترف بها بشكل متزايد من قبل غالبية دول العالم، إلى جانب حضورنا الدبلوماسي المتزايد والذي يعزز السلام والحوار؛ كل هذه الإنجازات نجد أسسها مخطوطة في خطب ورسائل ملكية سامية متبصرة وملهمة ومتباعدة للمشاريع، منذ ولادتها كفكرة إلى غاية تحقيقها على أرض الواقع تحت الرعاية السامية لجلالة الملك.

فالخطاب الملكي، متفرد وناذر وله خصوصياته، كما يجب ان يكون، حيث نجح في طبع إيقاع فضائنا العام الحي والديناميكي، من خلال التدخلات الملكية المنتظرة الضابطة والمؤطرة للخطاب الديمقراطي ومحددة لشروط وجود خطاب حر وشفاف في إطار من التسامح واحترام مختلف الهويات الثقافية والإيديولوجية.

إن الخطاب الملكي مكرس بشكل مزدوج. كموقع للتاريخ، يجمع الدلالات والرؤى والتصورات الملكية التي تتجاوز الزمن الانتخابي للسياسات، فضلاً عن الزمن المؤسساتي للهيئات الحكومية، يفرض سرعة أخرى على السياسة المغربية، سرعة على المدى الطويل، مدعومة بقرون من التاريخ الماضي، وإسقاط نفسها على القرون القادمة، وهو أمر لا تستطيع برامج ومشاريع الفاعلين السياسيين المدرجة في زمنيّات الولايات الانتخابية القيام به. ففي عالم تمزقه الآن تحديات محفوفة بالمخاطر: مناخية، هجرة، تكنولوجية، توجد فقط كلمة تتجذر شرعيتها في سلالة الأسرة الحاكمة يمكن أن تكون ناجعة في هذا الصدد. إن النجاحات التي

حققتها بلادنا في مجالات الثقافة والحفاظ على التراث، والطاقات المتجددة ومحاربة تغير المناخ، وفي حل النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان والهجرة، ترجع إلى قدرة الخطاب الملكي على لم الشمل والتغاضي عن الكلمات المفرقة في السياسة والمجتمع.

ثم يتم تكريس الخطاب الملكي كخطاب مرجعي للأمة بأكملها. ويمكن للمغرب أن يتطور ويتقدم ويحارب ويتفوق على نفسه من خلال هذه الخطب الملكية القوية، التي تعتبر الطقوس البروتوكولية التي تحاط بها ضمان لقيمتها النادرة، وقدرتها على تجاوز اللعبة السياسية لوضع نفسها في موقف الحكم.

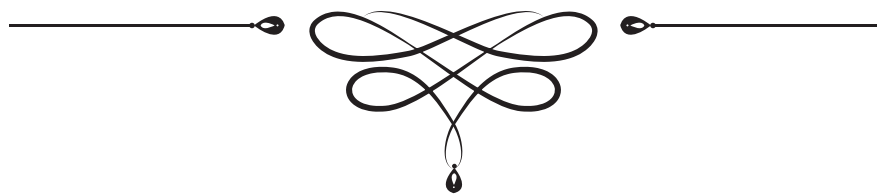
وبدلاً من استعراض مختلف المجالات المتعلقة بالتدخلات الملكية، والتي سيكتشفها القارئ في صفحات هذه المجلدات الاستثنائية، من المثير للاهتمام ملاحظة كيف ينتشر الخطاب الملكي، عبر ضوابط سياسية خاصة بالثقافة السياسية المغربية، والتي، لحسن الحظ، مازالت تسكننا. مختلف مكونات المجتمع المغربي، المجتمع المدني، القطاع الخاص، مؤسسات الدولة، الشرائح المختلفة للسكان، في تنوع خصائصها، الاجتماعية الترابية والثقافية والديموغرافية، تعترف، كل بطريقتها الخاصة، بهذا الخطاب الملكي المتعدد والموحد، والذي يعمل كنواة موحدة تدور حوله اختلافاتنا.

الوحدة الترابية للأمة، والقضايا الكبرى للأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومواصلة المسار الديمقراطي وتعميقه، والالتزام بالقضية العالمية للثقافة والحفاظ على التراث، وتعزيز ارادتنا في دعم القانون الدولي وأن نكون من الداعمين الكبار للمجتمع الدولي؛ هذه قيمنا، هي هي، ونضالاتنا دائماً مزيج ذكي من من الجرأة الاستراتيجية والحرص الدبلوماسي على الحوار وبناء التوافقات.

وإنه لشرف عظيم لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووعيا منها بالأهمية التاريخية والفكرية لهذه المجلدات، أن تقدمها إلى مواطنينا، الذين سيجدون فيهم المراجع الاستشرافية التي تواكب تطور مملكتنا.

محمد مهدي بنسعيد  
وزير الشباب والثقافة والتواصل

خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2019



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية - الأوروبية الأولى

شرم الشيخ، 19 جمادى الثانية 1440 هـ الموافق 25 فبراير 2019 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، رئيس القمة،  
السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه في البداية، بعبارات الشكر والتقدير، لفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ومن خلاله للشعب المصري الشقيق، على استضافة القمة العربية الأوروبية الأولى، وعلى كل الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية من أجل تهيئ الظروف الملائمة لإنجاحها.

والشكر موصول أيضا إلى السيد دونالد تاسك، رئيس المجلس الأوروبي على رئاسته المشتركة لهذه القمة.

كما أشكر معالي السيدة فيديريكا موغريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على التوجيه الجيد لمجموعات العمل التي أشرفت على إعداد الملفات المعروضة على أنظار هذه القمة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

نعيش اليوم لحظة قوية في مسار الحوار العربي الأوروبي. فنحن نجتمع في إطار أول قمة عربية أوروبية، وفي ظرفية مليئة بتطورات جيوسراتيجية دقيقة، ذات وقع مباشر على منطقتنا. فهي تشكل محطة بارزة في تاريخ العلاقة بينهما، كما تجسد رغبتنا المشتركة

في الارتقاء بهذا المسار إلى مستويات أعلى، مما سيكون له، لا محالة، وقع ملموس على أمن منطقتينا واستقرارهما، وسيفتح آفاقاً واعدة للتعايش السلمي بين شعوبهما، وسيوفر لهما الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

إن هذه القمة التي تجمعنا اليوم، تحظى بأهمية بالغة لدى العالم العربي، فهي تؤسس لحوار يحتل مكانة متميزة في خارطة علاقاته مع مختلف شركائه، من دول وتجمعات ومنظمات إقليمية وقارية. وهذه الأهمية، وإن كانت مرتبطة بواقع القرب الجغرافي والتراكم التاريخي، فهي على وجه الخصوص، ترجمة عملية لقناعة مشتركة، ونتاج لجهد إنساني وفكري وثقافي جامع، يستمدان جذورهما من الحوار والتبادل المستمرين بين الحضارتين العربية والأوروبية.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية، التي راکمت تجربة مثمرة ومتميزة في علاقاتها مع الشريك الأوروبي، طيلة عقود من الزمن، لاسيما في إطار الوضع المتقدم، والتي تطمح إلى بلوغ مراحل تشاركية رفيعة المستوى وأخرى مستقبلا، تبقى مستعدة للدفع بالتعاون العربي- الأوروبي نحو شراكة خلاقة، تنهل من غنى الموروث الثقافي والحضاري لكل طرف على حدة، وتجعل من التلاقح بينهما قاطرة حقيقية لبناء صرح علاقة متينة ومتكافئة، قوامها القيم والمصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، والحوار البناء.

لذلك، فإننا نعتقد أن هذه القمة تشكل فرصة مواتية لاستحضار تلك الأبعاد الحضارية والإنسانية، كقاعدة صلبة للانتقال بهذا الحوار إلى مستوى تعاون حقيقي، مبني على رؤية واضحة، وخطط عمل واقعية، لخدمة المصالح المتبادلة، وتحقيق المنفعة المشتركة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

لا شك أن واقع التعاون العربي الأوروبي، وحجمه المادي والمعرفي، يؤكد ضرورة إجراء تقييم موضوعي وهادئ لحصيلته، ومراجعة محاوره، وتحديد أولوياته الاستراتيجية، المرورية والمستقبلية، وتطوير منهجية عمله، بهدف تعزيزه والارتقاء به.

لذا، فنحن مدعوون اليوم لتوجيه مناقشاتنا وحواراتنا نحو التفكير الجدي والعميق، في كيفية تجسيد هذا التعاون على أرض الواقع، عبر وضع تصور شمولي متكامل للمشروع المستقبلي الذي نريده لفضائنا، يقوم على ترتيب عقلاني للأولويات، ورسم محكم لأهداف واقعية، ونهج أسلوب تشاركي واستباقي، يعتمد آليات عمل مرنة ومتطورة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد من جانبنا، أن هذا التصور المتكامل يتطلب التركيز على بعض الأولويات، من بينها:

أولا، الأمن القومي العربي، الذي ينبغي أن يظل شأنا عربيا، في منأى عن أي تدخل أو تأثير خارجي، مع الأخذ بعين الاعتبار، أهمية الجهد الدولي الذي يمكن للشركاء الموثوق بهم القيام به من أجل منع أي مساس بهذا الأمن، لأن أي إضرار به سيفضي، لا محالة، إلى الإضرار بأمن أوروبا، بل وبأمن العالم أجمع.

وهنا لا يفوتني أن أشير إلى أن ما يواجهه العالم العربي من تحديات خطيرة تهدد أمنه واستقراره، راجع أحيانا، إلى سياسات وسلوكيات بعض بلدانه تجاه البعض الآخر. وفي هذا الصدد، نشدد على أن القضاء على هذا التهديد يظل رهينا بالالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام السيادة الوطنية للدول ووحدتها الترابية، والتوقف والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.

ثانيا، تحقيق نهضة الوطن العربي، حيث يقع على عاتق أوروبا مساعدة جوارها العربي على بلوغ ذلك التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، الذي من شأنه تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين هذين الشريكين، من خلال مشاريع تنمية ملموسة،







خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الأول للجنة المناخ الخاصة بمنطقة الساحل  
نيامي، 19 جمادى الثانية 1440 هـ الموافق 25 فبراير 2019 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،  
السيد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،  
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أخطب أصحاب الفخامة والمعالي، رؤساء الدول والحكومات المجتمعين بمناسبة المؤتمر الأول  
للجنة المناخ الخاصة بمنطقة الساحل.

إن هذه المنطقة، التي تعد صلة وصل بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها، تعاني اليوم من التقلبات المناخية وما يترتب عنها من  
آثار وخيمة. وبالتالي، فإن أهم تحد يواجهنا في هذا الشأن، يكمن في معالجة قضية المناخ بفعالية، مع استحضار أهداف التنمية  
الاجتماعية والاقتصادية والعمل على الاستجابة للمتطلبات الأمنية.

ولا يفوتني، بهذه المناسبة، أن أعرب لأخي فخامة الرئيس محمادو إيسوفو، عن خالص تهاني على كل الأشواط التي تم قطعها على  
درب تفعيل لجنة المناخ، الخاصة بهذه المنطقة.

فجمهورية النيجر، بحكم موقعها الجغرافي، تحظى بأهمية محورية تؤهلها للإسهام في تعزيز الاستقرار والأمن والتنمية في منطقة  
الساحل، بل في القارة الإفريقية بأكملها.

## أصحاب الفخامة والمعالي ، حضرات السيدات والسادة،

إن واقع الحال واضح للعيان، والمخاطر المناخية التي تهدد منطقة الساحل معروفة ويعلمها الجميع. فهي تمس حياة السكان اليومية، وتؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الاستقرار الإقليمي.

فهذا المجال الاستراتيجي، يعكس، أكثر من غيره، ما للبيئة من تأثير مباشر على ظروف العيش.

فنقص الغذاء، وانخفاض احتياطيات المياه والتصحر، كلها نتائج مرتبطة بالتغيرات المناخية، ستواصل دفع شبابنا إلى الهجرة، مما يحرم قارتنا الإفريقية من جزء مهم من قواها الحية.

إنها مخاطر تتطلب منا ومن شركائنا استثماراً كبيراً وانخراطاً كلياً من أجل الاستجابة لتطلعات الشعوب وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

فالكفاح من أجل تحقيق العدالة المناخية يعد، بالنسبة لشعوب القارة، معركة من أجل تحسين ظروف العيش، وضمان حياة كريمة ومستقبل واعد.

ذلك أن العدالة المناخية ينبغي ألا تظل مجرد شعار أجوف، بل يجب أن تصبح مطلباً أساسياً بالنسبة إلينا جميعاً، بما يتيح لشعوبنا الاستفادة الآمنة من الموارد الأساسية، وهو ما سيجنب شبابنا أسباب اليأس، ويقيهم من الوقوع في شرك المنظمات الإجرامية والإرهابية.

## أصحاب الفخامة والمعالي ، حضرات السيدات والسادة،

ينبغي ألا ينحصر حشد طاقات مختلف الفاعلين لمواجهة الآثار المدمرة للتغيرات المناخية في نطاق الحدود الوطنية، بل يجب أن يتجاوزها.

ولذلك، فقد شكلت قمة العمل الإفريقية، التي انعقدت بمبادرة منا في نونبر 2016 بمراكش، على هامش الدورة الثانية والعشرين لقمة المناخ، عملاً سياسياً قوياً من لدن القادة الأفارقة. فقد أطلقنا بذلك، نحن رؤساء الدول الإفريقية، دينامية جديدة تتمحور حول مشاريع طموحة وملموسة عابرة للحدود، تديرها ثلاث لجان يعد المغرب شريكاً مؤسساً لها، وهي:

- لجنة حوض الكونغو، التي ترأسها جمهورية الكونغو؛
- لجنة منطقة الساحل، برئاسة جمهورية النيجر؛
- لجنة الدول الجزرية، التي ترأسها جمهورية السيشل.

وقد أنهينا المرحلة الأولى في السنة الماضية، مع أختينا فخامة الرئيس ساسو نغيسو، في برازافيل، خلال القمة الأولى للجنة المناخ لحوض الكونغو. وتم حينها إرساء الأسس اللازمة لضمان تعبئة الأطراف المعنية، وبلورة مقاربة خلاقة وجريئة، بما يمهد السبيل لتدابير مستقبلية، تحمل الأمل والحلول الملموسة للسكان، على المستويين المحلي والإقليمي.

وها نحن اليوم، نجتمع هنا في نيامي، تحدونا الرغبة نفسها في تقوية تدابيرنا، وتعزيز اتساقها، من خلال مقترحات جديدة. فإطلاق خطة الاستثمار المناخي لمنطقة الساحل وبرنامجها الإقليمي ذي الأولوية، سيكتمل عقد المشاريع الحيوية بل والضرورية، التي شرع فعليا في تنفيذها.

وفي هذا الإطار، يسعدني الإعلان عن التزام المملكة المغربية بالتكفل بدراسات الجدوى اللازمة لاستكمال خطة الاستثمار المناخي هذه.

ومن جهة أخرى، فيمكن للجنة أن تعول على دعم مركز الكفاءات للتغير المناخي في المغرب، لاسيما في ما يتعلق بتعزيز قدرات أعضائها. فهذا المركز، الذي أنشئ في سنة 2014، يعد فضاءا للتميز الوطني والقاري في مجال تطوير ونشر المعارف والممارسات الفضلى المرتبطة بالتغيرات المناخية.

أصحاب الفخامة والمعالي،  
حضرات السيدات والسادة،

تحتم علينا مسؤولياتنا تجاه الشباب الإفريقي، انتهاج كل السبل الممكنة من أجل تحقيق تطلعاته، ووضع قارتنا في مسار إيجابي حافل بالفرص والإمكانيات. فمستقبل إفريقيا رهين بمدى قدرتنا على إبداع أشكال جديدة من الحلول التضامنية، في إطار التزام حقيقي، يراعي مصالح جميع الأطراف، سواء كانت في الجنوب أو في الشمال.

ويمكن لمنطقة الساحل، التي تضم بلدانا من شرق إفريقيا ووسطها وغربها، أن تتحول إلى نموذج متقدم للتكامل الإقليمي، على المستويات الاقتصادية والبيئية والسياسية والبشرية. وتشكل لجنة المناخ لمنطقة الساحل إحدى الركائز الكفيلة بتمكينها من بلوغ هذا الهدف.

لقد نشأ التاريخ هنا في هذه الربوع، وها هنا يكمن مستقبلها. وبالتالي، فمن واجبنا تجاه الأجيال القادمة، أن نتبنى لصالحها التزاما سياسيا، مدعوما بعمل جماعي تضامني، من أجل التصدي للتغيرات المناخية وآثارها.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة السنوية الخامسة لمنتدى كرانس مونتانا

الداخلة، 09 رجب 1440هـ الموافق 16 مارس 2019م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه إلى المشاركين في الدورة الخامسة لمنتدى كرانس مونتانا بالداخلة، التي ستتمحور أشغالها هذه السنة حول موضوع «بناء قارة إفريقية قوية وحديثة في خدمة شبابها»؛ وهو موضوع لا يمكن إلا أن يسترعي اهتمام جميع الفاعلين، المؤسساتيين والخواص، ليس فقط داخل قارتنا، بل أيضا خارجها.

إن انعقاد هذه الدورة من جديد، والتي نتمنى لأشغالها كامل النجاح والتوفيق، لدليل على الترسيخ المستمر لمكانة منتدى الداخلة. فقد أصبح منذ خمس سنوات، موعدا هاما لإعمال التفكير، وللبحث عن حلول ملموسة ومبتكرة، كفيلة بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

ذلك أن هذه المؤسسة، تعتبر فعلا منتدى فكريا، ومركزا يستقطب مشاركين من شتى المشارب، ومن مختلف بقاع المعمور. كما يستقبل شخصيات مرموقة، لتدارس قضايا تهم بالضرورة القارة الإفريقية، لكن صداها يمتد إلى القارات الأخرى، بفعل ما تتمخض عنه هذه اللقاءات من أفكار جديدة، وما تتيحه من فرص للتآزر والتعاون.

كما نعتنم هذه المناسبة، لنهنئ جميع الفرق التي عبأت كل طاقاتها لإنجاح هذا الملتقى الهام. ونخص بالشكر، رئيس منتدى كرانس مونتانا، السيد جان بول كارتيرون، الذي أبان عن قدرة عالية على الإقناع والتقريب بين الرؤى، وذلك بفضل ما يتمتع به من حيوية وروح مبادرة.

فخلال بضع سنوات فقط، أضحت مدينة الداخلة تُشع بلا منازع، كأرض للقاء، وملتقى للحوار. هذا الزخم الذي تتسم به هذه المدينة الجميلة والمضيافة، يعد رمزا للقارة إفريقية قادرة على مواكبة، بل ومضاهاة، المعايير الدولية.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

قد تكون قارتنا فضاءً للآفاق الواعدة، لكنها حتماً، أرض لكل الآمال. بل إنها على وجه الخصوص، في مركز المشهد العالمي. لذلك، فإن رفع تحديات إفريقيا، سيكون له بالضرورة أثر على الرهانات الجيوستراتيجية الدولية والتحويلات الجارية. لقد حان وقت إفريقيا، فالقرن الحالي ينبغي أن يكون قرن إفريقيا بامتياز.

إن ما يبرر هذا الاقتناع بالدرجة الأولى، هو ما تتسم به هذه القارة من حيوية ديمغرافية، إذ أن ساكنتها هي الأكثر شباباً. فتسارع وتيرة التحول الديمغرافي يدعونا إلى إطلاق مشاريع تنمية كبرى كفيلة بتغيير واقع القارة، سواء في ميادين التعليم والصحة، والفلاحة والبنية التحتية، أو في مجال محاربة الفقر.

كل هذا يشكل تحديات يتعين على إفريقيا رفعها، من أجل ضمان بزوغها وانبعاثها. فمتوسط العمر في إفريقيا الآن، لا يتجاوز التاسعة عشرة. وهذا الجيل من الشباب، هو الذي سيبنى إفريقيا الغد، وهو الذي سيساهم في توطيد السلم والاستقرار، وفي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة.

لكن شبابنا في حاجة إلى العناية به، وتكوينه، وتحميله المسؤولية، بل وإعطائه ما يستحق من قيمة.

أجل، ينبغي تكوينه من أجل تحويل ما هو متاح اليوم، من مؤهلات وإمكانات اقتصادية، إلى واقع ملموس غداً. فكل إخفاق في هذا المجال، سيكون وبالاً على قارتنا وعلى مناطق أخرى أيضاً.

فهجرة بعض شبابنا نحو آفاق أخرى، في ظروف محفوفة بالمخاطر، بحثاً عن غد أفضل، لا ينبغي أن تصبح قدراً محتوماً، ولا عنواناً لإفريقيا فاشلة.

إن مصلحتنا المشتركة، تقتضي العمل على تنزيل حلول وجيهة ومناسبة، حتى يرى شبابنا مستقبله في إفريقيا، ومن أجل إفريقيا.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تدرك أن القارة الإفريقية تحتزن الكثير في جعبتها، وأن لديها ما يكفي من القدرات والمزايا، للتطور والالتزام والانخراط، بكل جرأة وعزم، ولتحقيق التغيير الجذري. فقارتنا سائرة على درب التقدم، ونهضتها أضحت واقعاً ملموساً.

لقد اختارت إفريقيا نهج الانفتاح، من خلال رفضها لمنطق النهب والاستغلال الصارخ لثرواتها، مع الحفاظ على قيم التقاسم والتضامن، التي تميز ثقافتها العريقة.

إن التزام المغرب من أجل إفريقيا، ومن أجل تعاون جنوب-جنوب مثمر، ليس نتاج ظرفية معينة، ولا مصالح ضيقة. فمنذ اعتلائنا عرش المملكة، ما فتئنا ندعو إلى تضامن فعال وأخوي، ومفيد بشكل متبادل، لأننا نعتبر قارتنا الإفريقية واجبنا ومسؤوليتنا، وفرصتنا.

فمنذ سنة 2000، قررنا إلغاء مجموع الديون التي قدمها المغرب للبلدان الأقل تقدماً في القارة. كما اعتمدت تسهيلات لفائدة صادرات هذه البلدان إلى المغرب، وكان من نتائج ذلك، ارتفاع حجم الصادرات الإفريقية باتجاه السوق المغربية. فقد أبى المغرب، من خلال هذا الإجراء، إلا أن يجسد على أرض الواقع، التزامه بمسؤوليته وواجبه، المتمثلين في انتهاج سياسة تعاون تعود بالنفع على جميع الأطراف.

فمن منطلق الوفاء بهذه المسؤولية، اختار المغرب نهج الانفتاح والتضامن، واليد الممدودة إلى كافة نظرائه الأفارقة؛ بموازاة اختيار تعزيز ودعم السلام والاستقرار والأمن في إفريقيا.

وإننا على يقين، بأن هذه الشروط ضرورية لإعداد وإنجاح سياسات اقتصادية واجتماعية، تضمن عيشاً كريماً، و حياة أفضل لسكان إفريقيا.

ذلكم اليقين الذي يسعى المغرب من خلاله إلى العمل، سوياً مع أشقائه الأفارقة، ومع أصدقائهم وشركائهم، من أجل جعل إفريقيا قارة المستقبل. وهذا هو التصور الذي يؤطر عملنا، لاسيما بعد عودة المغرب إلى حضن أسرته المؤسساتية الإفريقية.

فمسؤوليتنا تقتضي وضع إفريقيا على درب التقدم والتحرر، فضلا عن مدها بالقوة التي تبوؤها مكانتها المشروعة في الساحة الدولية. كما يقع على عاتقنا أيضاً، ألا ندخر جهداً في حشد طاقات الفاعلين والقوى الحية التي ستضطلع بتجسيد هذا المصير المشترك الكفيل بتحقيق النهضة الفعلية لإفريقيا.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يعرف عالم اليوم اضطرابات غير مسبوقه من أبرز تجلياتها التحول الديموغرافي، والانتقال الإيكولوجي، والثورة الرقمية، وأنماط التنقل. فعلى التكيف مع هذا الواقع الجديد، والعمل على تطوير سياساتنا، لما فيه خير شعوبنا، ومن أجل مستقبل شباينا.

ففي ظل الظرفية الدولية الراهنة، يعد هذا المنتدى أحد فضاءات التفكير والتبادل، التي تتيح تحديد واستيعاب مواطن القوة، والنقط التي تستدعي اليقظة، والقضايا الجديرة بالنقاش.

وكلنا أمل في أن تسهم التوصيات التي سيتمخض عنها لقاءكم، في بلورة أشكال جديدة من التعاون، وأنماط خلاقة من التضامن والتكامل، تساهم في توجيه القيادات السياسية، وأصحاب القرار الاقتصادي، لما فيه مصلحة إفريقيا.

وإذ نهنئكم مرة أخرى على هذه المبادرة، وعلى هذا الالتزام المتواصل، فإننا نرحب بكم في المملكة المغربية، متمنين لكم مقاماً طيباً في مدينة الداخلة، وكامل التوفيق في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين خلال مراسيم الاستقبال الرسمي لقداسة البابا فرانسيس

الرباط، 23 رجب 1440 هـ الموافق 30 مارس 2019 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

قداسة البابا،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يشهد المغرب اليوم حدثا استثنائيا، لسببين رئيسيين:

أولهما: زيارة قداسة البابا فرانسيس الأول لبلدنا.

وثانيهما: لأن زيارة الحبر الأعظم، تذكرنى بزيارة البابا يوحنا بوليس الثاني، التي كانت زيارة تاريخية للمغرب.

إن هذه الزيارة تندرج في إطار العلاقات العريقة بين المغرب والفاكان. وقد حرصنا على أن يعبر توقيتها ومكانها، عن الرمزية العميقة، والحمولة التاريخية، والرهان الحضاري لهذا الحدث.

فالموقع التاريخي، الذي يحتضن لقاءنا اليوم، يجمع بين معاني الانفتاح والعبور والتلاحق الثقافي، ويشكل في حد ذاته رمزا للتوازن والانسجام. فقد أقيم بشكل مقصود، في ملتقى نهر أبي رقرق والمحيط الأطلسي، وعلى محور واحد، يمتد من مسجد الكتبية بمراكش، والخير الدا باشبيلية، ليكون صلة وصل روحية ومعمارية وثقافية، بين إفريقيا وأوروبا.

وقد أردنا أن تتزامن زيارتكم للمغرب مع شهر رجب، الذي شهد إحدى أكثر الحلقات رمزية من تاريخ الإسلام والمسيحية، عندما غادر المسلمون مكة، بأمر من النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ولجؤوا فرارا من الاضطهاد، إلى النجاشي، ملك الحبشة المسيحي. فكان ذلك أول استقبال، وأول تعارف متبادل بين الديانتين الإسلامية والمسيحية.

وها نحن اليوم، نخلد معا هذا الاعتراف المتبادل، من أجل المستقبل والأجيال القادمة.

قداسة البابا،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

تأتي زيارتكم للمغرب، في سياق يواجه فيه المجتمع الدولي، كما جميع المؤمنين، تحديات كثيرة. وهي تحديات من نوع جديد، تستمد خطورتها من خيانة الرسالة الإلهية وتحريفها واستغلالها، وذلك من خلال الانسياق وراء سياسة رفض الآخر، فضلا عن أطروحات دنيئة أخرى.

وفي عالم يبحث عن مرجعياته وثوابته، فقد حرصت المملكة المغربية على الجهر والتشبت الدائم بروابط الأخوة، التي تجمع أبناء إبراهيم عليه السلام، كركيزة أساسية للحضارة المغربية، الغنية بتعدد وتنوع مكوناتها. ويشكل التلاحم الذي يجمع بين المغاربة، بغض النظر عن اختلاف معتقداتهم، نموذجا ساطعا في هذا المجال. فهذا التلاحم هو واقع يومي في المغرب. وهو ما يتجلى في المساجد والكنائس والبيع، التي ما فتئت تجاور بعضها البعض في مدن المملكة.

وبصفتي ملك المغرب، وأمير المؤمنين، فإنني مؤتمن على ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية. وأنا بذلك أمير جميع المؤمنين، على اختلاف دياناتهم. وبهذه الصفة، لا يمكنني الحديث عن أرض الإسلام، وكأنه لا وجود هنا لغير المسلمين. فأنا الضامن لحرية ممارسة الديانات السماوية. وأنا المؤتمن على حماية اليهود المغاربة، والمسيحيين القادمين من الدول الأخرى، الذين يعيشون في المغرب.

قداسة البابا،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إننا في بحث متواصل عما يرضي الله، في ما وراء الصمت، أو الكلمات، أو المعتقدات وما توفره من سكينة، وذلك لتظل دياناتنا جسورا متميزة ونيرة، ولكي تظل تعاليم الإسلام ورسالته منارة خالدة.

بيد أنه من الواضح أن الحوار بين الديانات السماوية، يبقى غير كاف في واقعنا اليوم. ففي الوقت الذي تشهد فيه أنماط العيش تحولات كبرى، في كل مكان، وبخصوص كل المجالات، فإنه ينبغي للحوار بين الأديان أن يتطور ويتجدد كذلك.

لقد استغرق الحوار القائم على «التسامح» وقتا ليس بيسير، دون أن يحقق أهدافه. فالديانات السماوية الثلاث لم توجد للتسامح في ما بينها، لا إجباريا كقدر محتوم، ولا اختياريا من باب المجاملة؛ بل وجدت للانفتاح على بعضها البعض، وللتعارف في ما بينها، في سعي دائم للخير المتبادل؛ قال تعالى: «يا أيها الناس، إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم»، صدق الله العظيم.

فالتطرف، سواء كان دينيا أو غير ذلك، مصدره انعدام التعارف المتبادل، والجهل بالآخر، بل الجهل، وكفى. ذلك أن التعارف المتبادل يعني رفض التطرف، بكل أشكاله؛ وهو السبيل لرفع تحديات هذا العصر المضطرب. قال تعالى: «لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة، ولكن ليلوكم في ما آتاكم، فاستبقوا الخيرات»، صدق الله العظيم.

ولمواجهة التطرف بكل أشكاله، فإن الحل لن يكون عسكريا ولا ماليا؛ بل الحل يكمن في شيء واحد، هو التربية. فدفاعي عن قضية التربية، إنما هو إدانة للجهل. ذلك أن ما يهدد حضارتنا هي المقاربات الثنائية، وانعدام التعارف المتبادل، ولم يكن يوما الدين.

واليوم، فإنني بصفتي أمير المؤمنين، أدعو إلى إيلاء الدين مجددا المكانة التي يستحقها في مجال التربية. ولا يمكنني وأنا مخاطب هؤلاء الشباب، ألا أحذرهم من مخاطر التطرف أو السقوط في نزوعات العنف. فليس الدين هو ما يجمع بين الإرهابيين، بل يجمعهم الجهل بالدين.

لقد حان الوقت لرفض استغلال الدين كمطية للجهلة، وللجهل وعدم التسامح، لتبرير حماقاتهم. فالدين نور ومعرفة وحكمة. والدين بطبيعته يدعو إلى السلام، ويحث على استثمار الطاقات في معارك أكثر نبلا، بدل هدرها في سباق التسلح، وأشكال أخرى من التسابق الأعمى.

ولهذا الغرض، أحدثنا مؤسسة محمد السادس للعلماء. وفي نفس السياق، استجبتنا لطلبات العديد من البلدان الإفريقية والأوروبية، باستقبال شبابها في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات.

قداسة البابا،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

بصفتنا أمير المؤمنين، فإننا نتقاسم والحبر الأعظم، الإيمان بنفس القيم الروحية الفاعلة، التي تنشُد خدمة الصالح العام.

إن القيم الروحية ليست هدفا في حد ذاتها، بقدر ما تدفعنا إلى القيام بمبادرات ملموسة. فهي تحثنا على محبة الآخر، ومد يد العون له. بيد أن هناك حقيقة أساسية، وهي أن الله غفور رحيم. وبما أن الرحمة من صفاته تعالى، فقد جعلنا السماحة والعفو والرأفة في صلب عملنا. ولأن المحبة من صفاته أيضا، فقد بادرنا طوال سنوات حكمنا، بالعمل على القرب من الفئات الأكثر فقرا وهشاشة.

فهذه القيم هي روح وجوهر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها في بلادنا منذ 14 عاما، بهدف تحسين ظروف عيش الأشخاص الذين يعانون من الفقر والهشاشة، وإدماج من يعانون من الإقصاء، وتوفير سكن للمشردين، وإعطائهم الأمل في مستقبل يضمن لهم الكرامة. تلكم القيم هي أيضا في صلب الفلسفة التي تركز عليها سياسة الهجرة واللجوء، التي اعتمدها بلادنا، وحرصنا على أن تكون مبنية أساسا على التضامن. وهي تنسجم مع الميثاق الدولي للهجرة، الذي تمت المصادقة عليه في 10 دجنبر الماضي بمراكش.

قداسة البابا،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءنا اليوم يرسخ قناعة مشتركة، مفادها أن القيم التي تركز عليها الديانات التوحيدية، تساهم في ترشيد النظام العالمي وتحسينه، وفي تحقيق المصالحة والتقارب بين مكوناته. وبصفتي أمير المؤمنين، فإنني أرفض مثل قداسكم، سلوك اللامبالاة بجميع أشكالها. كما أحيي شجاعة القادة الذين لا يتهربون من مسؤولياتهم، إزاء قضايا العصر الكبرى.

وإننا نتابع باهتمام وتقدير كبيرين، الجهود التي تبذلونها خدمة للسلم عبر العالم، وكذا دعواتكم المستمرة إلى تعزيز دور التربية والحوار، ووقف كل أشكال العنف، ومحاربة الفقر والفساد، والتصدي للتغيرات المناخية، وغيرها من الآفات التي تنخر مجتمعاتنا.

وبصفتنا أمير المؤمنين والحبر الأعظم، فإننا مدعوون لأن نكون في نفس الوقت، مثاليين وعمليين، واقعيين ونموذجيين. فرسائلنا تتسم بطابعها الراهن والأبدي في آن واحد. وهي تدعو الشعوب إلى الالتزام بقيم الاعتدال، وتحقيق مطلب التعارف المتبادل، وتعزيز الوعي باختلاف الآخر. وبذلك، نكون، قداسة البابا، قد اجتمعنا «على كلمة سواء بيننا وبينكم». وهي كلمة تتجاوز دلالاتها المعنى الضيق للتوافق التحكيمي. فنحن نفهمها - ونعيشها - كرسالة مشتركة بين المسلمين والمسيحيين واليهود، موجهة للبشرية جمعاء. وذلكم هو ما يجمعنا اليوم، وما ينبغي أن يوحدنا في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية  
مراكش، 29 رجب 1440هـ الموافق 05 أبريل 2019م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 2019 الذي نخصه برعايتنا السامية، تقديراً منا للدور الرائد الذي تقوم به مجموعة البنك في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية.

ويطيب لنا في البداية، أن نرحب بأصحاب المعالي والسعادة، رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في أشغال هذا الملتقى الهام.

إن اجتماعكم اليوم، الذي يتشرف بلدكم الثاني المغرب باحتضانه للمرة الثانية، هو دليل على التزام المملكة المغربية بمواصلة العمل من أجل النهوض بالتعاون بين دول العالم الإسلامي، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التكافل والتضامن فيما بينها.

وإن هذا اللقاء يعد مناسبة لاستعراض حصيلة النشاط التمويلي، والمصادقة على النتائج المالية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للسنة الماضية. كما أنه يشكل، في نفس الوقت، فرصة سانحة لتقييم ما تم إنجازه من طرف مؤسسات المجموعة، في مجال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان الأعضاء، ولاستشراف الآفاق المستقبلية لعملها، واستكشاف أنجع الوسائل لتعزيز أو اصر التعاون بين البلدان الإسلامية.

ولا يفوتنا هنا، أن نشيد بالجهود القيمة التي ما فتئت تبذلها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، سواء من خلال حجم ونوعية البرامج والمشاريع التنموية التي تم تمويلها، أو من خلال المبادرات التي تم تفعيلها.

وفي هذا الصدد، نود التنويه بمبادرة البنك الإسلامي للتنمية لخلق صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لتوفير الدعم للمشاريع البحثية المتميزة بالدول الأعضاء، وللجاليات الإسلامية عبر العالم، وكذا بمساهمته مع شركاء آخرين، في إنشاء صندوق العيش

والمعيشة لتمويل البرامج الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان، ودعم التنمية والمشاريع الصغيرة في المناطق النائية للدول الأعضاء.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في ظل التطورات الجيو-استراتيجية بالغة الأهمية، وتوقعات تراجع نمو الاقتصاد العالمي، واحتدام التوترات التجارية وتزايد السياسات الحمائية، وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية، بالإضافة لتنامي الضغوط الخارجية والمالية على الأسواق الصاعدة، تواجه معظم الدول الأعضاء بمجموعة البنك، تحديات اقتصادية واجتماعية حقيقية، مرتبطة بالرفع من وتيرة النمو الشامل والمستدام، ولاسيما تأهيل قدرات الشباب، وخلق فرص الشغل.

وعلى الرغم مما تم تحقيقه من نتائج إيجابية من طرف بلداننا، على مستوى الإصلاحات الهيكلية في المجالين المالي والاقتصادي، فإنه لا يزال أمام هذه الدول أشواط هامة على درب تأهيل اقتصاداتها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية والمجالية.

ولهذه الغاية، أصبح من الضروري اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، توسيع وتعميق دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والارتقاء بأدائها وبرامجها، قصد الاستجابة لمتطلبات بلداننا وتطلعات شعوبنا.

وهو ما يقتضي منها تكثيف جهودها، وتوظيف كل طاقاتها وإمكاناتها للتفاعل الإيجابي مع احتياجات تطوير النماذج التنموية للدول الأعضاء، وتنويع اقتصاداتها وتحفيز القطاع الخاص، باعتباره محركا للنمو ومنتجا للثروات.

وفي هذا السياق، فإن مجموعة البنك ينبغي أن تضع على رأس أولوياتها، الاهتمام بتطوير الرأسمال البشري، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص الشغل للشباب، وتسخير الطاقات لبناء شبكات الحماية الاجتماعية وتعميمها، والنهوض بأوضاع المرأة، والحد من الفقر والهشاشة والتفاوتات المجالية.

وإننا نتطلع لأن تقوم مجموعة البنك الإسلامي بدور رائد لدعم جهود الدول الإسلامية، الهادفة إلى مواجهة التغيرات المناخية، وتعزيز السلامة البيئية، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والمساهمة في تفعيل الالتزام العالمي بتوفير التمويل الميسر، لأجل تمكينها من تنفيذ الأهداف المتفق عليها في هذا المجال.

كما ندعو لإعطاء عناية خاصة لتمويل مشاريع تأهيل البنيات التحتية، وتشجيع إقامة المشاريع الإنمائية التي تدعم التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وخاصة في إفريقيا، في مختلف المجالات، كمشاريع الطاقة والبنيات التحتية، لتعزيز الربط الكهربائي والبري والبحري، والمشاريع الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر مشروع أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب، نموذجا لمشاريع التعاون جنوب - جنوب الاندماجية والمهيكلية، التي يمكن أن تحظى بدعم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، خاصة وأن أغلب الدول الإفريقية التي يهتماها هذا المشروع هي دول أعضاء في مجموعة البنك.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد قامت مجموعة البنك بدور كبير في مجال تمويل مشاريع الاستثمار. وهي مدعوة اليوم لتقديم المزيد من المساهمة في تشجيع تدفق الاستثمارات البينية بين الدول الأعضاء، وتقديم المساعدات التقنية من أجل زيادة فرص الاستثمار التشاركي فيما بينها، وتمويل وضمان مشاريع القطاع الخاص، وإنجاز مشاريع تنموية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما أن الحاجة ماسة لتعزيز دور البنك الإسلامي للتنمية، كمؤسسة للمعرفة وتشجيع الحلول المبتكرة لدى الدول الأعضاء، من أجل مساعدتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية، معتمدة أكثر فأكثر على قدراتها الذاتية، وعلى تسخير مؤهلاتها ومميزاتها موقعها الجيو-سياسي المحوري، على مستوى محيطها الآسيوي والإفريقي والأورو-متوسطي.

وإننا إذ نسجل بكل ارتياح، دور مجموعة البنك كمؤسسة تنموية رائدة، تدعم التعاون والتضامن بين البلدان الإسلامية، وخاصة مع البلدان الإفريقية، فإن دعم الجهود التنموية لهذه البلدان، وتعزيز الاندماج فيما بينها، لمن شأنه أن يساهم في توطيد أواصر التعاون والتكامل بين هذه الدول وباقي البلدان الإسلامية، ويشكل نموذجاً حقيقياً للتعاون جنوب - جنوب.

وإن المغرب لحريص على مواصلة وضع كفاءاته البشرية، والخبرات التي راكمها في مختلف المجالات، بشراكة مع مجموعة البنك، وفي إطار التعاون الثلاثي، رهن إشارة البلدان الإفريقية، بغية تعزيز قدراتها التنموية، وذلك إيماناً منا بأن تقدمنا ونماءنا لا يمكن تصوره بمعزل عن أشقائنا في القارة الإفريقية.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن جسامته التحديات تلزمنا اليوم، بتحريك جماعي، من أجل تعزيز أسس التضامن بين الدول الإسلامية، وتفعيل الانتقال إلى نموذج اقتصادي كفيل بتحقيق التنمية على جميع المستويات، وإضفاء دينامية قوية على العلاقات الاقتصادية البينية، بما يخدم مصالح بلداننا، ويساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والرخاء الاجتماعي لشعبونا.

ونود في هذا الإطار، أن نعبر عن جزيل شكرنا لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على دعمها لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة المغربية، من خلال المساهمة في تمويل مشاريعها الإنمائية والاستثمارية. وإننا نثمن الجهود التي تقوم بها الدول الأعضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من خلال صندوقي الأقصى والقدس، مؤكدين مجدداً دعمنا الموصول ومساندتنا المطلقة للقدس، وتضامننا الوثيق مع أشقائنا الفلسطينيين.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا لعلى يقين بأن أشغال اجتماعكم ستثمر، بحول الله، قرارات وتوصيات بناءة، ومبادرات ملموسة، سيكون لها الأثر الفعال في دعم تمويل النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي للدول الإسلامية، ومد المزيد من جسور التضامن والتآزر فيما بينها، بما يستجيب لتطلعات شعوبها. وإذ نجدد الترحاب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، فإننا نسأل الله تعالى أن يكمل أعمالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في الاحتفال الرسمي باليوم العالمي للصحة  
الرباط، 02 شعبان 1440هـ الموافق 08 أبريل 2019م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نتوجه بعبارات الشكر لمنظمة الصحة العالمية، على اختيارها للمملكة المغربية، ومدينة الرباط، لاحتضان فعاليات تخليد اليوم العالمي للصحة، لسنة 2019.

كما نود بهذه المناسبة، أن نشيد بالمجهودات الكبيرة، التي بذلتها هذه المنظمة، وعلى رأسها مديرها العام، معالي الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، بتنسيق مع الحكومة المغربية، لتوفير الظروف الملائمة لإنجاح هذه التظاهرة الدولية البارزة.

ولا يسعنا إلا أن نبارك تخليدكم لهذا اليوم تحت شعار «الرعاية الصحية الأولية : الطريق نحو التغطية الصحية الشاملة»، نظرا للعناية الخاصة التي ما فتئنا نوليها لمنظومة الحماية الاجتماعية عموما، ولصحة المواطنين والمواطنات على وجه الخصوص.

ذلك أن الأهمية البالغة التي تكتسيها خدمات الرعاية الصحية الأساسية بصفة عامة، وفي إطار المنظومة الصحية على وجه الخصوص، نابعة من كونها نهجا يشمل كل مكونات المجتمع، ويتمحور حول احتياجات وأولويات الأفراد والأسر والمجتمعات، ويهتم بصحتهم، بجوانبها البدنية والنفسية والاجتماعية، الشاملة والمترابطة، إرشادا ووقاية وعلاج، وإعادة تأهيل.

كما تركز الرعاية الصحية الأولية، على الالتزام بالعدالة الاجتماعية، والمساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية، وعلى الاعتراف بالحق الأساسي في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، كما ورد في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونص على ذلك دستور المنظمة العالمية للصحة الصادر في 1948.

وإذا كان توفير الموارد المالية والبشرية الصحية الملائمة، ضروريا لتوفير الرعاية الصحية الأولية، فإن من الواجب التعامل بمنهجية مع المحددات الأوسع للصحة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والسلوكية.

وهو ما يقتضي بلورة وإقرار سياسات وإجراءات قطاعية وبين-قطاعية، تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل مجتمعة، في إطار المسؤولية المشتركة بين كافة المتدخلين في الشأن الصحي، والتي تملي عليهم جميعا تضافر الجهود، وترشيد الموارد.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن أكثر من نصف سكان العالم، يفتقرون حاليا إلى الرعاية الصحية الأساسية، رغم أن التغطية الصحية الشاملة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للفرد والمجتمع، وبالنسبة للمنظومات الصحية والمجتمع الدولي.

فتحقيق التغطية الصحية الشاملة ليس أمرا بعيد المنال، كما أنه ليس حكرا على الدول المتقدمة، فقد أكدت تجارب عديدة وبشكل ملموس، أنه يمكن بلوغ هذا الهدف، كيفما كان مستوى نمو الدول.

غير أن الوفاء بهذا الالتزام يتطلب توافر بعض الشروط الأساسية في النظام الصحي، من بينها : نهج سياسة دوائية بناءة تروم توفير الأدوية الأساسية، التي تعتمد عليها البرامج الصحية العمومية ذات الأولوية، وتشجيع التصنيع المحلي للأدوية الجنيسة، والمستلزمات الطبية ذات الجودة، من أجل تحقيق السيادة الدوائية.

وبموازاة ذلك، يتعين تعزيز الحماية المالية للأفراد والأسر لتحقيق هذا المبتغى، حتى لا يضطر المواطنون، لاسيما ذوي الدخل المحدود، إلى تسديد معظم تكاليف علاجاتهم من مواردهم الذاتية. هذا، وينبغي تضافر الجهود بين البلدان، لضمان نجاعة أكبر في تحقيق غايات الهدف الثالث من بين أهداف التنمية المستدامة، أي ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار في أفق 2030، والذي التزم به المغرب كباقي أعضاء المجتمع الدولي.

كما أن للتغطية الصحية الشاملة أولويات يجب مراعاتها، من بينها الرصد الوبائي والتصدي للأوبئة العابرة للحدود؛ وتعزيز المنظومات الصحية؛ والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وتلبية احتياجات وتوقعات السكان، فيما يخص صحتهم وتكاليفها.

كما أنها ليست رهينة التمويل فقط، ولا تقتصر على مجهودات قطاع الصحة وحده، بل يجب اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بضمان المساواة والإنصاف، في الولوج إلى الخدمات الصحية، وتحقيق التنمية المستدامة، والإدماج والتماسك الاجتماعيين.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تكتسي الرعاية الصحية الأولية، أهمية بالغة في اتجاه تحقيق التغطية الصحية الشاملة، باعتبارها تتجاوب مع التحول الكبير الذي يجتاح العالم، ويتحدى المنظومات الصحية، وكيفية تمويل الرعاية الصحية، عن طريق اعتماد آليات تعاضدية وتضامنية لمواجهة المخاطر والنفقات الصحية المتزايدة.

ولضمان نجاعتها، يتعين اعتماد تمويلات مبتكرة للخدمات التي توفرها، خصوصا في وقت يشهد ارتفاع التكاليف، وتزايد وتيرة شيخوخة السكان، وزيادة الأمراض المزمنة، وتوافر علاجات جديدة ذات تكلفة أكبر. وهو ما يتطلب البحث أولا، عن آليات للحد من جوانب هدر التمويل، وضعف الفعالية.

لهذا نؤكد على ضرورة خلق دينامية جديدة، لتجاوز مختلف الإكراهات والمعوقات، يكون إصلاح منظومة الرعاية الصحية الأولية أحد أهم مرتكزاتها، بالموازاة مع الالتزام بالمضي قدما نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، في أفق 2030. هذا الهدف الذي نسعى

جاهدين بلوغه، من خلال تفعيل وتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية، ومواصلة التنفيذ التدريجي للتغطية الصحية الأساسية لتشمل جميع المواطنين بمختلف شرائحهم وفئاتهم.

لقد خطى المغرب خطوات واسعة في إرساء نظم التغطية الصحية الأساسية، بحيث دخلت التغطية الصحية الإجبارية حيز التنفيذ سنة 2005، كما تم تعميم نظام المساعدة الطبية أو ما يسمى بـ «الراميد» سنة 2012. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات في مجال توسيع الاستفادة من أنظمة التأمين عن المرض، لتشمل طلبة التعليم العالي في القطاعين العام والتكوين المهني، والمهاجرين وكذلك أمهات وآباء الأشخاص المؤمنين.

كما انخرط المغرب، في إجراءات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين، والعمال المستقلين، والأشخاص غير الأجراء، بهدف تكميل مشروع التغطية الصحية الشاملة وتحقيق الولوج العادل للعلاجات كما ينص عليه دستور المملكة المغربية.

إلا إننا نهيب بالحكومة إلى الإسراع بإصدار النصوص التشريعية والتنظيمية والتطبيقية، الخاصة بإصلاح الرعاية الصحية الأولية، ومواصلة توسيع التأمين الإجباري على المرض، بما يتيح تعزيز الولوج إلى خدمات صحية عن قرب، ذات جودة عالية، وبكلفة معقولة، مع إعطاء مسؤولية أكبر للمستوى الترايبي، في إطار الجهوية الموسعة واللامركز الإداري.

ولا يفوتنا هنا، أن نتوجه بعبارات الشكر لمنظمة الصحة العالمية، على دعمها المتواصل لجهود المملكة المغربية، في سبيل النهوض بالمنظومة الصحية الوطنية، وتجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، ومحاربة الأمراض، خصوصا في إطار مشروع إصلاح الرعاية الصحية الأولية، واتفاقية استراتيجية التعاون، التي أبرمها المغرب مع المنظمة للفترة ما بين 2017 و2021.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نغتنم هذه المناسبة لنثمن عاليا الدور الريادي، الذي تضطلع به المنظمة في مجال دعم تحقيق الرعاية الصحية الشاملة.

وإننا نتطلع بكامل الاهتمام، إلى ما سيفرز هذا الجمع العالمي، من خلاصات وتوصيات بناءة، نتوخى منها مواكبة الدينامية الحالية التي يشهدها هذا القطاع الحيوي.

وختاما، نرحب بكم ضيوفا كراما، ببلدكم الثاني المغرب، متمنين لكم طيب المقام بيننا، وداعين الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
للقمة الاستثنائية لمجموعة دول الساحل والصحراء  
نجامينا، 07 شعبان 1440هـ الموافق 13 أبريل 2019 م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،  
فخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد ورئيس تجمع دول الساحل والصحراء،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، في البداية، أن أعرب لأخي، فخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، عن أحر التهاني على تنظيم هذه القمة الاستثنائية.  
إن انعقاد هذا اللقاء في نجامينا بالذات، يكتسي رمزية خاصة. ففي هذه المدينة شهد تجمُّعنا، في سنة 2013، تحولاً كبيراً، تمثل في الانتقال من «تجمع لمكافحة التصحر والجفاف والتغيرات المناخية»، إلى مجموعة تكوّن عملها لتشجيع التعاون، والتنمية المستدامة، وحفظ وتوطيد السلم والأمن والاستقرار، وتعزيز الحوار السياسي، ومكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود، بجميع أشكالها.

وقد كان هذا التحول الذي عرفه تجمُّعنا، والذي نشأ نتيجة عزم مشترك، يهدف إلى تكييف إطار عملنا مع متطلبات التحديات التي تواجهنا. كما أنه يجسد إرادتنا المشتركة للالتزام في إطار موحد.

واليوم، وقد مرت إحدى وعشرون سنة على إنشائه، يشهد تجمُّعنا تحولاً عميقاً، ويكتسب وجهة جديدة. فتجمع دول س-ص يتميز عن بقية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، التي تحظى باعتراف الاتحاد الإفريقي، بكونه تجمُّعاً عبر-إقليمي.

إنه أبلغُ تعبير على أن هذه الهيئة تحمل داخلها فكرة التجمع. فضلاً عن الخصوصيات الجغرافية والمناخية التي تميز فضاء الساحل والصحراء، والتي تجمع بين دوله الأعضاء، فإن تجمع دول س-ص يلتقي حول التحديات والأسس المشتركة، والمتمثلة في الأمن الجماعي والتنمية المشتركة المستدامة والشاملة.

كما يبرز تجمّع دول س-ص أيضاً بثروات وإمكانات إنمائية مهمة. فمنطقة الساحل والصحراء، التي يتجاوز ناتجها الداخلي الإجمالي 1000 مليار دولار، ويقدر عدد سكانها بحوالي 600 مليون نسمة، تتوفر على موارد طبيعية هائلة وإمكانات للتكامل، واقتصاديات السعة، وقدرات نمو واعدة.

فهكذا، يتوفر تجمّع دول س-ص على الأدوات والوسائل الكفيلة بتمكين دوله الأعضاء من المساهمة بشكل فعال في مسار الاندماج الإقليمي والقاري. فذلكم هو مبرر وجوده، وتلكم هي الروح التي ينبغي أن تسود أشغالنا وعملنا.

فخامة الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا بصدد عملية إعادة تموقع قاري لتجمعنا، تستدعي تضافر كل الجهود من أجل تفعيل أحكام المعاهدة المنقحة، وتمكين تجمعنا من مواصلة السير قدماً نحو اندماج إقليمي حقيقي.

وفي هذا الصدد، واعتباراً لهذا الهدف الاستراتيجي، يجب أن نسترشد في عملنا بالتوجهات التالية:

\* تعزيز فعالية وكفاءة الأجهزة التنفيذية لتجمعنا، وفق التوجهات الصادرة عن مؤتمر إعادة هيكلة الأمانة التنفيذية؛

\* إرساء مختلف الهياكل المؤسسية المنصوص عليها في المعاهدة المنقحة لتجمع دول س-ص، لاسيما المجلس الدائم للسلم والأمن، والمجلس الدائم المكلف بالتنمية المستدامة؛

\* إعداد استراتيجية للتنمية البشرية في فضاء الساحل والصحراء، وبرامج لإدماج الشباب؛

\* التنزيل الفعلي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛

\* تفعيل استراتيجية الأمن والتنمية لتجمع دول س-ص (2015-2050)؛

\* إعداد سياسة مشتركة حول أمن الحدود واعتماد خطة عمل تنفيذية.

إن هذه التدابير ستمكن من تعزيز الدور المنوط بتجمعنا، باعتباره مخاطباً متميزاً لحل الأزمات التي يشهدها فضاءنا، في إطار مقاربة تروم التكامل مع بقية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرها من الأطراف المعنية.

بيد أن العمل الذي يقوم به تجمع دول س-ص في مجال حفظ السلم والأمن داخل فضاء الساحل والصحراء، يجب أن يكون مدعوماً بمبادئ احترام سيادة الدول، ووحدتها الترابية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بالموازاة مع العمل على تعزيز قنوات الحوار والوساطة، والمساعي الحميدة، والدبلوماسية الوقائية.

هذه التدابير من شأنها أن تكفل حماية أجيالنا الحالية والمقبلة، شريطة تدعيمها بنظام تربوي جديد، يقوم على الإبداع وتحرير طاقات الرأسمال البشري.

فخامة الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، انطلاقاً من ثوابتها وقناعاتها الراسخة، مستعدة لوضع تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، رهن إشارة الدول الإفريقية الأعضاء في تجمع دول س-ص. وهي تجربة تركز على مقارنة ثلاثية الأبعاد، تجمع بين الجانب الأمني والمكون الديني ومحاربة الهشاشة والفقر. ولا سبيل إلى كسب هذه المعركة إلا بالتعاون الجاد والمسؤول بين كافة الفاعلين المعنيين.

ولهذه الغاية، يتعين علينا أن نمد منظمتنا بوسائل عمل ترقى إلى مستوى الطموحات والمهام التي أنطناها بها. ولذلك، فمن الواجب علينا جميعاً أن ندعم تجمع دول س-ص، من خلال الالتزام بالمساهمات الوطنية المقررة في ميزانيته.

وبالتالي، يقع على عاتقنا إعطاء دفعة جديدة لمنظمتنا. هذا النفس الجديد يقتضي بالضرورة إرساء قواعد الحكامة الجيدة، لكن دون الاقتصار على هذه القواعد وحدها.

لقد ظل المغرب يعمل دوماً من أجل بناء فضاء الساحل والصحراء، من خلال العلاقات الأخوية التي يقيمها مع كافة الدول الأعضاء، على أساس من التعاون والتضامن، واحترام سيادة هذه الدول ووحدتها الترابية.

إن التزام المغرب في إطار التعاون جنوب-جنوب، يهدف إلى إرساء أسس اندماج يشجع الاستثمارات والمبادلات، ويتمحور حول التنمية المشتركة.

وفي إطار هذا التوجه، ما فتئ المغرب يعمل بحيوية من أجل إنشاء شبكة للفاعلين، تضم كلا من القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وقد تجسدت هذه السياسة على أرض الواقع، في إحداث ثلاث لجان خاصة بمنطقة الساحل، ومنطقة حوض الكونغو، والدول الجزرية، وفي المبادرة الخاصة بتكليف الفلاحة الإفريقية.

ومن هذا المنطلق، أجدد التزام المملكة المغربية بإعطاء زخم جديد لتجمع دول س-ص، بوصفه تجمعاً اقتصادياً إقليمياً للاتحاد الإفريقي. كما أعلن تأييدي لتعزيز عمله من أجل السلم والاستقرار والتنمية، في فضاء الساحل والصحراء.

إن أكبر تحدٍ مشترك لنا، يظل هو توفير فضاء تنعم فيه بلداننا وشعوبنا بالأمن والاستقرار والرخاء والتنمية.

فلنتحد جميعاً من أجل مصلحة شعوبنا وقارتنا، إفريقيا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.





## صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 63 لتأسيسها

08 رمضان 1440هـ الموافق 14 ماي 2019م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في هذا الشهر المبارك الفضيل، شهر الصيام والغفران، يحتفل المغاربة قاطبة بذكرى وطنية مجيدة، ومناسبة جلييلة، تعتبر من المحطات البارزة والخالدة في تاريخ المغرب الحديث، إنها ذكرى تأسيس القوات المسلحة الملكية، التي نخلد اليوم ذكراها الثالثة والستين.

وإنها لمناسبة عزيزة متجددة، نغتنيها للتعبير لكم أفراد جيشنا العتيد، بمختلف مكوناتكم، البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، عما يكنه لكم قائدكم الأعلى، من كامل الرضى وسابغ العطف، منوهين بما أنجزتموه خلال السنة الفارطة من جليل الأعمال، في سبيل حماية الوطن، والذود عن وحدته الترابية ومقدساته العليا.

وإذا كنا اليوم نشعر بالفخر والاعتزاز، لما حققته قواتنا المسلحة الملكية من مكانة رفيعة، وسمعة طيبة بين جيوش العالم، فإن الفضل في ذلك يرجع بالأساس، إلى حكمة جدنا جلالة الملك المجاهد محمد الخامس، ورفيق دربه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، اللذين كانت لهما مكرمة تأسيس وبناء هذه المؤسسة العريقة، عمادها الإيمان بالثوابت والقيم العليا للوطن، وقوامها تحصين المغرب وأرضه، والحفاظ على استقلاله ووحدته.

ولقد أكرمنا الله عز وجل، بأن يسر لنا طيلة العشرين سنة الماضية، السير على نهج هذين الملكين العظيمين، لمواصلة تدبير شؤون قواتنا المسلحة، وفق رؤية شاملة، تركز على إعداد جيش محترف، منفتح على قضايا محيطه القاري والدولي، آخذا بأسباب الحداثة والتطور، ومهتما بتنمية معارفه العسكرية ومداركه العلمية، على أسس مدروسة، ومنهجية واضحة في التخطيط، وفعالية ميدانية في التطبيق.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إنكم تنتمون لوطن عريق، يحق لكم أن تفتخروا بتاريخه وأمجاده، ولشعب أبي موحد، وفي لملكه ووطنه. ولترسيخ هذا الشعور المشترك، قررنا إعادة العمل بنظام الخدمة العسكرية، حتى يتسنى لكل الشباب المغربي، ذكورا وإناثا، أداء واجبهم الوطني، لينهل

من قيم المؤسسة العسكرية، ويدرس ويستفيد، ويعمل وينتج ويفيد، ويسهم في نهضة بلده ومجتمعه، معترًا بانتمائه ومغربيته، محافظًا على أصالته وثوابت أمته.

على هذا الأساس، أوكلنا إلى أطر قواتنا المسلحة الملكية، مهمة الإشراف على منتسبي الخدمة العسكرية في حلته الجديدة، وفق برامج تعليمية مدروسة ومتنوعة، تشمل مجالات وتخصصات متعددة، تهدف إلى تنويع المعارف، وصقل المهارات لدى الشباب المغربي، تماشياً مع قيمنا الوطنية الثابتة، ومبادئ الجندية الحقة.

وإننا لعلّ يقين بأن شبابنا سيستفيد حتماً من مزايا هذا الانخراط الذي سيمنحهم تأهيلاً عسكرياً نموذجياً، قوامه روح المسؤولية، والاعتماد على النفس، وإدكاء روح الانتماء للوطن، علاوة على خبرات تقنية ومهنية تناسب مؤهلاتهم وطموحاتهم، مما سيدعم قدراتهم الذاتية على الإسهام في العطاء والإبداع المنتج لفرص الشغل.

وإن ما سيكتسبونه من قيم مثلى في العمل والانضباط وما سيحظون به من تأطير على المستوى الأخلاقي والنفسي والمعنوي، سيسهم في مواكبة هذا الزخم من التطور والإنجاز والتقدم الذي ننشده لشبابنا، والذي سيجني وطننا ثماره المرجوة بفضل ما ستناله الأجيال المتعاقبة من مؤهلات مهنية وتجارب حياتية غير مسبوقه.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن المهام والمسؤوليات المنوطة بقواتنا المسلحة الملكية، لم تعد تقتصر فقط على مجالات الاختصاص ذات الطبيعة العسكرية المحضنة، بل أضحّت متشعبة وذات أبعاد أمنية وإنسانية واجتماعية وتربوية، تقتضي التكيف مع مختلف المستجدات، مما يفرض التدريب والتأهيل المستمرين، والاستعداد الدائم لمواجهة كل التحديات بحنكة ومهنية، وهذا ما لمسناه خلال مختلف تدخلاتكم الميدانية، كدليل على حسن تكوينكم وتدريبكم، وقيمة كفاءاتكم البشرية، وجاهزيتكم للقيام بمهامكم النبيلة.

كما ننوه بمجهوداتكم المتواصلة في المجال الإنساني التضامني، لتدبير الآفات الطبيعية، مثل حرائق الغابات والفيضانات، أو تدخلاتكم الطبية والاجتماعية، للإسهام في تخفيف المعاناة وتقديم الدعم والمساعدات في المناطق التي تعرف ظروفًا مناخية قاسية، عبر إقامة المستشفيات العسكرية الميدانية، التي توفر للمعنيين كل المهارات والتخصصات، في جهات متعددة من مملكتنا الشريفة.

ولا يفوتنا أن نوجه تحية تقدير إلى جنود قواتنا المسلحة الملكية، المرابطين على تخوم صحرائنا العريضة، وفي المناطق الحدودية، الساهرين ليل نهار على مراقبة الحدود، متأهبين في كل الظروف للدفاع عن وحدة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره. كما نخص بالذكر، أفراد تجريداتنا العسكرية، المنتشرة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، والتي تعززت بحضور متميز للمرأة المغربية، التي تعبر يوماً بعد يوم، عن كفاءتها الميدانية، وقدرتها على القيام بمهام صعبة، كانت بالأمر تقتصر على الرجال.

وفي هذا المجال، نسجل مساهمة القوات المسلحة الملكية في إعداد وتكوين عناصر هذه التجريدات، وفق المعايير الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي أعلننا باستمرار لأمينها العام عن التزامنا المبدئي والراسخ للمشاركة في تفعيلها وتطبيقها، لتحقيق غاياتها الكبرى في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن طموحنا اليوم، هو أن تستمر قواتنا المسلحة الملكية في الرقي الحثيث نحو مستويات عليا، وهذا ما يدفعنا دائماً إلى الاهتمام بالتكوين العسكري، وجعله قاطرة لتنمية قدراتكم وتعزيز مؤهلاتكم، مع الحرص على تطوير التعاون العسكري مع محيطنا الإفريقي،

وعلى المستوى الدولي، من أجل تبادل التجارب والخبرات، والعمل على تنظيم مناورات ميدانية مشتركة، مع العديد من جيوش الدول الصديقة، وذلك لاستيعاب المناهج والتقنيات الحديثة، ومواكبة التطور المتسارع في ميادين الأمن والدفاع.

وسعيًا وراء تحصيل المعارف المستجدة، وامتلاك القدرات الذاتية الضرورية وتطويرها، واستكمالًا لما تحقق من إنجازات ومكتسبات، وفق المخططات والبرامج التي أمرنا بتنفيذها، أصدرنا تعليماتنا العليا لمصالح أركان الحرب العامة، لتفعيل برامج البحث العلمي والتقني والهندسي، والعمل على تعزيزها وتطويرها في جميع الميادين العسكرية والأمنية، وذلك عبر عقد شراكات واتفاقيات مع المعاهد الوطنية العليا، في مجالات البحث العلمي التطبيقي، من أجل تطوير الإمكانيات الذاتية للجيش الملكي المغربي.

وفي نفس السياق، أصدرنا أوامرنًا السامية من أجل تحيين مناهج التكوين العسكري في مختلف مستوياته، وجعلها أكثر انسجامًا وتكاملاً فيما بينها، مع العمل على توحيد البرامج والمراجع الدراسية العسكرية، ووضع آليات عمل مشتركة، تسمح بالاستفادة المتبادلة من الإمكانيات التدريبية المتوفرة داخل مختلف المدارس والمعاهد الوطنية. كما يشمل هذا البرنامج تطوير وعصرنة القوات المسلحة الملكية، وتحديث قدراتها العسكرية والدفاعية، والرفع من جاهزيتها القتالية لمختلف الأسلحة، لمواجهة التهديدات والمخاطر الحالية والمستقبلية، بما فيها التهديدات الإرهابية، والإلكترونية والسيبرانية.

وتجسيدا للعناية المولوية التي ما فتئت جلالتنا توليها للنهوض بالأحوال الاجتماعية لأسرة قواتنا المسلحة الملكية، أصدرنا تعليماتنا السامية من أجل تحصين مكتسباتكم المادية، وتحسين ظروف عملكم اليومية، ومدكم بكل الوسائل الضرورية، للرفع من معنوياتكم، لتظلوا دائما، تحت قيادتنا الرشيدة، صمام أمن وأمان للوطن، ودرعا حصينا لحماية وحدته وسيادته ومؤسساته.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في مثل هذه المناسبات الخالدة، نستحضر بكل خشوع وإجلال، ذكرى القائدين الراحلين، جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، أب الأمة ومؤسس القوات المسلحة الملكية، ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، موحد المغرب الحديث، سائلين الله عز وجل، أن يجزيهما عن الوطن خير الجزاء، في أعلى عليين، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

كما نتضرع بالدعاء إليه سبحانه، بالمغفرة والرضوان لكل شهدائنا الأبرار، الذين قدموا أرواحهم الزكية في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته وكرامته.

وقفكم الله وأعانكم وثبت أقدامكم، للسير قدما على نهج من سبقوكم في خدمة هذا البلد الأمين، محافظين على الثوابت الوطنية، والقيم المثلى متمسكين بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، مخلصين لقسم المسيرة الخضراء، مستعدين لتلقي الأجيال الصاعدة حب الوطن وروح الفداء، متشبثين على الدوام بشعاركم الخالد : الله - الوطن - الملك.



## رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الحجاج الميامين بمناسبة سفر أول فوج منهم إلى الديار المقدسة

سلا - 15 ذو القعدة 1440 هـ الموافق 18 يوليوز 2019

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حجاجنا الميامين،

أمنكم الله ورعاكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

وبعد، فاتباعاً للسنة الحميدة، التي دأبنا عليها، بصفتنا أمير المؤمنين وحامي حمة الدين، كلما حل موسم الحج، يسعدنا أن نتوجه إليكم، ومن خلالكم إلى كافة الحاجات والحجاج المغاربة، لنعرب لكم عن تهانئنا، ومباركتنا لتحقيق هذا المبتغى وأداء فريضة العمر، داعين للجميع بالحج المبرور والسعي المشكور والثواب الموفور.

أجل، نخاطبكم - معاشر الحجاج - جرياً على سنة أسلافنا المنعمين، لتذكيركم بما يتعين الاتصاف به من الأخلاق الحميدة، والتزود به من المعرفة بالأركان والواجبات والسنن والآداب المتعلقة بمناسك الحج والزيارة لبيت الله الحرام، طوافاً وسعيّاً ووقوفاً بعرفات، أعانكم الله على أداء هذه الأركان والواجبات ببسر وأمن وأمان.

ولا يخفى عليكم أن خير ما تتزودون به لأداء هذه الفريضة على الوجه الأمثل هو تقوى الله، واستحضار الوقوف بين يديه تعالى، والحرص على مرضاته، والتخلق بأخلاق التسامح والتعاون، والسمو عن سفاسف الأمور، وعن الجدل الموقع في المحظور، امتثالاً لقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى، واتقون يا أولي الألباب». صدق الله العظيم.

وتعلمون - رعاكم الله - أن الإسلام أقام ركن الحج إلى بيت الله الحرام على أساس تحقيق التعارف بين المسلمين، واجتماعهم على صعيد واحد، إخوة متضامنين، وعلى الحق متعاونين، وللإثم والعدوان نابذين؛ مظهرين للمساواة بينهم، في السر والعلن، مع التجرد من المحيط والمخيط، مكبرين ومهللين، مستجيبين لقوله تعالى: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً، وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات».

وهذا ما يجعلنا نذكركم، والذكرى تنفع المؤمنين، بما يقتضيه القيام بهذا الركن العظيم من استعداد نفسي، ونية صادقة، وتجرد من الأهواء الدنيوية والأنانيات الهوجاء، واستشعار الوقوف بين يدي الله سبحانه والتوجه إليه بلسان واحد : «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك» .

ولا شك في أنكم على وعي وبصيرة بأركان الحج وواجباته، وشروطه وسننه وآدابه، وأنكم استفدتم مما قدمه لكم فقهاؤنا وفقهائنا من توجيه وتوعية وإرشاد، خلال إعدادكم لهذه الرحلة المباركة.

فاعمروا أوقاتكم في تلك المقامات بالأدعية والأذكار والتكبير والاستغفار، بلوغ المقصد العظيم الذي شرع له الحج، وهو نيل الجزاء الأوفى بما وعد الله به المؤمنين، مصداقاً لقول جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» .

### حجاجنا الميامين

لا يخفى عليكم ما يتطلبه انتظام موسم الحج من حضور مكثف من لدن الحجاج من كل آفاق المعمور، من تنظيمات دقيقة وتدابير أمنية وتنظيمية صارمة، ومن جهود مشتركة بين السلطات المختصة في المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية الشقيقة، وذلك لضمان سير هذا الموسم العظيم على الوجه المطلوب .

وإننا لنثمن في هذا السياق، الجهود الخيرة، التي ما فتئ يبذلها أخونا المبجل خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، لاستقبال ضيوف الرحمن، بما يليق من شروط الراحة والاطمئنان، جزاه الله خير الجزاء على خدمته المثلى، حجاج بيت الله الحرام، وحرصه على تحسين ظروف الحج باستمرار .

فكونوا - رعاكم الله - في مقدمة من يمثل لتلك التنظيمات والتدابير، ويحافظ عليها، بما في ذلك احترام الإجراءات التي اتخذها وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية، الذي لا يدخر جهداً في تحسين ظروف سفركم وإقامتكم، وتوفير أسباب راحتكم، فيما يتعلق بالرعاية الصحية والمواكبة الإدارية، والتوجيهات الدينية اللازمة، تنفيذاً لتعليماتنا السامية في هذا الشأن. كما ننوه في نفس الوقت، بجهود الأطر التابعة لهذه الوزارة .

وفي هذا السياق، نستحضر وإياكم ما يتعين عليكم القيام به في أداء هذا الواجب الديني من واجب وطني، وهو أن تتحلوا في حلكم وترحالكم، فرادى وجماعات، بفضائل بلدكم المغرب، وتجسيد حضارته وهويته في التشبث بالمقدسات الدينية والوطنية، القائمة على الوسطية والاعتدال، والوحدة المذهبية، ونبذ التطرف والإقصاء، لتكونوا خير سفراء لبلدكم في تلك الديار .

### حجاجنا الأبرار،

ستقومون في الديار المقدسة بسنة أكيدة، يتجلى فيها إيمانكم، وتلبون فيها أشواقكم، في زيارة الروضة النبوية الشريفة، والوقوف بخشوع وإجلال، على قبر خير الأنام جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام. فاستحضروا رعاكم الله، ما يقتضيه هذا المقام من هيبة وتعظيم، وما ينبغي لمن كتب الله له هذه الزيارة من صلاة وتسليم، للفوز بما وعده به الرسول الأعظم، حيث قال : «من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشراً» .

ولا تنسوا في ذلك المقام الكريم، وغيره من المقامات الطاهرة، أن تدعوا خير الدعاء لملككم، الساهر على أمنكم وازدهاركم، وعلى وحدة بلدكم المغرب، وصيانة سيادته، وإحلاله المكانة اللائقة به في محيطه الإقليمي والعالم الإسلامي كلاً، بأن يقتر الله أعيننا بوليّ

عهدنا، صاحب السمو الملكي الأمير المحبوب مولاي الحسن، وبكافة أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، وأن يشمل بمغفرته ورضوانه جدنا والدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكرهما.

وختاماً نجدد لكم - معشر الحجاج والحاجات - دعاءنا الموصول بالحج المبرور والسعي المشكور والجزاء الموفور، والاستجابة من الله العليّ القدير لأدعيتكم، فيما يصلح أحوالكم ويسعد وطنكم، ويرسخ روابط البيعة الوثقى لملككم، والعودة إلى دياركم سالمين غانمين، إنّه تعالى على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

26 ذوالقعدة 1440هـ الموافق 29 يوليوز 2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد مرت عشرون سنة، منذ أن حملني الله أمانة قيادتك. وهي أمانة عظيمة، ومسؤولية جسيمة.

وقد عاهدتك، وعاهدت الله تعالى، على أن أعمل صادقا على أدائها.

ويشهد الله أنني لم ولن أدخر أي جهد، في سبيل الدفاع عن مصالحك العليا، وقضاياك العادلة.

كما يشهد الله أنني جعلت من خدمتك شغلي الشاغل، حتى ينعم جميع المغاربة، أينما كانوا، وعلى قدم المساواة، بالعيش الحر الكريم.

وإننا نحمده سبحانه، على ما من علينا به، من نعمة الوحدة والتلاحم، والبيعة المتبادلة بين العرش والشعب، وروابط المحبة

والوفاء بيني وبينك، والتي لا تزيدنا السنوات إلا قوة ورسوخا.

كما نحمده على الإجماع الوطني، الذي يوحد المغاربة، حول ثوابت الأمة ومقدساتها، والخيارات الكبرى للبلاد:

- وأولها : الملكية الوطنية والمواطنة، التي تعتمد القرب من المواطن، وتتبنى انشغالاته وتطلعاته، وتعمل على التجاوب معها؛

- وثانيها : الخيار الديمقراطي والتنموي، الذي تقوده بعزم وثبات؛

- وثالثها : الإصلاحات العميقة، التي أقدمنا عليها، والمصالحات التي حققناها، والمشاريع الكبرى التي أنجزناها.

وبفضل كل ذلك، تمكنا والحمد لله، من مواصلة مسيرة بناء المغرب الحديث، ومن تجاوز الصعوبات، التي اعترضت مسارنا.

كما نشكره تعالى، على ما خصنا به من توفيق وسداد، في مبادراتنا ومساعدتنا، في سبيل خدمة شعبنا ووطننا.

صحيح أننا لم نتمكن أحيانا، من تحقيق كل ما نطمح إليه. ولكننا اليوم، أكثر عزيمة على مواصلة الجهود، وترصيد المكتسبات، واستكمال مسيرة الإصلاح، وتقويم الاختلالات، التي أبانت عنها التجربة.

شعبي العزيز،

لقد أنجزنا نقلة نوعية، على مستوى البنيات التحتية، سواء تعلق الأمر بالطرق السيارة، والقطار فائق السرعة، والموانئ الكبرى، أو في مجال الطاقات المتجددة، وتأهيل المدن والمجال الحضري.

كما قطعنا خطوات مشهودة، في مسار ترسيخ الحقوق والحريات، وتوطيد الممارسة الديمقراطية السليمة.

إلا أننا ندرك بأن البنيات التحتية، والإصلاحات المؤسسية، على أهميتها، لا تكفي وحدها.

ومن منطلق الوضوح والموضوعية، فإن ما يؤثر على هذه الحصيلة الإيجابية، هو أن آثار هذا التقدم وهذه المنجزات، لم تشمل، بما يكفي، مع الأسف، جميع فئات المجتمع المغربي.

ذلك أن بعض المواطنين قد لا يلمسون مباشرة، تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى.

ويعلم الله أنني أتألم شخصا، ما دامت فئة من المغاربة، ولو أصبحت واحدا في المائة، تعيش في ظروف صعبة من الفقر أو الحاجة.

لذلك، أعطينا أهمية خاصة لبرامج التنمية البشرية، وللنهوض بالسياسات الاجتماعية، والتجاوب مع الانشغالات الملحة للمغاربة.

وكما قلت في خطاب السنة الماضية، فإنه لن يهدأ لي بال، حتى نعالج المعوقات، ونجد الحلول المناسبة للمشاكل التنموية والاجتماعية.

ولن يتأتى لنا ذلك، إلا بعد توفر النظرة الشمولية، ووجود الكفاءات المؤهلة، والشروط اللازمة، لإنجاز المشاريع المبرمجة.

شعبي العزيز،

لقد أبان نموذجنا التنموي، خلال السنوات الأخيرة، عن عدم قدرته على تلبية الحاجيات المتزايدة لفئة من المواطنين، وعلى الحد من الفوارق الاجتماعية، ومن التفاوتات المجالية. وهو ما دفعنا للدعوة لمراجعته وتحسينه.

إنني في الحقيقة، لا أميل شخصا لإحداث اللجان الخاصة؛ لأنها أحسن طريقة لدى البعض، لدفن الملفات والمشاكل.

ولكننا بادرنا لإحداثها في بعض القضايا، ذات البعد الوطني، كالجهاوية والدستور، ومدونة الأسرة، وهيأة الإنصاف والمصالحة، وحرصنا شخصا، على متابعة أشغالها؛ فكانت نتائجها إيجابية وبناءة.

وفي هذا الإطار، قررنا إحداث اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التي سنقوم في الدخول المقبل، إن شاء الله، بتنصيبها.

وقد راعينا أن تشمل تركيبتها مختلف التخصصات المعرفية، والروافد الفكرية، من كفاءات وطنية في القطاعين العام والخاص، تتوفر فيها معايير الخبرة والتجرد، والقدرة على فهم نبض المجتمع وانتظاراته، واستحضار المصلحة الوطنية العليا.

وهنا أود التأكيد، أن هذه اللجنة لن تكون بمثابة حكومة ثانية، أو مؤسسة رسمية موازية؛ وإنما هي هيئة استشارية، ومهمتها محددة في الزمن.

وعليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الكبرى، للإصلاحات التي تم أو سيتم اعتمادها، في عدد من القطاعات، كالتعليم والصحة، والفلاحة والاستثمار والنظام الضريبي؛ وأن تقدم اقتراحات بشأن تجويدها والرفع من نجاعتها.

وإننا ننتظر منها أن تباشر عملها، بكل تجرد وموضوعية، وأن ترفع لنا الحقيقة، ولو كانت قاسية أو مؤلمة، وأن تتحلى بالشجاعة والابتكار في اقتراح الحلول.

إن الأمر لا يتعلق بإجراء قطيعة مع الماضي، وإنما نهدف لإضافة لبنة جديدة في مسارنا التنموي، في ظل الاستمرارية.

ويبقى الأهم هو التحلي بالحزم والإقدام، وبروح المسؤولية العالية، في تنفيذ الخلاصات والتوصيات الوجيهة، التي سيتم اعتمادها، ولو كانت صعبة أو مكلفة.

وسأعود لهذا الموضوع في مناسبة مقبلة، إن شاء الله.

وفي انتظار ذلك، فإن العمل يجب أن يتواصل بمزيد من الالتزام والمسؤولية، في تدبير الشأن العام، والتجاوب مع انشغالات المواطنين.

وينبغي التركيز على الخصوص، على الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومن أداء المرافق العمومية.

وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة للشروع في إعداد جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى، تقوم على التكامل والانسجام، من شأنها أن تشكل عمادا للنموذج التنموي، في صيغته الجديدة.

شعبي العزيز،

إن تجديد النموذج التنموي الوطني، ليس غاية في حد ذاته. وإنما هو مدخل للمرحلة الجديدة، التي نريد، بعون الله وتوفيقه، أن نقود المغرب لدخولها. مرحلة جديدة قوامها: المسؤولية والإقلاع الشامل.

وهي مرحلة واعدة، لأن ما يزره المغرب من طاقات ومؤهلات، تسمح لنا بتحقيق أكثر مما أنجزناه. ونحن بالفعل، قادرون على ذلك. ويظل طموحنا الأسمى، هو أن يلتحق المغرب بركب الدول المتقدمة.

غير أن المرحلة الجديدة، التي نحن مقبلون عليها، حافلة أيضا بالعديد من التحديات والرهانات الداخلية والخارجية، التي يتعين كسبها؛ وفي مقدمتها :

• أولا : رهان توطيد الثقة والمكتسبات : لكونها أساس النجاح، وشرط تحقيق الطموح : ثقة المواطنين فيما بينهم، وفي المؤسسات الوطنية، التي تجمعهم، والإيمان في مستقبل أفضل.

• ثانيا : رهان عدم الانغلاق على الذات، خاصة في بعض الميادين، التي تحتاج للانفتاح على الخبرات والتجارب العالمية، باعتبار ذلك عماد التقدم الاقتصادي والتنموي، بما يتيح من استفادة من فرص الرفع من تنافسية المقاولات والفاعلين المغاربة.

فالانفتاح هو المحفز لجلب الاستثمارات، ونقل المعرفة والخبرة الأجنبية. وهو الدافع لتحسين جودة ومردودية الخدمات والمرافق، والرفع من مستوى التكوين، وتوفير المزيد من فرص الشغل.

صحيح أن الدولة والقطاع العام، والهيآت المهنية الوطنية، قاموا بمجهودات كبيرة، للنهوض بدورهم، والارتقاء بمستوى عملهم. إلا أن بعض القطاعات والمهن الحرة مثلا، تحتاج اليوم، إلى الانفتاح على الخبرات والكفاءات العالمية، وعلى الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي.

وقد عبرت العديد من المؤسسات والشركات العالمية، عن رغبتها في الاستثمار والاستقرار بالمغرب.

وبقدر ما يبعث ذلك على الارتياح، للثقة التي يحظى بها المغرب، فإن القيود التي تفرضها بعض القوانين الوطنية، والخوف والتردد، الذي يسيطر على عقلية بعض المسؤولين؛ كلها عوامل تجعل المغرب أحيانا، في وضعية انغلاق وتحفظ سلبي.

فالذين يرفضون انفتاح بعض القطاعات، التي لا أريد تسميتها هنا، بدعوى أن ذلك يتسبب في فقدان مناصب الشغل، فإنهم لا يفكرون في المغاربة، وإنما يخافون على مصالحهم الشخصية.

بل بالعكس، فإن الاستثمار الأجنبي في هذه القطاعات، سيدعم جهود الدولة، ليس فقط في توفير الشغل، وإنما أيضا في تحفيز التكوين الجيد، وجلب الخبرات والتجارب الناجحة.

• ثالثا : رهان التسريع الاقتصادي والنجاعة المؤسسية : لبناء اقتصاد قوي وتنافسي، من خلال مواصلة تحفيز المبادرة الخاصة، وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج، وخلق المزيد من فرص الشغل.

كما يتطلب الرفع من نجاعة المؤسسات، وتغيير العقليات لدى المسؤولين.

فالقطاع العام يحتاج، دون تأخير، إلى ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد : ثورة في التبسيط، وثورة في النجاعة، وثورة في التخليق.

وقد سبق أن دعوت إلى ضرورة تغيير وتحديث أساليب العمل، والتحلي بالاجتهاد والابتكار في التدبير العمومي.

• رابعا : رهان العدالة الاجتماعية والمجالية : لاستكمال بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع.

مغرب لا مكان فيه للتفاوتات الصارخة، ولا للتصرفات المحبطة، ولا لمظاهر الريع، وإهدار الوقت والطاقات.

لذا، يجب إجراء قطيعة نهائية مع هذه التصرفات والمظاهر السلبية، وإشاعة قيم العمل والمسؤولية، والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

شعبي العزيز،

إن نجاح هذه المرحلة الجديدة يقتضي انخراط جميع المؤسسات والفعاليات الوطنية المعنية، في إعطاء نفس جديد، لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

كما يتطلب التعبئة الجماعية، وجعل مصالح الوطن والمواطنين تسمو فوق أي اعتبار، حقيقة ملموسة، وليس مجرد شعارات.

وإلى جانب الدور الهام، الذي يجب أن تقوم به مختلف المؤسسات الوطنية، أريد هنا، أن أؤكد على ضرورة انخراط المواطن المغربي، باعتباره من أهم الفاعلين في إنجاح هذه المرحلة.

لذا، أدعو جميع المغاربة، للمساهمة الإيجابية فيها، بروح المواطنة الفاعلة؛ لأن النتائج التي نطمح إليها، والمشاريع والمبادرات، التي نقدم عليها، لها هدف واحد هو: تحسين ظروف عيش المواطنين.

فالمرحلة الجديدة ستعرف إن شاء الله، جيلا جديدا من المشاريع. ولكنها ستتطلب أيضا نخبة جديدة من الكفاءات، في مختلف المناصب والمسؤوليات، وضح دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيآت السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة.

وفي هذا الإطار، نكلف رئيس الحكومة بأن يرفع لنظرنا، في أفق الدخول المقبل، مقترحات لإغناء وتجديد مناصب المسؤولية، الحكومية والإدارية، بكفاءات وطنية عالية المستوى، وذلك على أساس الكفاءة والاستحقاق.

وهذا لا يعني أن الحكومة الحالية والمرافق العمومية، لا تتوفر على بعض الكفاءات. ولكننا نريد أن نوفر أسباب النجاح لهذه المرحلة الجديدة، بعقليات جديدة، قادرة على الارتقاء بمستوى العمل، وعلى تحقيق التحول الجوهرى الذي نريده.

شعبي العزيز،

إن الاحتفال بعيد العرش المجيد، أبلغ لحظة لتأكيد تعلقنا الراسخ بمغربية صحرائنا، ووجدتنا الوطنية والترايبية، وسيادتنا الكاملة على كل شبر من أرض مملكتنا.

وإذ نعرب عن اعتزازنا بما حققته بلادنا من مكاسب، على الصعيد الأممي والإفريقي والأوربي، فإننا ندعو إلى مواصلة التعبئة، على كل المستويات، لتعزيز هذه المكاسب، والتصدي لمناورات الخصوم.

ويبقى المغرب ثابتا في انخراطه الصادق، في المسار السياسي، تحت المظلة الحصرية للأمم المتحدة.

كما أنه واضح في قناعته المبدئية، بأن المسلك الوحيد للتسوية المنشودة، لن يكون إلا ضمن السيادة المغربية الشاملة، في إطار مبادرة الحكم الذاتي.

ذلك أن التحديات الأمنية والتنموية، التي تواجهنا، لا يمكن لأي بلد أن يرفعها بمفرده.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد مجددا التزامنا الصادق، بنهج اليد الممدودة، تجاه أشقائنا في الجزائر، وفاء منا لروابط الأخوة والدين واللغة وحسن الجوار، التي تجمع، على الدوام، شعبينا الشقيقين.

وهو ما تجسد مؤخرا، في مظاهر الحماس والتعاطف، التي عبر عنها المغاربة، ملكا وشعبا، بصدق وتلقائية، دعما للمنتخب الجزائري، خلال كأس إفريقيا للأمم بمصر الشقيقة؛ ومشاطرتهم للشعب الجزائري، مشاعر الفخر والاعتزاز، بالتتويج المستحق بها؛ وكأنه بمثابة فوز للمغرب أيضا.

فهذا الوعي والإيمان بوحدة المصير، وبالرصيد التاريخي والحضاري المشترك، هو الذي يجعلنا نتطلع، بأمل وتفاؤل، للعمل على تحقيق طموحات شعوبنا المغاربية الشقيقة، إلى الوحدة والتكامل والاندماج.

## شعبي العزيز،

إن المغرب ملك لجميع المغاربة، وهو بيتنا المشترك. وعلينا جميعا، كل من موقعه، أن نساهم في بنائه وتنميته، وأن نحافظ على وحدته وأمنه واستقراره.

مغرب يتسع لكل أبنائه، ويتمتع فيه الجميع، دون استثناء أو تمييز، بنفس الحقوق، ونفس الواجبات، في ظل الحرية والكرامة الإنسانية.

وإننا نستحضر هنا، بكل إجلال وإكبار، جميع المغاربة الأحرار، الذين قدموا التضحيات الجسام، في سبيل الحرية والاستقلال، وساهموا في بناء المغرب الحديث، مغرب التنمية والديمقراطية والتقدم.

وفي مقدمتهم جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثاهما.

كما نوجه تحية إشادة وتقدير، لكافة مكونات قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، لتجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

قال تعالى: «وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم». صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

الحسيمة - 18 ذو الحجة 1440 هـ الموافق 20 غشت 2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نحتفل اليوم، ككل سنة، بنفس الاعتزاز، بذكرى ثورة الملك والشعب المجيدة.

وهي مناسبة لاستحضار ما ميزها من تعبئة والتزام جماعي، بقيم الوطنية والتضحية والوفاء المتبادل.

وإننا نريدها ثورة متجددة ومتواصلة، يحمل مشعلها جيل عن جيل.

وقد صدق جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه، عندما قال بعد رجوعه من المنفى: «إننا رجعنا من الجهاد الأصغر، لخوض الجهاد الأكبر».

وهو ما أوفى به رفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، الذي كرس حياته، لإرساء دعائم الدولة المغربية الحديثة، بمؤسساتها الديمقراطية، وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

وها نحن نواصل حمل المشعل، لاستكمال الرسالة، وأداء الأمانة، التي نعتز بتحملها، في خدمة شعبنا.

شعبي العزيز،

لقد حرصنا على جعل المواطن المغربي في صلب عملية التنمية، والغاية الأساسية منها.

واعتمدنا دائما، مقاربة تشاركية وإدماجية، في معالجة القضايا الكبرى للبلاد، تنخرط فيها جميع القوى الحية للأمة.

وهذا ما نتوخاه من إحداث اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي؛ التي سنكلفها، قريبا، بالانكباب على هذا الموضوع المصيري.

وإننا نريد منها أن تقوم بمهمة ثلاثية: تقويمية واستباقية واستشرافية، للتوجه بكل ثقة، نحو المستقبل.



ونود أن نؤكد هنا، على الطابع الوطني، لعمل اللجنة، وللتوصيات التي ستخرج بها، وللنموذج التنموي الذي نطمح إليه: نموذج مغربي- مغربي خالص.

كما ينبغي اقتراح الآليات الملائمة، للتفعيل والتنفيذ والتتبع، وكذا المقاربات الكفيلة بجعل المغاربة يمتلكون هذا النموذج، وينخرطون جماعيا في إنجاحه.

وإننا نتطلع أن يشكل النموذج التنموي، في صيغته الجديدة، قاعدة صلبة، لانبثاق عقد اجتماعي جديد، ينخرط فيه الجميع: الدولة ومؤسساتها، والقوى الحية للأمة، من قطاع خاص، وهيآت سياسية ونقابية، ومنظمات جمعوية، وعموم المواطنين.

كما نريده أن يكون عماد المرحلة الجديدة، التي حددنا معالمها في خطاب العرش الأخير: مرحلة المسؤولية والإقلاع الشامل.

شعبي العزيز،

إن الغاية من تجديد النموذج التنموي، ومن المشاريع والبرامج التي أطلقناها، هو تقدم المغرب، وتحسين ظروف عيش المواطنين، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

والواقع أن الفئات التي تعاني أكثر، من صعوبة ظروف العيش، تتواجد على الخصوص، في المجال القروي، وبضواحي المدن.

هذه الفئات تحتاج إلى المزيد من الدعم والاهتمام بأوضاعها، والعمل المتواصل للاستجابة لحاجياتها الملحة.

لذا، ما فتئنا ندعو للنهوض بالعالم القروي، من خلال خلق الأنشطة المدرة للدخل والشغل، وتسريع وتيرة الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم التمدرس، ومحاربة الفقر والهشاشة.

وفي هذا الإطار، يندرج البرنامج الوطني الطموح، للحد من الفوارق بالعالم القروي، الذي رصد له ما يقرب من خمسين مليار درهم، في الفترة ما بين 2016 و2022.

كما أن هذه الفئات من جهتها، مطالبة بالمبادرة والعمل على تغيير وضعها الاجتماعي، وتحسين ظروفها.

ومن بين الوسائل المتاحة لذلك، الحرص على الاستفادة من تعميم التعليم، ومن الفرص التي يوفرها التكوين المهني، وكذا من البرامج الاجتماعية الوطنية.

وبموازاة ذلك، يجب استثمار كافة الإمكانيات المتوفرة بالعالم القروي، وفي مقدمتها الأراضي الفلاحية السهلية، التي دعونا إلى تعبئتها، قصد إنجاز مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي.

وهنا ينبغي التأكيد على أن جهود الدولة وحدها، لا تكفي لضمان النجاح، لهذه العملية الكبرى.

بل لابد من دعمها بمبادرات ومشاريع القطاع الخاص، لإعطاء دينامية قوية للاستثمار الفلاحي، وفي المهن والخدمات المرتبطة به، وخاصة في العالم القروي.

وفي هذا الإطار، نشدد على ضرورة التنسيق الكامل، بين القطاعات المعنية.

وفي نفس السياق، ندعو لاستغلال الفرص والإمكانات التي تتيحها القطاعات الأخرى، غير الفلاحية، كالسياحة القروية، والتجارة، والصناعات المحلية وغيرها، وذلك من أجل الدفع قدما بتنمية وتشجيع المبادرة الخاصة، والتشغيل الذاتي.

وهنا تؤكد مرة أخرى، على أهمية التكوين المهني، في تأهيل الشباب، وخاصة في القرى، وضواحي المدن، للاندماج المنتج في سوق الشغل، والمساهمة في تنمية البلاد.

فالحصول على البكالوريا، وولوج الجامعة، ليس امتيازاً، ولا يشكل سوى مرحلة في التعليم. وإنما الأهم هو الحصول على تكوين، يفتح آفاق الاندماج المهني، والاستقرار الاجتماعي.

وسوف أظل أؤكد على دور التكوين المهني، والعمل اليدوي، في إدماج الشباب :

- انطلاقاً من حرف الصناعة التقليدية، وما توفره لأصحابها، من دخل وعيش كريم،

- ومروراً بالصناعات الغذائية، والمهن المرتبطة بالفلاحة، التي يتعين تركيزها بمناطق الإنتاج، حسب مؤهلات كل جهة،

- ووصولاً إلى توفير كفاءات وطنية، في السياحة والخدمات، والمهن الجديدة للمغرب، كصناعة السيارات والطائرات، وفي مجال التكنولوجيات الحديثة.

فالنهوض بالتكوين المهني أصبح ضرورة ملحة، ليس فقط من أجل توفير فرص العمل، وإنما أيضاً لتأهيل المغرب، لرفع تحديات التنافسية الاقتصادية، ومواكبة التطورات العالمية، في مختلف المجالات.

شعبي العزيز،

إن المجتمع مثل البيت، متكامل البنيان، أساسه المتين هو الطبقة الوسطى، بينما تشكل الطبقات الأخرى باقي مكوناته.

والمغرب ولله الحمد، بدأ خلال السنوات الأخيرة، يتوفر على طبقة وسطى تشكل قوة إنتاج، وعامل تماسك واستقرار.

ونظراً لأهميتها في البناء المجتمعي، فإنه يتعين العمل على صيانة مقوماتها، وتوفير الظروف الملائمة، لتقويتها وتوسيع قاعدتها، وفتح آفاق الترقى منها وإليها.

إنها تحديات لن يتم رفعها إلا بتحقيق مستويات عليا من النمو، وخلق المزيد من الثروات، وتحقيق العدالة في توزيع ثمارها.

وقد عرف المغرب، خلال العقدين الأخيرين، نسبة نمو اقتصادي تبعث على التفاؤل، رغم أنه يتم تصنيفه، حسب نفس المؤشرات والمعايير، المعتمدة أيضاً بالنسبة للدول التي تتوفر على البترول والغاز.

وبغض النظر عن النقاش حول مستويات وأرقام النمو، فإن الأهم هو العمل على تجاوز المعوقات، التي تحول دون تحقيق نمو اقتصادي عال ومستدام، ومنتج للرخاء الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، فإننا نعتبر أن التطبيق الجيد والكامل، للجهوية المتقدمة، ولميثاق اللاتمرکز الإداري، من أنجع الآليات، التي ستمكن من الرفع من الاستثمار الترابي المنتج، ومن الدفع بالعدالة المجالية.

إلا أن الملاحظ، رغم الجهود المبذولة، والنصوص القانونية المعتمدة، أن العديد من الملفات، ما تزال تعالج بالإدارات المركزية بالرباط، مع ما يترتب عن ذلك من بطء وتأخر في إنجاز المشاريع، وأحيانا التخلي عنها.

وفي هذا الإطار، أدعو الحكومة لإعطاء الأسبقية لمعالجة هذا الموضوع، والانكباب على تصحيح الاختلالات الإدارية، وإيجاد الكفاءات المؤهلة، على المستوى الجهوي والمحلي، لرفع تحديات المرحلة الجديدة.

فالمسؤولية مشتركة، وقد بلغنا مرحلة لا تقبل التردد أو الأخطاء، ويجب أن نصل فيها إلى الحلول للمشاكل، التي تعيق التنمية ببلادنا.

وهنا أقول، بأننا لا ينبغي أن نخجل من نقط الضعف، ومن الأخطاء، التي شابت مسارنا، وإنما يجب أن نستفيد منها، وأن نتخذها دروسا لتقويم الاختلالات، وتصحيح المسار.

شعبي العزيز،

لقد قامت ملحمة 20 غشت المجيدة، من أجل تحرير الوطن واستقلاله.

كما تعززت بالجهاد الأكبر، الذي نخوضه، في سبيل تقدم ورخاء المواطن المغربي.

وإننا ملتزمون بمواصلة حمل مشعلها، وفي ذلك خير وفاء لأرواح شهداء الوطن الأبرار، وأكبر دافع لتكريم أبناء شعبنا الوفي، والتجاوب مع تطلعاتهم المشروعة.

قال جدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما كسب الرجل كسبا أطيب من عمل يده».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الجمع العام التأسيسي لإحداث  
«مؤسسة الدكتور عبد الكريم الخطيب للفكر والدراسات»

الرباط - 13 محرم 1440هـ الموافق 13 شتنبر 2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يسرنا أن نتوجه إليكم بهذه الكلمة، بمناسبة انعقاد الجمع العام التأسيسي لإحداث «مؤسسة الدكتور عبد الكريم الخطيب للفكر والدراسات».

وهي مبادرة محمودة، أبيننا إلا أن نزيكها، وأن نشمها برعايتنا السامية، تقديرا منا لهذا الوطني المجاهد، والمقاوم الفذ الذي تحمل اسمه.

فالمرحوم عبد الكريم الخطيب يعتبر أحد القادة التاريخيين للمقاومة وجيش التحرير، المشهود لهم بخصال الوطنية الصادقة، والنضال المستميت من أجل استقلال المغرب وحرية، والدفاع عن مقدسات الأمة وثوابتها.

كما أن عمله النضالي لم يقتصر على وطنه المغرب فحسب، وإنما تجاوزه ليشمل بلدانا شقيقة، حيث ذاع صيته خارج الوطن، بما كان يوفره، رحمه الله، من دعم ومساندة لفائدة المقاومين في الدول المغاربية وفي إفريقيا، من أجل مواجهة الاستعمار والتمييز والاستغلال، وسعيا لاسترجاع الحرية والكرامة.

وإننا نحتفظ للدكتور عبد الكريم الخطيب، بما كان يتحلى به من خصال إنسانية رفيعة، ومن تعلق ووفاء وإخلاص للعرش العلوي المجيد، وما كان يحظى به من مكانة خاصة لدى جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما. وهي المكانة ذاتها التي ظل يحظى بها لدينا.

وقد ساهم هذا الرصيد النضالي التاريخي المتميز، في جعل الدكتور الخطيب أحد القادة السياسيين المتميزين؛ إذ أبان، رحمه الله، عن كفاءة مهنية مشهود له بها، وحنكة سياسية عالية، والتزام وطني راسخ، في سعيه الدؤوب والصادق لخدمة بلده ومملكه، بكل تفان ونكران ذات، في مختلف المناصب السامية التي تقلدها طيلة حياته الحافلة بالعطاء.

حضرات السيدات والسادة،

إننا ونحن نستحضر مسار ومناقب هذا المقاوم الوطني الكبير، لنشيد بهذه المبادرة البناءة، التي تندرج في صلب اهتماماتنا ودعوتنا إلى ضرورة توفر الأحزاب السياسية على مؤسسات علمية وفكرية موازية، تساهم في «الرفع من مستوى الأداء الحزبي، ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية»، كما سبق وأكدنا ذلك في خطابنا السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية للبرلمان في 12 أكتوبر 2018.

وإننا نتطلع لأن تشكل «مؤسسة الدكتور عبد الكريم الخطيب للفكر والدراسات»، على غرار المؤسسات الفكرية التابعة للأحزاب الوطنية الجادة، فضاء لحفظ الذاكرة الوطنية، وإشاعة القيم المغربية الأصيلة، دون تعصب أو مغالاة، وصلة وصل بين الأجيال المتعاقبة، ومناورة للفكر الرصين، والنقاش الجاد والمسؤول، في مختلف القضايا التي تهتم الوطن والمواطنين.

كما نحثكم على جعلها مركزا لتلاقح الأفكار البناءة، ولتأهيل الكفاءات والنخب السياسية، وإشاعة قيم الوطنية الحقة، التي ظل يجسدها المرحوم عبد الكريم الخطيب، والمتمثلة بالخصوص في الصدق والإخلاص والوفاء لثوابت الأمة ومقدساتها، والالتزام بخدمة المصالح العليا للبلاد، ووضعها فوق كل اعتبار.

فإننا أسأل أن يلهمكم التوفيق والسداد لتحقيق ما تنشُدونه من أهداف نبيلة، سواء تعلق الأمر بالعمل الفكري والثقافي، أو بالعمل البحثي وإعداد الدراسات، أو بتثمين تراث المرحوم الدكتور عبد الكريم الخطيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة الأولى للمناظرة الوطنية للتنمية البشرية

الصخيرات - 19 محرم 1441هـ الموافق 19 شتنبر 2019

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في الدورة الأولى للمناظرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أبيننا إلا أن نسبغ عليها رعايتنا السامية، لما لهذا الورش الاجتماعي المتفرد، من مكانة خاصة لدى جلاتنا، منذ أن أعطينا انطلاقته سنة 2005.

وذلك إيماننا منا بأهدافه السامية، ومراميه النبيلة، التي تتوخى في جوهرها جعل المواطن المغربي في صلب عملية التنمية، والغاية الأساسية للسياسات العمومية، من منطلق ترسيخ كرامة الإنسان وتعزيزها.

فالحقوق السياسية والمدنية لن تأخذ أبعادها الملموسة في الواقع المعيش للمواطن، إلا بتكاملها مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفي هذا الإطار، حرصنا، بعد تقييم دقيق وشامل للمرحلتين الأولى والثانية، على إعطاء انطلاقة المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بهدف تعزيز المكاسب، وإعادة توجيه البرامج.

وقد اعتمدنا في ذلك هندسة جديدة، تروم النهوض بالرأس المال البشري للأجيال الصاعدة، عبر التصدي المباشر، وبطريقة استباقية، للمعيقات الأساسية التي تواجه التنمية البشرية للفرد، طيلة مراحل نموه، وكذا دعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المحدثة لفرص الشغل، وتطوير الأنشطة المدرة للدخل.

وإذ نتمن عاليا مبادرة تنظيم هذا المنتدى، الذي اختار له المنظمون شعار «الطفولة المبكرة: التزام من أجل المستقبل»، فإننا نأمل أن يحظى هذا الموضوع بما يستحق من الدراسة والتحليل والنقاش.

فهو يستمد أهميته وراهنيته من العناية الخاصة التي ما فتئنا نوليها للنهوض بأوضاع الطفولة، باعتبارها عماد المجتمع، وقاطرة المستقبل، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومندمجة.

كما يندرج هذا الموضوع في إطار الجهود المبذولة للنهوض بالعنصر البشري، في سياق الإصلاحات الكبرى التي تشهدها بلادنا، ولا سيما على مستوى منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

حضرات السيدات والسادة،

غير خاف عليكم أن الاستثمار في الجوانب اللامادية للتنمية البشرية، والذي تعتبر الطفولة المبكرة أحد محاوره الأساسية، يشكل المنطلق الحقيقي والقاعدة الأساسية لبناء مغرب الغد، وأحد التحديات الواقعية التي نراهن على كسبها، من أجل فتح آفاق واعدة، وتوفير فرص جديدة أمام الأجيال الصاعدة.

وإذا كانت بلادنا قد بذلت مجهودات جبارة في ميدان الاهتمام بالطفولة المبكرة، من خلال تقليص نسبة الوفيات لدى الحوامل والأطفال، وكذا نسبة تأخر النمو وتحسين التغذية، والاستفادة من التعليم الأولي والخدمات الصحية لهذه الفئة، فإن الواقع لا يزال يعرف عجزا ملموسا على هذا المستوى، بفعل ضعف التنسيق في إعداد السياسات العمومية، وغياب الالتقائية والانسجام في التدخلات، والذي تزيد الفوارق المجالية والاقتصادية والاجتماعية من حدته.

لمواجهة هذه الوضعية المزمنة، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحكم الطابع الأفقي لتدخلاتها، ودورها كرافعة رئيسية للتنمية الاجتماعية، تعتبر نموذجا يحتذى به لتوحيد مختلف الجهود، وتعزيز آليات المسار التشاركي على المستوى الترابي، وتنسيق السياسات العمومية، في إطار استراتيجية محكمة المراحل، متعددة الواجهات، متكاملة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية.

ومن شأن تفعيل العملي والجيد، للبرنامج المتعلق بالطفولة المبكرة، التي تعد مرحلة مفصلية في حياة الفرد، التصدي لعوامل التفاوتات، وذلك من خلال استهداف دقيق للفئات المعنية، المنحدرة من الأوساط الفقيرة والمعوزة.

حضرات السيدات والسادة،

إيماننا بأهمية التصور الجديد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الذي يجعل من الاستثمار في الجوانب اللامادية للرأس المال البشري أولوية الأوليات، باعتبارها منطلق الإصلاح، وقاعدة بناء المستقبل، فإنه ينبغي تعميم هذا التوجه في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية الاجتماعية، من أجل إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الحقيقية للسكان، من خلال اختيار أفضل المقاربات، وابتداع أنجع السبل الكفيلة بتجاوز معوقات التنمية البشرية الشاملة.

ونخص هنا بالذكر، ضرورة تحسين النظام الصحي، عبر الاهتمام أكثر بصحة الأم والطفل، بما يضمن العدالة والإنصاف في الولوج للخدمات الاجتماعية، وكذا توفير عرض متجانس للتعليم الأولي وتعميمه، خاصة بالمجال القروي، لمحاربة الهدر المدرسي، فضلا عن تنظيم حملات للتوعية والتحسيس في صفوف المستهدفين بأهمية هذا الموضوع، وانعكاساته الإيجابية على الطفل والأسرة والمجتمع. وذلك في انسجام مع التوجيهات المضمنة في رسالتنا السامية، الموجهة إلى المشاركين في اليوم الوطني حول التعليم الأولي.

كما نتوخى أن يشمل منتداكم بالنقاش والتحليل، الجوانب المتعلقة بالحكامة والتمويل والتكوين، من أجل الارتقاء بجودة الخدمات، وتشجيع روح المبادرة والإبداع، ونشر الوعي لدى الفئات المستهدفة.

وتلكم بعض المقومات الأساسية لنجاح هذا التوجه الاجتماعي الجديد، الذي يجعل من تنمية الجوانب اللامادية خيارا لا محيد عنه، من أجل كسب رهان هذه المرحلة الحاسمة في نمو الفرد، وضمان انفتاحه على المستقبل، في إطار من التوازن والعدالة والإنصاف، بعيدا عن معيقات الفقر والإقصاء الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت العديد من المؤشرات تدل على أننا نسير وفق النهج الصحيح، بدليل الإنجازات التي حققها المغرب في السنوات الأخيرة، على أكثر من مستوى، فإن هناك رهانات أخرى يتعين علينا بذل المزيد من الجهود لكسبها.

وهو ما لا يتأتى إلا باعتماد أسلوب ناجح في حكامته وتدابير السياسات الوطنية المعتمدة في الميدان الاجتماعي، من خلال التركيز على الاستثمار في الرأسمال البشري والاجتماعي، الذي يعتبر منطلقا لاعتماد جيل جديد من المبادرات الإصلاحية، الهادفة إلى زرع الأمل وبناء مغرب الغد.

وإذ نشيد مجددا باختياركم الموفق لـ «الطفولة المبكرة» موضوعا لهذا المنتدى، فإننا نطمح أن يصبح محطة سنوية لتعميق التفكير، وفضاء لتبادل الآراء وإثراء النقاش، للوقوف على ما تحقق في هذا المجال من منجزات، وما يعترض مسار هذا الورش الهام من معيقات، والتداول بشأن ما ينبغي اتخاذه من إجراءات وتدابير، للنهوض بقضايا التنمية البشرية والاجتماعية ببلادنا.

ولنا اليقين أن هذه المناظرة الوطنية، ستتوج بإقرار مجموعة من التوصيات والمقترحات، الكفيلة بإطلاق مبادرات خلاقة، وإيجاد حلول عملية، للعديد من الإشكالات المطروحة على هذا الصعيد، بما يستجيب لتطلعاتنا إلى تحقيق مستقبل ينعم فيه أبنائنا بالمزيد من التقدم والازدهار، في ظل الحرية والكرامة الإنسانية.

أعانكم الله وسدد خطاكم وجعل التوفيق حليف أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى قمة العمل المناخي 2019

نيويورك - 23 محرم 1441هـ الموافق 23 شتنبر 2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

معالي الأمين العام،

أصحاب الفخامة والمعالي،

أود في البداية، أن أوجه تحية إشادة وتقدير، لمعالي السيد أنطونيو غوتيريس، على مبادرته بعقد هذه القمة الهامة.

ذلك أن تدهور بيئتنا أصبح واقعا ملموسا، يشكل تهديدا يتعين علينا أن نتصدى له بشكل جماعي.

فبالنسبة للمملكة المغربية، رغم ضعف ما تنتجه من انبعاثات مسببة للاحتباس الحراري، فقد التزمت بخفض انبعاثاتها في أفق 2030 بنسبة 42%، في إطار المساهمة المحددة وطنيا في هذا الشأن.

وقد تم تعزيز ذلك، بإطلاق مسار إدماجي شامل لتجاوز هذه النسبة. إذ قررت بلادنا، في شهر نونبر الماضي، رفع سقف طموحاتها، من خلال زيادة حصة مصادر الطاقات المتجددة، في إنتاج الطاقة الكهربائية وطنيا، لتصل إلى 52% في أفق 2030.

حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا، التي تعاني من آثار التغيرات المناخية، ينبغي أن تحظى بالأولوية في عملنا الجماعي.

وفي هذا الإطار، أطلقت قمة العمل الإفريقية الأولى، المنعقدة بمراكش، دينامية غير مسبوقة، لاسيما من خلال تفعيل لجنتي المناخ الإفريقيتين لحوض الكونغو ومنطقة الساحل.

كما قام المغرب بتعاون مع البلدان الشقيقة في القارة، بإطلاق «المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية»؛ إضافة إلى مبادرته مع إثيوبيا بتشكيل «تحالف من أجل الولوج إلى الطاقة المستدامة»، لفائدة البلدان الأقل تقدما، لاسيما في إفريقيا.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد قامت مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، رفقة شركائها، بإحداث «شبكة الشباب الإفريقي من أجل المناخ»، التي تهدف إلى إعلاء الحس القيادي والابتكار، وإبراز الدور الإيجابي للشباب الإفريقي.

وبهذا الخصوص، فإن «قمة المناخ الأولى المخصصة للشباب» تبعث على التفاؤل، وتتطلب منا أن نتفاعل معها، وندعمها بشكل إيجابي.

إن طموحنا في مجال التصدي للتغيرات المناخية يقتضي تضامنا دوليا فعليا، وتمويلات دائمة، ونقلا نوعيا للتكنولوجيا والمهارات.

ذلكم هو المغزى الحقيقي لالتزامنا من أجل المغرب، ومن أجل إفريقيا، ومن أجل كوكبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء البيئة  
الرباط - 03 صفر 1441هـ الموافق 02 أكتوبر 2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب السمو؛

أصحاب المعالي والسعادة؛

حضرات السيدات والسادة؛

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء البيئة، الذي أبینا إلا أن نضفي عليه رعايتنا السامية، لما نوليّه من عناية فائقة لقضايا البيئة والتنمية المستدامة.

وإذ نرحب بكم ضيوفاً كراماً في بلدكم الثاني المملكة المغربية، فإننا نغتتم هذه المناسبة، لنجدد عبارات التهاني لمعالي الدكتور سالم بن محمد المالك، على تقلده منصب المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، معربين له عن متمنياتنا بكامل التوفيق والسداد في مهامه.

كما نتوجه بعبارات الشكر والتقدير لهذه المنظمة، على الجهود الحميدة التي ما فتئت تبذلها، في سبيل تعزيز التعاون الإسلامي المشترك، في كافة المجالات، ولاسيما في مجال البيئة، لما للجوانب العلمية والثقافية والدينية من أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أضحت إشكاليات البيئة والتنمية المستدامة أحد الرهانات الكبرى التي تواجه العالم، بحيث أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث الدولية، استنزافاً غير مسبوق للثروات الطبيعية، وارتفاعاً مهولاً في نسبة التلوث، واختلالاً عميقاً للتوازن البيئي على الصعيد العالمي، مع ما يترتب على هذه الوضعية المقلقة، بل والخطيرة، التي يعيشها كوكبنا اليوم، من آثار سلبية واضحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الصحية. وهو ما يندرج بحتمية المخاطر المحدقة بكل بلدان المعمور، خاصة الهشة منها.

إن التصدي للمشاكل البيئية الملحة، والتي لا تقف الحدود السياسية ولا الجغرافية أمام تأثيراتها السلبية، لا يمكن أن يتم إلا في إطار تعاون وتفيد بين الدول. فليس بمقدور أي دولة بمفردها، مهما بلغت إمكاناتها، مواجهة هذه المشاكل.

ومن هذا المنطلق، فإن مؤتمر هذا يشكل فرصة لدولنا، من أجل تقييم الجهود المبذولة في هذا المجال، وتنسيق التعاون والشراكة بين كل الفاعلين، بما يمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة، بما يعود بالنفع على مستقبل بلداننا وشعوبنا كافة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت المملكة المغربية في مسلسل التعبئة الجماعية، وطنيا ودوليا، منتهجة سياسة إرادية للحفاظ على البيئة، تقوم على تجنيد الطاقات وتكريس الجهود لفائدة تنمية مستدامة تجعل من البيئة ركيزة أساسية، وذلك من خلال إدماج البعد البيئي في مختلف الإستراتيجيات القطاعية والمخططات التنموية. علاوة على دسترة الحق في البيئة التي شكلت خطوة إضافية أكدت على التزام المغرب الجاد من أجل الحفاظ على البيئة.

وبموازاة مع ذلك، تعزز انخراط المملكة المغربية في مسار تسريع تنزيل الأهداف الأمامية للتنمية المستدامة 2030، من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وفق مقاربة تشاركية، تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وترتكز على مرجعيات واضحة دستوريا وقانونيا.

وفي إطار تنفيذ هذه الإستراتيجية، تم وضع إطار للحكامة واعتماد مجموعة من المخططات القطاعية للتنمية المستدامة، بهدف تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في أفق 2030.

كما يحدد ميثاق مثالية الإدارة من بين أهدافه تعميم المقاربة البيئية داخل المباني والإدارات العمومية، وتشجيع المشتريات العمومية المستدامة والمسؤولة، وكذا تعزيز مثالية الفاعلين العموميين في مجال الاعتماد التدريجي للنقل المستدام.

ومن نافلة القول إن تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، يظل رهينا بانخراط كافة مكونات المجتمع، من خلال تحول ثقافي عميق، أساسه تنمية الوعي البيئي، والنهوض بالتربية على البيئة، خاصة لدى الأجيال الناشئة، وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة، عبر إدراجها في برامج التربية والتعليم والتكوين.

كما ينبغي تعزيز ذلك باعتماد برامج عمل للتحسيس والتواصل والتربية البيئية، لتنمية السلوكيات الفردية والجماعية، التي تتوافق مع مستلزمات حماية البيئة، تماشيا مع قيم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف.

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، ووعيا منها بضرورة تحقيق التكامل بين مختلف أجناسات العمل الدولية، الهادفة في مجملها إلى مكافحة التغير المناخي، ما فتئت تعمل على ملاءمة مساهمتها المحددة وطنيا، للتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة مع أهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل ذلك، تم إحداث مركز الكفاءات للتغير المناخي، كأداة لمواكبة ودعم الفاعلين الوطنيين، وكذا لتقاسم تجربة المغرب في هذا المجال، وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، لاسيما مع الدول الإسلامية والإفريقية. وعلى صعيد آخر، فإن المملكة المغربية قد حددت هدف خفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة 42%. وسيتم تحقيق هذا الهدف أساسا من خلال تنفيذ الاستراتيجية

الوطنية للطاقة، التي تعمل في إطارها على رفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية. وذلك من خلال عدة مشاريع ريادية ومهيكلية، تهم الطاقة الشمسية، والريحية، والكهرومائية.

وعلى هذا الأساس، شرعت بلادنا في وضع وتنفيذ المخطط الوطني للتكيف، وذلك بهدف ملاءمة الأولويات الوطنية مع الالتزامات الدولية في مجال التغير المناخي، وتعزيز القدرة على التكيف بشكل ملائم مع الأولويات القطاعية وخصوصيات المجالات الترابية، مع تعبئة الدعم التقني والمالي المناسب لتحقيق الأهداف المسطرة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نؤمن بأهمية العمل البيئي الجماعي، في تعزيز قواعد التعاون الإسلامي المشترك، وذلك من خلال تعزيز سبل التكامل والتنسيق، وتبادل التجارب والخبرات بين الدول الإسلامية.

وفي هذا الإطار، شرعت المملكة المغربية في تنفيذ إحداث الأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة، كمشروع معرفي مشترك وطموح، يهدف إلى تعميق التفكير العلمي الدقيق، وكذا إذكاء الوعي بالتحديات البيئية والتنمية الحالية والمستقبلية، وسبل التعامل معها في مجالات الحكامة والعلوم والتكنولوجيا وتقوية الكفاءات. كما تسعى هذه الهيئة إلى تحقيق الريادة المطلوبة في مجال التنمية المستدامة، مع الحرص على اعتماد مناهج العمل المستوحاة من الثقافة الإسلامية الأصيلة لاستخدام موارد الأرض.

وقد تم التأكيد، على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة، من أجل أن تكون هذه الأكاديمية مؤسسة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وهو ما سيمكنها من تسخير آليات التعاون الدولي اللازمة لتطوير أدائها، وتفعيل دورها داخل هذه المنظمة، في إطار تفاعلها مع باقي الهيئات الإقليمية والدولية المهمة.

وإننا واثقون بأن النقاش العلمي البناء، والمقترحات والتوصيات الوجيهة التي ستصدر عن هذا المؤتمر الهام، سيكون لها، بلا شك، الأثر الإيجابي في النهوض بقضايا البيئة والتنمية المستدامة بعالمنا الإسلامي.

وإذ نجدد الترحاب بكم، متمنين لكم طيب المقام بين ظهرائنا، فإننا ندعو الله تعالى أن يوفقكم ويسدد خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى  
من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة  
الرباط - 12 صفر 1441هـ الموافق 11 أكتوبر 2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نترأس افتتاح السنة التشريعية الرابعة، من هذه الولاية النيابية، وأن نجدد التواصل مع ممثلي الأمة.

وهي سنة تشريعية يجب أن تتميز بروح المسؤولية والعمل الجاد، لأنها تأتي في منتصف الولاية الحالية.

وبذلك، فهي بعيدة عن فترة الخلافات، التي تطبع عادة الانتخابات.

لذا، ينبغي استثمارها في النهوض بالأمانة التي تتحملونها، بتكليف من المواطنين، والتنافس الإيجابي على خدمة مصالحهم، والدفاع عن قضايا الوطن.

كما تتطلب منكم العمل على إدراجها في إطار المرحلة الجديدة، التي حددنا مقوماتها في خطاب العرش الأخير.

وإذا كنا قد ركزنا على أهم التحديات والرهانات الاقتصادية والتنموية، لهذه المرحلة، فإن الطبقة السياسية، حكومة وبرلماناً وأحزاباً سياسية، بصفة خاصة، مسؤولون، عن توفير شروط النجاح لها.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن المرحلة الجديدة تبدأ من الآن، وتتطلب انخراط الجميع، بالمزيد من الثقة والتعاون، والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيداً عن الصراعات الفارغة، وتضييع الوقت والطاقات.

ويأتي في صدارة أولوياتها، تنزيل الإصلاحات، ومتابعة القرارات، وتنفيذ المشاريع.



وهي من اختصاص الجهازين التنفيذي والتشريعي، بالدرجة الأولى.

ولكنها أيضا مسؤولية القطاع الخاص، لاسيما في ما يتعلق بالتمويل، فضلا عن الدور الهام لهيآت المجتمع المدني الجادة. فالحكومة مطالبة بوضع مخططات مضبوطة، تضمن التحضير الجيد، والتنفيذ الدقيق، والتتبع المستمر، لمختلف القرارات والمشاريع، سواء على المستوى الوطني، أو الجهوي أو المحلي.

وبما أن الإدارة موضوعة تحت تصرفها، فإن عليها أن توظف كل الوسائل، لاسيما المعطيات الإحصائية، والآليات المتعلقة بالتفتيش والمراقبة، بما يضمن النجاعة في تنفيذ القرارات، في إطار الشفافية والتعاون والانسجام، بين مختلف المتدخلين.

ولا مجال هنا للتهرب من المسؤولية، في ظل التطبيق الصارم، لربط المسؤولية بالمحاسبة.

أما البرلمان، فقد منحه الدستور صلاحيات واسعة، في مجال التشريع، ومراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسات العمومية.

فأنتم حضرات البرلمانيين، مسؤولون على جودة القوانين، التي تؤطر تنفيذ المشاريع والقرارات، على أرض الواقع، وجعلها تعكس نبض المجتمع، وتلبي تطلعات وانشغالات المواطنين.

كما أنكم مسؤولون على متابعة ما تقوم به الحكومة، في كل ما يخص تدبير الشأن العام، في مختلف المجالات، ومراعاة مدى استجابته للانشغالات الحقيقية للمواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

مهما بلغ صواب القرارات المتخذة، وجودة المشاريع المبرمجة، فإن تنفيذها يبقى رهينا بتوفر الموارد الكافية لتمويلها.

لذا، ما فتئت أشدد على ضرورة الإعداد الجيد، لمختلف البرامج والمشاريع، وخاصة التمويل وتصفية وضعية العقار.

من المعروف أن جهود الدولة وحدها لا تكفي في هذا المجال. وهو ما يقتضي انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية.

وأخص بالذكر هنا القطاع البنكي والمالي، الذي نعتبره حجر الزاوية، في كل عمل تنموي.

فتنزيل ومواكبة المشاريع والقرارات، لا يقتصر فقط على توقيع العقود والاتفاقيات على الأوراق؛ وإنما هو عقد أخلاقي، قبل كل شيء، مصدره العقل والضمير.

والمسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين المعنيين، وعلى كل طرف الوفاء بالتزاماته، والقيام بواجباته.

وهذا العقد لا يهم مؤسسات الدولة والمنتخبين فقط، وإنما يشمل أيضا القطاع الخاص، لاسيما مؤسسات التمويل، والقطاع البنكي.

والمغرب يتوفر، والحمد لله، على قطاع بنكي، يتميز بالقوة والدينامية والمهنية، ويساهم في دعم صمود وتطور الاقتصاد الوطني.

ويخضع النظام المالي المغربي لمراقبة مضبوطة، تختص بها هيآت وطنية مستقلة، ذات كفاءة عالية.

وهو ما يعزز الثقة والمصداقية، التي يحظى بها القطاع البنكي، وطنيا وخارجيا.

وقد بلغ درجة من التقدم، مكنته من الاستثمار في عدد من الدول الأجنبية، وخاصة بإفريقيا.

ورغم ذلك، فإنه لا يزال يعطي أحيانا، انطبعا سلبيا، لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون.

وهو ما يتجلى مثلا، في صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض، وضعف مواكبة الخريجين، وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة.

أعرف جيدا أنه من الصعب تغيير بعض العقليات البنكية؛ كما سبق أن أكدت على ضرورة تغيير العقليات الإدارية، ووضع حد لبعض التصرفات، التي تعيق التنمية والاستثمار.

لذا، نحث القطاع البنكي الوطني على المزيد من الالتزام، والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية، التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار، ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للشغل والدخل.

وفي هذا الإطار، ندعو الأبنك، إضافة إلى الدعم والتمويل الذي توفره للمقاولات الكبرى، لتعزيز دورها التنموي، وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض، والانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية، وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة.

ولهذه الغاية، نوجه الحكومة وبنك المغرب، للتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، قصد العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي.

وذلك على غرار التجارب الناجحة، التي قامت بها عدة مؤسسات، في مجال تمويل المشاريع، التي يحملها الشباب، وتسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي.

وهو ما كانت له نتائج إيجابية عليهم، وعلى أسرهم، وعلى المجتمع.

وإننا نتطلع أن يقوم هذا المخطط، الذي سأتابع مع الحكومة وكل المنخرطين فيه، مختلف مراحلها، على التوجهات التالية:

- أولا: تمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل، حاملي المشاريع، المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية، من الحصول على قروض بنكية، لإطلاق مشاريعهم، وتقديم الدعم لهم، لضمان أكبر نسبة من النجاح؛
- ثانيا: دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا، والاستفادة من القيمة المضافة، للاقتصاد الوطني.
- ثالثا: تسهيل ولوج عموم المواطنين للخدمات البنكية، والاستفادة من فرص الاندماج المهني والاقتصادي، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم.

ولا داعي للتذكير بأن الرواج الاقتصادي، يمر بالخصوص عبر تطوير العمليات البنكية.

وأود أن أشيد هنا، بالنتائج التي تحققت في هذا المجال، خلال العقدين الأخيرين، حيث ارتفع عدد المواطنين، الذين فتحوا حسابا بنكيا، ثلاث مرات.

وهو ما يتطلب من الأبنك مواصلة الجهود، باستثمار التكنولوجيات الحديثة، والابتكارات المالية، من أجل توسيع قاعدة المغاربة، الذين يلجون للخدمات المصرفية والتمويلية، بما يخدم مصالح الطرفين، بشكل متوازن ومنصف، ويساهم في عملية التنمية.

غير أن هذا المخطط لن يحقق أهدافه، إلا بالانخراط الإيجابي للمواطنين، وتحمل مسؤولياتهم، والوفاء بالتزاماتهم، بخصوص القروض التي استفادوا منها.

كما أن مؤسسات وآليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات، والسهر على إقامة علاقة متوازنة تطبعها الثقة، بين هيآت التمويل، وأصحاب القروض.

ولا يفوتني هنا، أن أذكر بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة المالية، وبضرورة مساهمتها في المبادرات الإيجابية، سواء على الصعيد الاجتماعي والإنساني، أو في مجال الحفاظ على البيئة، والنهوض بالتنمية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن بناء مغرب التقدم والتنمية، والتجاوب مع انشغالات وتطلعات المواطنين، يتطلب تضافر وتكامل جهود الجميع.

ومن هذا المنبر، أدعو المؤسسة التشريعية، التي تمثلونها، والجهاز التنفيذي، وكذا القطاع الخاص، ولاسيما القطاع البنكي، للانخراط في هذا المجهود الوطني التنموي، والمساهمة في إنجاح المرحلة الجديدة، التي ندخلها.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى ما تقتضيه هذه المرحلة من مسؤولية والتزام، وتغليب للمصلحة العليا، لما فيه خير البلاد والعباد.

قال تعالى: « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، ولا تبطلوا أعمالكم ». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة  
مراكش - 22 صفر 1441هـ الموافق 21 أكتوبر 2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة الوزراء،

أصحاب الفضيلة، السيدات والسادة رؤساء المجالس العليا للقضاء ورؤساء النيابة العامة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة، الذي أضفينا عليه رعايتنا السامية، باعتباره ملتقى دوليا متميزا لتبادل الأفكار، وتقاسم التجارب والخبرات، وإطلاق المزيد من الشراكات، في سبيل تطوير منظومة العدالة، وتكريس مكانتها، والرفع من مستوى فعاليتها ونجاعتها.

وإذ نرحب بكم ضيوفا كراما على أرض المملكة المغربية، فإننا نشيد باختياركم لهذه الدورة موضوع «العدالة والاستثمار: التحديات والرهانات»، لما يجسده هذا الموضوع من وعي بأهمية الاستثمار كرافعة للتنمية، وباللدور الحاسم الذي تضطلع به العدالة في الدفع بالنمو الاقتصادي، عبر تعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أكدنا في مناسبات عديدة، على ضرورة وضع رؤية استراتيجية في مجال تحسين مناخ الأعمال. رؤية قوامها توفير بيئة مناسبة للاستثمار، واعتماد منظومة قانونية حديثة ومتكاملة ومندمجة، تجعل من المقاول رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذه الغاية، أصدرنا توجيهاتنا للإسراع بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار، وإصلاح مراكزه الجهوية، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها على أكمل وجه، ووضع حد للعراقيل التي تحول دون أدائها للدور المنوط بها.

كما ألحنا في أكثر من مناسبة على ضرورة تبسيط مساطر الاستثمار، وتحيين برامج المواكبة الموجهة للمقاولات، وتسهيل ولوجها للتمويل، والرفع من إنتاجيتها، وتكوين وتأهيل مواردها البشرية.

## حضرات السيدات والسادة،

إنه بقدر ما تعتبر العدالة من المفاتيح المهمة في مجال تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة وحماية المقاول، فإن القضاء مدعو للقيام بدوره الأساس في مواكبة هذا المسار، واستيعاب تحديات الظرفية الاقتصادية العالمية، والمناخ الاقتصادي الوطني.

ومن هذا المنطلق، قامت المملكة المغربية بإقرار مجموعة من النصوص القانونية الحديثة والمهيكلية، الهادفة إلى تطوير منظومة المال والأعمال، وتشجيع الاستثمار، وتنشيط الدورة الاقتصادية، ودعم المقاولات الوطنية، وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية.

ونخص بالذكر هنا، بعض النصوص الهامة، التي تم اعتمادها مؤخرا، كتعديل مدونة التجارة، وقوانين الشركات، وكذا القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، فضلا عن تكريس مقاربة تخرج القاضي من الأدوار الكلاسيكية إلى أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وتضمن تحقيق أمن المقاول والسلم الاجتماعي داخلها، عبر إقرار التوازن الموضوعي بين حقوق الأجراء وأرباب العمل.

وهو ما ساهم في تعزيز مكانة المغرب، كبلد يحظى بالثقة والمصدقية لدى المستثمرين الأجانب، ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والماليين.

ولايفوتنا التأكيد على أهمية القرارات المبدئية الصادرة عن القضاء المغربي في هذا المجال، وخاصة محكمة النقض، والتي سعت إلى إعطاء مصداقية وثبات ومرونة للمقررات التحكيمية الأجنبية، وكرست الحماية القانونية لبراءات الاختراع وحقوق المؤلف.

وفي سياق هذه الإصلاحات التشريعية، وما أطلقتها من دينامية فعالة، فإننا نهيب بالحكومة إلى الإسراع بإقرار باقي النصوص القانونية ذات الصلة، وإعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالقوانين المصادق عليها.

## حضرات السيدات والسادة،

إن توفير المناخ المناسب للاستثمار، لا يقتضي فقط تحديث التشريعات المحفزة، بل يقتضي أيضا توفير الضمانات القانونية والاقتصادية الكفيلة بتحقيق الثقة في النظام القضائي وتوفير الأمن الكامل للمستثمرين. ومن هنا تبرز أهمية توحيد آليات ومساطر تسوية منازعات الاستثمار، على الصعيد الوطني والجهوي والدولي، وتجاوز إشكاليات الاختصاص القضائي الوطني في هذا المجال، عبر إقامة نظام قانوني ملائم، يتوخى تفادي المشاكل والحد من المنازعات، وكذلك إنشاء هيئات متخصصة في فض هذا النوع من النزاعات، داخل الأجل المعقولة، وتراعي خصوصيات المنازعات المالية والتجارية، وتتسم بالسرعة والفعالية والمرونة.

وفي هذا الصدد، سبق أن أكدنا في خطابنا بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2009، على «ضرورة تطوير الطرق القضائية البديلة، كالوساطة والتحكيم والصلح»؛ وهي التوجيهات التي ضمنها رسالتنا لمؤتمر هذا في دورته الأولى، حيث دعونا فيها إلى مأسسة الوسائل البديلة لحل المنازعات.

واستجابة للرغبة الملحة للمستثمرين، في تبسيط وتسريع المساطر الإدارية والقضائية، فقد تم إعداد مشروع مدونة خاصة بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، في أفق عرضه على مسطرة المصادقة.

لقد مكنت الجهود المبذولة، من تنامي وتيرة الاستثمارات التي تستقطبها المملكة، وتحسن موقعها ضمن مؤشر مناخ الأعمال (Doing Business) لسنة 2019.

وإننا نتطلع للارتقاء ببلادنا إلى مراحل أكثر تقدماً في مؤشر مناخ الأعمال، وتحسين موقعها بولوج دائرة الدول الخمسين الأوائل في مجال جودة مناخ الأعمال.

حضرات السيدات والسادة،

لقد مر ربع قرن على إحداث المحاكم التجارية في بلادنا، وهي مناسبة سانحة لتقييم هذه التجربة، والنظر في سبل تطويرها، بالعمل على تعزيز المكتسبات، واستشراف آفاق جديدة تستلهم أنجح التجارب عبر العالم، على غرار فكرة محاكم الأعمال، التي بدأت تتبناها بعض الدول.

وترسيخا لهذا التوجه، يتعين إيلاء عناية خاصة للتكوين المتخصص لمختلف مكونات منظومة العدالة، عملاً على رفع قدرات المحاكم في إصدار الأحكام العادلة والملائمة، داخل آجال معقولة. وهنا نشير إلى دور المحاكم العليا في توحيد الاجتهاد وتفسير القاعدة القانونية، وهي مناسبة لتثمين الرصيد المهم الذي راكمه القضاء التجاري بالمغرب في هذا المجال، كقضاء متخصص.

وفي نفس السياق، ندعو لاستثمار ما توفره الوسائل التكنولوجية الحديثة من إمكانيات لنشر المعلومة القانونية والقضائية، وتبني خيار تعزيز وتعميم لامادية الإجراءات والمساطر القانونية والقضائية، والتقاضي عن بعد، باعتبارها وسائل فعالة تسهم في تحقيق السرعة والنجاعة، وذلك انسجاماً مع متطلبات منازعات المال والأعمال، مع الحرص على تعميمها قانونياً، وانخراط كل مكونات منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي.

حضرات السيدات والسادة،

إن خلق فضاء آمن للاستثمار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والإدارية والهيكلية، يفرض علينا جميعاً اليوم، بذل المزيد من الجهود في اتجاه ترسيخ دولة القانون، وتعزيز استقلال السلطة القضائية، ودعم التنبؤ القانوني، وتأهيل الفاعلين في المجال القضائي، وتطوير الإدارة القضائية، وتعزيز حكومتها، من خلال مقاربة شمولية مندمجة، تتعامل مع قضايا الاستثمار في مختلف جوانبها، المرتبطة بالقوانين التجارية والبنكية، والضريبية والجمركية، والعقارية والتوثيقية والاجتماعية، وتستحضر الأبعاد الدولية والتكنولوجية التي تفرضها عولمة التبادل التجاري والمالي والاقتصادي عبر القارات.

وإننا لو اتقون، بأن هذا المؤتمر، وانطلاقاً من الحضور الوازن للمشاركين فيه، من وزراء وقضاة ورجال القانون والاقتصاد والسياسة، والمال والأعمال، والخبراء والأكاديميين، سيكون فرصة سانحة للتداول في الممارسات الفضلى، وابتكار حلول جديدة وواقعية، ورؤى متطورة، والخروج بمقترحات وتوصيات، ستساهم لا محالة في إغناء مجال الأعمال والاستثمار، وتحسين مناخه وتعزيز دوره، وستشكل مورداً ينهل منه المشرعون وصناع القرار والدارسون والمهتمون.

وقفكم الله وسدد خطاكم، وكلل بالتوفيق أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ44 للمسيرة الخضراء

الرباط - 08 ربيع الأول 1441هـ الموافق 06 نونبر 2019

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد كانت المسيرة الخضراء ولا تزال، أحسن تعبير عن التلاحم القوي بين العرش والشعب. كما أكدت بالدليل، قدرة المغاربة، ملكا وشعبا، على رفع التحديات التي تواجه الأمة. وهي مسيرة دائمة؛ فالروح التي مكنت من استرجاع الصحراء، سنة 1975، هي التي تدفعنا اليوم، للنهوض بتنمية كل جهات المملكة.

وهو ما ينطبق على أقاليمنا الجنوبية، التي تعتبر صلة وصل بين المغرب وإفريقيا، على الصعيد الجغرافي والإنساني والاقتصادي.

شعبي العزيز،

لقد ظل المغرب واضحا في مواقفه، بخصوص مغربية الصحراء، ومؤمنا بعدالة قضيته، ومشروعية حقوقه. وسيواصل العمل، بصدق وحسن نية، طبقا للمقاربة السياسية المعتمدة حصريا، من طرف منظمة الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي، عملي وتوافقي.

وهو الحل الذي تجسده مبادرة الحكم الذاتي، نظرا لجديتها ومصداقيتها، وصواب توجهاتها؛ لأنها السبيل الوحيد للتسوية، في إطار الاحترام التام للوحدة الوطنية والترايبية للمملكة.

وقد تعزز هذا التوجه بزيادة عدد الدول التي لا تعترف بالكيان الوهمي، والذي يفوق حاليا 163 دولة.

كما تؤكد أيضا الشراكات والاتفاقيات التي تجمع المغرب بالقوى الكبرى، وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، والتي تشمل كل جهات المملكة، بما فيها الأقاليم الصحراوية.



## شعبي العزيز،

لقد مكنت المسيرة الخضراء، من استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية.

ومنذ ذلك الوقت، تغيرت خريطة المملكة؛ ولم نستوعب بأن الرباط صارت في أقصى الشمال، وأكادير هي الوسط الحقيقي للبلاد. فالمسافة بين أكادير وطنجة، هي تقريبا نفس المسافة، التي تفصلها عن الأقاليم الصحراوية.

وليس من المعقول أن تكون جهة سوس ماسة في وسط المغرب، وبعض البنيات التحتية الأساسية، تتوقف في مراكش، رغم ما تتوفر عليه المنطقة من طاقات وإمكانات.

لذا، فإننا ندعو للتفكير، بكل جدية، في ربط مراكش وأكادير بخط السكة الحديدية؛ في انتظار توسيعه إلى باقي الجهات الجنوبية، ودعم شبكة الطرق، التي نعمل على تعزيزها بالطريق السريع، بين أكادير والداخلة.

وسيساهم هذا الخط في فك العزلة عن هذه المناطق، وفي النهوض بالتنمية، وتحريك الاقتصاد، لاسيما في مجال نقل الأشخاص والبضائع، ودعم التصدير والسياحة، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

كما سيشكل رافعة لخلق العديد من فرص الشغل، ليس فقط في جهة سوس، وإنما أيضا في جميع المناطق المجاورة.

فجهة سوس - ماسة يجب أن تكون مركزا اقتصاديا، يربط شمال المغرب بجنوبه، من طنجة شمالا، ووجدة شرقا، إلى أقاليمنا الصحراوية.

وذلك في إطار الجهوية المتقدمة، والتوزيع العادل للثروات بين جميع الجهات. فالمغرب الذي نريده، يجب أن يقوم على جهات منسجمة ومتكاملة، تستفيد على قدم المساواة، من البنيات التحتية، ومن المشاريع الكبرى، التي ينبغي أن تعود بالخير على كل الجهات.

والتنمية الجهوية يجب أن تركز على التعاون والتكامل بين الجهات، وأن تتوفر كل جهة على منطقة كبرى للأنشطة الاقتصادية، حسب مؤهلاتها وخصوصياتها.

كما ينبغي العمل على تنزيل السياسات القطاعية، على المستوى الجهوي. وهنا نؤكد على أن الدينامية الجديدة، التي أطلقناها على مستوى مؤسسات الدولة، حكومة وإدارة، يجب أن تشمل أيضا المجال الجهوي.

## شعبي العزيز،

إن حرصنا على تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة بكل جهات المملكة، لا يعادله إلا التزامنا بإقامة علاقات سليمة وقوية مع الدول المغاربية الشقيقة.

فالوضع الحالي بالمنطقة وبالفضاء المتوسطي يسائلنا جميعا، ويدعونا للتحرك الإيجابي، نظرا لما يحمله من فرص وتحديات.

• فالشباب المغربي يطالبنا بفضاء منفتح للتواصل والتبادل؛

• وقطاع الأعمال يطالبنا بتوفير الظروف للنهوض بالتنمية؛

- كما أن شركاءنا، وخاصة الأوروبيين، يحتاجون إلى شريك فعال؛
  - وإخواننا الأفارقة جنوب الصحراء، ينتظرون مساهمة بلداننا في البرامج والتحديات الكبرى للقارة؛
  - وأشقاؤنا العرب يريدون مشاركة المغرب الكبير في بناء نظام عربي جديد.
- إن الآمال والانتظارات كبيرة، والتحديات كثيرة ومعقدة. وما يبعث على الأسف هو أن البعض لا يتعامل معها بجدية. والحقيقة أن عدونا المشترك هو الجمود وضعف التنمية، التي تعاني منها شعوبنا الخمسة.

### شعبي العزيز،

إن الصحراء المغربية تشكل بوابة المغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء. وقد جعلنا قارتنا، منذ اعتلائنا العرش، في صلب سياستنا الخارجية. فقمنا بالعديد من الزيارات لمختلف دولها، وتم التوقيع على حوالي ألف اتفاقية تشمل كل مجالات التعاون.

وقد كان لذلك أثر ملموس على مستوى مكانة المغرب الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية داخل القارة. وإننا عازمون على جعل المغرب فاعلا أساسيا في بناء إفريقيا المستقبل.

كما نطمح للرفع من مستوى المبادلات التجارية، ومن الاستثمارات المغربية في القارة، وإطلاق مرحلة جديدة، عمادها المنفعة المشتركة.

ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على وفاء المغرب بالتزاماته، وعلى مواصلة ترسيخ حضوره في إفريقيا.

### شعبي العزيز،

إننا نتحمل جميعا أمانة الحفاظ على الوحدة الوطنية والترايبية، والنهوض بالتنمية الشاملة بجميع مناطق البلاد.

كما أننا مسؤولون على مواصلة تعزيز العلاقات الإنسانية والاقتصادية والسياسية، التي تجمع المغرب بالدول الإفريقية.

وبذلك نجدد وفاءنا لقسم المسيرة الخضراء، ولروح مبدعها، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولكل المغاربة الأحرار، الذين ضحوا من أجل حرية وتقدم المغرب، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف

نيويورك - 02 ربيع الثاني 1441هـ الموافق 29 نونبر 2019

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،  
أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

اسمحوا لي بداية أن أجدد لرئيس اللجنة الموقرة ولأعضائها المحترمين، شكري وتقديري للجهود الصادقة، التي ما فتئوا يقومون بها، بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك من خلال البرامج التنفيذية السنوية التي تنظمها اللجنة، والتي تشرفت بلادي باحتضان أحد أنشطتها، والمتمثل في المؤتمر الدولي الخامس حول القدس من 26 إلى 28 يونيو 2018.

ونغتتم هذه المناسبة، لنجدد تضامنا مع الشعب الفلسطيني الشقيق، ونؤكد موقف المملكة المغربية الثابت، ودعمها الموصول، من أجل نيل حقوقه المشروعة والعادلة، في إقامة دولته المستقلة، على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وهي الحقوق التي أقرتها الشرعية الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد توافق المجتمع الدولي على أن التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط، هدف لا يمكن بلوغه إلا من خلال حل الدولتين، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية.

واليوم، وبعد سنوات من تعثر العملية السلمية، وتوقف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، واللجوء إلى إجراءات غير قانونية وأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من حقنا أن نتساءل عن مصير حل الدولتين، باعتباره الخيار الاستراتيجي الأنسب، الذي أقره المجتمع الدولي كحل دائم وعادل لهذا الصراع.

فلم يعد خافيا ما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من ممارسات مخالفة لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني، والتمثلة بالخصوص في استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وحرمان الفلسطينيين من سبل العيش الكريم، والاقترحات الممنهجة للحرم القدسي، وغيرها من الممارسات الرامية إلى تكريس واقع جديد على الأرض. وهو الوضع الذي يقدر ما يشكل خطرا حقيقيا على فرص تحقيق السلام، يدفع بالمنطقة إلى مزيد من الاحتقان والعنف وعدم الاستقرار، وينذر بمستقبل يسوده الصراع الديني والأحقاد.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة المغربية، المتشبثة دوما بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة، والمدافعة عن الشرعية الدولية، تجدد التأكيد على أن حل الدولتين يبقى الأساس لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

حضرات السيدات والسادة،

إن أية جهود لإعادة إحياء عملية السلام، لا يمكنها أن تحقق أهدافها إلا بوضع حد للسياسة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الصدد، نجدد الدعوة لمجلس الأمن، وكافة أعضاء الأسرة الدولية، إلى سرعة التحرك، للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنفيذ القرار الأممي رقم 2016/2334 الذي يدعو إلى وقف الاستيطان، ويعتبر المستوطنات غير شرعية.

كما أننا، في المملكة المغربية، نعتبر أن القدس الشرقية من الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1967، وهي عاصمة الدولة الفلسطينية. وبالتالي فهي من قضايا الوضع النهائي، التي يتعين إيجاد حل لها عبر المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وهي كذلك جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وصميم الحل السياسي في أية تسوية بين الطرفين.

لذلك، ما فتئنا ندعو، بصفتنا رئيس لجنة القدس، إلى الحفاظ على وحدة القدس الشريف وحرمته، وعلى البعد الروحي والمكانة المتميزة للقدس كمدينة للسلام. وهو الموقف الذي جددنا التأكيد عليه في «نداء القدس»، الذي وقعناه بمعوية قداسة البابا فرنسيس بمناسبة زيارة قداسته إلى المملكة المغربية بتاريخ 30 مارس 2019، حيث أكدنا على وجوب المحافظة على المدينة المقدسة كتراث مشترك للإنسانية، باعتبارها أرضا للقاء ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاثة، ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار.

وانطلاقا من هذه القناعة أيضا، أعربنا وما نزال عن رفضنا للإجراءات الأحادية، التي تطال القدس، وتشكل اعتداء على رمزية المدينة ووضعها القانوني والثقافي والديني، معتبرين هذه الإجراءات باطلة وعديمة الأثر، وتتعارض مع قراري مجلس الأمن رقم 476 و478 بهذا الخصوص.

حضرات السيدات والسادة،

يعاني أزيد من مليوني شخص من أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من العقاب الجماعي، ومن تداعيات الحصار المفروض عليهم منذ 12 سنة، والذي فاقم من تردي أوضاعهم المعيشية والصحية والخدماتية. ولطالما طالبنا في مناسبات عديدة بضرورة رفع الحصار عنهم، يقينا منا بأن مواصلة الحصار على هذا الجزء من الأراضي الفلسطينية سيزيد من حالة الإحباط واليأس وعدم الاستقرار.

ولا يفوتنا هنا، بعد سنوات من تعثر المصالحة الفلسطينية، أن نجدد الدعوة إلى الأشقاء الفلسطينيين بكل أطيافهم، للانخراط بصدق، في جهود المصالحة لتجاوز حالة الانقسام، التي تضعف الموقف الفلسطيني، ولا تخدم مشروعهم في إقامة دولتهم المستقلة. كما ندعو، بهذه المناسبة، إلى تعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية، بما فيها الحكومة الفلسطينية القادرة على النهوض بالتزاماتها تجاه شعبها في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكداً دعمنا الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أخيها فخامة الرئيس محمود عباس، في جهودها لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق إلى الحرية والوحدة والازدهار.

حضرات السيدات والسادة،

لقد صرفت الأزمات المتتالية التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، في السنوات الأخيرة، الأنظار عن القضية الفلسطينية، التي يشكل حلها حجر الزاوية لاستقرار المنطقة. لذلك، نشدد على ضرورة إعادة هذه القضية إلى صلب الأولويات الدولية، وعدم الاستسلام للأمر الواقع الذي لا يخدم أي طرف.

فالجميع يدرك أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع سياسي بامتياز، وأن أية مقاربات أخرى، على أهميتها، لا يمكن أن تكون بديلة لحل سياسي شامل وعادل، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وختاماً، لا يسعنا إلا أن نبارك للجنة الموقرة جهودها المخلصة، مجددين دعمنا الكامل لها لمواصلة مساعيها الخيرة لتحقيق الأهداف النبيلة التي ننشدها جميعاً، ألا وهي الأمن والسلام والاستقرار والرخاء في منطقة الشرق الأوسط.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الاحتفالية المقامة بمناسبة الذكرى الخمسينية  
لمنظمة التعاون الإسلامي  
الرباط - 15 ربيع الثاني 1441هـ الموافق 12 دجنبر 2019

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،  
معالي السيد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،  
حضرات السيدات والسادة،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

نود في البداية، أن نعرب لكم عن بالغ سعادتنا وسرورنا، باستضافة المملكة المغربية لأشقائنا من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومشاركتهم في هذه الاحتفالية بمناسبة مرور نصف قرن على إنشاء منظمة التعاون الإسلامي.

ولا يخفى عليكم أن إحداث هذه المنظمة كان بمبادرة والدنا المنعم، الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، ومباركة شقيقه الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، والملك الحسين بن طلال، رحمهما الله، وذلك بقرار صادر عن القمة التاريخية، التي التأم بالرباط، في 25 شتنبر من عام 1969، على إثر الجريمة التكرار لإحراق المسجد الأقصى المبارك.

ومنذ ذلك الوقت، أصبح هذا التاريخ رمزا لجمع شمل الأمة الإسلامية، تحت مظلة هذه المنظمة، التي تعبر عن صوت العالم الإسلامي وضميره الحي، لاسيما فيما يتعلق بالقضية المركزية، الراسخة في ذاكرة ووجدان وحاضر ومستقبل الأمة الإسلامية، قضية فلسطين العادلة والقدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين.



## أصحاب السمو والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن استحضار حصيلة نصف قرن من العمل البناء، والحضور المتواصل والمثمر، تستحثنا لجعل الجهد الجماعي المبذول، محفزا لتصحيح مسار العمل الإسلامي المشترك، نحو تحقيق الاستقرار السياسي، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوب أمتنا الإسلامية. خمسون سنة ارتقت واتسعت خلالها منظمة التعاون الإسلامي، لتصبح ثاني أكبر منظمة حكومية دولية، خارج منظومة الأمم المتحدة، بسبع وخمسين دولة عضوا، تمثل ما يقارب مليار مسلم، ينتمون لمختلف الأجناس والقارات.

وخلال هذه المسيرة الحافلة، جرى تعزيز سبل التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. فقد تم عقد عشرات القمم الإسلامية، تم خلالها إصدار قرارات وبيانات تاريخية، وتبني مواقف مشرفة، تنسجم مع الأهداف السامية لميثاقها.

ويتعلق الأمر هنا بنصرة قضايا الأمة الإسلامية؛ والدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام، وتصحيح المفاهيم والتصورات الخاطئة والمغلوطة، عن تعاليمه السمحة ورسائله النبيلة؛ ومواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها وأشكالها، وحماية مصالحهم الحيوية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وكذا تسوية العديد من النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفا فيها.

كما عملت منظماتنا، بشكل فعال، على تعزيز الحوار بين الأديان والحضارات، والتصدي لنزوعات التطرف والانغلاق، التي تعد من أهم التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، وكذا المساهمة في إشاعة قيم التفاهم والتسامح والتعايش بين الشعوب والأمم، وتوطيد الأمن والاستقرار الدوليين.

وإيماناً منها بضرورة مواكبة التطورات العالمية، فقد بادرت الدول الأعضاء لتعديل ميثاق منظماتنا، وجعله عماد العمل الإسلامي المستقبلي، بما يتوافق مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

وتعزيزاً لهذا التوجه، تم في مكة المكرمة سنة 2005، وضع برنامج عمل عشري، بهدف تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء، حيث استُكملت عملية تنفيذ مضامينه بنجاح، نهاية سنة 2015. إثر ذلك، قمنا بصياغة برنامج جديد للعشرية الممتدة من 2016 إلى 2025، والذي يحدد المجالات والأهداف ذات الأولوية، ويشمل القضايا الجوهرية التي تهم العالم الإسلامي.

وإذا كانت الخطط والبرامج السابقة والحالية، قد أسهمت في مضاعفة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظماتنا، فإننا نتمنئ كل المبادرات التي تروم تطوير تكتلاتنا الاقتصادية، في أفق إنشاء منطقة للتبادل الحر داخل فضائنا الإسلامي. هذه المنطقة التي ينبغي أن تترجم روح التضامن، وتؤسس للتنمية الشاملة والمستدامة، التي يكون عمادها العنصر البشري.

لذا، ندعو لاعتماد خارطة طريق جديدة، تمكن من الاستفادة من ثرواتنا البشرية والطبيعية، بما يساهم في إحداث نقلة نوعية في مؤشرات جودة الحياة ببلداننا الإسلامية.

وهو ما يتطلب بلورة توجه جديد للمقاربات التنموية المعتمدة، يأخذ بعين الاعتبار، خصوصيات ومحددات النظام الاقتصادي العالمي، والاستفادة من التجارب الناجحة، التي راهنت بشكل أساسي على تنمية العنصر البشري وتأهيله، لتحقيق الطفرة التنموية والحضارية المنشودة، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن أهم مصدر لقوتنا واتحادنا، وأكبر محفز لنا على بذل المزيد من الجهود، هو إيماننا الثابت بعدالة قضيتنا الأولى، قضية القدس وفلسطين.

ومن منطلق مسؤولياتنا كملك للمغرب، وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا نجدد التزام المغرب الدائم، ملكا وحكومة وشعبا، بالدفاع عن القدس الشريف وفلسطين، على مختلف الأصعدة، السياسية والدبلوماسية والقانونية والميدانية، لصون الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ذلك أن سعينا الدؤوب من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وقضية القدس، نابع من قناعتنا الراسخة بأن السلام في منطقة الشرق الأوسط، يمر حتما عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونود في هذا الصدد، أن ندعو المنتظم الدولي للانخراط الجاد، في بلورة خارطة طريق جديدة، تمكن من تطبيق قرارات الشرعية الدولية، واتفاقات السلام المبرمة؛ وإيجاد حلول عملية للوضع المتأزم في الشرق الأوسط، من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وذلك وفق جدول زمني محدد، وفي إطار حل الدولتين، وبتطابق تام مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

وعلى صعيد آخر، ما فتئنا نعمل كرئيس للجنة القدس، على نهج مقارنة تزاوج بين العمل السياسي الرصين، والمساعي الدبلوماسية، الهادفة لصيانة الحقوق الفلسطينية المشروعة، والعمل الميداني الملموس، من خلال مشاريع ميدانية، تشرف على إنجازها وكالة بيت مال القدس الشريف، لمساندة المقدسيين، ودعم صمودهم ضد سياسات التهويد الممنهجة، الهادفة لتغيير الوضع القانوني والتاريخي والديمقراطي للمدينة المقدسة، ومواكبة أولويات المقدسيين واحتياجاتهم المتجددة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يأتي تخليدنا اليوم، للذكرى الخمسينية لإحداث منظمتنا، في ظل ظرفية دولية دقيقة وجد معقدة، تطغى عليها الأزمات التي اندلعت في بعض الدول الأعضاء في المنظمة، والتي تفاقمت تداعياتها إقليميا، وتصاعدت بفعلها نعرات الانقسام والطائفية المقيتة، وتنامت فيها ظاهرة التطرف والإرهاب.

لذلك، فقد أصبح من الملح معالجة الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا الوضع المنذر بالعديد من المخاطر، والعمل الصادق على حل الخلافات البينية، واعتماد الآليات الكفيلة بتحسين منظمتنا من مخاطر التجزئة والانقسام.

كما ينبغي التصدي لمحاولات بعض الجهات استغلال هذا الوضع المتأزم لإذكاء نعرات الانفصال، أو إعادة رسم خريطة عالمنا الإسلامي، على أسس تتجاهل حقائق التاريخ والهويات، والتدخل في مصائر الأمم، وتهديد الأمن والاستقرار الدوليين.

وإن من شأن التشخيص الدقيق والموضوعي للوضع الراهن في العالم الإسلامي، وتقييمه بتجرد وعمق، أن يساعد على تجاوز هذه المرحلة العصبية، عبر وضع الاستراتيجيات والبرامج التنموية الملائمة وتنفيذها، في مراعاة تامة للخصوصيات الوطنية، وعلى أسس التضامن والتعاون التي يقوم عليها ميثاق المنظمة.

ولنا اليقين بأن الالتزام بالمبادئ والقيم والأهداف، التي تقوم عليها منظماتنا، والعمل الصادق على تعزيز روابط الأخوة والتعاون والتضامن القائمة بين شعوبنا، كفيل بإضفاء القوة والفعالية اللازمين، لجعل تكتلنا كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.

وفي هذا الإطار، فإن تكثيف التعاون جنوب - جنوب، المبني على الثقة والواقعية والمنفعة المشتركة، وحسن استثمار الإمكانيات المتاحة، وتبادل التجارب في شتى الميادين، من شأنه الرفع من قدراتنا الإنتاجية، وتقوية اقتصاداتنا، بما يخدم تطلعات شعوبنا إلى الرخاء والازدهار والعيش الكريم.

وختاما، يمكن الجزم أن احتفالتنا اليوم، هي في حقيقتها دعوة صريحة لتعزيز الوحدة والتعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والانخراط القوي والفعال في صناعة القرار السياسي والاقتصادي الدولي، للدفاع عن مصالح دولنا وشعوبنا. إنها أيضا دعوة ملحة لاستقراء استباقي للمستقبل، ووضع الاستراتيجيات والخطط الملائمة للأجيال القادمة، من أجل رفع التحديات الجسام المقبلة، وفي مقدمتها توطيد الاستقرار السياسي، والنهوض بالتنمية المستدامة، وضمان الأمن والغذاء وحماية البيئة وغيرها. وفقنا الله جميعا لخدمة بلداننا الإسلامية، والدفاع عن قضاياها العادلة، وتحقيق الأمن والتنمية لشعوبنا.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة  
أكادير-23 ربيع الثاني 1441هـ الموافق 20 دجنبر 2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نثمن مبادرة تنظيم مناظرة وطنية، حول تقدم تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، التي أبينا إلا أن نشملها بسابغ رعايتنا السامية، لما نوليه من اهتمام بالغ، لهذا الورش المهيكل والاستراتيجي الكبير، منذ أن أعطينا انطلاقاته؛ متطلعين إلى أن يشكل هذا الملتقى فرصة سانحة لتعميق النقاش وتبادل الآراء حول التحديات الراهنة والمستقبلية، ومدى مساهمة هذا الورش في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا.

ولا يخفى عليكم ما تشكله اللامركزية الترابية ببلادنا منذ الاستقلال، من أهمية بالغة في إدارة الدولة، باعتبارها خيارا استراتيجيا في بناء صرحها الإداري والسياسي، وفي ترسيخ مسيرتها الديمقراطية. ومن ثم حظيت على مر المحطات التاريخية التي عرفتھا ببلادنا، بمكانة هامة في مسلسل الإصلاحات الدستورية والسياسية والإدارية التي تم اعتمادها، حيث مكنت من إدخال تغييرات جذرية على المنظومة القانونية المتعلقة بهذا الورش، وساعدت على الترسخ التدريجي للدور الأساسي للجماعات الترابية في مجال التنمية، في مختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد قطع مسلسل الجهوية المتقدمة أشواطاً هامة، منذ تنصيبنا للجنة الاستشارية للجهوية المتقدمة، التي شكلت خلاصات تقاريرها أسس بناء النموذج المغربي، الذي يركز على المساهمة الفعلية للجهات وللجماعات الترابية في خلق التنمية المندمجة، على أساس الديمقراطية والفعالية والتشاركية.

ثم جاء دستور 2011، كتنويج لمسار من التراكمات السياسية، والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، التي أسست للمجتمع الديمقراطي الحديث، في ظل دولة الحق والقانون. وقد كرس هذا الدستور دور الجماعات الترابية، وعلى رأسها الجهة، في هياكل المؤسسات

المنتخبة للدولة، كما أقر بأن التنظيم الترابي للمملكة، تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة. فضلا عن دسترة مجموعة من المبادئ الأساسية في التدبير اللامركزي، كما هو متعارف عليه في التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

إلا أن التطبيق الفعلي لمختلف مضامين الجهوية المتقدمة ببلادنا، يظل رهينا بوجود سياسة جهوية واضحة وقابلة للتنفيذ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك وفقا لسياسة عمومية مبنية على البعد الجهوي وعلى اقتصاد ناجح وقوي، يهدف إلى خلق النمو، وتوفير فرص الشغل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وكذا الرفع من نجاعة السياسات والبرامج والمشاريع على المستوى الجهوي، لضمان استفادة المستهدفين الفعليين منها، إحقاقا لمبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية التي نريدها لجميع مواطنينا على حد سواء.

ووفق هذا المنظور، حرصنا منذ البداية على تجسيد هذا النهج على أرض الواقع، انطلاقا من أقاليمنا الصحراوية المسترجعة، وذلك باعتماد نموذج تنموي شامل يستجيب لخصوصيتها، قوامه أورش مهيكله ومتعددة، في خدمة انتظارات وتطلعات سكان هذه الجهات.

حضرات السيدات والسادة،

إن خدمة المواطنين وضمان حقوقهم المشروعة، وكما أكدنا على ذلك خلال مناسبات عديدة، يجسدان الغاية المثلى للهيكل والبنيات الإدارية، بمختلف تصانيفها وأنظمتها القانونية والتدبيرية. فالجماعات الترابية والمصالح اللامركزية والمؤسسات العمومية، مدعوة إلى تعبئة جميع مواردها البشرية والمالية واللوجستية، لتوفير خدمات عمومية تستجيب لشروط النجاعة والإنصاف في تغطية التراب الوطني.

لذا، ومهما يكن تقدمنا في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، فسيظل دون المستوى المطلوب، ما لم ندعمه بمجموعة من الإجراءات الضرورية المواكبة التي تسمح بالرفع من فعالية ممارسة الجهات لمختلف اختصاصاتها.

ومن هذا المنطلق، حرصنا في الآونة الأخيرة، على أن تعتمد حكومة جلالتنا، ميثاق اللاتمرکز الإداري، وتعمل على تفعيله على المستوى الجهوي، إدراكا منا بأن اللاتمرکز الإداري سند، لا مناص منه، لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

وهكذا، فقد تم في إطار هذا الميثاق، تحديد دور واختصاصات الإدارات المركزية واللامركزية، وإبراز المستوى الجهوي، باعتباره الإطار الملائم لانسجام السياسات العمومية، ولبرمجة مشاريع مختلف القطاعات الحكومية، وتفويض المهام والوسائل المادية والبشرية إلى المصالح اللامركزية، بالإضافة إلى تكريس عقود البرامج بين الإدارات المركزية وهذه المصالح.

ولن يتأتى ذلك إلا بتعبئة كل الطاقات، والانخراط الفعلي لكافة القطاعات الوزارية في تفعيل الميثاق، عبر التسريع من وتيرة إعداد التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري، والتي يجب أن تكون مبنية على نقل فعلي للاختصاصات الوظيفية، والصلاحيات التقريرية إلى المستوى الجهوي.

حضرات السيدات والسادة،

تعلمون جيدا أن الجهد الاستثماري العمومي وحده يظل غير كاف، ويتعين تعزيزه وإثراؤه بالانفتاح على القطاع الخاص، واتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المبادرات الاستثمارية الخاصة من المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار التي يوفرها الفضاء الترابي الجهوي، خصوصا ما يرتبط منها بالرصيد العقاري والتهيئة الترابية والمجالات التنموية، التي تشكل أولويات بالنسبة للجهة.

لذا، فإن إصلاح منظومة المراكز الجهوية للاستثمار، التي عملت على توسيع اختصاصات هذه المراكز، ومنحها صلاحيات هامة في تدبير الاستثمار على المستوى الجهوي، سيشكل آلية ذات أهمية كبرى لمواكبة جهود الجهات، في مجال التنمية الاقتصادية وتشجيع المقاولات وإنعاشها.

وبموازاة ذلك، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لتقوية التعاون اللامركزي الدولي، المواكب لورش الجهوية المتقدمة، وخلق شركات استراتيجية جديدة، تتماشى مع طموحات الدبلوماسية المغربية في بعدها الإفريقي.

ومن جهة أخرى، وكما سبق أن أكدنا على ذلك في خطابنا السامي بمناسبة افتتاح البرلمان سنة 2017، وفي الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات في نفس السنة، يجب أن تكون الاختصاصات المخولة للجماعات الترابية والمجالس الجهوية مضبوطة بما يكفي من الدقة، لتفادي الارتباك والتداخلات وتكرار المهام، وأن تكون هذه الاختصاصات قابلة للتوسع تدريجيا، بموازاة مع نمو مواردها البشرية والمالية.

وحيث أننا دعونا إلى تشاور ناجع لتحديد الاختصاصات التي تتميز بدرجة عالية من الدقة ضمن تلك المرصودة للجهات في القانون التنظيمي والتي ستتولاها الجهات في مرحلة أولى، على أن تجرى عليها التحيينات بصفة دورية؛ فإننا نهيب بالقطاعات الحكومية والنخب الجهوية والمحلية، ومختلف الفاعلين المعنيين، إلى المزيد من الانخراط في إطار التشاور القائم لتدارس السبل الناجعة لتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها، وفق مقارنة تشاركية، وداخل آجال معقولة.

وعلاوة على ذلك، وتعزيزا لهذا المسار، دعونا في رسالتنا الملكية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الثالث حول الجهات، إلى المساهمة في التفكير في وضع إطار منهجي محدد، من حيث الجدولة الزمنية لمراحل ممارسة الجهات لاختصاصاتها، بشكل يراعي متطلبات التكامل بين الاختصاصات الذاتية والمشاركة والمنقولة، أخذاً بعين الاعتبار القدرات المالية والتدبيرية الخاصة بكل جهة.

وإذ نعبر عن تقديرنا للمجهودات المبذولة لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها، فإننا نؤكد دائما على ضرورة تبني مقارنة التدرج والتجربة والتمايز في ممارسة الجهات لمختلف اختصاصاتها، على ضوء مبدأ التفريع الذي أراده دستور المملكة كحجر الزاوية في توزيع الاختصاصات، خاصة بين الدولة من جهة، والجهات والجماعات الترابية من جهة أخرى.

حضرات السيدات والسادة،

لقد مرت أربع سنوات من الممارسة الفعلية بعد الانتخابات الجهوية والمحلية التي جرت سنة 2015، والتي أفرزت نخبا سياسية جهوية.

وفي هذا السياق، نعتبر أن تجربة الولاية الانتدابية الجهوية الأولى، كانت مرحلة بناء لازمة لتفعيل متطلبات هذا الورش المهم، وذلك عبر اعتماد رزنامة من الإجراءات والتدابير العملية، خاصة فيما يتعلق باستكمال الترسنة القانونية والتنظيمية، اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، ومواكبتها بلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها، وممارسة اختصاصاتها، وغيرها من التدابير المتخذة، الرامية في مجملها إلى تنظيم إدارات الجهات، وتقوية الآليات الهادفة لدعم تمثيلية نسائية أكبر بمجالس الجهات.

ولعل الفترة الانتدابية الحالية، تشكل حقا مرحلة تأسيسية، لتفعيل المنظور الجديد للتنظيم الترابي اللامركزي، الذي يواكب الجهة مركز الصدارة، بالشكل الذي يجعل منها مستوى أساسياً في قيادة السياسات العمومية، وتخطيط البرامج والمشاريع التنموية، وفعلا أساسيا ومحوريا في مختلف الاستراتيجيات، على مختلف الأصعدة، خاصة منها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمار وإنعاش المقاولات. وهي محاور تعتبر من ركائز أي تنمية اقتصادية مندمجة.

وإن تنظيمكم لهذه المناظرة الوطنية الأولى، واختياركم لمواضيع بالغة الأهمية، كأرضية للنقاش والحوار، ولا سيما تلك المرتبطة باختصاصات الجهات، والتعاقد والتنمية الجهوية المندمجة، والإدارة الجهوية، والحكامة المالية والديمقراطية التشاركية، ينسجم مع انشغالنا المتعلقة بأهمية تفعيل الحقيقي لكافة مستلزمات هذا الورش الإصلاحي الكبير، الذي ينتظر منه أن يقدم حولا وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية، بمختلف جهات المملكة، حولا تعطي للشباب الآليات التي تمكنهم من الولوج لتدبير الشأن العام الجهوي والمحلي، كرأس مال لامادي وقوة ديناميكية بالمجتمع.

كما أن لقاءكم هذا، يمثل فرصة هامة لمناقشة تجربة السنوات الأربع الأخيرة، لتفعيل القوانين التنظيمية الثلاث، المتعلقة بالجماعات الترابية، ولتجاوز مختلف التحديات التي واجهت النخب الجهوية في تفعيل اختصاصات الجهات، وذلك قصد التوقف وقفة تقييم عميقة، تكون منطلقا للتأسيس لمرحلة عمل جديدة، تمثل استمرارية لسلسلة تفعيل هذا الورش المهيكلي، والذي يجب أن يمكن من تجاوز كل التحديات التي تعرفها هذه التجربة إلى اليوم، وبترسخ قواعد الحكامة في تدبير شؤون الجهات، وبما أن المرحلة المقبلة، ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجح لهذا التحول التاريخي.

وفي نفس السياق، نود التذكير بأهمية مواكبة الجماعات الترابية، في مجال التكوين ودعم القدرات التدييرية للمنتخبين، ولموظفي الجماعات الترابية، في كافة مجالات تدخلهم، من أجل الرفع من أداء إدارات الجماعات الترابية في هيكلتها الحديثة.

حضرات السيدات والسادة،

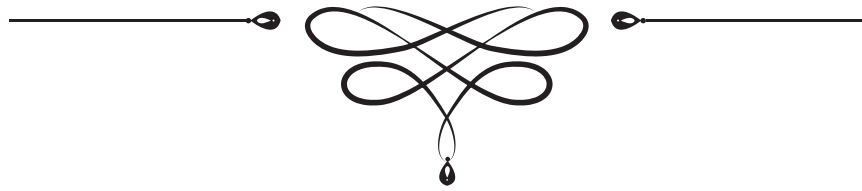
إننا نؤكد على أهمية استثمار آليات التعاقد بين الجهات والدولة، ومختلف المتدخلين الآخرين، وتفعيلها من أجل وضع وتنفيذ المشاريع التنموية ذات الأولوية. وإذ نسجل أن مختلف جهات المملكة قد بادرت إلى وضع برامجها التنموية، وفق مقاربة تشاركية تسمح بالتفعيل السلس لهذه البرامج؛ فإننا ندعوها إلى العمل على إجراء تقييم مرحلي من أجل تقويم أفضل، سواء في إطار تحديد أولوية المشاريع المدرجة، أو في إطار تقوية هندسة تمويل المشاريع المبرمجة، ضمنا لفعاليتها من جهة، وللاتقائية مختلف السياسات والبرامج العمومية على المستوى الجهوي، من جهة أخرى.

وختما، فإننا نتطلع إلى أن تشكل هذه المناظرة الوطنية فرصة متميزة للتفكير العميق، والبحث البناء، والحوار الجاد، من أجل تشخيص دقيق لحصيلة تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، والخروج بتوصيات عملية، من شأنها كسب رهان التنمية الجهوية، والمساهمة في الحد من الفوارق، وتحسين جاذبية وتنافسية المجال الترابي؛ وكذا ضمان الانفتاح على آليات عصرية للحكامة المالية، وتأمين فعالية كل أشكال الديمقراطية التشاركية، وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة.

أعانكم الله وسدد خطاكم وجعل التوفيق حليف أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2020





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين حول فعالية وتطوير المدارس  
مراكش - II جمادى الأولى 1441هـ الموافق 07 يناير 2020

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين حول فعالية وتطوير المدارس، الذي أحطناه برعايتنا السامية، لما نوليه من عناية لموضوعه الأساس المرتبط بالتربية والتعليم، ودورهما في تمكين الشباب من المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

ونود في هذه المناسبة، أن نشيد بالأهداف السامية التي وضعها هذا المؤتمر نصب عينيه، وبالمقاصد النبيلة التي يسعى لتحقيقها منذ تأسيسه، والتي تروم في جوهرها تحقيق الإنصاف، والارتقاء بالجودة في التربية والتعليم عبر العالم.

وإذ نرحب بضيوف المؤتمر الكرام، فإننا نعرب لهم عن بالغ سرورنا بانعقاد هذا الملتقى العالمي على أرض المملكة المغربية، كأول بلد إفريقي وعربي يستضيف إحدى دوراته، بعد أن اقتصر الأمر في السابق على دول من أوروبا وأمريكا وآسيا. وهي مبادرة تكرس المصداقية التي يحظى بها المغرب لدى مختلف الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية، والبلدان الشقيقة والصديقة والشريكة.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا المؤتمر يجسد إرادة المجتمع التربوي الدولي، في تقوية أواصر التعاون شمال- جنوب، وجنوب- جنوب، في مجال تطوير المدرسة والأنظمة التربوية، اعتباراً للأبعاد الكونية للتعليم، الذي يشكل حقا أساسيا من حقوق الإنسان، واستحضارا لغايات الهدف الرابع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي توافق عليها المنتظم الدولي، والتزمت بها الحكومات، والتي تتوخى في جوهرها ومبتغاها ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة أمام الجميع.

كما يشكل هذا المؤتمر فرصة لإبراز الدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه دول القارة الإفريقية، الغنية بشبابها، في إدكاء النقاش حول الرفع من جودة التربية والتكوين، وفي تلمس أفضل السبل الكفيلة بالاستجابة للانتظارات الرئيسية للمنظومات التربوية للدول السائرة في طريق النمو، التي تسعى لتطوير أنظمتها، والارتقاء بها إلى مستوى مثيلاتها من الأنظمة التربوية المتقدمة.

وفي هذا الإطار، فبقدر ما نسعى إلى تحقيق المقاصد التربوية والتنموية للمؤتمر، فإننا نحرص على أن نجعل منه فرصة مواتية لتعزيز علاقات التعاون والتقارب، التي يتشبث المغرب بتقوية أواصرها، محليا وعربيا وإفريقيا ودوليا؛ وذلك تماشيا مع إرادته القوية في ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون، والشراكة البناءة، وتحقيق التقدم المشترك، وانسجاما مع قيم الانفتاح والاعتدال، والتسامح والحوار، المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء. هذه القيم الإنسانية التي انتهجها المغرب، وكرسها دستور المملكة.

حضرات السيدات والسادة،

يستمد هذا المؤتمر أهميته الخاصة، من اعتبارات عدة، من بينها العدد الهام للدول المشاركة في فعالياته، والذي يناهز سبعين دولة من مختلف أرجاء المعمور، وما يشكله ذلك من رصيد غني بالتجارب الدولية المتنوعة، وبالمقاربات المختلفة؛ وما يتيح من آفاق رحبة للتعاون، ومن إمكانات واعدة للشراكة.

ومما يزيد هذا الملتقى أهمية، راهنية القضايا والمواضيع التي يطرحها، في توافق تام مع الانشغالات الأساسية لغالبية الأنظمة التربوية. الأمر الذي يجعله مناسبة سانحة للتفكير الجماعي، وتعميق النقاش، وعرض الأفكار، والإفادة وتبادل الخبرات والممارسات، وتلاقح التجارب الناجحة؛ وبالتالي الارتقاء بأداء المؤسسة التعليمية، كفضاء للتربية والتكوين، بمختلف مستوياتها، العامة والمهنية والجامعية، على صعيد مختلف البلدان المشاركة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت بلادنا خلال السنوات الأخيرة في إصلاح عميق وشامل للمدرسة المغربية، حرصنا على تحديد توجهاته العامة، وأولوياته الرئيسية، لإحداث تغيير نوعي في نسق التكوين وأهدافه؛ غايته الانتقال إلى نظام تربوي جديد، يقوم على تفاعل المتعلمين، وتنمية قدراتهم الذاتية، وصقل حسهم النقدي، وإتاحة الفرصة أمامهم للإبداع والابتكار، وترسيخ القيم لديهم.

كما دعونا إلى تمكينهم من اكتساب المهارات واللغات الأجنبية، والانفتاح على العالم. ودعونا إلى بناء المواطن الصالح، وإدماج الشباب في مسلسل التنمية، والانفتاح على الثقافات الأخرى، والانخراط في عالم المعرفة والتواصل.

ومن أجل تفعيل العملي والجيد لهذا المشروع التربوي، عمل المغرب على تكريس هذه المبادئ الموجهة، في قانون إطار متكامل للجهات والمراحل لمنظومة التربية والبحث العلمي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أكدنا في مناسبات عديدة على العناية الخاصة التي نوليها للنهوض بالتعليم، انطلاقا من إيماننا الراسخ بأدواره الحاسمة، كرافعة لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. فهو الركيزة الأساسية لتأهيل الرأسمال البشري، كي يصبح أداة قوية تساهم بفعالية في خلق الثروة، وفي إنتاج الوعي، وفي توليد الفكر الخلاق والمبدع، وفي تكوين المواطن الحريص على ممارسة حقوقه، والمخلص في أداء واجباته، المتشبع بالقيم الكونية المشتركة، وبالإنسانية الموحدة، المتمسك بهويته الغنية بتعدد روافدها، وبمبادئ التعايش مع الآخر، والمتحصن من نزوعات التطرف والغلو والانغلاق.

وانطلاقا من هذه الأهداف السامية، فإن الفعالية التي ننشدها لمدرستنا، ينبغي أن تقاس، بشكل جوهري، بمدى استجابتها للحاجيات والانشغالات الأساسية للشباب، باعتبارهم القوة المحركة للمجتمعات. وذلك من خلال تمكينهم من المعارف والكفايات والمهارات

والقيم واللغات والثقافة، التي تُنمِّي وتُفتِّح شخصيتهم، وتُعزز استقلاليتهم، وتُساعدهم على إبراز مؤهلاتهم وتحقيق ذواتهم، وترفع من فرص إدماجهم الاجتماعي والمهني، الذي طالما اعتبرناه حقا للمواطنات والمواطنين، وليس امتيازاً لهم.

كما يمكن أن تقاس فعالية المدرسة، من جهة أخرى، بمدى قدرتها على ضمان التربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وإدماج كافة الأطفال، بمختلف شرائحهم وفئاتهم في فضائها، انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية والمجالية، وخاصة في المجال القروي والمناطق ذات الخصائص، ولفائدة الفتاة بالوادي والقرى والأرياف، والأطفال في وضعية هشّة، أو الذين هم في وضعيات خاصة. فضلاً عن أبناء المهاجرين واللاجئين، الذين لهم الحق في تعليم يلبي متطلباتهم الأساسية، المرتبطة بالتنشئة والاندماج، سواء في البلدان المضيفة، أو في بلدانهم الأصلية.

ولا يسعنا هنا إلا أن نشيد مجدداً، بالاختيار الموفق للمواضيع والمحاور المطروحة للتفكير والنقاش في إطار هذا المؤتمر. ومما لا شك فيه، أن تدارسها سوف يفضي إلى تقديم أجوبة ملموسة ومبتكرة لمختلف التحديات المطروحة في هذا المجال، من خلال مقترحات وقرارات وتوصيات، نأمل في أن تفتح آفاقاً جديدة من العمل المشترك، يساعد أنظمتنا التربوية المختلفة، على توفير التعليم الجيد والمنصف والدامج لجميع الأطفال؛ تعليم يوفر لهم فرص التعلم مدى الحياة، ويمكنهم من الارتقاء بأنفسهم وبمجتمعاتهم.

ومما يجعلنا واثقين في المستوى الرفيع لمخرجات هذا المؤتمر، الحضور الوازن لكافة المشاركين في فعالياته، والمكانة العلمية والأكاديمية والتربوية الرفيعة التي يتحلون بها، من أكاديميين متمرسين، وباحثين مرموقين في الشأن التربوي، وممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، المهتمة بالمجال التربوي والتكوين والبحث العلمي.

وفقكم الله، وسدد خطاكم، وجعل النجاح حليف أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته» .



## صاحب الجلالة يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 64 لتأسيسها

20 رمضان 1441هـ الموافق 14 ماي 2020

«الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في هذا اليوم الأغر من شهر رمضان الفضيل، نخلد جميعا الذكرى الرابعة والستين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، وهي مناسبة غالية نحرص دوما على الاحتفاء بها، لما تحمله من معان وطنية، وقيم راسخة، واكبت نشأة هذه القوات على يد جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، ورفيق دربه في الكفاح والبناء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، مستعرضين فيها ما أنجزتموه خلال السنة المنصرمة، وما تنتظرونه منكم من عطاء، متحليين بالانضباط والالتزام، والتضحية اللامشروطة التي يتحلى بها مجموع أفراد جيشنا.

وفي هذا الصدد، وبصفتنا قائدكم الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، لا يسعنا إلا أن نشكرنا عاليا ما تبذلونه من جهود حثيثة، لتعزيز مراقبة وحماية حدودنا، برا وبحرا وجوا. وذلك عبر تعبئة العنصر البشري، ومدته بالعتاد اللازم ووسائل المراقبة المتقدمة، التي تمكنه من التصدي بفعالية للتهديدات المختلفة، منوهين بصمود جنودنا المرابطين بأقاليمنا الجنوبية، دفاعا عن وحدتنا الترابية، وكذا بكل أفراد جيشنا الساهرين على أمن الحدود بكل يقظة وحزم.

وبنفس الروح العالية من الانضباط والتفاني التي تميز مجهوداتكم داخل الوطن، تواصل تجريداتنا تأدية مهامها النبيلة في إطار عمليات حفظ السلام، بكل من الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، وكذا أطقم المستشفى العسكري الميداني بالزعتري. وانسجاما مع قيم التضامن الإنساني المتجدرة في أصالتنا وتاريخنا، ساهمتم في إغناء رصيد المملكة في هذا المجال، عبر تنظيم وتأطير عدة ندوات دولية، بشراكة مع الأمم المتحدة، من خلال ما راكمتوه من مكاسب قيمة وخبرات ذات مصداقية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

وإذ نفتخر بقواتنا المسلحة واستعدادها الدائم تحت قيادتنا الرشيدة، لا يفوتنا هنا أن ننوه بالإجراءات التفعيلية لأوامرنا الملكية السامية في ميدان الخدمة العسكرية والتي كانت نموذجا في حسن التدبير والتأطير في كل المراحل التي واكبت عملية إدماج الفوج السادس والثلاثين من توفير للبنيات التحتية والأطر التدريسية والموارد البيداغوجية، بغية تمكين المجندات والمجندين

من تكوين مهني تطبيقي، يلائم طموحات شبابنا في الاندماج في النسيج المجتمعي، والانخراط في مشاريع البناء والتشييد، بروح الوطنية والمسؤولية.

إن استجابتكم الدائمة لنداء الوطن، وتقديم التضحيات اللازمة من أجل عزته وسيادته، تضيف لسجلكم التاريخي هذه السنة، انخراطكم الفوري والقوي، تنفيذًا لتعليمات جلالتنا في محاربة الوباء الذي يضرب بلدنا كسائر بلدان العالم، وذلك عبر تعبئة كل الموارد البشرية والمادية والإيوائية الطبية واللوجستية، التي تتوفر عليها قواتنا المسلحة، للمشاركة في مواجهة هذه الجائحة والحد من انتشارها.

لقد برهنتم كالعادة على حسن استعدادكم وتأهيلكم في المشاركة إلى جانب باقي المتدخلين في تدبير هذه الآفة، من خلال سرعة التجهيز ونشر مستشفيات عسكرية ميدانية، مع تسخير عدد من المراكز التابعة للقوات المسلحة الملكية ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة، لتحويلها عند الحاجة إلى وحدات إيواء من أجل العزل الصحي، فضلا على تعزيز المراكز الاستشفائية التابعة لوزارة الصحة بأطقم طبية وأطر تمريضية واجتماعية، تابعة لمختلف مصالح القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة، مقدمين أروع صور التضامن الوطني والمهني مع نظرائكم المدنيين، في كل المؤسسات الاستشفائية للمملكة.

كما ننوه بالتفاعل السريع للوحدات التابعة لمختلف المكونات البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، وانخراطهم القوي في الصفوف الأمامية لمجابهة هذه الجائحة، جنبا إلى جنب مع مختلف أجهزة الأمن الوطني والقوات المساعدة ومصالح الإدارة الترابية والوقاية المدنية من أجل التوعية والتطبيق الميداني لتدابير الحجر الصحي، مما سهل انخراط والتزام جميع المغاربة في تنفيذه.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن التطور الهام الذي تعرفه قواتنا المسلحة الملكية، والطابع الاحترافي الذي تتميز به والمكانة التي تحظى بها وطنيا ودوليا، يعد حافزا للتعامل بحنكة وحزم مع جميع الظروف والتحديات المستجدة، دون إغفال المهام الدفاعية الأساسية، والالتزامات اليومية المتواصلة بنفس الفعالية واليقظة. وفي هذا السياق، فإن اهتمامنا المستمر لتحديث وتجهيز وحداتكم، لينبع من حرصنا الدائم على تنمية قدراتكم الدفاعية، وتوفير السبل والوسائل الضرورية، وذلك وفق خطة مندمجة شاملة تهم العشرية المقبلة، والتي أعطينا توجيهاتنا السامية لتفعيلها، استكمالا لما تم إنجازه خلال العقد الماضيين، حتى تبقى قواتنا المسلحة الحصن الحصين والدرع الواقي لحماية الوطن والدفاع عن مقدساته ومكتسباته.

فحافظوا رعاكم الله على ما حققناه من مكتسبات وخبرات وتجارب في كل المجالات عسكريا وأمنيا وطبيا واجتماعيا، مع استخلاص الدروس والعبر لتدعيم الطاقات الشابة الواعدة في صفوف قواتنا المسلحة وتشجيعها على الابتكار والإبداع الخلاق في كل الميادين وخاصة في مجال البحث العلمي، حتى نكون دائما أكثر استعدادا لمواجهة التحديات بمزيد من الكفاءة والفعالية.

والله نرجو أن يديم على بلدنا نعمة الأمن والاستقرار والازدهار وأن يجعل ليومنا هذا غدا مشرقا يحمل في طياته بذور الأمل والخير والنماء لأفراد شعبنا، راجين من العلي القدير أن يغدق واسع الرحمة والغفران في هذه الذكرى العطرة، على الملكين الراحلين جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، ويجعل مثوهما في جنان الخلد مع الصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

كما نسأل الله العلي القدير أن يتولى بوسع رحمته، جميع شهدائنا الأبرار، ممن استرخوا حياتهم في سبيل الوطن، راجين منه تعالى أن يجعلكم دوما كما عهدناكم، درعا واقيا لهذا الوطن، تنكسر عليه كل التهديدات، محافظين على مصالحه العليا وعلى مقوماته الوطنية، ملتفين حول قائدكم الأعلى، ومخلصين لشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك.»

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

تطوان - 08 ذو الحجة 1441هـ الموافق 29 يوليوز 2020

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إن من بشائر الخير والتفاؤل، أن يتزامن تخليد عيد العرش هذه السنة، مع عيد الأضحى المبارك، بما يرمز إليه من قيم التضحية والوفاء، والثبات على الحق.

ويطيب لي أن أبارك لجميع المغاربة، هذه المناسبات المجيدة، وأجدد لهم محبتي وتقديري، التي تزيد يوما بعد يوم.

فهذه الروابط والمشاعر المتبادلة، التي تجمعنا على الدوام، تجعلنا كالجسد الواحد، والبنيان المرصوص، في السراء والضراء.

ومن هنا، فالعناية التي أعطيها لصحة المواطن المغربي، وسلامة عائلته، هي نفسها التي أخص بها أبنائي وأسرتي الصغيرة؛ لاسيما في هذا السياق الصعب، الذي يمر به المغرب والعالم، بسبب انتشار وباء كوفيد 19.

وإذا كان من الطبيعي أن يشعر الإنسان، في هذه الحالات، بنوع من القلق أو الخوف؛ فإن ما أعطانا الثقة والأمل، هي التدابير والقرارات الحاسمة التي اتخذناها، منذ ظهور الحالات الأولى، لهذا الوباء بالمغرب.

وهي قرارات صعبة وقاسية أحيانا، لم نتخذها عن طيب خاطر؛ وإنما دفعتنا لها ضرورة حماية المواطنين، ومصصلحة الوطن.

وأود هنا، أن أتوجه بعبارات الشكر والتقدير، لمختلف السلطات العمومية، على قيامها بواجبها، على الوجه المطلوب، للحد من انتشار هذا الوباء.

وأخص بالذكر العاملين بالقطاع الصحي، من أطر طبية وشبه طبية، مدنية وعسكرية، وكذا أفراد القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، ورجال وأعوان السلطات المحلية، وكل مكونات الأمن الوطني والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، وكذا العاملين في مجال إنتاج وتوزيع المواد الغذائية، وكل الذين كانوا في الصفوف الأولى لمواجهة هذا الوباء.



وإن ما يجعلني أعتز وأفتخر، هو مستوى الوعي والانضباط، والتجاوب الإيجابي، الذي أبان عنه المغاربة، ومختلف القوى الوطنية، خلال هذه الفترة، وقاموا بدورهم، بكل جد ومسؤولية.

كما أشيد بروح التضامن والمسؤولية، التي تعامل بها المواطنون والمواطنات، سواء على المستوى الفردي، أو ضمن المبادرات المشكورة لفعاليات المجتمع المدني، خلال فترة الحجر الصحي.

فقد عشنا مشاهد لاتنسى من التعاون والعمل التطوعي، بين الجيران، ومع الأشخاص المسنين، والأسر المحتاجة، من خلال توزيع المساعدات، وتقديم الدعم والإرشادات.

كما سجلنا، بكل اعتزاز، لحظات مؤثرة، تجسد روح الوطنية العالية، خاصة خلال عزف النشيد الوطني من نوافذ المنازل، وتبادل التحيات بين رجال الأمن والمواطنين.

شعبي العزيز،

إننا ندرك حجم الآثار السلبية، التي خلفتها هذه الأزمة، ليس على المستوى الصحي فقط، وإنما أيضا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

فقد شملت انعكاساتها مختلف القطاعات الإنتاجية، وتأثرت كثيرا مداخيل الأسر، وميزانية الدولة أيضا.

لذا، أحدثنا صندوقا خاصا لمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الوباء. وما أثلج صدرنا أن هذه المبادرة، لقيت حماسا تلقائيا، وتضامنا متواصلًا.

وهو ما مكن من تعبئة 33 مليارا و700 مليون درهم. وقد بلغ مجموع النفقات إلى حدود الآن 24 مليارا و650 مليون درهم، تم صرفها لتمويل تدابير الدعم الاجتماعي، وشراء المعدات الطبية الضرورية.

كما سيتم رصد خمسة ملايين لصندوق الضمان المركزي، في إطار إنعاش الاقتصاد.

وقد وجهنا الحكومة لدعم صمود القطاعات المتضررة، والحفاظ على مناصب الشغل، وعلى القدرة الشرائية للأسر، التي فقدت مصدر رزقها.

ومع ذلك، أقول بكل صدق: إن عواقب هذه الأزمة الصحية ستكون قاسية، رغم الجهود التي نقوم بها للتخفيف من حدتها.

لذا، أدعو لمواصلة التعبئة واليقظة والتضامن، والالتزام بالتدابير الصحية، ووضع مخطط لنكون مجندين ومستعدين لمواجهة أي موجة ثانية من هذا الوباء، لا قدر الله، خاصة أمام التراخي الذي لاحظناه.

شعبي العزيز،

إن عملنا لا يقتصر على مواجهة هذا الوباء فقط، وإنما يهدف أيضا إلى معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل، يستخلص الدروس من هذه المرحلة والاستفادة منها.

وإذا كانت هذه الأزمة قد أكدت صلابة الروابط الاجتماعية وروح التضامن بين المغاربة، فإنها كشفت أيضا عن مجموعة من النواقص، خاصة في المجال الاجتماعي. ومن بينها حجم القطاع غير المهيكل؛ وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، وارتباط عدد من القطاعات بالتقلبات الخارجية.

لذا، ينبغي أن نجعل من هذه المرحلة فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا.

وفي هذا الإطار، نوجه الحكومة ومختلف الفاعلين للتركيز على التحديات والأسبقيات التي تفرضها المرحلة.

وفي مقدمتها إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل.

وهو ما يقتضي تعبئة جميع الإمكانيات المتوفرة من تمويلات وتحفيزات، وتدابير تضامنية لمواكبة المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، التي تشكل عماد النسيج الاقتصادي الوطني.

وفي هذا الإطار، سيتم ضخ حوالي 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، أي ما يعادل 11 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وهي نسبة تجعل المغرب من بين الدول الأكثر إقداما في سياسة إنعاش الاقتصاد بعد هذه الأزمة.

وقد ارتأينا إحداث صندوق للاستثمار الاستراتيجي مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، في مختلف المجالات. ويجب أن يركز هذا الصندوق، بالإضافة إلى مساهمة الدولة، على تنسيق وعقلنة الصناديق التمويلية.

ولضمان شروط نجاح هذه الخطة، ندعو الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين للانخراط فيها، بكل فعالية ومسؤولية، في إطار تعاقد وطني بناء، يكون في مستوى تحديات المرحلة وانتظارات المغاربة.

كما يجب الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذه الغاية، ندعو لإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

شعبي العزيز،

إن الهدف من كل المشاريع والمبادرات والإصلاحات التي نقوم بها، هو النهوض بالتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية. ويأتي في مقدمة ذلك، توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، التي ستبقى شغلنا الشاغل، حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية.

وقد سبق لي دعوت في خطاب العرش لسنة 2018، للتعجيل بإعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية، التي يطبعها التشتت، والضعف في مستوى التغطية والنجاعة.

لذا، نعتبر أن الوقت قد حان، لإطلاق عملية حازمة، لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، خلال الخمس سنوات المقبلة.

وندعو للشروع في ذلك تدريجيا، ابتداء من يناير 2021، وفق برنامج عمل مضبوط، بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، والتعويضات العائلية، قبل توسيعه، ليشمل التقاعد والتعويض عن فقدان العمل.

ويتطلب هذا المشروع إصلاحا حقيقيا للأنظمة والبرامج الاجتماعية الموجودة حاليا، للرفع من تأثيرها المباشر على المستفيدين، خاصة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد.

وينبغي أن يشكل تعميم التغطية الاجتماعية، رافعة لإدماج القطاع غير المهيكل، في النسيج الاقتصادي الوطني.

لذا، ندعو الحكومة، بتشاور مع الشركاء الاجتماعيين لاستكمال بلورة منظور عملي شامل، يتضمن البرنامج الزمني، والإطار القانوني، وخيارات التمويل، بما يحقق التعميم الفعلي للتغطية الاجتماعية.

ولبلوغ هذا الهدف، يجب اعتماد حكمة جيدة، تقوم على الحوار الاجتماعي البناء، ومبادئ النزاهة والشفافية، والحق والإنصاف، وعلى محاربة أي انحراف أو استغلال سياسي لهذا المشروع الاجتماعي النبيل.

شعبي العزيز،

إن المرحلة المقبلة تتطلب تضافر جهود كل المغاربة لرفع تحدياتها.

وهنا أتوجه لكل القوى الوطنية دون استثناء، وأخاطب فيها روح الغيرة الوطنية، والمسؤولية الفردية والجماعية، للانخراط القوي في الجهود الوطنية، لتجاوز هذه المرحلة، ومواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وعلينا أن نجعل من المكاسب المحققة في هذا الظرف القصير، منعطفا حاسما، لتعزيز نقط القوة التي أظهرها المغاربة، وتسريع الإصلاحات التي تقتضيها المرحلة، واستثمار الفرص التي تتيحها.

وبذلك، نربط الماضي بالحاضر، ونكون خير خلف لخير سلف، مستحضرين، بكل إجلال، الأرواح الطاهرة لرجال المغرب الكبار، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وكل شهداء الوطن الأبرار.

وهي مناسبة لنجدد مرة أخرى الإشادة، بقواتنا المسلحة الملكية، وقواتنا الأمنية، بكل مكوناتها، لتجندها الدائم بقيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

قال تعالى: «لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها، سيجعل الله بعد عسر يسرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ 67 لثورة الملك والشعب

الحسيمة - 29 ذو الحجة 1441هـ الموافق 20 غشت 2020

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

في مثل هذا اليوم من سنة 1953، اجتمعت إرادة جدنا، جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والدنا جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، مع إرادة الشعب المغربي، في ثورة تاريخية، على رفض مخططات الاستعمار. وقد تميزت هذه الثورة المجيدة، بروح الوطنية الصادقة، وبقيم التضحية والتضامن والوفاء، من أجل حرية المغرب واستقلاله. وتاريخ المغرب حافل بهذه المواقف والأحداث الخالدة، التي تشهد على التلاحم القوي بين العرش والشعب، في مواجهة الصعاب. وهي نفس القيم والمبادئ، ونفس الالتزام والتعبئة الجماعية، التي أبان عنها المغاربة اليوم، خاصة في المرحلة الأولى من مواجهة وباء كوفيد 19.

فقد تمكنا خلال هذه الفترة، بفضل تضافر جهود الجميع، من الحد من الانعكاسات الصحية لهذه الأزمة، ومن تخفيف آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، قامت الدولة بتقديم الدعم لفئات واسعة من المواطنين، وأطلقنا خطة طموحة وغير مسبوقة لإنعاش الاقتصاد، ومشروعاً كبيراً لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة.

وإننا نؤكد على ضرورة تنزيل هذه المشاريع، على الوجه المطلوب، وفي الآجال المحددة.

شعبي العزيز،

إننا لم نكسب بعد، المعركة ضد هذا الوباء، رغم الجهود المبذولة. إنها فترة صعبة وغير مسبوقة بالنسبة للجميع.

صحيح أنه كان يضرب بنا المثل، في احترام التدابير الوقائية التي اتخذناها، وفي النتائج الحسنة التي حققناها، خلال فترة الحجر الصحي.

وهو ما جعلنا نعتز بما قمنا به، وخاصة من حيث انخفاض عدد الوفيات، وقلة نسبة المصابين، مقارنة بالعديد من الدول.

ولكن مع الأسف، لاحظنا مع رفع الحجر الصحي، أن عدد المصابين تضاعف بشكل غير منطقي، لأسباب عديدة.

فهناك من يدعي بأن هذا الوباء غير موجود ؛ وهناك من يعتقد بأن رفع الحجر الصحي يعني انتهاء المرض ؛ وهناك عدد من الناس يتعاملون مع الوضع، بنوع من التهاون والتراخي غير المقبول.

وهنا يجب التأكيد على أن هذا المرض موجود ؛ ومن يقول عكس ذلك، فهو لا يضر بنفسه فقط، وإنما يضر أيضا بعائلته وبالآخرين.

ويجب التنبيه أيضا، إلى أن بعض المرضى لا تظهر عليهم الأعراض، إلا بعد 10 أيام أو أكثر، إضافة إلى أن العديد من المصابين هم بدون أعراض. وهو ما يضاعف من خطر انتشار العدوى، ويتطلب الاحتياط أكثر.

فهذا المرض لا يفرق بين سكان المدن والقرى، ولا بين الأطفال والشباب والمسنين.

والواقع أن نسبة كبيرة من الناس لا يحترمون التدابير الصحية الوقائية، التي اتخذتها السلطات العمومية: كاستعمال الكمادات، واحترام التباعد الاجتماعي، واستعمال وسائل النظافة والتعقيم.

فلو كانت وسائل الوقاية غير موجودة في الأسواق، أو غالية الثمن، قد يمكن تفهم هذه التصرفات. ولكن الدولة حرصت على توفير هذه المواد بكثرة، وبأثمان جد معقولة.

كما أن الدولة قامت بدعم ثمن الكمادات، وشجعت تصنيعها بالمغرب، لتكون في متناول الجميع.

بل إن الأمر هنا، يتعلق بسلوك غير وطني ولا تضامني. لأن الوطنية تقتضي أولا، الحرص على صحة وسلامة الآخرين ؛ ولأن التضامن لا يعني الدعم المادي فقط، وإنما هو قبل كل شيء، الالتزام بعدم نشر العدوى بين الناس.

كما أن هذا السلوك يسير ضد جهود الدولة، التي تمكنت والحمد لله، من دعم العديد من الأسر التي فقدت مصدر رزقها.

إلا أن هذا الدعم لا يمكن أن يدوم إلى ما لانهاية، لأن الدولة أعطت أكثر مما لديها من وسائل وإمكانات.

شعبي العزيز،

بموازاة مع تخفيف الحجر الصحي، تم اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية، قصد الحفاظ على سلامة المواطنين، والحد من انتشار الوباء. إلا أننا تفاجأنا بتزايد عدد الإصابات.

فتدهور الوضع الصحي، الذي وصلنا إليه اليوم مؤسف، ولا يبعث على التفاؤل. ومن يقول لك، شعبي العزيز، غير هذه الحقيقة، فهو كاذب.

فبعد رفع الحجر الصحي، تضاعف أكثر من ثلاث مرات، عدد الإصابات المؤكدة، والحالات الخطيرة، وعدد الوفيات، في وقت وجيز، مقارنة بفترة الحجر.

كما أن معدل الإصابات ضمن العاملين في القطاع الطبي، ارتفع من إصابة واحدة كل يوم، خلال فترة الحجر الصحي، ليصل مؤخراً، إلى عشر إصابات.

وإذا استمرت هذه الأعداد في الارتفاع، فإن اللجنة العلمية المختصة بوباء كوفيد 19، قد توصي بإعادة الحجر الصحي، بل وزيادة تشديده.

وإذا دعت الضرورة لاتخاذ هذا القرار الصعب، لا قدر الله، فإن انعكاساته ستكون قاسية على حياة المواطنين، وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وبدون الالتزام الصارم والمسؤول بالتدابير الصحية، سيرتفع عدد المصابين والوفيات، وستصبح المستشفيات غير قادرة على تحمل هذا الوباء، مهما كانت جهود السلطات العمومية، وقطاع الصحة.

وبموازاة مع الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية، أدعو كل القوى الوطنية، للتعبئة واليقظة، والانخراط في المجهود الوطني، في مجال التوعية والتحسيس وتأطير المجتمع، للتصدي لهذا الوباء.

وهنا، أود التنبيه إلى أنه بدون سلوك وطني مثالي ومسؤول، من طرف الجميع، لا يمكن الخروج من هذا الوضع، ولا رفع تحدي محاربة هذا الوباء.

شعبي العزيز،

إن خطابي لك اليوم، لا يعني المؤاخذة أو العتاب؛ وإنما هي طريقة مباشرة، للتعبير لك عن تخوفي، من استمرار ارتفاع عدد الإصابات والوفيات، لا قدر الله، والرجوع إلى الحجر الصحي الشامل، بآثاره النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

وإننا اليوم، ونحن نخلد ذكرى ثورة الملك والشعب، أكثر حاجة لاستحضار قيم التضحية والتضامن والوفاء، التي ميزتها، لتجاوز هذا الظرف الصعب.

وإنني واثق بأن المغاربة، يستطيعون رفع هذا التحدي، والسير على نهج أجدادهم، في الالتزام بروح الوطنية الحقة، وبواجبات المواطنة الإيجابية، لما فيه خير شعبنا وبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة

الرباط - 21 صفر 1442هـ الموافق 09 أكتوبر 2020

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نفتتح هذه السنة التشريعية، في ظروف استثنائية، وبصيغة مختلفة.

فهي مليئة بالتحديات، خاصة في ظل آثار الأزمة الصحية، التي يعرفها المغرب والعالم.

كما أن هذه السنة، هي الأخيرة في الولاية التشريعية الحالية، حيث تتطلب منكم المزيد من الجهود، لاستكمال مهامكم في أحسن الظروف، واستحضار حصيلة عملكم، التي ستقدمونها للناخبين.

وكما تعلمون، فإن هذه الأزمة ما زالت مستمرة، بانعكاساتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

ويبقى الأهم، هو التحلي باليقظة والالتزام، للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، ومواصلة دعم القطاع الصحي، بموازاة مع العمل على تنشيط الاقتصاد، وتقوية الحماية الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد أبانت هذه الأزمة عن مجموعة من الاختلالات ومظاهر العجز، إضافة إلى تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني والتشغيل.

لذا، أطلقنا خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد، ومشروعاً كبيراً لتعميم التغطية الاجتماعية، وأكدنا على اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وإصلاح مؤسسات القطاع العام.

ومن شأن هذه المشاريع الكبرى أن تساهم في تجاوز آثار الأزمة، وتوفير الشروط الملائمة لتنزيل النموذج التنموي، الذي نتطلع إليه.

وإننا نضع خطة إنعاش الاقتصاد، في مقدمة أسبقيات هذه المرحلة.



فهي تهدف لدعم القطاعات الإنتاجية، خاصة نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والرفع من قدرتها على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل.

وقد شددنا على ضرورة أن يتم تنزيلها في إطار تعاقد وطني بناء، بين الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل ضمان شروط نجاحها، انطلاقا من تلازم الحقوق والواجبات.

ففي إطار الجهود المبذولة لدعم المقاولات، من خلال آلية القروض المضمونة من طرف الدولة، فقد استفاد منها، إلى حدود الآن، ما يزيد عن 20 ألف مقالة مغربية، بما يقارب 26 مليارا و100 مليون درهم.

وهو ما مكن هذه المقاولات، من الصمود أمام هذه الأزمة، وتخفيف حدة آثارها، ومن الحفاظ على مناصب الشغل.

لذا، ينبغي مواصلة الجهود في هذا المجال، سواء من طرف القطاع البنكي، وصندوق الضمان المركزي، أو من جانب المقاولات وجمعياتها المهنية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

ترتكز خطة إنعاش الاقتصاد على صندوق الاستثمار الاستراتيجي، الذي دعونا لإحداثه. وقد قررنا أن نطلق عليه اسم «صندوق محمد السادس للاستثمار».

وإننا نتطلع لأن يقوم بدور ريادي، في النهوض بالاستثمار، والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، وتمويل ومواكبة المشاريع الكبرى، في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ولتوفير الظروف الملائمة لقيام هذا الصندوق بمهامه، على الوجه الأمثل، فقد وجهنا بأن يتم تخويله الشخصية المعنوية، وتمكينه من هيآت التدبير الملائمة، وأن يكون نموذجا من حيث الحكامة والنجاعة والشفافية.

كما وجهنا بأن ترصد له 15 مليار درهم، من ميزانية الدولة، بما يشكل حافزا للشركاء المغاربة والدوليين، لمواكبة تدخلاته، والمساهمة في المشاريع الاستثمارية، دعما لخطة الإنعاش، وتوسيع أثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وسيرتكز في تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة، تابعة له، حسب المجالات ذات الأولوية، التي تقتضيها كل مرحلة، وحسب حاجيات كل قطاع.

ومن بين هذه المجالات، نذكر إعادة هيكلة الصناعة، والابتكار والقطاعات الواعدة، والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والبنيات التحتية، والفلاحة والسياحة.

ونود التأكيد هنا، على الأهمية التي يجب أن تعطى للفلاحة والتنمية القروية، ضمن عملية الإنعاش الاقتصادي.

ففي الظروف الحالية، يتعين دعم صمود هذا القطاع الوازن، وتسريع تنفيذ جميع البرامج الفلاحية.

وهو ما سيساهم في تحفيز الاستثمار والتشغيل، وتثمين الإنتاج الفلاحي الوطني، وتسهيل الاندماج المهني بالعالم القروي، وفقا للاستراتيجية الفلاحية الجديدة.

وتشكل عملية تعبئة مليون هكتار، من الأراضي الفلاحية الجماعية، لفائدة المستثمرين وذوي الحقوق، رافعة أساسية ضمن هذه الاستراتيجية.

ويقدر حجم الاستثمارات المنتظرة، في إطار هذا المشروع، بما يقارب 38 مليار درهم، على المدى المتوسط.

وهو ما سيمكن من خلق قيمة مضافة، لتمثل حوالي نقطتين إضافيتين سنويا، من الناتج الداخلي الخام، وإحداث عدد هام من مناصب الشغل، خلال السنوات القادمة.

لذا، يجب تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية، مع العمل على تحفيز الشباب في العالم القروي، عن طريق خلق المقاولات، ودعم التكوين، لاسيما في المهن والخدمات، المرتبطة بالفلاحة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إننا نحرص دائما على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية، بالنهوض بالمجال الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين.

لذلك، دعونا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة.

وهو مشروع وطني كبير وغير مسبوق، يركز على أربعة مكونات أساسية:

- أولا: تعميم التغطية الصحية الإجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج.

- ثانيا: تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة.

- ثالثا: توسيع الانخراط في نظام التقاعد، لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش.

- رابعا: تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.

ولهذه الغاية، ندعو للتشاور الواسع، مع جميع الشركاء، واعتماد قيادة مبتكرة وناجعة لهذا المشروع المجتمعي، في أفق إحداث هيئة موحدة للتنسيق والإشراف، على أنظمة الحماية الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن نجاح أي خطة أو مشروع، مهما كانت أهدافه، يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويجب أن تعطي مؤسسات الدولة والمقاولات العمومية، المثال في هذا المجال، وأن تكون رافعة للتنمية، وليس عائقا لها.

ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذه المؤسسات، فإننا نجدد الدعوة للقيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة لهذا القطاع.

كما نتطلع للدور الهام، الذي ستقوم به، في هذا المجال، الوكالة التي ستشرف على مساهمات الدولة، وتتبع أداؤها.

ذلك أن نجاح خطة الإنعاش الاقتصادي، والتأسيس لعقد اجتماعي جديد، يقتضي تغييرا حقيقيا في العقلية، وفي مستوى أداء المؤسسات العمومية.

ولهذه الغاية، ندعو الحكومة للقيام بمراجعة عميقة لمعايير ومساطر التعيين، في المناصب العليا، بما يحفز الكفاءات الوطنية، على الانخراط في الوظيفة العمومية، وجعلها أكثر جاذبية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة، تتطلب تعبئة وطنية شاملة، وتضافر جهود الجميع، لرفع تحدياتها.

ونغتنم هذا الموعد الدستوري الهام، لندعو كل المؤسسات والفعاليات الوطنية، وفي مقدمتها البرلمان، للارتقاء إلى مستوى تحديات هذه المرحلة، وتطلعات المواطنين.

فالمسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون.

وإنني واثق بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي، في إطار الوحدة الوطنية، والتضامن الاجتماعي.

قال تعالى «ولا تيأسوا من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة

الرباط - 21 ربيع الأول 1442هـ الموافق 07 نونبر 2020

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

شكلت المسيرة الخضراء، التي نخلد اليوم، ذكراها الخامسة والأربعين، نموذجا فريدا في التعبئة الجماعية، والالتزام والانضباط، والتشبث بالحق.

فقد استجاب المغاربة، بكل تلقائية، وروح الوطنية الصادقة، لنداء مبدعها، والدنا المنعم، جلاله الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه. فأثبتوا للعالم قدرة الشعب المغربي على رفع التحديات، ودخول التاريخ، بمسيرة سلمية، تكلفت باسترجاع أقاليمنا الجنوبية.

فالمسيرة الخضراء ليست مجرد حدث وطني بارز، في مسار استكمال وحدتنا الترابية. إنها مسيرة متجددة ومتواصلة، بالعمل على ترسيخ مغربية الصحراء، على الصعيد الدولي، وجعلها قاطرة للتنمية، على المستوى الإقليمي والقاري.

وقد عرفت السنوات الأخيرة تطورات ملموسة، على عدة مستويات :

فعلى مستوى الأمم المتحدة أقبرت القرارات الأخيرة لمجلس الأمن، المقاربات والأطروحات المتجاوزة وغير الواقعية.

كما أكدت على المشاركة الفعلية للأطراف المعنية الحقيقية، في هذا النزاع الإقليمي ؛ ورسخت بشكل لا رجعة فيه، الحل السياسي، الذي يقوم على الواقعية والتوافق.

وهو ما ينسجم مع المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تحظى بدعم مجلس الأمن، والقوى الكبرى، باعتبارها الخيار الطبيعي الوحيد لتسوية هذا النزاع.

أما على مستوى الاتحاد الإفريقي: فقد تخلصت هذه المنظمة، بفضل رجوع المغرب إلى بيته الإفريقي، من المناورات التي كانت ضحيتها لعدة سنوات.

وأصبحت تعتمد على مقارنة بناءة، تقوم على تقديم الدعم الكامل، للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بشكل حصري، من خلال أمينها العام ومجلس الأمن.

وعلى المستوى القانوني والدبلوماسي: فتحت عدة دول شقيقة، قنصليات عامة في مدينتي العيون والداخلة؛ في اعتراف واضح وصريح بمغربية الصحراء، وتعبيرا عن ثقتها في الأمن والاستقرار والرخاء، الذي تنعم به أقاليمنا الجنوبية.

وبالموازاة مع ذلك، ترفض الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، الانسحاق وراء نزوعات الأطراف الأخرى. فقد بلغ عدد الدول، التي لا تعترف بالكيان الوهمي 163 دولة، أي 85% من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

وقد تعزز هذا التوجه باعتماد القوى الدولية الكبرى لمواقف بناءة، ومنها إبرام شركات استراتيجية واقتصادية، تشمل دون تحفظ أو استثناء، الأقاليم الجنوبية للمملكة، كجزء لا يتجزأ من التراب المغربي.

واستنادا إلى هذه المكتسبات، يؤكد المغرب التزامه الصادق، بالتعاون مع معالي الأمين العام للأمم المتحدة، في إطار احترام قرارات مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى حل نهائي، على أساس مبادرة الحكم الذاتي.

كما سيظل المغرب ثابتا في مواقفه. ولن تؤثر عليه الاستفزازات العقيمة، والمناورات اليائسة، التي تقوم بها الأطراف الأخرى، والتي تعد مجرد هروب إلى الأمام، بعد سقوط أطروحاتها المتجاوزة.

وهنا نؤكد رفضنا القاطع، للممارسات المرفوضة، لمحاولة عرقلة حركة السير الطبيعي، بين المغرب وموريتانيا، أو لتغيير الوضع القانوني والتاريخي شرق الجدار الأمني، أو أي استغلال غير مشروع لثروات المنطقة.

وسيقى المغرب، إن شاء الله، كما كان دائما، متشبثا بالمنطق والحكمة؛ بقدر ما سيتصدى، بكل قوة وحزم، للتجاوزات التي تحاول المس بسلامة واستقرار أقاليمه الجنوبية. وإننا واثقون بأن الأمم المتحدة والمينورسو، سيواصلون القيام بواجبهم، في حماية وقف إطلاق النار بالمنطقة.

شعبي العزيز،

إن التزامنا بترسيخ مغربية الصحراء، على الصعيد الدولي، ليعادله إلا عملنا المتواصل، على جعلها قاطرة للتنمية، على المستوى الإقليمي والقاري.

واستكمالا للمشاريع الكبرى، التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية، فقد حان الوقت، لاستثمار المؤهلات الكثيرة، التي يزر بها مجالها البحري.

وفي هذا الإطار، أكمل المغرب خلال هذه السنة، ترسيم مجالاته البحرية، بجمعها في إطار منظومة القانون المغربي، في التزام بمبادئ القانون الدولي.

وسيظل المغرب ملتزما بالحوار مع جارتنا إسبانيا، بخصوص أماكن التداخل بين المياه الإقليمية للبلدين الصديقين، في إطار قانون البحار، واحترام الشراكة التي تجمعهما، وبعيدا عن فرض الأمر الواقع من جانب واحد.

فتوضيح نطاق وحدود المجالات البحرية، الواقعة تحت سيادة المملكة، سيدعم المخطط، الرامي إلى تعزيز الدينامية الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، ستكون الواجهة الأطلسية، بجنوب المملكة، قبالة الصحراء المغربية، واجهة بحرية للتكامل الاقتصادي، والإشعاع القاري والدولي.

فإضافة إلى ميناء طنجة - المتوسط، الذي يحتل مركز الصدارة، بين موانئ إفريقيا، سيساهم ميناء الداخلة الأطلسي، في تعزيز هذا التوجه.

وسنواصل العمل على تطوير اقتصاد بحري حقيقي، بهذه الأقاليم العزيزة علينا؛ لما تتوفر عليه، في برها وبحرها، من موارد وإمكانات، كفيلة بجعلها جسراً وصلته وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

وفي هذا الإطار، يتعين الاستثمار في المجالات البحرية، سواء تعلق الأمر بتحلية ماء البحر، أو بالطاقات المتجددة، عبر استغلال مولدات الطاقة الريحية، وطاقة التيارات البحرية.

وبموازاة ذلك، يجب مواصلة النهوض بقطاع الصيد البحري، لدوره في النهوض باقتصاد المنطقة، وإعطاء دفعة جديدة، للمخطط الأزرق، تجعل منه دعامة استراتيجية، لتنشيط القطاع السياحي بها، وتحويلها إلى وجهة حقيقية للسياحة الشاطئية.

شعبي العزيز،

إن الوفاء لروح المسيرة الخضراء، ولقسمها الخالد، يتطلب من جميع المغاربة، مواصلة التعبئة واليقظة، والعمل الجاد والمسؤول، لرفع التحديات الداخلية والخارجية.

فعلينا جميعاً استحضار هذه الروح، وهذه القيم، لمواصلة إنجاز المشاريع، التنموية والاجتماعية، والدفاع عن مصالحنا وقضايانا العادلة، وتعزيز مكانة المغرب في محيطه الإقليمي والدولي.

وهي مناسبة أيضاً للترحم على الأرواح الطاهرة لشهداء المغرب الأبرار، وتوجيه تحية تقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والقوات الأمنية، لتجندتها الدائم، تحت قيادتنا، لصيانة وحدة الوطن، والحفاظ على أمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»



## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة الأممية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

نيويورك - 30 نونبر 2020

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،  
أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه لرئيس اللجنة الأممية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولأعضائها المحترمين،  
بصادق الشكر والتقدير على جهودهم المخلصة، في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها هذه اللجنة الموقرة، منوها  
بمساهمتها القيمة في تنوير الرأي العام العالمي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

فرسالتنا اليوم، هي تأكيد على تضامن المملكة المغربية مع الشعب الفلسطيني الشقيق ووقوفها الثابت معه، ودعمها الموصول لحقوقه  
المشروعة في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، دولة قابلة للحياة ومنفتحة على جوارها وعلى جميع الأديان.  
حضرات السيدات والسادة،

رغم التطورات والتغيرات العميقة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، فإننا على قناعة بأن القضية الفلسطينية  
هي مفتاح الحل الدائم والشامل بمنطقة الشرق الأوسط؛ حل يقوم على تمكين كل شعوب المنطقة من العيش في أمن وسلام  
ووثام، في إطار الشرعية الدولية، ووفق مبدأ حل الدولتين، الذي توافق عليه المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق، ندعو إلى ضرورة تجاوز حالة الانسداد في العملية السلمية، وتكثيف الجهود الدولية لإعادة إحياء المفاوضات  
المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لحل كافة القضايا الخلافية.

وبقدر ما تنتشبت بالسلام العادل والدائم والشامل، فإننا نعتبر الإجراءات الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما  
فيها القدس الشرقية، مخالفة لقرارات الشرعية الدولية، وترهن الحل المنشود، وتدكي الصراع والإحباط، وتقوي نزوعات التطرف.



لذلك، فإننا نجدد التأكيد على ضرورة الإحجام عن أي تغيير قد يطال الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، والتوجه نحو تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف مفاوضات جدية ومسؤولة.

حضرات السيدات والسادة،

تعتبر مدينة القدس الشريف، بما لها من حمولة روحية ووضع قانوني مميز، في صميم أية تسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، اعتباراً لكونها من قضايا الوضع النهائي، التي يتعين إيجاد حل لها في إطار المفاوضات المباشرة.

واعتباراً لهذه المكانة الرفيعة لمدينة القدس لدى أتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ما فتئنا ندعو، بصفتنا رئيساً للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، إلى الحفاظ على وحدتها وحرمتها ووضعها القانوني والحضاري والديني، ومكانتها المتميزة كمدينة للسلام.

ولهذه الغاية، أكدنا في «نداء القدس» الذي وقعناه بمعية قداسة البابا فرنسيس بمناسبة زيارة قداسته إلى المملكة المغربية بتاريخ 30 / 03 / 2019، على ضرورة المحافظة على المدينة المقدسة كتراث مشترك للإنسانية و باعتبارها أرضاً للقاء ورمزاً للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزاً لقيم الاحترام المتبادل والحوار.

وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، يظل دعم قدرات إخواننا المقدسيين، رهينا بتعبئة كل الموارد والإمكانات المادية المتاحة، واستثمارها في النهوض ببرامج التنمية البشرية بالقدس.

وهو ما نحرص على أن تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف كآلية تنفيذية للجنة القدس، تحت إشرافنا الشخصي، في إنجاز مشاريع وبرامج ملموسة، صحية وتعليمية وسكنية واجتماعية لفائدة الساكنة المقدسية، من أجل توفير سبل العيش الكريم لها، ودعم صمودها وتحسين أوضاعها الاجتماعية والمعيشية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نتابع عن كثب جهود المصالحة وحوار الفصائل الفلسطينية، بهدف ترتيب البيت الفلسطيني. وقد عبرنا مراراً عن أملنا في انخراط الفرقاء الفلسطينيين بجميع توجهاتهم في مصالحة حقيقية وبحسن نية، لتجاوز حالة الانقسام التي تعترى الجسم الفلسطيني منذ سنوات، بما يخدم المشروع الفلسطيني العادل والنبيل.

ونعنتم مناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لتأكيد دعمنا الكامل لدولة فلسطين بقيادة أخيها فخامة الرئيس محمود عباس في جهودها لتحقيق تطورات الشعب الفلسطيني الشقيق إلى الاستقلال والوحدة والازدهار.

وفي الختام، أبارك للجنةكم الموقرة جهودها الصادقة على درب إشاعة وتجديد الوعي بأهمية إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، واستتباب الأمن والسلام والرخاء في منطقة الشرق الأوسط. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## جلالة الملك يحدد التأكيد في رسالة إلى الرئيس محمود عباس على ثبات الموقف المغربي الداعم للقضية الفلسطينية

الرباط - 23 دجنبر 2020

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله رسالة إلى أخيه فخامة الرئيس محمود عباس، أبو مازن، رئيس دولة فلسطين، عبر فيها جلالاته عن ارتياحه لمضامين الاتصال الهاتفي الهام الذي أجره مع فخامته يوم الخميس 10 دجنبر، وما طبعه من حوار مثمر وتفاعل متبادل حول موقف المملكة المغربية الثابت من القضية الفلسطينية، والتزامها الدائم والموصول بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

وقد جدد جلالته الملك في هذه الرسالة، التأكيد على ثبات الموقف المغربي الداعم للقضية الفلسطينية، تأسيسا على حل الدولتين المتوافق عليه دوليا، وعلى التشبث بالمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، سبيلا وحيدا للوصول إلى حل نهائي ودائم وشامل لهذا الصراع.

ونهوضا من جلالاته بأمانة رئاسة لجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، فقد أكد جلالاته في هذه الرسالة أنه لن يدخر جهدا لصيانة الهوية التاريخية العريقة لهذه المدينة المقدسة، كأرض للتعايش، بين الأديان السماوية، وسيواصل الدفاع عن الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف، وعلى احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وحماية الطابع الإسلامي للمدينة المقدسة وحرمة المسجد الأقصى.

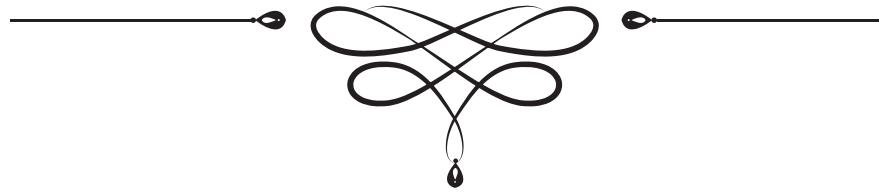
كما أكد جلالاته، حفظه الله، أن المغرب يضع دائما القضية الفلسطينية في مرتبة قضية الصحراء المغربية، وأن عمل المغرب من أجل ترسيخ مغربيتها لن يكون أبدا، لا اليوم ولا في المستقبل، على حساب نضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة، وأنه سيواصل انخراطه البناء من أجل إقرار سلام عادل ودائم بمنطقة الشرق الأوسط.

ومن هذا المنطلق، وتماشيا مع ما تم الاتفاق عليه بين القائدين، أبلغ صاحب الجلالة فخامة الرئيس بأنه سيتم قريبا دعوة لجنة القدس للاجتماع في دورتها الواحدة والعشرين، بالمملكة المغربية، للانكباب على دراسة السبل الكفيلة بتعزيز الحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف، والإسهام في صيانة حرمة معالمها التاريخية والحضارية ورمزيتها الروحية وهويتها الدينية.

وفي نفس السياق، سيتم في الفترة القادمة تحيين هياكل وكالة بيت مال القدس الشريف وذلك في أفق إعطائها نفسا جديدا يمكنها، تحت إشراف جلالاته الشخصي، من مواصلة إنجاز خطط وبرامج ملموسة، صحية وتعليمية والسكن وكل ما يرتبط بالميدان الاجتماعي لفائدة الساكنة الفلسطينية بمدينة القدس.



خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2021



## صاحب الجلالة يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 65 لتأسيسها

02 شوال 1442هـ الموافق 14 ماي 2021

«الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

يسرنا، بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، والتي تتزامن هذه السنة مع حلول عيد الفطر المبارك السعيد، أن نتوجه إليكم أفراد قواتنا المسلحة الملكية بمختلف مكوناتكم، البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، معبرين لكم عن أحر تهانئنا وسامي عطفنا الأبوي، وعن تقديرنا ورضانا عما حققتموه من جليل الأعمال خلال هذه السنة الحافلة بالتضحية والعطاء، والوفاء لقيمنا الوطنية الخالدة.

إن رمزية هذا الحدث الوطني المرتبط بمسار تأسيس المغرب الحديث، لمدعاة لمزيد من الفخر والاعتزاز بعراقة جيشنا الباسل وتاريخه الحافل بالأمجاد والبطولات، وبمشاعر الإكبار والإجلال لمن كان لهما الفضل في تأسيس هذا الصرح الشامخ، الملكين خالدي الذكر، جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المشمول بعفو الله جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثوهما، جاعلين من هذه المؤسسة العريقة، مدرسة حقة في التربية على قيم المواطنة بصدق وإخلاص.

ولقد حرصنا، جريا على المؤلف في تقاليدنا العريقة، أن نجعل من هذه الذكرى الغالية، محطة سنوية للتقييم واستخلاص الدروس والعبر، وتحديد الأهداف والأولويات، من أجل بلورة وتفعيل المخططات والبرامج المستقبلية، جاعلين نصب أعيننا التطوير المستمر لقدرات القوات المسلحة الملكية وتمكينها من الوسائل والتجهيزات، وتكوين وتعبئة أفرادها وجعلهم قادرين على مساندة كل المستجدات ورفع التحديات.

## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن قوة العزيمة والصمود ونكران الذات التي تتحلون بها في مراقبة حدودنا وتأمينها برا وجوا وبحرا، خصوصا بأقاليمنا الجنوبية والمناطق الشرقية، وما تقدمونه من تضحيات في سبيل إعلاء راية الوطن خفاقة في جميع ربوع المملكة، سيظل مفخرة لجميع المغاربة، مهيبين بكم أن تبدلوا المزيد من الجهد البناء والتفاني المخلص لتحقيق ما يعمر نفوسكم من إرادة التفوق والانتصار.

وفي هذا الصدد، يسعدنا بصفتنا القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، أن ننوه بشكل خاص بالتفاعل السريع لقواتنا المسلحة مع أوامرها السامية لتعزيز الشريط الحدودي «الكركرات»، وفق خطة محكمة لقطع الطريق أمام مناورات المرتزقة. لقد استطعتم بما تمتلكونه من حرفة عالية في مجال التخطيط والقيادة والتنفيذ العملياتي، من دحر المناورات البائسة لأعداء وحدتنا الترابية، وأظهرتم للعالم أجمع، جدوى ومشروعية هذه العملية النوعية التي مكنت من ضمان التدفق الآمن للبضائع والأشخاص بين المغرب وعمقه الإفريقي.

وإذ ننوه باستماتة أفراد قواتنا المسلحة الملكية، سواء في الدفاع عن ثوابت المغرب ووحدته الترابية، أو في مجال مشاركة تجريداتنا في عملية حفظ السلام، فإننا في هذه الظرفية الدقيقة، التي تعرف استمرار تفشي وباء كوفيد 19 على الصعيد الدولي، لا بد أن نشيد بالدور البطولي لأطعم الصحة العسكرية وأطر المصالح الاجتماعية المرابطة في الجبهات الأمامية، إلى جانب نظرائهم في المؤسسات الاستشفائية الوطنية، وأفراد الوقاية المدنية والقوات العمومية، تنفيذًا لتعليماتنا السامية، بتجندهم لتقديم الخدمات الطبية وكذلك خلال العملية الوطنية للتلقيح.

كما أنكم، وبالرغم من الظروف الطارئة والصعبة لهذه الجائحة وما فرضته من قيود وإكراهات، تمكنتم بما عهدناه فيكم من إصرار وعزيمة، من مواصلة مهامكم المتعددة، بنفس الحماس وعلو الهمة وتفعيل المخططات ذات البعد الأمني، ومحاربة الجرائم العابرة للحدود والتصدي لها بفعالية وحزم، دون إغفال تأهبكم المستمر للتصدي لانعكاسات التقلبات المناخية، من خلال التمويع الإستباقي للأطعم الصحية واللوجستيكية متعددة الاختصاص، للتدخل العاجل عند الحاجة للإغاثة وفك العزلة، مع تقديم المساعدات الإنسانية والطبية الضرورية.

## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن ما نشهده اليوم من تحولات متسارعة في مجال العلوم والتقنيات المرتبطة بمجال الأمن والدفاع، يجب أن يكون حافزا لكفاءاتنا العسكرية الشابة، حتى تتمكن من مواكبتها علميا وتقنيا، وأن توظفها في تفعيل برامج بحث وطنية صرفة تمكن من إبداع حلول مبتكرة في مجالات التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والقيادة والسيطرة، وذلك لرفع مستوى جاهزية جيشنا ودعم قدراته القتالية في الميدان.

لأجل ذلك، ستظل رعايتنا السامية موصولة بدعم مجهوداتكم والسهر على توفير التجهيزات الضرورية المناسبة لتمكينكم من أداء مهامكم في أحسن الظروف، في إطار ما سطرناه على المدى المتوسط والبعيد، لتبقى قواتنا المسلحة بمثابة العين الساهرة على أمن الوطن، والدرع الواقي للدفاع عن حوزته ومقدساته ومكتسباته. وسنواصل بنفس العزيمة والإرادة، تعزيز قدراتكم ومؤهلاتكم البشرية، وتوسيع آفاقها داخليا وخارجيا، عبر تسخير آلية التعاون العسكري البيني ومتعدد الأطراف بين قواتنا المسلحة الملكية

ومختلف الجيوش الصديقة، لتبادل الخبرات ومشاركة نتائجها خدمة لقيم التضامن والسلام الدوليين، وتجسيدها لرصيدكم المشرف كشريك فعال وذي مصداقية في حفظ السلم عبر العالم، باعتراف الأمم المتحدة خصوصا.  
معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في هذه الذكرى المجيدة، نتوجه للبارئ عز وجل بخالص الحمد والثناء أن ألهمنا توفيقه وسداده لمواصلة السير على نهج محرر البلاد ومؤسس القوات المسلحة الملكية، جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، رحمة الله عليه، والدنا المنعم باني المغرب الحديث جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، متضرعين إلى العلي القدير أن يشملهما برحمته الواسعة، ويسكنهما فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. كما نسأله تعالى أن يتغمد برحمته شهداءنا الأبرار الذين وهبوا أرواحهم دفاعا عن حوزة الوطن وكرامته، التزاما بالعهد الأوثق في سبيل الحفاظ على وحدته وأمنه وسلامته.

فحافظوا رعاكم الله على ميراث الأجداد والآباء الذين سطوروا بمداد الفخر والاعتزاز صفحات خالدة من الشجاعة والتضحيات والإخلاص في حب وطنهم، ملتفين حول قائدكم الأعلى، أوفياء دوما لشعارنا الخالد : الله - الوطن - الملك».





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

فاس - 20 ذو الحجة 1442هـ الموافق 31 يوليوز 2021م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إن عيد العرش، الذي نخلد اليوم، بكل اعتزاز، ذكراه الثانية والعشرين، يمثل أكثر من مناسبة للاحتفال بذكرى جلوسنا على العرش. فهو يجسد روابط البيعة المقدسة، والتلاحم القوي، الذي يجمع على الدوام، ملوك وسلطين المغرب بأبناء شعبهم، في كل الظروف والأحوال.

فالمغرب دولة عريقة، وأمة موحدة، تضرب جذورها في أعماق التاريخ. والمغرب قوي بوحدته الوطنية، وإجماع مكوناته حول مقدساته.

وهو قوي بمؤسساته وطاقات وكفاءات أبنائه، وعملهم على تنميته وتقدمه، والدفاع عن وحدته واستقراره.

إن هذا الرصيد البشري والحضاري المتجدد والمتواصل، هو الذي مكن بلادنا من رفع التحديات، وتجاوز الصعوبات، عبر تاريخها الطويل والحديث.

شعبي العزيز،

نود في البداية، أن نجدد عبارات الشكر لكل الفاعلين في القطاع الصحي، العام والخاص والعسكري، وللقوات الأمنية، والسلطات العمومية، على ما أبانوا عنه من تفان وروح المسؤولية، في مواجهة وباء كوفيد 19.

إنها مرحلة صعبة علينا جميعا، وعلي شخصيا وعلى أسرتي، كباقي المواطنين، لأنني عندما أرى المغاربة يعانون، أحس بنفس الألم، وأتقاسم معهم نفس الشعور.

ورغم أن هذا الوباء أثر بشكل سلبي، على المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وعلى الأوضاع المادية والاجتماعية، للكثير من المواطنين، حاولنا إيجاد الحلول، للحد من آثار هذه الأزمة.

وقد بادرنا، منذ ظهور هذا الوباء، بإحداث صندوق خاص للتخفيف من تداعياته، لقي إقبالا تلقائيا من طرف المواطنين.

كما أطلقنا خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد، من خلال دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة المتضررة والحفاظ على مناصب الشغل، وعلى القدرة الشرائية للأسر، بتقديم مساعدات مادية مباشرة.

وقمنا بإنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار، للنهوض بالأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

شعبي العزيز،

من حقنا اليوم، أن نعتز بنجاح المغرب في « معركة الحصول على اللقاح»، التي ليست سهلة على الإطلاق، وكذا بحسن سير الحملة الوطنية للتلقيح، والانخراط الواسع للمواطنين فيها.

وإيمانا منا بأن السيادة الصحية عنصر أساسي في تحقيق الأمن الاستراتيجي للبلاد، فقد أطلقنا مشروعاً رائداً، في مجال صناعة اللقاحات والأدوية والمواد الطبية الضرورية بالمغرب.

ورغم كل هذا، لا بد من التنبيه إلى أن الوباء مازال موجوداً، وأن الأزمة مازالت مستمرة. وعلى الجميع مواصلة اليقظة، واحترام توجيهات السلطات العمومية، في هذا الشأن.

شعبي العزيز،

بفضل هذا المجهود الوطني الجماعي، يسجل الاقتصاد الوطني مؤشرات إيجابية، على طريق استعادة قدراته الكاملة.

وقد تعززت هذه الوضعية، والحمد لله، بنتائج الموسم الفلاحي الجيد، الذي أنعم به الله علينا؛ والذي يساهم في توفير المنتج الفلاحي الوطني، وإشاعة روح الطمأنينة لدى المواطنين.

ويأتي هذا التطور الملحوظ، في سياق واعد، بعد تقديم اللجنة الخاصة للنموذج التنموي لمقترحاتها، التي تسمح بإطلاق مرحلة جديدة، لتسريع الإقلاع الاقتصادي، وتوطيد المشروع المجتمعي، الذي نريده لبلادنا.

لقد قامت اللجنة باجتهاد بناء ومشكور، وبعمل وطني، شاركت فيه القوى الحية للأمة، من أحزاب سياسية، وهيئات اقتصادية ونقابية واجتماعية، ومجتمع مدني، وعدد من المواطنين.

وكما كان الشأن في مرحلة الإعداد، فإننا نعتبر تنفيذ هذا النموذج، مسؤولية وطنية، تتطلب مشاركة كل طاقات وكفاءات الأمة، خاصة تلك التي ستتولى المسؤوليات الحكومية والعمومية، خلال السنوات القادمة.

وإننا نتطلع أن يشكل «الميثاق الوطني من أجل التنمية»، إطاراً مرجعياً، من المبادئ والأولويات التنموية، وتعاقد اقتصاديا واجتماعيا، يؤسس لثورة جديدة للملك والشعب.

وبصفتنا المؤتمن على مصالح الوطن والمواطنين، سنحرص على مواكبة هذا التنزيل، بما يلزم من إجراءات وآليات.

## شعبي العزيز،

بموازاة مع مبادراته التنموية، على المستوى الداخلي، فإن المغرب يحرص، بنفس العزم، على مواصلة جهوده الصادقة، من أجل توطيد الأمن والاستقرار، في محيطه الإفريقي والأورو-متوسطي، وخاصة في جواره المغاربي.

وإيماننا بهذا التوجه، فإننا نجدد الدعوة الصادقة لأشقائنا في الجزائر، للعمل سويا، دون شروط، من أجل بناء علاقات ثنائية، أساسها الثقة والحوار وحسن الجوار.

ذلك، لأن الوضع الحالي لهذه العلاقات لا يرضينا، وليس في مصلحة شعبنا، وغير مقبول من طرف العديد من الدول.

فقناعتني أن الحدود المفتوحة، هي الوضع الطبيعي بين بلدين جارين، وشعبين شقيقين.

لأن إغلاق الحدود يتنافى مع حق طبيعي، ومبدأ قانوني أصيل، تكرسه المواثيق الدولية، بما في ذلك معاهدة مراكش التأسيسية لاتحاد المغرب العربي، التي تنص على حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين دوله.

وقد عبرت عن ذلك صراحة، منذ 2008، وأكدت عليه عدة مرات، في مختلف المناسبات.

خاصة أنه لا فخامة الرئيس الجزائري الحالي، ولا حتى الرئيس السابق، ولا أنا، مسؤولين على قرار الإغلاق.

ولكننا مسؤولون سياسيا وأخلاقيا، على استمراره؛ أمام الله، وأمام التاريخ، وأمام مواطنينا.

وليس هناك أي منطق معقول، يمكن أن يفسر الوضع الحالي، لا سيما أن الأسباب التي كانت وراء إغلاق الحدود، أصبحت متجاوزة، ولم يعد لها اليوم، أي مبرر مقبول.

نحن لا نريد أن نعاتب أحدا، ولا نعطي الدروس لأحد؛ وإنما نحن إخوة فرق بيننا جسم دخیل، لا مكان له بيننا.

أما ما يقوله البعض، بأن فتح الحدود لن يجلب للجزائر، أو للمغرب، إلا الشر والمشاكل؛ فهذا غير صحيح. وهذا الخطاب لا يمكن أن يصدقه أحد، خاصة في عصر التواصل والتكنولوجيا الحديثة.

فالحدود المغلقة لا تقطع التواصل بين الشعبين، وإنما تساهم في إغلاق العقول، التي تتأثر بما تروج له بعض وسائل الإعلام، من أطروحات مغلوبة، بأن المغاربة يعانون من الفقر، ويعيشون على التهريب والمخدرات.

وبإمكان أي واحد أن يتأكد من عدم صحة هذه الادعاءات، لا سيما أن هناك جالية جزائرية تعيش في بلادنا، وهناك جزائريون من أوروبا، ومن داخل الجزائر، يزورون المغرب، ويعرفون حقيقة الأمور.

وأنا أؤكد هنا لأشقائنا في الجزائر، بأن الشر والمشاكل لن تأتيكم أبدا من المغرب، كما لن يأتيكم منه أي خطر أو تهديد؛ لأن ما يمسكم يمسنا، وما يصيبكم يضرنا.

لذلك، نعتبر أن أمن الجزائر واستقرارها، وطمأنينة شعبها، من أمن المغرب واستقراره.

والعكس صحيح، فما يمس المغرب سيؤثر أيضا على الجزائر؛ لأنهما كالجسد الواحد. ذلك أن المغرب والجزائر، يعانيان معا من مشاكل الهجرة والتهديب والمنحدرات، والاتجار في البشر.

فالعصابات التي تقوم بذلك هي عدونا الحقيقي والمشارك. وإذا عملنا سويا على محاربتها، سنتمكن من الحد من نشاطها، وتجفيف منابعها.

ومن جهة أخرى، نتأسف للتوترات الإعلامية والدبلوماسية، التي تعرفها العلاقات بين المغرب والجزائر، والتي تسيء لصورة البلدين، وتترك انطباعا سلبيا، لا سيما في المحافل الدولية.

لذا، ندعو إلى تغليب منطق الحكمة، والمصالح العليا، من أجل تجاوز هذا الوضع المؤسف، الذي يضيع طاقات بلدينا، ويتنافى مع روابط المحبة والإخاء بين شعبيينا.

فالمغرب والجزائر أكثر من دولتين جارتين، إنهما توأمان متكاملان.

لذا، أدعو فخامة الرئيس الجزائري، للعمل سويا، في أقرب وقت يراه مناسبا، على تطوير العلاقات الأخوية، التي بناها شعبانا، عبر سنوات من الكفاح المشترك.

شعبي العزيز،

نغتنم هذه المناسبة المجيدة، لنوجه تحية إشادة وتقدير إلى كل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم وتجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن وسيادته، وصيانة أمنه واستقراره.

كما نستحضر، بكل وفاء أرواح وتضحيات أجدادنا الكرام، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، وكل شهداء الوطن الأبرار.

قال تعالى « إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا ». صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الـ 68 لثورة الملك والشعب

II محرم 1443هـ الموافق 20 غشت 2021م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إن تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب، هي خير مناسبة لاستحضار قيم التضحية والوفاء، في سبيل حرية الوطن واستقلاله. وهي ليست فقط حدثاً تاريخياً، وإنما ثورة مستمرة، تلهم الأجيال المتعاقبة، بنفس روح الوطنية الحقة، للدفاع عن الوطن ومؤسساته ومقدساته.

كما تأتي قبل أيام من الانتخابات المقبلة. وتتزامن مع مرحلة جديدة من المشاريع والإصلاحات، في إطار تنزيل النموذج التنموي، وتفعيل الميثاق الوطني من أجل التنمية.

وتتميز هذه الاستحقاقات، بإجراء الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية، في نفس اليوم.

وهو ما يؤكد عمق الممارسة الديمقراطية، ونضج البناء السياسي المغربي.

شعبي العزيز،

إن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لإقامة مؤسسات ذات مصداقية، تخدم مصالح المواطنين، وتدافع عن قضايا الوطن.

لأننا نؤمن بأن الدولة تكون قوية بمؤسساتها، وبوحدة وتلاحم مكوناتها الوطنية. وهذا هو سلاحنا للدفاع عن البلاد، في وقت الشدة والأزمات والتهديدات.

وهو ما تؤكد بالملمسوس، في مواجهة الهجمات المدروسة، التي يتعرض لها المغرب، في الفترة الأخيرة، من طرف بعض الدول، والمنظمات المعروفة بعدائها لبلادنا.

فالمغرب مستهدف، لأنه دولة عريقة، تمتد لأكثر من إثني عشر قرناً، فضلاً عن تاريخها الأمازيغي الطويل؛ وتتولى أموراً ملكية مواطنة، منذ أزيد من أربعة قرون، في ارتباط قوي بين العرش والشعب.

والمغرب مستهدف أيضاً، لما يتمتع به من نعمة الأمن والاستقرار، التي لا تقدر بثمن، خاصة في ظل التقلبات، التي يعرفها العالم. ورغم ذلك، فالمغرب والحمد لله، معروف بسمعته ومكانته، التي لا نقاش فيها، وبشبكة علاقات واسعة وقوية، ويحظى بالثقة والمصداقية، على الصعيدين الجهوي والدولي.

شعبي العزيز،

يتعرض المغرب، على غرار بعض دول اتحاد المغرب العربي، لعملية عدوانية مقصودة.

فأعداء الوحدة الترابية للمملكة، ينطلقون من مواقف جاهزة ومتجاوزة، ولا يريدون أن يبقى المغرب حراً، قوياً ومؤثراً.

وقليل من الدول، خاصة الأوروبية، التي تعد للأسف من الشركاء التقليديين، تخاف على مصالحها الاقتصادية، وعلى أسواقها ومراكز نفوذها، بالمنطقة المغاربية.

كما أن بعض قياداتها، لم يستوعبوا بأن المشكل ليس في أنظمة بلدان المغرب الكبير، وإنما في أنظمتهم، التي تعيش على الماضي، ولا تستطيع أن تسير التطورات.

وقد أبانت الشهور الأخيرة، أن هذه الدول تعرف ضعفاً كبيراً، في احترام مؤسسات الدولة، ومهامها التقليدية الأساسية.

لذلك يريدون أن يصبح مثلهم، من خلال خلق مبررات لا أساس لها من الصحة، واتهام مؤسساتنا الوطنية، بعدم احترام الحقوق والحريات، لتشويه سمعتها، ومحاولة المس بما تتميز به من هيبته ووقار.

إنهم لا يريدون أن يفهموا، بأن قواعد التعامل تغيرت، وبأن دولنا قادرة على تدبير أمورها، واستثمار مواردها وطاقاتها، لصالح شعوبنا.

لذا، تم تجنيد كل الوسائل الممكنة، الشرعية وغير الشرعية، وتوزيع الأدوار، واستعمال وسائل تأثير ضخمة، لتوريط المغرب، في مشاكل وخلافات مع بعض الدول.

بل هناك تقارير تجاوزت كل الحدود. فبدل أن تدعو إلى دعم جهود المغرب، في توازن بين دول المنطقة، قدمت توصيات بعرقلة مسيرته التنموية، بدعوى أنها تخلق اختلالاً بين البلدان المغاربية.

كما دبروا حملة واسعة، لتشويه صورة مؤسساتنا الأمنية، ومحاولة التأثير على قوتها وفعاليتها، في الحفاظ على أمن واستقرار المغرب؛ إضافة إلى الدعم والتنسيق، الذي تقوم به في محيطنا الإقليمي والدولي، باعتراف عدد من الدول نفسها.

ورب ضارة نافعة؛ فمؤامرات أعداء وحدتنا الترابية، لا تزيد المغاربة إلا إيماناً وإصراراً، على مواصلة الدفاع عن وطنهم ومصالحه العليا.

وهنا نؤكد بأننا سنواصل مسارنا، أحب من أحب، وكره من كره، رغم انزعاج الأعداء، وحسد الحاقدين.

## شعبي العزيز،

هناك من يقول بأن المغرب يتعرض لهذه الهجمات، بسبب تغيير توجهه السياسي والاستراتيجي، وطريقة تعامله مع بعض القضايا الدبلوماسية، في نفس الوقت.

هذا غير صحيح. المغرب تغير فعلا، ولكن ليس كما يريدون؛ لأنه لا يقبل أن يتم المس بمصالحه العليا. وفي نفس الوقت، يحرص على إقامة علاقات قوية، بناءً ومتوازنة، خاصة مع دول الجوار.

وهو نفس المنطق، الذي يحكم توجهنا اليوم، في علاقتنا مع جارتنا إسبانيا.

صحيح أن هذه العلاقات مرت، في الفترة الأخيرة، بأزمة غير مسبوقة، هزت بشكل قوي، الثقة المتبادلة، وطرحت تساؤلات كثيرة حول مصيرها.

غير أننا اشتغلنا مع الطرف الإسباني، بكامل الهدوء والوضوح والمسؤولية.

فإضافة إلى الثوابت التقليدية، التي تركز عليها، نحرص اليوم، على تعزيزها بالفهم المشترك لمصالح البلدين الجارين.

وقد تابعت شخصيا، وبشكل مباشر، سير الحوار، وتطور المفاوضات.

ولم يكن هدفنا هو الخروج من هذه الأزمة فقط، وإنما أن نجعل منها فرصة لإعادة النظر في الأسس والمحددات، التي تحكم هذه العلاقات.

وإننا نتطلع، بكل صدق وتفاؤل، لمواصلة العمل مع الحكومة الإسبانية، ومع رئيسها معالي السيد Pedro Sanchez، من أجل تدشين مرحلة جديدة وغير مسبوقة، في العلاقات بين البلدين، على أساس الثقة والشفافية والاحترام المتبادل، والوفاء بالالتزامات.

وهو نفس الالتزام، الذي تقوم عليه علاقات الشراكة والتضامن، بين المغرب وفرنسا، التي تجمعني برئيسها فخامة السيد Emmanuel Macron، روابط متينة من الصداقة والتقدير المتبادل.

## شعبي العزيز،

إذا كانت ثورة الملك والشعب، قد شكلت منعطفًا تاريخيًا، في طريق حرية المغرب واستقلاله؛ فإننا اليوم، أمام مرحلة جديدة، تتطلب الالتزام بروح الوطنية الحقة، لرفع التحديات الداخلية والخارجية.

ونغتتم هذه المناسبة، لنترحم على أرواح شهداء الوطن الأبرار، وفي مقدمتهم بطل التحرير، جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».





خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة  
التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة  
الرباط - 01 ربيع الأول 1443هـ الموافق 08 أكتوبر 2021م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يسعدنا أن نترأس افتتاح الدورة الأولى للبرلمان، من هذه الولاية التشريعية الجديدة.

ونغتنم هذا الموعد الدستوري، لتهنئة أعضاء البرلمان، ومن خلالكم كافة المنتخبين، على الثقة التي حظيتم بها، داعين الله تعالى لكم جميعاً، وللحكومة الجديدة، بالتوفيق في مهامكم.

ونود أن نشيد هنا، بالتنظيم الجيد، والأجواء الإيجابية، التي مرت فيها الانتخابات الأخيرة، وبالمشاركة الواسعة التي عرفتها، خاصة في أقاليمنا الجنوبية.

وقد كرسنا هذه الانتخابات انتصار الخيار الديمقراطي المغربي، والتداول الطبيعي على تدبير الشأن العام. فالأهم ليس فوز هذا الحزب أو ذاك، لأن جميع الأحزاب سواسية لدينا.

وتأتي بداية هذه الولاية، في الوقت الذي يشهد فيه المغرب مرحلة جديدة، تقتضي تضافر الجهود، حول الأولويات الاستراتيجية، لمواصلة مسيرة التنمية، ومواجهة التحديات الخارجية. ونود أن نؤكد هنا، على ثلاثة أبعاد رئيسية.

وفي مقدمتها، تعزيز مكانة المغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، لاسيما في ظرفية مشحونة بالعديد من التحديات والمخاطر والتهديدات.

وقد أبانت الأزمة الوبائية عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، الصحية والطاقة، والصناعية والغذائية، وغيرها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض.

وإذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته، وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية، بكميات كافية، وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة، في توفير هذه المواد وتوزيعها.

لذا، نشدد على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

حضرات السيدات والسادة،

يخص البعد الثاني، تدبير الأزمة الوبائية، ومواصلة إنعاش الاقتصاد.

وقد حققنا، والحمد لله، الكثير من المكاسب، في حماية صحة المواطنين، وتقديم الدعم للقطاعات والفئات المتضررة.

وقد قامت الدولة بواجبها، في توفير اللقاح بالمجان، الذي كلفها الملايير، وكل الحاجيات الضرورية، للتخفيف على المواطن من صعوبة هذه المرحلة.

ولكنها لا يمكن أن تتحمل المسؤولية مكان المواطنين، في حماية أنفسهم وأسرهم، بالتلقيح واستعمال وسائل الوقاية، واحترام التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية.

ومن جهة أخرى، يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشا ملموسا، رغم الآثار غير المسبوقة لهذه الأزمة، وتراجع الاقتصاد العالمي عموما. فبفضل التدابير التي أطلقناها، من المنتظر أن يحقق المغرب، إن شاء الله، نسبة نمو تفوق 5.5 في المائة سنة 2021. وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات، وتعد من بين الأعلى، على الصعيدين الجهوي والقاري.

ومن المتوقع أن يسجل القطاع الفلاحي، خلال هذه السنة، نموا متميزا يفوق 17 في المائة، بفضل المجهودات المبذولة لعصرنة القطاع، والنتائج الجيدة للموسم الفلاحي.

كما حققت الصادرات ارتفاعا ملحوظا، في عدد من القطاعات، كصناعة السيارات، والنسيج، والصناعات الإلكترونية والكهربائية. ورغم تداعيات هذه الأزمة، تتواصل الثقة في بلادنا، وفي دينامية اقتصادنا؛ كما يدل على ذلك ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يقارب 16 في المائة؛ وزيادة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بحوالي 46 في المائة، إلى غاية شهر غشت الماضي. وقد ساهمت هذه التطورات، في تمكين المغرب من التوفر على احتياطات مريحة، من العملة الصعبة، تمثل سبعة أشهر من الواردات. ورغم الصعوبات والتقلبات، التي تعرفها الأسواق العالمية، فقد تم التحكم في نسبة التضخم، في حدود 1 في المائة، بعيدا عن النسب المرتفعة لعدد من اقتصادات المنطقة.

وهي كلها مؤشرات تبعث، ولله الحمد، على التفاؤل والأمل، وعلى تعزيز الثقة، عند المواطنين والأسر، وتقوية روح المبادرة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين.

والدولة من جهتها، ستواصل هذا المجهود الوطني، لا سيما من خلال الاستثمار العمومي، ودعم وتحفيز المقاولات.

وفي هذا السياق الإيجابي، ينبغي أن نبقي واقعيين، ونواصل العمل، بكل مسؤولية، وبروح الوطنية العالية، بعيدا عن التشاؤم، وبعض الخطابات السلبية.

أما البعد الثالث، فيتعلق بالتنزيل الفعلي للنموذج التنموي، وإطلاق مجموعة متكاملة، من المشاريع والإصلاحات من الجيل الجديد.

وإننا نتطلع أن تشكل هذه الولاية التشريعية، منطلقا لهذا المسار الإرادي والطموح، الذي يجسد الذكاء الجماعي للمغاربة. وهنا يجب التذكير، بأن النموذج التنموي ليس مخططا للتنمية، بمفهومه التقليدي الجامد، وإنما هو إطار عام، مفتوح للعمل، يضع ضوابط جديدة، ويفتح آفاقا واسعة أمام الجميع.

ويشكل «الميثاق الوطني من أجل التنمية»، آلية هامة لتنزيل هذا النموذج؛ باعتباره التزاما وطنيا أمامنا، وأمام المغاربة. حضرات السيدات والسادة،

إن النموذج التنموي يفتح آفاقا واسعة، أمام عمل الحكومة والبرلمان، بكل مكوناته. والحكومة الجديدة مسؤولة على وضع الأولويات والمشاريع، خلال ولايتها، وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها، في إطار تنزيل هذا النموذج.

وهي مطالبة أيضا، باستكمال المشاريع الكبرى، التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية، التي تحظى برعايتنا. وفي هذا الإطار، يبقى التحدي الرئيسي، هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص.

وهو نفس المنطق، الذي ينبغي تطبيقه، في تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الضريبي، وتعزيزه في أسرع وقت، بميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

وبموازاة ذلك، يجب الحرص على المزيد من التناسق والتكامل والانسجام، بين السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها. ولهذا الغرض، ندعو لإجراء إصلاح عميق للمندوبية السامية للتخطيط، لجعلها آلية للمساعدة على التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية، ومواكبة تنفيذ النموذج التنموي، وذلك باعتماد معايير مضبوطة، ووسائل حديثة للتتبع والتقييم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن بداية هذه الولاية التشريعية، تأتي في مرحلة واعدة، بالنسبة لتقدم بلادنا.

وأنتم، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، مسؤولون مع جميع المؤسسات والقوى الوطنية، على نجاح هذه المرحلة، من خلال التحلي بروح المبادرة، والالتزام المسؤول.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى هذه المسؤولية الوطنية الجسيمة، لأن تمثيل المواطنين، وتدبير الشأن العام، المحلي والجهوي والوطني، هو أمانة في أعناقنا جميعا.

قال تعالى: «ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن، فلا يخاف ظلما ولا هضما». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية  
الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ  
غلاسغو - 25 ربيع الأول 1443هـ الموافق 01 نونبر 2021م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس، السيد رئيس وزراء المملكة المتحدة، أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات، السيد الأمين العام للأمم المتحدة، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

نود أن نهني المملكة المتحدة على جهودها، لإنجاح تنظيم ورئاسة الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهي مناسبة لتقوية التزامنا الجماعي بمكافحة المخاطر الكبيرة التي تهدد مستقبل البشرية.

فمع تواتر تقارير خبراء المناخ، يتأكد للجميع أن التوقعات الأكثر قتامة أصبحت واقعا مريرا، يضع البشرية أمام خيارين : إما الاستسلام للتقاعس المدمر للذات، أو الانخراط بصدق وعزيمة في إجراءات عملية وسريعة، قادرة على إحداث تغيير حقيقي في المسار الحالي الذي أثبت عدم فعاليته.

وقد كشفت الاستجابة العالمية لتهديد وباء COVID19 عن مقومات كانت توصف بغير المتاحة لدعم مكافحة التغيرات المناخية. حيث تمكنت مجموعة من الدول التي تقع على عاتقها المسؤولية التاريخية والأخلاقية على تدهور الوضع البيئي الحالي، من تخصيص موارد تمويلية هائلة. كما أبانت أن تخفيف أنشطتها المضرة بالمناخ والبيئة ممكن، دون أن يكون لذلك نتائج لا يمكن تحملها.

فالأکید أننا في حاجة ملحة لإرادة سياسية حقيقية، والتزام أكثر إنصافا تجاه فئة واسعة من البشرية، تتحمل تبعات نظام اقتصادي عالمي لا تستفيد بشكل عادل من منفعه. فضعف التمويل والدعم التكنولوجي، بالنظر للضرر المناخي الذي تتحمله إفريقيا، هو تجسيد صارخ لقصور المنظومة الدولية الحالية.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا نأمل أن تتمكن هذه الدورة، من تحفيز ذكاء جماعي عالمي، يؤسس لمجتمع إنساني مستدام ومتضامن، يعلي قيم الإنصاف والعيش المشترك.

وانطلاقاً من هذه القناعة الراسخة، يعزز المغرب التزامه متعدد الأبعاد بقضايا المناخ، من خلال رفع طموح مساهمته المحددة وطنياً لتخفيض غازات الاحتباس الحراري بنسبة 45.5% بحلول عام 2030، وذلك ضمن استراتيجية متكاملة لتنمية منخفضة الكربون في أفق 2050، تهدف إلى الانتقال إلى اقتصاد أخضر ينسجم مع أهداف الاستدامة، وتعزيز قدرة الصمود والتكيف وحماية البيئة، التي يقوم عليها النموذج التنموي الجديد للمملكة.

وبنفس العزم، يعزز المغرب انخراطه، إلى جانب البلدان الإفريقية الشقيقة، لمواجهة التداعيات المدمرة للتغيرات المناخية، من خلال المبادرات التي أطلقها لتكيف الزراعة والأمن والاستقرار والولوج إلى الطاقة المستدامة، وكذا اللجان المناخية الإفريقية الثلاث، التي انبثقت عن «قمة العمل الإفريقية» المنعقدة في نونبر 2016 بمراكش.

السيد الرئيس،

لقد أصبحت التغيرات الواجب اتخاذها، للحد من استفحال تداعيات أزمة المناخ معروفة، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل متردداً؛ بل يجب المضي قدماً لتفعيل حلول ملموسة بأجندة تنفيذ محددة، مدعومة بإرادة سياسية قوية لتغيير المسار المقلق الذي يتجه إليه العالم.

وإننا ندعو إلى صحوة الضمير العالمي، وإلى الالتزام الجماعي والمسؤول، لمواجهة التغيرات المناخية، من أجل مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة

30 ربيع الأول 1443هـ الموافق 06 نونبر 2021م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نحتفل اليوم، بكامل الاعتزاز، بالذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء.

ويأتي تخليد هذه المناسبة المجيدة، في سياق مطبوع بالعديد من المكاسب والتحديات.

فالدينامية الإيجابية، التي تعرفها قضيتنا الوطنية، لا يمكن توقيفها.

إن مغربية الصحراء حقيقة ثابتة، لا نقاش فيها، بحكم التاريخ والشرعية، وإرادة قوية لأبنائها، واعتراف دولي واسع.

شعبي العزيز،

لقد سجلنا خلال الأشهر الأخيرة، بعون الله وتوفيقه، تطورات هادئة وملموسة، في الدفاع عن صحرائنا.

وهنا لا بد أن نشيد بقواتنا المسلحة الملكية، التي قامت في 13 نونبر 2020، بتأمين حرية تنقل الأشخاص والبضائع، بمعبر الكركرات، بين المغرب وموريتانيا الشقيقة.

وقد وضع هذا العمل السلمي الحازم، حدا للاستفزازات والاعتداءات، التي سبق للمغرب أن أثار انتباه المجتمع الدولي لخطورتها، على أمن واستقرار المنطقة.

وبنفس الروح الإيجابية، نعبر عن تقديرنا، لتزايد الدعم الملموس لعدالة قضيتنا.

وإننا نعتز بالقرار السيادي، للولايات المتحدة الأمريكية، التي اعترفت بالسيادة الكاملة للمغرب على صحرائه.

وهو نتيجة طبيعية، للدعم المتواصل، للإدارات الأمريكية السابقة، ودورها البناء من أجل تسوية هذه القضية.



فهذا التوجه يعزز بشكل لا رجعة فيه، العملية السياسية، نحو حل نهائي، مبني على مبادرة الحكم الذاتي، في إطار السيادة المغربية. كما أن افتتاح أكثر من 24 دولة، قنصليات في مدينتي العيون والداخلة، يؤكد الدعم الواسع، الذي يحظى به الموقف المغربي، لا سيما في محيطنا العربي والإفريقي.

وهو أحسن جواب، قانوني ودبلوماسي، على الذين يدعون بأن الاعتراف بمغربية الصحراء، ليس صريحا أو ملموسا.

ومن حقنا اليوم، أن ننتظر من شركائنا، مواقف أكثر جرأة ووضوحا، بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وهي مواقف ستساهم في دعم المسار السياسي، ودعم الجهود المبذولة، من أجل الوصول إلى حل نهائي قابل للتطبيق.

شعبي العزيز،

إن المغرب لا يتفاوض على صحرائه. ومغربية الصحراء لم تكن يوما، ولن تكون أبدا مطروحة فوق طاولة المفاوضات.

وإنما نتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي، لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وعلى هذا الأساس، نؤكد تمسك المغرب بالمسار السياسي الأممي.

كما نجدد التزامنا بالخيار السلمي، وبوقف إطلاق النار، ومواصلة التنسيق والتعاون، مع بعثة المينورسو، في نطاق اختصاصاتها المحددة.

وفي هذا الإطار، نجدد التعبير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس، ولمبعوثه الشخصي، عن دعمنا الكامل للجهود، التي يقوم بها، من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية، في أسرع وقت ممكن.

وهنا نلح على ضرورة الالتزام بالمرجعيات، التي أكدتها قرارات مجلس الأمن، منذ 2007، والتي تم تجسيدها في اللقاءات المنعقدة بجنيف، برعاية الأمم المتحدة.

شعبي العزيز،

إن التطورات الإيجابية، التي تعرفها قضية الصحراء، تعزز أيضا مسار التنمية المتواصلة، التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية.

فهي تعرف نهضة تنموية شاملة، من بنيات تحتية، ومشاريع اقتصادية واجتماعية.

وبفضل هذه المشاريع، أصبحت جهات الصحراء، فضاء مفتوحا للتنمية والاستثمار، الوطني والأجنبي.

ولدينا والحمد لله، شركاء دوليون صادقون، يستثمرون إلى جانب القطاع الخاص الوطني، في إطار من الوضوح والشفافية، وبما يعود بالخير على ساكنة المنطقة.

ونود هنا أن نعبر عن تقديرنا، للدول والتجمعات، التي تربطها بالمغرب اتفاقيات وشراكات، والتي تعتبر أقاليمنا الجنوبية، جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني.

كما نقول لأصحاب المواقف الغامضة أو المزدوجة، بأن المغرب لن يقوم معهم، بأي خطوة اقتصادية أو تجارية، لا تشمل الصحراء المغربية.

ومن جهة أخرى، فإن المجالس المنتخبة، بأقاليم وجهات الصحراء، بطريقة ديمقراطية، وبكل حرية ومسؤولية، هي الممثل الشرعي الحقيقي لسكان المنطقة.

وإننا نتطلع أن تشكل قاطرة لتنزيل الجهوية المتقدمة، بما تفتحه من آفاق تنموية، ومشاركة سياسية حقيقية.

شعبي العزيز،

إن قضية الصحراء هي جوهر الوحدة الوطنية للمملكة. وهي قضية كل المغاربة.

وهو ما يقتضي من الجميع، كل من موقعه، مواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن الوحدة الوطنية والترايبية، وتعزيز المنجزات التنموية والسياسية، التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية.

وذلك خير وفاء لقسم المسيرة الخالد، ولروح مبدعها، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وكافة شهداء الوطن الأبرار.

ونغتتم هذه المناسبة، لنعبر لشعوبنا المغربية الخمسة، عن متمنياتنا الصادقة، بالمزيد من التقدم والازدهار، في ظل الوحدة والاستقرار.

ونود في الختام، أن نوجه تحية إشادة وتقدير، لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والإدارة الترايبية، والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن، والحفاظ على أمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»



## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

نيويورك - 22 ربيع الثاني 1443هـ الموافق 29 نونبر 2021م

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد شيخ نيافع، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نجدد لرئيس هذه اللجنة الموقرة ولأعضائها المحترمين، صادق الشكر والتقدير على الجهود الجادة التي يقومون بها، في إطار اختصاصاتها الأصيلة، من أجل نصرته القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

لقد أكدنا في أكثر من مناسبة، موقفنا الثابت من عدالة القضية الفلسطينية التي تبقى جوهر الصراع في الشرق الأوسط، حيث يرتبط استقرار المنطقة وإشاعة الرخاء والازدهار فيها ارتباطا وثيقا بإيجاد حل عادل ومستدام لهذه القضية العادلة، وفق حل الدولتين، وعلى حدود الرابع من يونيو 1967، وفي إطار قرارات الشرعية الدولية.

ونغتنم هذه المناسبة لنجدد تضامنا المطلق مع الشعب الفلسطيني، ودعمنا لحقه المشروع في إقامة دولته المستقلة والقابلة للحياة، التي تتعايش في أمن وسلام مع إسرائيل.

وهنا نؤكد أن هذا الموقف المغربي الراسخ ليس ظرفيا أو مناسباتيا، ولا يندرج في إطار سجلات أو مزايدات سياسية عقيمة، وإنما ينبع من قناعة وإيمان راسخين في وجدان المغاربة، مسنودين بجهد دبلوماسي جاد وهادف، وعمل ميداني ملموس لفائدة القضية الفلسطينية العادلة وقضية القدس الشريف.

وفي هذا الإطار، أكدنا لأخينا فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في الرسالة التي وجهناها إليه بتاريخ 18 دجنبر 2020، ثبات الموقف المغربي الداعم للقضية الفلسطينية، تأسيسا على حل الدولتين المتوافق عليه دوليا، وعلى التشبث بالمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، سبيلا وحيدا للوصول إلى حل نهائي ودائم وشامل لهذا الصراع.

## حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت السنوات الماضية قد شكلت نقلة مهمة في عمل هذه اللجنة على درب مواصلة النهوض بمسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، من خلال البرامج السنوية التي سطرته، والتي تشرفت المملكة المغربية باحتضان أحدها حول القدس، فإن احتفال هذه السنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يكتسي أهمية خاصة، لأنه يأتي في سياقات إقليمية ودولية بالغة الدقة والتعقيد.

لقد مرت سبع سنوات على توقف المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وهي فترة زمنية تلاشت فيها الثقة بين الأطراف، والتي كان يمكن أن تستثمر لفائدة الحل المنشود الذي تتطلع إليه المجموعة الدولية.

وفي هذا السياق، فإن المأزق الذي وصلت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط يلقي على المنتظم الدولي، وخاصة الدول الوازنة والمؤثرة في الصراع، عبئا ثقيلا ومسؤولية كبيرة، لتجاوز العقبات المتشعبة والمتداخلة، التي تحول دون تحقيق أي انفراج في المسار السياسي لهذا الصراع.

وقد كانت المواجهات المؤسفة التي شهدتها المنطقة، في شهر ماي الماضي، وما خلفته من ضحايا أبرياء من الجانبين، أحد أوجه الانسداد في التسوية السياسية للصراع.

لذلك نجد الدعوة إلى إطلاق جهد دبلوماسي مكثف وفاعل، لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات، في أفق التوصل إلى تسوية القضية الفلسطينية، في إطار حل الدولتين، وبناء مستقبل واعد للأجيال الفلسطينية والإسرائيلية.

وفي انتظار تهيئة الظروف المناسبة لذلك، يتعين العمل على إعادة بناء الثقة بين الجانبين. غير أن أي مجهود مهما خلصت النيات، لن يكتب له النجاح، إذا استمرت الإجراءات الأحادية الجانب التي تدمر فرص السلام، وتذكي العنف والكرهية.

وفي هذا الإطار، سيواصل المغرب جهوده، مستثمرا مكانته والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة، من أجل توفير الظروف الملائمة، للعودة إلى طاولة المفاوضات، باعتبارها السبيل الوحيد لوضع حد للنزاع، وتحقيق الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.

## حضرات السيدات والسادة،

بقدر ما ندعو المجتمع الدولي لمساعدة الطرفين على بناء أسس الثقة، والامتناع عن الممارسات التي تعرقل عملية السلام، فإننا ندعو إلى الحفاظ على هوية القدس العربية والإسلامية، وعلى وضعها القانوني والتاريخي والديموغرافي، وعلى انفتاحها على أتباع الديانات السماوية، في ظل الإخاء والمحبة والسلام.

وباعتبارنا رئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، ما فتئنا نحرص شخصيا على بذل كل الجهود الممكنة، واستثمار كل الوسائل المتاحة، في سبيل الحفاظ على الوضع الخاص والفريد لهذه المدينة المقدسة، بصفتها ملتقى للديانات التوحيدية الثلاث، وتراثا مشتركا للإنسانية، وأرضا للتعايش واللقاء، كما جاء في نداء القدس، الذي وقعناه بمعية قداسة البابا فرانسيس، أثناء زيارته للمملكة المغربية في 30 مارس 2019.

## حضرات السيدات والسادة،

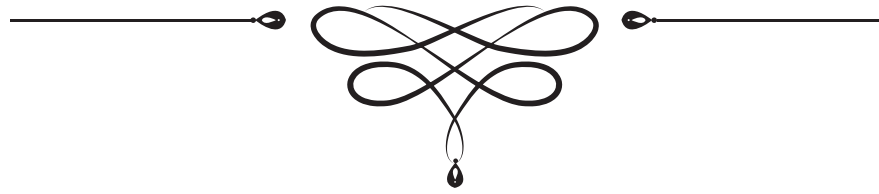
إننا نسجل بكل أسف تعثر المصالحة الفلسطينية، بعد سنوات من الانقسام. وهو أمر لا يخدم القضية الفلسطينية العادلة. لذلك نجدد الدعوة للأشقاء الفلسطينيين، على اختلاف انتماءاتهم، إلى نبذ خلافاتهم، والتعجيل بالمصالحة لخدمة المشروع الوطني الفلسطيني النبيل، معربين في هذا الصدد عن دعمنا الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أخيها فخامة الرئيس محمود عباس، في جهودها لتحقيق تطورات الشعب الفلسطيني الشقيق، إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال، ووحدة وازدهار.

وإذ نبارك لجننتكم الموقرة جهودها المخلصة، فإننا نجدد دعمنا الكامل لمساعيها النبيلة في نصرة الحقوق الفلسطينية المشروعة، ومن أجل المساهمة في الجهود الدولية الهادفة لتحقيق السلام والاستقرار، والتعايش والرخاء لفائدة كل شعوب المنطقة.

وفقكم الله وسدد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».



خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2022





خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة السادسة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي  
بروكسيل - 16 رجب 1443هـ الموافق 18 فبراير 2022م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

من الطبيعي أن يخاطب المغرب، بحكم انخراطه في دينامية التاريخ وحرصه على مراعاة متطلبات المصير المشترك، كلا من إفريقيا التي ينتمي إليها وأوروبا الشريكة الجارة والمباشرة.

إن التعليم والثقافة والتكوين المهني والتنقل والهجرة كلها قضايا تشكل مجتمعة أولويات عملنا في المغرب وفي إفريقيا، وفي إطار شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي.

وذلك لأن القاسم المشترك بين كل هذه القضايا هو الشباب الذي يشكل رأسمالنا البشري، والذي ينبغي للشراكة بين القارتين أن تستثمر فيه ومن أجله بما يضمن لها بلوغ أقصى إمكاناتها.

ثم لأن هذه القطاعات الكبرى قد تضررت بشكل بالغ من تداعيات الجائحة، وهو ما يتطلب منا مجهودا مشتركا واسع النطاق.

ففي المقام الأول، وفي مجال التعليم، يجدر التذكير بأن 94% من تلاميذ العالم عانوا من إغلاق مؤسساتهم التعليمية في ذروة الجائحة. لذلك، يتعين علينا تأمين استمرارية التعليم، مع مراعاة السياق الجديد للتحويل الرقمي في قطاع التعليم. ويكتسي هذا المطلب العام أهمية حيوية في إفريقيا التي يمثل الأشخاص دون سن العشرين 50% من مجموع سكانها.

كما أن مدارسنا وجامعاتنا ومؤسساتنا الخاصة بالتكوين المهني، تحتاج على غرار اقتصاداتنا، إلى تحقيق انتعاش قوي من أجل تدارك قرابة 1800 مليار ساعة ضائعة من زمن التعلم.

وفضلا عن ذلك، فإن الثقافة لم تسلم، هي الأخرى، من تداعيات الجائحة، أولا من الناحية الاقتصادية، ثم من حيث إتاحةولوج إليها. ففي هذا المجال، كان وقع الجائحة بالغا، مما يحتم استئناف مختلف أشكال التعاون الثقافي، من أجل إعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع، الذي يعد رافعة حقيقية للتقارب في إفريقيا وفي أوروبا وبين إفريقيا وأوروبا.

أما تنقلات المهاجرين فقد أثبتت الجائحة أن هؤلاء لا يضرروا بالاقتصاد. بل إن لهم، على العكس من ذلك، أثرا إيجابيا، سواء على بلدان الاستقبال، التي غالبا ما يشتغلون فيها بصفتهم «عمالا أساسيين»، أو على بلدانهم الأصلية. ومن ثمّ يتعين مقارنة هذه القضية، لا بصفتها تحديا فحسب، بل باعتبارها مصدرا هائلا للفرص.

وإننا لنؤكد بكل اقتناع، بصفتنا رائدا للاتحاد الإفريقي بشأن قضية الهجرة، أننا سعيينا دوما إلى تبديد أشكال سوء الفهم التي تحيط بهذا الموضوع. وتلك هي رسالة المرصد الإفريقي للهجرة، الذي أنشئ بمبادرة منا، والتي تتمثل في توفير البيانات والمعطيات الموضوعية حول الهجرة، وتوضيح الحقائق، والتوفيق بين مصالح كل من إفريقيا وأوروبا في حال تعارضها، وإحلال منطوق العلاقة العضوية بين تنقل الأشخاص والتنمية، محل المنظور الأمني الصرف، انسجاما مع روح المقاربة الإنسانية لميثاق مراكش.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن ضمان التعليم وتسريع وتيرة التكوين والتشغيل لفائدة شبابنا، والنهوض بالثقافة، وتنظيم الهجرة وتنقل الأشخاص، يعد رهانا أساسيا للشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي.

إن هذه الأهداف الواعدة هي ما ينبغي أن نراعيه في مقاربتنا للشراكة التي ننشدها. فلا إفريقيا ولا أوروبا قادرتان أي منهما على تحقيقها بمعزل عن الأخرى. وبالتالي، فإن لنا مسؤولية مشتركة في هذا الباب تملينا علينا مصالحنا المشتركة.

والمؤمل أن تشكل نقاشاتنا اليوم خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، لأن الثروة الحقيقية للشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي لا تكمن في التمام 81 دولة، بل في دفعها إلى الانخراط بكل حزم من أجل السلام والاستقرار والرفاه المشترك، أي من أجل مستقبل المواطنين كافة، أفارقة وأوربيين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى قمة قادة الدول  
ورؤساء الحكومات حول الجفاف والتدبير المستدام للأراضي  
أبيدجان - 07 شوال 1443 هـ الموافق 09 ماي 2022م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأخي العزيز،  
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،  
السيدات والسادة الممثلين السامين للمنظمات الدولية والإقليمية،  
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أهنئ أخي فخامة السيد الحسن درامان واثارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، على التنظيم الناجح لهذه القمة  
المنعقدة حول الجفاف والتدبير المستدام للأراضي، على هامش الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة  
لمكافحة التصحر.

إن هذه المبادرة المحمودة لمضيفنا الكريم الرئيس واثارا، لتجسد قوة العزم على تعبئة ملموسة لمواجهة مشكلة الجفاف، التي  
تشكل تحدياً هيكلياً في قارتنا الإفريقية، أكثر من أي مكان آخر. كما أنها تعكس بجلاء صورة هذه القارة الإفريقية العزيزة علينا  
جميعاً: إفريقيا المبادرة التي تأخذ زمام مصيرها بيدها.

فتغير المناخ ليس قضية نظرية ولا موضوعاً للنقاش العقيم، بل هو واقع مؤلم وقاسٍ، ما فتئت آثاره الوخيمة تتزايد بفعل تعاقب  
موجات الجفاف بشكل أكثر حدة وتدميراً.

لقد أضحت تعاقب فترات الجفاف، وما ينتج عنه من تدهور للتربة، يشكلان تحدياً كبيراً وحقيقياً. فقد مست آثارهما، خلال العقدين  
الماضيين، أكثر من مليار ونصف المليار شخصاً في العالم، وتسببا في خسائر اقتصادية تفوق 124 مليار دولار.

أما في إفريقيا، فقد أصبح التصحر يهدد ملايين الهكتارات، بفعل زحف الرمال الذي يتزايد في بعض المناطق بمعدل خمسة  
كيلومترات في السنة، علماً بأن تدهور الأراضي يشكل عاملاً يسهم في استفحال أوجه الضعف والهشاشة.

وبالتالي، أصبح الأمن الغذائي والأمن الإنساني، والأمن بوجه عام، إلى جانب الأمن البيئي، موضوعاً على المحك. فكل أرض تهجرها الحياة يستوطنها انعدام الأمن. وكما نرى اليوم، فالمناطق المعروفة بتدهور ظروفها البيئية بشكل بالغ، هي في الغالب، المناطق نفسها التي تندلع فيها الصراعات والنزاعات، ويضطر فيها السكان للنزوح والهجرة، وتسعى الجماعات الإرهابية والانفصالية إلى التسلسل إليها.

فخامة الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لامناس من الإقرار بأن المناخ ماضٍ في التغير، وأن الموارد المائية آخذة في التناقص، فضلاً عن تزايد أعداد السكان، وتوسع نطاق المدن، في مقابل انحسار الأراضي الزراعية وتدهورها.

إننا عازمون كل العزم على محاربة هذا العدو المشترك، بسلاح العمل المنسق والتضامني. فالعديد من المبادرات الإقليمية البارزة، المتوافقة مع ظروف الواقع الإفريقي، تسهم مجتمعةً في انبثاق قدرة القارة الإفريقية على التأقلم مع الجفاف.

ولا يسعنا في هذا المقام، إلا أن نشيد بمبادرة أبيدجان، التي ستتوج أشغال قممتنا، راجين أن تشكل أرضية لتعبئة مستدامة وعملية، حتى يتسنى ترجمة الالتزامات السياسية إلى إجراءات ملموسة. وندعو، في هذا الإطار، إلى إرساء تحالف إفريقي فعلي لمواجهة الجفاف، ومدّه بالموارد المالية والتكنولوجية الملائمة، والكفيلة ببلورة إجراءات فعالة وناجعة في هذا الشأن.

ذلك أنه بموازاة الاستحقاق المنبثق عن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تطرح قمة أبيدجان تصوراً عملياً لا يسعنا إلا الترحيب به. فافتننا بحتمية مكافحة الجفاف وتدهور الأراضي أمر محسوم. فقد آن الأوان للانتقال الفعلي إلى تسريع تنزيل البرامج التنفيذية لمكافحة التصحر، في إطار تعاون إقليمي وثيق وملموس يتسم بالواقعية.

كما نشيد بكون "مبادرة أبيدجان"، تشكل استمراراً للزخم الذي أسفرت عنه "قمة العمل الإفريقية من أجل انبثاق قاري مشترك". هذه القمة التي نظمناها بمراكش على هامش الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP22). فهناك تكامل تام بين "مبادرة أبيدجان" ولجان المناخ الثلاث الخاصة بإفريقيا، والتي انبثقت عن قمة مراكش لسنة 2016. وهي: لجنة حوض الكونغو؛ ولجنة منطقة الساحل؛ ولجنة الدول الجزرية. كما تنسجم مبادرة أبيدجان تماماً مع "مبادرة تكييف الزراعة في إفريقيا" و"مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في إفريقيا".

فخامة الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا تنحصر مكافحة تغير المناخ في مسألة التخفيف من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بل تشمل كذلك الإدارة المستدامة للأراضي. فمعركتنا تقتضي التزاماً على عدة جبهات، لاسيما منها المحافظة على النظم البيئية، وحماية التنوع البيولوجي، وتقليل مظاهر الهشاشة لدى الفئات الضعيفة من السكان.

وهي جهود نقوم بها، وبكل إصرار، على المستويين الإقليمي والدولي، مع ما يقتضيه ذلك، دوماً، من عمل موازٍ على المستوى الوطني.

ومن هذا المنطلق، قام المغرب، الذي استضاف الدورة 22 لمؤتمر الأطراف (COP22)، بالرفع من مساهمته المحددة وطنياً فيما يخص الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى 45,5% بحلول عام 2030. كما حرصنا كذلك على أن يقترن دفاعنا عن استراتيجيات التكيف والتخفيف على الصعيد الدولي بالالتزام بها على المستوى الوطني، وذلك من أجل تزويد بلادنا بنموذج تدييري شامل ومستدام. فاستراتيجية "غابات المغرب 2030-2020" واستراتيجية "الجيل الأخضر 2030-2020، ترومان

معاً تحقيق الهدف المتعلق بعكس منحى تدهور الأراضي، وتقليص حدة التصحر والتخفيف من انعكاساته، من خلال التنمية البشرية والاجتماعية.

كما أن التزامنا من أجل مكافحة الجفاف، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وحماية النظم البيئية يتكامل كذلك مع عزمنا الراسخ على حفظ وحماية المورد الأساسي للحياة، ألا وهو الماء.

وعلاوة على ذلك، فإن "المخطط الوطني للماء" الذي أطلقناه، يهدف إلى ضمان الأمن المائي وتأمين الموارد المائية الضرورية، من حيث الكم والجودة. ومن جهة أخرى، فإن النموذج التنموي الجديد، الذي تم إعداده بتوجيه منا، يضع المحافظة على الموارد المائية وتعزيزها ضمن الرهانات ذات الأولوية لإرساء نموذج تنموي منبثق من الحاضر، ومتطلع إلى المستقبل.

واعتباراً لما يكتسبه قطاع الماء من أهمية حيوية، فإن "جائزة الحسن الثاني العالمية الكبرى للماء" تعد في الآن ذاته، مجالاً لبلورة وعي شامل بقضايا الماء، وفضاءً مرموقاً للمنافسة، تتبارى فيه الحلول المبتكرة والمستدامة والمندمجة، من أجل النهوض بقضية الماء. فخامة الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن مكافحة التصحر وتدهور الأراضي لتمثل بحق، معركة من أجل البقاء، يتحتم أن ينخرط فيها الجميع، ولا سيما إفريقيا. بل ويجب ألا يقف في طريق هذا الكفاح، لا غياب القدرات التكنولوجية، ولا انعدام الموارد الاقتصادية، بل ولا حتى ضعف الإرادة السياسية.

فالجبهات التي يجب أن نخوض فيها غمار معركتنا ضد التصحر، تتمثل في الحد من قابلية التأثر بالجفاف؛ وبناء القدرات من أجل الإدارة المستدامة للأراضي؛ والعمل على تضافر الجهود الإقليمية والدولية؛ وتيسير إعداد وتنفيذ حلول تستهدف مشكلات محددة، والتحكم في استغلال الموارد المائية. تلکم هي معركتنا جميعاً، في كل آن وحين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



## جلالة الملك يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 66 لتأسيسها

الرباط - 12 شوال 1443هـ الموافق 14 مايو 2022م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

عملاً بالسنة الحميدة، التي حرصنا على استمراريتها، وببالغ الاعتزاز، نتوجه إليكم اليوم بمناسبة حلول الذكرى السادسة والستين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، لنعبر لكم جميعاً بمختلف مكوناتكم، البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، عن مشاعر عطفنا ورضانا، لما تبذلونه من جليل الأعمال، مهما كلفتمكم من جسيم التضحيات، لإعلاء كلمة الوطن والدفاع عن سيادته وسلامة أراضيه.

وها نحن اليوم وككل سنة، نحيي هذه الذكرى الغالية في الذاكرة الوطنية، كعنوان لقيم التلاحم والتضحية ونكران الذات، والتي تستمد منها اليوم قواتنا المسلحة الملكية ووراءها الشعب المغربي قاطبة، مقومات مناعتها واستماتتها في التصدي لكل المحاولات اليائسة للنيل من وحدتنا الترابية وثوابتنا الوطنية الراسخة.

إن النتائج الإيجابية لإنجازاتكم القيمة خلال السنة المنصرمة تجعلنا نعتز بما حققتموه من جاهزية، وبما تتمتعون به من انضباط وروح التفاني في خدمة الوطن. ونود هنا أن ننوه بجنودنا المرابطين سواء في أقاليمنا الجنوبية والشرقية، أو القائمين بمهام حراسة حدودنا البرية والجوية والبحرية، في يقظة وحزم، معترزين بما تقومون به حفاظاً على وحدة الوطن وأمن المواطنين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن يقيننا الراسخ بأهمية ما تقومون به من مهام جلييلة على المستويين الأمني والعسكري، وما راكمتوه من تجارب ومكاسب في مجال تدبير المخاطر والأزمات، يجعلنا ندرك مدى صواب النهج الذي رسمناه لتطوير قواتنا المسلحة الملكية هيكلية وتنظيمية، وكذا حرصنا على توفير الدعم والمواكبة المستمرة بنفس العزيمة والإصرار، لنحقق لكم أعلى مستوى من الاحترافية والاستعداد لمواجهة كل التحديات، خصوصاً في ظل هذه الظرفية الدولية الدقيقة، مع ما تفرزه من انعكاسات عسكرية وأمنية واقتصادية.



وفي هذا السياق، لا بد أن تُشيد بكفاءة العنصر البشري لقواتنا المسلحة الملكية، ذكوراً وإناثاً، وما يحققه من تطور مستمر يعكس جودة تكويننا العسكري الذي نسعى دائماً لتأهيله وترقيته، نظرياً وتطبيقياً، حتى نضمن لكم التحصيل المستمر والمثمر لكل المعارف والخبرات الضرورية التي تؤهلكم للقيام بمهامكم المتعددة، في أحسن الظروف.

كما أصدرنا أوامراً السامية، بإحداث لجنة عسكرية عليا لدراسة مشروع إحداث نظام أساسي لضباط الصف، يحدد الإطار القانوني والتنظيمي، وكذا تدبير المسار المهني، وفق منظور حديث وشامل لهذه الفئة، التي تعتبر من ركائز قواتنا المسلحة الملكية.

وتجسيدا للرعاية السامية التي نخص بها أفراد وعائلات شهداء ومكفولي الأمة الذين قدموا التضحيات الجسام في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية، أصدرنا أوامراً قصد تمكين هذه الفئة من الاستفادة من السكن بمدن المملكة، بشكل مجاني وبدون مصاريف إضافية، حتى نضمن ظروف العيش الكريم لهم ولذويهم.

وسيبقى من أبرز تجليات اهتمامنا بالعنصر البشري، ما نتطلع إليه من إدماج شبابنا المغربي في الخدمة العسكرية، مع انخراط فوج جديد هذه السنة، قوامه عشرون ألفاً من المجندين والمجنّدات. وللحفاظ على مكاسب هذه التجربة الوطنية، يجب الاستمرار في دعمها من خلال تطوير البرامج وتحديث البنيات وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاحها، حتى يتسنى لشبابنا الذي لبي النداء عن طواعية وبأعداد كبيرة، الانخراط في خدمة وطنهم بإخلاص وحماس.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

وتعزيزاً لقدرات جيشنا الدفاعية، سنواصل إعطاء الأولوية للدفع قدماً بمخطط تجهيز وتطوير القوات المسلحة الملكية وفق برامج مندمجة تركز خصوصاً على توطين الصناعات العسكرية وتنمية البحث العلمي، وذلك عبر إبرام مجموعة من الشراكات والاتفاقيات مع مراكز البحث والجامعات المغربية بغية تنفيذ مشاريع ذات قيمة تقنية عالية، من أجل تطوير تجهيزات ذاتية لقواتنا المسلحة في مجالات مختلفة.

وموازة مع هذا النهج، اعتمدنا مد جسور التعاون بين قواتنا المسلحة الملكية ونظيراتها من الدول الشقيقة والصديقة، والتي أسفرت عن نتائج محمودّة زادت من إشعاع جيشنا وحضوره دولياً، مما يعزز مصداقيتكم ويعني رصيدكم المعرفي لخدمة ما نؤمن به جميعاً من ترسيخ قيم السلم والأمن التي يجب أن تسود بين الدول والشعوب.

وانطلاقاً من هذا المبدأ الأساسي، وبفضل ما راكمته القوات المسلحة الملكية من تجربة، أصبح المغرب اليوم شريكاً فاعلاً وموثوقاً في عمليات حفظ السلام، عبر مشاركة وحداتنا بتجريدات مختلفة وبأطرنا العسكرية داخل هياكل الهيئات الأممية، وسيتعزّز هذا الانخراط إن شاء الله بإنشاء مركز مغربي لحفظ السلام متعدد التخصصات، يروم تكوين ودعم الكفاءات الوطنية والأجنبية خاصة في القارة الإفريقية، وذلك بشراكة مع الأمم المتحدة وبعض الدول الصديقة، من أجل تعزيز مبادئ الأمن والسلم الدوليين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في هذه الذكرى الوطنية المجيدة وفي المجال الأمني، لا يفوتنا كذلك أن نعبر عن بالغ رضانا وتقديرنا لرجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية، لما يقومون به ليل نهار في سبيل توفير الطمأنينة للمواطنين وحماية مصالحهم، ولما يبذلونه من جهود متواصلة في حفظ الأمن والسهر على سلامة الوطن، بكل انضباط وصمود وإخلاص.

وككل سنة، نستحضر في هذا اليوم بكل إجلال وخشوع، فضل القائدين الراحلين، جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، على القوات المسلحة، متضرعين إلى الباري عز وجل أن يشملهما بواسع رحمته، ويسكنهما فسيح جناته مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

كما نسأله تعالى أن يشمل برحمته ورضوانه شهداءنا الأبرار الذين سقطوا في ساحة الشرف ليعيش المغرب في كنف الحرية والاستقلال، وينعم أبناؤه بالرخاء والكرامة في طمأنينة وسلام.

فتأبروا، رعاكم الله، على الالتزام بهذا النهج الذي رسمناه لكم، مخلصين لقسم المسيرة الخضراء ومدافعين عن وحدة الوطن ومقدساته، مجندين وراء قائدكم الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، ومتشبثين بشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المؤتمر الدولي السابع لليونسكو لتعلم الكبار  
مراكش - 15 ذوالقعدة 1443هـ الموافق 15 يونيو 2022م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، في البداية أن نعرب عن اعتزازنا بانعقاد المؤتمر الدولي السابع لتعلم الكبار وتعليمهم (CONFINTEA VII)، بإشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، على أرض المملكة المغربية، كأول بلد عربي وإفريقي يحظى بهذا الشرف.

وإذ نرحب بالفعاليات والشخصيات المرموقة المشاركة في هذا الملتقى الهام، من مسؤولين حكوميين، وممثلين عن المنظمات والمؤسسات الدولية النشيطة وخبراء ومختصين في هذا المجال؛ فإننا نعرب لكم عن تقديرنا لما تبذلونه جميعا من جهود دؤوبة، كل من موقعه، وبحسب اختصاصاته، من أجل تعزيز وتطوير سبل تعلم الكبار وتعليمهم.

ولا يفوتنا، في هذه المناسبة، أن نشيد بعلاقات الشراكة والتعاون المتميزة التي ظلت تجمع على الدوام بين المملكة المغربية ومنظمة اليونسكو، مؤكدين حرصنا المتواصل على زيادة تكتيفها وتقويتها، لتشمل مجالات علمية وتربوية وثقافية متنوعة.

إن انعقاد هذا المؤتمر، الذي نضفي عليه رعايتنا السامية، تأكيداً لما نوليه من أهمية بالغة لهذا القطاع، ولاختياره كشعار له هذه السنة: «تعلم الكبار وتعليمهم من أجل التنمية المستدامة: أجندة تحويلية»، ليعد بالتأكيد، وقفة متجددة للتأمل والدراسة، وتداول الآراء بشأن كافة الإشكالات المرتبطة بهذا الموضوع.

كما يشكل فرصة سانحة لتقييم ما أنجزته بلداننا في هذا المجال، والبحث عن أنجع السبل لبلورة سياسات فعالة لتعلم الكبار وتعليمهم، ارتباطاً بمفهوم التعلم مدى الحياة، بما يسهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

ففي ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم، بات من الضروري منح الكبار فرصاً دائمة مدى الحياة، لكسب مهارات جديدة تضمن لهم التأهيل الأمثل لتحسين ظروفهم الحياتية والصحية والعملية، وتمكنهم من سبل العيش الكريم.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا نعتبر تنظيم هذا المؤتمر الدولي، على أرض المملكة المغربية، دعماً للجهود التي ما فتئت تبذلها بلادنا، لتوفير تعليم جيد مدى الحياة لجميع أبنائها، بدءاً من التعليم الأولي، الذي يشكل ركيزة أساسية للتعليم مدى الحياة، ومدخلاً بالغ الأهمية لتحقيق الجودة في مجال التربية والتكوين.

ومن هذا المنظور، تولي المملكة المغربية أهمية خاصة لتعليم الشباب، حيث توفر لهم فرصاً متعددة ومتجددة للتعليم، تضمن لهم التمتع بحقوقهم في الحصول على التأهيل المناسب، الكفيل بضمان اندماجهم الاقتصادي، وتحصيلهم المعرفي وارتقائهم الاجتماعي، بما يحصنهم من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق.

كما عملت المملكة على تعزيز جهودها للارتقاء بالتكوين المهني للشباب، واعتماد تكوينات بتخصصات متنوعة، تستجيب لحاجيات المقاولات والقطاع العام، وتواكب التطورات العلمية والمعرفية، والتغيرات التي يعرفها المجتمع والمهنة، بما يتيح لهم فرصاً أفضل للاندماج المهني.

وفضلاً عن ذلك، ولتمكين الشباب من الاستمرار في التعلم والتكوين لأطول مدة، خاصة منهم المنقطعين عن الدراسة، تم خلق مبادرة «مدرسة الفرصة الثانية الجيل الجديد للتربية والتأهيل». حيث تعتمد هذه المبادرة على مقارنة التكوين بالتناوب بين المدرسة والمقولة، من أجل الإعداد والمرافقة في المشروع المهني الفردي لكل شابة وشاب.

وفي نفس الإطار، يندرج البرنامج الوطني الذي اعتمده بلادنا للارتقاء بمحو الأمية، الموجه إلى فئة عريضة من المواطنين والمواطنات، والذي تتجاوز أهدافه عملية تعلم القراءة والكتابة إلى تيسير اندماج الفئة المستهدفة في سوق الشغل، من خلال دورات تكوينية تمكن المستفيدين من تطوير مهاراتهم في بعض الحرف، وتقوية قدراتهم لخلق تعاونيات ومشاريع مدرة للدخل.

كما تسهر المملكة المغربية أيضاً، على تيسير ولوج النساء إلى التعليم، وتمكينهن اقتصادياً مدى الحياة، حتى يتسنى لهن المساهمة بفعالية في التنمية، وكذا تطوير ذواتهن وتحقيق طموحاتهن الشخصية والعملية.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن احتضان المملكة المغربية لفعاليات هذا المؤتمر، يكرس انخراطها الفعلي في ترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة. وهو ما تجسد على أرض الواقع، من خلال التحاق مدينتي شفشاون وبنجرير بالشبكة العالمية لمدرسة التعلم، وحصول المغرب على كرسي اليونسكو، بفضل إنشائه مرصداً للتعلم مدى الحياة، ومساهمته في إعداد آليات لتتبع وتقييم مستوى التعلّيمات، بشراكة مع معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة.

وبالإضافة إلى ذلك، تتميز المملكة بدينامية ملحوظة، بفضل تعاون وتضافر جهود جميع الفاعلين، من قطاع عام وخاص، وكذا الجامعات والجماعات الترابية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، الذين يساهمون على تنزيل السياسات والبرامج الخاصة بالمتعلم الكبير.

وفي هذا الصدد، كنا دائماً وما نزال، حريصين كل الحرص على توفير تعليم جيد لجميع المغاربة، بكل شرائحهم وباختلاف أعمارهم؛ تعليم يضمن الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، ويؤهل للحياة المهنية، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه تم إعطاء هذا الورش التنموي دفعة قوية وانطلاقة جديدة، في إطار النموذج التنموي الجديد، الذي تبنته بلادنا، والذي يرمي في شقه التعليمي إلى إحداث نهضة تربوية، غايتها تعزيز وضمان الرأس مال البشري الذي سيساهم في التنمية، مع فتح آفاق واعدة للمستقبل.

كما يقتضي تحقيق هذه الغاية، التوعية بالمكانة المتزايدة للعلم والمعرفة، باعتبارهما محددتين للتنمية والنمو الاقتصادي، في عصر يتسم بتسارع التحولات التكنولوجية، مع ما يتطلب ذلك من امتلاك لكفاءات ولمؤهلات جديدة ومتجددة. ويتعزز كل ذلك، بوضع التربية على المواطنة والحس المدني في قلب المشروع التربوي المغربي، ودعم آليات التربية والتكوين والإدماج والمواكبة والتمويل المخصص للنساء، وتعزيز قنوات التعليم والتكوين مدى الحياة، دعماً لقدرات كل فرد في بلادنا.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الدورة السابعة لهذا المؤتمر تعد فرصة سانحة لتعزيز الحوار ومناقشة التحديات المرتبطة بمستقبل تعلم الكبار وتعليمهم.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن نقترح خلال هذه الدورة اعتماد إطار عمل جديد، تحت اسم «إطار عمل مراكش»، تيمناً بالمدينة التي تحتضن أشغالكم، لتوجيه وتطوير تعلم الكبار وتعليمهم في العقد القادم، كوثيقة مرجعية، تشكل خارطة طريق لـ 12 سنة المقبلة، وتضع المتعلم الكبير في صلب السياسات التعليمية، وتكرس مبدأ التعلم مدى الحياة، كرافعة أساسية لتسريع بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وإيماناً منها بضرورة تقوية وتنسيق عملية تتبع إنجاز التوجيهات التي ستصدر عن «إطار عمل مراكش»، وضماناً لاستمرارية الدينامية التي سيطلقها هذا المؤتمر العالمي، ارتأت المملكة المغربية أن تقترح تشكيل لجنة وزارية ما بعد CONFINTEA VII، تجتمع مرة كل سنة، وتسهر على التنزيل الفعلي لكل التوصيات المنبثقة عن المؤتمر، خاصة على المستوى الإقليمي.

وضمن نفس الرؤية والتوجه، ولتقوية التزام بلادنا في مجال التعلم مدى الحياة، يقترح المغرب أيضاً، إطلاق مبادرة ذات بعد إفريقي، تهدف إلى تقوية التنسيق والتعاون جنوب - جنوب في مجال تعلم الكبار والتعلم مدى الحياة، تتمثل في إنشاء «المعهد الإفريقي للتعلم مدى الحياة».

وسيشكل هذا المعهد مركزاً إقليمياً لتقوية قدرات الجهات الفاعلة والمؤسسات والمنظمات الإقليمية في مجال التعلم مدى الحياة. كما سيسمح بتبادل التجارب الناجحة، ونقل المعرفة، وتقاسم الخبرات فيما يخص تعلم الكبار وتعليمهم. لا سيما على مستوى مدن التعلم الإفريقية، ومن خلالها، ربط أواصر التعاون مع مثيلاتها في ربوع العالم.

كما سيستهدف هذا المعهد الفاعلين المحليين، من صنّاع القرار السياسي وكذا الممارسين، ورؤساء المنظمات غير الحكومية والباحثين، لتقييم السياسات العمومية للتعلم مدى الحياة، على نطاق قاري، وفق مقارنة تضع المتعلمين والمتعلمين والمكونات والمكونين في صلب الأولويات.

وإننا لو اتقون بأن هذا المؤتمر سيشكل فرصة سانحة للتداول في الممارسات المثلى، وابتكار حلول جديدة وواقعية، وفق رؤى متطورة، وتقديم مقترحات وتوصيات، من شأنها أن تساهم في تحسين مستقبل تعلم الكبار وتعليمهم، وكذا ضمان حق التعلم مدى الحياة للجميع.

وإذ نجدد الترحيب بكم، ضيوفاً كراماً ببلدكم الثاني المغرب، فإننا ندعو الله تعالى أن يسدد خطاكم، ويكفل بالتوفيق أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»



رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الحجاج المغاربة الميامين برسم موسم الحج لسنة 1443هـ  
مطار الرباط/سلا - 20 ذو القعدة 1443هـ الموافق 20 يونيو 2022م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حجاجنا الميامين،

أمنكم الله ورعاكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فيطيب لنا، جريا على السنة الحميدة التي انتهجناها بصفقتنا أمير المؤمنين وحمي الملة والدين، الساهر على صيانة المقدسات وتعظيم حرماها، في مخاطبة كافة الحاجات والحجاج في كل موسم من مواسم الحج، أن نعرب لكم عن تهانينا باستيفاء أركان الإسلام بالحج إلى بيت الله الحرام، وعن خالص الدعاء لكم بسلامة الذهاب والإياب وتحقيق رجائكم في تحصيل المغفرة وحسن الثواب.

كما نحمده تعالى على أن كشف عنا هذا الوباء الذي ضرب العالم كله، فأخذنا نستعيد تدريجيا تقاليدنا الدينية والاجتماعية، متمسكين بالاحترازاات الوقائية وبالتدابير الصحية اللازمة.

أجل، نخاطبكم من خلال هذه الرسالة السامية، لنزودكم - وخير الزاد التقوى - بتوجيهاتنا فيما يتعلق بأدائكم لفريضة من أعظم فرائض الدين، استجابة لقوله تعالى: ((وأذن في الناس يأتمون رجالا، وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات)). فالتزموا رعاكم الله بأحكام هذه الفريضة، وذلك بالقيام بالأركان والواجبات والسنن والمندوبات، واتباع المحظورات.

وفي مقدمة المطلوب منكم التزود بالتقوى، أي إخلاص النية في أداء المناسك واستحضار المشول بين يدي الله، في خشية وخشوع وتوبة نصوح وتجرد من كل مظاهر الأنانية والرياء، والتحلي بمكارم الأخلاق في موسم عظيم يجتمع فيه المسلمون من كل الأقطار للتعبير عن أمرين عظيمين، هما جوهر الإسلام:

أولهما توحيد الله رب العالمين بما يدل عليه هذا التوحيد من عقيدة وقول وعمل. وهو ما يظهر في الإحرام والتهليل والتكبير والاستغفار في كل مناسك الحج.



والثاني الاعتصام بحبل الله المتين، مهما اختلفت شعوب المسلمين وألسنتهم ومشاربهم، مجسدين معنى الوحدة والمساواة، ونبذ التطرف والخلاف، والمباهاة.

وما الدخول في الإحرام، بخلع ملابس المظاهر الدنيوية والتجرد منها والاستغراق في التهليل والتكبير، سوى دليل على ما ينبغي أن يتجلى في سلوك الحاج من خلع المظاهر الدنيوية والتحلي بالأخلاق العالية، والتسامي عن الشهوات وسفاسف الأمور، وعن الخلاف والنزاع الموقعين في المحظور.

ففي الحج، وهو عبادة العمر، تتجلى مقاصد الإسلام كلها، في إخلاص التوجه إلى الله وحده، وإظهار الوحدة والمساواة بين المسلمين، والاندماج والتعايش بين شتى الأجناس والشعوب، في كل المواقف والمشاعر: في الطواف حول الكعبة، والسعي بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفات، في أكمل مظاهر الخشوع، والخضوع لرب العالمين، واستشعار الوقوف بين يديه يوم الجزاء.

وتذكروا أن أداء مناسككم مع هذه الجموع الغفيرة، يقتضي منكم التحلي بالصبر، وضبط النفس، وقوة التحمل، وتجنب كل ما من شأنه المس بقدسية هذه الفريضة، مصداقا لقوله تعالى: ((الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الألباب)).

فاحرصوا - رعاكم الله - على القيام بهذا الركن الركين على الوجه المطلوب، واغتنام أوقاته في الذكر والاستغفار ولاسيما على صعيد عرفات يوم الحج الأكبر، لنيل الجزاء الأوفى مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

### حجاجنا الميامين،

لقد أصدرنا تعليماتنا إلى وزيرنا في الأوقاف والشؤون الإسلامية ليواصل جهوده المحمودة في توفير شروط الرعاية ومظاهر العناية بإقامتكم في الديار المقدسة، للأداء الأمثل للمناسك، بما يستلزم ذلك من تأطير متكامل دينيا وإداريا وصحيا، ومواكبة كل الأشواط التي يمر بها الحجاج.

فعليكم أن تتعاونوا معهم في تحقيق هذه المطالب، باحترام التعليمات والتنظيمات المتخذة في الحل والترحال، وبالانضباط معها في كل وقت وحين.

كما ندعوكم إلى احترام التدابير والتنظيمات التي اتخذتها سلطات المملكة العربية السعودية لتنظيم هذا الموسم العظيم، بأمر سام من خادم الحرمين الشريفين، أخينا الموقر الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله، الذي لا يألو جهدا في خدمة ضيوف الرحمن جزاه الله خير الجزاء، ومتعته بالصحة والعافية وطول العمر.

ولا يفوتنا أن نذكركم معاشر الحجاج والحاجات، وأنتم بتلك الديار المقدسة، وفي ملتقى عظيم، يضم عامة المسلمين من شتى بقاع العالم، أن تمثلوا بلدكم المغرب أفضل تمثيل، وذلك بإعطاء الصورة المثلى عن تشعب الشعب المغربي بالتسامح والاعتدال، والالتزام بالوحدة المذهبية والأخذ بالوسطية ونبذ التطرف.

كما ندعوكم لإبراز مدى حرصنا منذ قلدنا الله قيادة شعبنا الوفي، على جعله نموذجا يحتذى به في تمثيل الإسلام السني الوسطي، منهجنا في ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ((وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس)).

ولن يتحقق هذا الإشهاد على الناس المطلوب من كافة المسلمين، إلا بالوسطية ونبذ الغلو والتطرف. فكونوا - معاشر الحجاج - سفراء لبلدكم في تجسيد هذه القيم المثلى والتشبيث بهويتكم الثقافية والحضارية ووحدةكم الوطنية والمذهبية.

حجاجنا الميامين ،

إن في مقدمة ما تتطلع إليه أنفسكم وتهفو إليه أفئدتكم لهو زيارة الروضة النبوية الشريفة، بالمدينة المنورة، والمثول أمام قبر خير الأنام، جدنا المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام. وإنه لموقف مهيب، يغمره الخشوع لدى كل قلب منيب. والغاية منه السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بكل توقير وإجلال، ودعاء وابتهاال.

فإذا دعوتم لأنفسكم ولذويكم في هذا المقام الشريف وفي غيره من المقامات، وفي مقدمتها وقوفكم بعرفات، الذي يستجاب فيه صادق الدعاء، وخالص الرجاء، فلا تنسوا الدعاء لملككم الساهر على أمنكم وحماية حوزتكم ووحدة وطنكم، بما يشد أزرنا ويسدد خطانا على طريق تنمية المغرب وإسعاد شعبه واطراد تقدمه، وأن يقر أعيننا بولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ويسائر أفراد أسرتنا الملكية الشريفة، وأن يشمل برحمته ورضوانه روعي جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، جزاء وفاقا على ما حققاه للمغرب من حرية واستقلال ونهضة في كل مجال.

وفي الختام نجدد لكم معاشر الحجاج والحاجات دعاءنا الموصول لكم بالحج المبرور، والسعي المشكور، والجزاء الموفور، وتحقيق ما ترجونه لأنفسكم في أداء هذه الفريضة المباركة من خير الدنيا وخير الآخرة، والعودة إلى وطنكم سالمين غانمين، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى مؤتمر إطلاق المنتدى الإفريقي  
للمستثمرين السياديين  
الرباط - 20 ذو القعدة 1443هـ الموافق 20 يونيو 2022م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نخاطب المشاركين في مؤتمر إطلاق المنتدى الإفريقي للمستثمرين السياديين. وبهذه المناسبة، يطيب لنا أن نهنيئ الصناديق السيادية والاستراتيجية الإفريقية الملتزمة اليوم بالرباط على هذه المبادرة الجديرة بالثناء، التي لا يمكن إلا أن تساهم في دعم التنمية وإنجاح المشاريع المهيكلّة ذات الأثر الإيجابي الكبير على مساعي التكامل والاندماج في قارتنا، والتي لا يسعنا إلا أن نرحب بها وندعمها.

كما يسعدنا أن نرحب بضيوفنا الكرام، القائمين على الصناديق السيادية والاستراتيجية، أعضاء هذا المنتدى، وبجميع المتدخلين والمشاركين في هذا الملتقى الهام.

إن هذه المبادرة لتشكل دليلاً جديداً على عزم القوى الحية في إفريقيا على أن تتولى بنفسها أمر تقدم القارة وتميبتها. وذلك ما نعتبره تجسيدا لإفريقيا التي نتطلع إليها: إفريقيا المبادرة الجسور التي تتصدى للتحديات التي تعترضها وتحولها إلى فرص ثمينة. فمن واجبنا جميعاً، نحن الدول الإفريقية، أن نأخذ زمام مصيرنا بأيدينا ونعمل، فرادى ومجتمعين، من أجل تحويل مواردنا وطاقاتنا إلى إنجازات واعدة بالنفع لمواطنينا وأجيالنا القادمة.

وكما تتوافر لإفريقيا فرص غير مسبوقة، لاسيما في ميادين الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق، والتكنولوجيا الرقمية، فهي أيضا ملزمة، بمواصلة جهودها لرفع مختلف التحديات المرتبطة بسيادتها الغذائية والصحية، واحتياجاتها من البنيات التحتية، وتثمين مواردها الطبيعية وثرواتها.

وإننا على يقين بأن التحديات التي تشهدها العديد من القطاعات اليوم تنطوي، في واقع الأمر، على فرص كثيرة ينبغي اغتنامها لتحقيق قفزات تنموية نوعية أضحت ممكنة بفضل ما تحقق من تقدم، خاصة فيما يتصل بالإنتاجية الزراعية، والولوج إلى المعلومات، والتعاملات المصرفية الرقمية، والعلاجات والتعليم عن بعد.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن قارتنا الإفريقية في حاجة إلى صناعة استثمارية إفريقية حقيقية قادرة على ضمان التعبئة الكافية والمستدامة لرؤوس الأموال وتحقيق الاندماج الفعلي في الأسواق المالية.

ولا شك أن الصناديق الاستثمارية السيادية والاستراتيجية تشكل أدوات فعالة لرصد الفرص، وتساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال نحو القطاعات المنتجة للقيمة الاقتصادية وذات الأثر الاجتماعي الكبير.

ومع ذلك، فلا بد من الإقرار بأن فرص الولوج إلى رؤوس الأموال ما زالت دون المستوى المأمول، في ظل هيمنة تمويلات وكالات وبنوك التنمية، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة في القارة الإفريقية على مستوى الإصلاحات المعتمدة في العديد من بلدانها.

لقد آن الأوان اليوم كي تقول إفريقيا كلمتها وتأخذ زمام مصيرها بيدها، وتتبوأ المكانة اللائقة بها. كما يجب أن تتغير نظرة بقية العالم إلى إفريقيا بصفة كلية. أليست هي قارة القرن الحادي والعشرين؟ فهي التي ستمثل شعوبها، المكونة أساسا من شباب مبدعين، ربع سكان العالم في أفق العام 2050؛ وهي القارة التي ستشكل سوقا لأكثر من 1.2 مليار شخص ونتاجا محليا تراكميا يفوق 3.400 مليار دولار عند تفعيل منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.

إن تحقيق طموح كهذا يستوجب بالأساس تسريع وتيرة الاستثمار العمومي وترشيده قصد تحفيز الرأسمال الخاص، بما ينعكس إيجابا على القطاعات الاستراتيجية والمنتجة.

وتحقيقا لهذه الغاية، فأنتم مدعوون، بصفتم صناديق استثمارية سيادية، للتخلي بالحنكة والصبر اللذين يتطلبهما دوركم كحلقة وصل بين الأولويات الوطنية على المدى الطويل والمستثمرين الخواص، في إطار مقارنة تشاركية تروم تحقيق التنمية المستدامة.

وتتعاظم أهمية هذا المسعى حينما يتعلق الأمر بضمان ملاءمة إفريقيا مع النظام المالي الدولي الخاص، لاسيما عن طريق تقوية القدرات والكفاءات وتعميمها للارتقاء بها إلى مستوى المواصفات والمعايير الدولية، بما يكرس مكانة إفريقيا كوجهة للمستثمرين والاستثمارات.

وبهذه المناسبة، لا يفوتنا أن نعرب عن سعادتنا وترحيبنا الحار بالدعم المقدم لمنتداكم من لدن بعض الصناديق السيادية لدول الخليج الشقيقة، من خلال إعلان الرباط الذي يبرز كذلك الجهود التي تبذلها المملكة من أجل تعزيز الحوار والتعاون بين إفريقيا وبقية جهات العالم.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد ظل المغرب وما يزال يدافع عن مصالح قارتنا ويعمل من أجل إقلاعها الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، حرصنا دوما على توطيد وشائج الأخوة والتضامن بين شعوبنا، جاعلين التعاون الاقتصادي من أولويات المغرب، كما تشهد على ذلك الزيارات العديدة التي قمنا بها إلى عدد من الدول الإفريقية الشقيقة.

نعم، إن إفريقيا اختيار وجداني وعقلي في الآن نفسه. إنه اختيار واضح وإرادي يجسده التزامنا من خلال العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز ودعم التعاون والتنمية الاقتصادية في إفريقيا. وهو اختيار أردنا من خلاله اليوم أن نجعل من الاستثمار محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الإقليمي والقاري في إفريقيا.

وحسبنا شاهدا على ذلك المقاربات الشاملة والتشاركية التي انخرط فيها المغرب من أجل رفع التحديات العديدة الراهنة والمستقبلية. ويمكننا أن نذكر في هذا السياق بمشاريع إنشاء وحدات إنتاج اللقاحات، وإقامة مصانع لإنتاج الأسمدة والمخصبات، والتي تهدف على التوالي إلى ضمان السيادة الصحية والغذائية للقارة. كما يمكن أن نشير كذلك إلى الجهود المبذولة من أجل تسريع وتيرة الإدماج المالي للقارة، فضلا عن المشاريع الرامية إلى تعزيز السيادة الطاقية للقارة مثل المشروع الضخم لأنبوب الغاز الذي سيربط بين نيجيريا والمغرب.

وفي ظل ما نواجهه اليوم من رهانات وتحديات جسام، يتعين علينا بذل قصارى الجهود لتسريع التدابير الاستباقية والمنسقة في مجال الاستثمار، استجابة للتطلعات المشروعة لشعبنا على نحو مستدام.

وإجمالا، فإننا نتطلع إلى قارة إفريقية تشق طريقها بواسطة أبنائها ومن أجل أبنائها.

وختاما، نجدد الترحيب بكم على أرض المغرب، راجين أن تتكلل أشغالكم بكامل التوفيق والسداد. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى اجتماع التجمع الإفريقي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الإفريقية  
الأعضاء في البنك وصندوق النقد الدوليين  
مراكش - 05 ذو الحجة 1443هـ الموافق 05 يوليوز 2022م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، في البداية، أن نرحب بضيوف المغرب الكرام، المشاركين في اجتماع التجمع الإفريقي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الإفريقية الأعضاء في البنك وصندوق النقد الدوليين لسنة 2022، هذا الاجتماع الذي أبنينا إلا أن نضفي عليه رعايتنا السامية.

كما نشيد بالدور بالغ الأهمية، الذي يلعبه هذا التجمع الإفريقي، الذي يعود تأسيسه إلى سنة 1963، والذي يهدف إلى تعزيز صوت المحافظين الأفارقة في مؤسسات بريتون وودز بشأن تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلدان قارتنا.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أنه في الوقت الذي كان فيه العالم يتأهب لتجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19، دخل الاقتصاد العالمي في اضطرابات غير مسبوقه في سلاسل التوريد، وتزايد الضغوط التضخمية، مع ارتفاع قياسي في أسعار الطاقة والمواد الغذائية والمواد الخام. مما لهذه الاضطرابات من عواقب اجتماعية وخيمة.

وتتفاوت آثار هذه الأزمة بالنسبة للبلدان الإفريقية، كل حسب طبيعة إمكاناته الاقتصادية واحتياجاته إلى المواد الأولية، لا سيما منها الطاقة أو الغذائية.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تبرز قارتنا الإفريقية كإحدى المناطق الأكثر تضررا، سواء بسبب التهديد المتزايد لأمنها الطاقوي والغذائي، أو لتراجع مستويات نموها الاقتصادي، علاوة عن تفاقم الأوضاع الاجتماعية في العديد من بلدانها.



كما أن ارتفاع احتياجات التمويل، في سياق يتسم بندرة وتشديد شروط التمويلات الميسرة، يؤدي إلى ارتفاع خدمة الديون بشكل حاد، مما يزيد من تأزيم الأوضاع الاقتصادية لعدد كبير من بلدان القارة.

ومن هذا المنطلق، تغدو الحاجة ملحة، أكثر من أي وقت مضى، إلى المزيد من الدعم والتعاون الدولي، لتمكين الدول الإفريقية من تخفيف تداعيات الدوامة التضخمية التي دخلها الاقتصاد العالمي، وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد أظهر المجتمع الدولي بالفعل، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعبئة كبيرة لمساعدة الدول المتضررة من تداعيات جائحة كوفيد-19 وبعدها الأزمة الأوكرانية؛ وذلك من خلال إجراءات ومبادرات تروم على وجه الخصوص، التخفيف من عبء خدمة الدين وتقليص فجوة التمويل، والمحافظة على التوازنات الخارجية.

إلا أن هذه المبادرات، الجديرة بالتنويه والتقدير، تظل غير كافية، بالنظر إلى حجم التحديات الجسيمة، التي تواجهها بلدان القارة الإفريقية في طريقها نحو تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. إذ يجب الاعتراف باستمرار وجود مواطن قصور بنيوية في نماذج النمو الاقتصادي وشبكات الحماية الاجتماعية في الدول الإفريقية.

وكما تعلمون، فإن العديد من اقتصادات بلدان القارة تتسم بضعف تنوعها، واعتمادها بشكل كبير على صادرات المواد الأولية، مع ارتهاق قطاعها الفلاحية أساسا بالتقلبات المناخية، إضافة إلى ضعف الاستفادة من ثروتها الديموغرافية الهائلة.

لذا، بات من الضروري تكثيف الجهود لمعالجة الاختلالات ومكانم القصور، من خلال وضع برامج تنموية شاملة، بأهداف واضحة وآليات تمويل مبتكرة، تضع المواطن الإفريقي في صلب اهتماماتها، وتعتمد، بشكل أساسي، على استثمار فرص التكامل الاقتصادي بين البلدان الإفريقية، والانخراط بشكل فاعل في دينامية التحول الرقمي والانتقال الطاقى التي يعرفها العالم اليوم.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن انعقاد التجمع الإفريقي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، في هذه الظرفية الاستثنائية، يشكل فرصة مناسبة لتدارس التحديات التي تواجهها بلداننا الإفريقية، وتبادل الآراء حول السبل الكفيلة بمواجهتها.

ولا يسعنا في هذا الإطار، إلا أن نثمن الاختيار الموفق للمواضيع المبرمجة في جدول هذا الاجتماع، وعلى رأسها إشكالية المديونية وتحديات الرقمنة والتغير المناخي.

ففيما يخص المديونية، يتفق الجميع على اعتبارها أحد أكبر التحديات الاقتصادية، التي تواجهها بلدان القارة الإفريقية، والتي تظل تسائل المجتمع الدولي برمته، ليس فقط بالنظر لما تشكله من عبء متزايد على موارد التنمية المحدودة في معظم الدول الإفريقية، وإنما أيضا لكونها ترهن مستقبل الأجيال القادمة، وحققها المشروع في التنمية والازدهار.

وفي هذا الصدد، يمكن لمؤسسات بريتون وودز، بالتعاون مع بقية المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، أن تقدم حلولاً تقنية وصيغاً تمويلية ملائمة لتحسين وضعية المديونية في الدول الإفريقية، خصوصاً منها الدول الأقل دخلاً. لكن هذه الحلول التمويلية تبقى ذات طابع ظرفي، بالنظر لحجم الفجوة التمويلية الهائلة التي تعاني منها بلدان القارة وهي تواجه حاجيات تمويلية ضخمة تقدر بمئات مليارات الدولارات سنوياً.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تطوير خيارات تمويلية إضافية ذات طابع بنوي، تقوم أساسا على تعبئة المزيد من الموارد المحلية، من خلال إصلاحات هيكلية ترفع من مردودية الأنظمة الجبائية، ومن نجاعة الإنفاق العمومي، وجاذبية الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى تطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن جهة أخرى، يبرز مشكل التغير المناخي أيضا كأحد التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجهها قارتنا، بالنظر لعواقبه الخطيرة وطويلة الأمد على مختلف أوجه الحياة في بلداننا.

ومع أن الدول الإفريقية تعد الأقل مساهمة في انبعاثات الغازات المسببة للتغير المناخي، إلا أنها، مع الأسف، تعد من بين الدول الأكثر تضررا من تداعياته، جراء توالي سنوات الجفاف وندرة التساقطات وتسارع وتيرة التصحر.

وبالنظر لطبيعة التحدي المناخي كظاهرة عالمية تستعصي على الحلول الانفرادية، فإن المجتمع الدولي مدعو للإنصات لمطالب الدول الإفريقية بهذا الخصوص، وتعبئة الموارد المالية والتقنية اللازمة لمساعدة بلدان القارة في جهودها للحد من تأثيرات التغير المناخي أو التكيف معها، علما أن إفريقيا تظل القارة الأقل استفادة من التمويلات الموعود بها، في إطار اتفاقية باريس حول المناخ.

وبموازاة ذلك، تبقى دولنا الإفريقية مطالبة بإعادة توجيه نماذجها التنموية نحو أنماط إنتاجية واستهلاكية أكثر استدامة، تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات التي يفرضها التغير المناخي، سواء على مستوى حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أو طبيعة الخيارات الاقتصادية المتبعة.

### أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت المديونية المرتفعة وظاهرة التغير المناخي تشكلان تحديا كبيرا يهدد استقرار الاقتصادات الإفريقية واستدامة نماذجها التنموية، فإن الانتقال الرقمي يتيح فرصا تنموية هائلة أمام الدول الإفريقية، يتعين استثمارها على الوجه الأمثل.

فالتكنولوجيا الرقمية تشكل بالفعل، تحولا بنويا في مقاربتنا للعالم الذي يحيط بنا، إذ تسمح بتطوير أنماط إنتاجية واستهلاكية جديدة، من شأنها أن تخلق المزيد من مناصب الشغل، وأن تشكل مصدرا للرفع من فرص الاستثمار.

كما تشكل الوسائط الرقمية قنوات متميزة للرفع من مستوى الشمول المالي، وتوسيع مجال التغطية الصحية والاجتماعية.

لكن بالمقابل، تتطلب الرقمنة، كخيار اقتصادي، توفير كفاءات بشرية كافية ومختصة، وتكريس هذه الثقافة لدى مختلف فئات المجتمع، مع تطوير بنيات تحتية تقنية قادرة على مواكبة التطور المتسارع في هذا القطاع.

وعلى الرغم من أن الرقمنة تنطوي أيضا على انعكاسات معقدة يصعب مواجهتها، يبدو من الضروري تسريع وتيرة رقمنة مجتمعاتنا الإفريقية، لسد الفجوة في هذا الميدان مع الدول المتقدمة، ولجني ثمار الطفرة الرقمية التي يشهدها العالم، من خلال توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لرفع هذا التحدي، وتعبئة الكفاءات البشرية الإفريقية، لتقديم حلول رقمية تلائم الخصوصيات الثقافية والمجتمعية لبلدان القارة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يظل التعاون جنوب-جنوب الطريق الأمثل للنهوض بالأوضاع الاقتصادية لبلدان القارة. وللمغرب قناعات ثابتة وإنجازات هامة في هذا السياق، من خلال الالتزام المستمر والمشاريع المهيكلية، على غرار مشروع أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا، الذي يتوقع أن يساهم بشكل جذري في تعزيز الأمن الطاقوي لعدد كبير من البلدان الإفريقية.

كما يشكل التقدم المحرز على مستوى أجراً منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، بالرغم من التحديات المرتبطة بالأزمة الحالية، دليلاً إضافياً على قدرة قارتنا على تعزيز تكاملها الاقتصادي وفق رؤية مشتركة. حيث سيتمكن تفعيل هذه المنطقة في أقرب الآجال، من تسريع اندماج الاقتصادات الإفريقية فيما بينها، وفي سلاسل القيمة العالمية، وكذا تكريس التعاون التجاري والاقتصادي جنوب-جنوب الذي نطمح إليه جميعاً.

وبموازاة ذلك، لا يسعنا هنا إلا أن نجدد الدعوة أيضاً لشركائنا، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، لمواكبة جهود التنمية المبذولة من قبل دول قارتنا، في إطار شراكة استراتيجية رابح-رابح، توفر للدول الإفريقية الموارد الكافية للنهوض بأعباء التنمية المستدامة، وتوفير سبل العيش الكريم والأمن لمختلف شعوبها.

وإذ نعرب لكم عن إشاراتنا بالجهود الموفقة التي تبذلونها في سبيل دعم مساعي قارتنا لرفع تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نتمنى لكم مجدداً مقاما طيباً في المغرب، ولجمعكم الموقر كامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

01 محرم 1444هـ الموافق 30 يوليوز 2022

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

يشكل الاحتفال بعيد العرش المجيد، الذي يصادف حلول العام الهجري الجديد، مناسبة سنوية لتجديد روابط البيعة المتبادلة، بين العرش والشعب.

وإننا نحمد الله تعالى، الذي وهبنا هذا التلاحم الوثيق، عبر التاريخ، في السراء والضراء.

ويأتي احتفال هذه السنة، بهذه الذكرى العزيزة على كل المغاربة، في ظروف متقلبة، مطبوعة باستمرار تداعيات كوفيد-19 وانعكاسات التقلبات الدولية، على الاقتصاد الوطني والعالمي.

ولن نتمكن من رفع التحديات الداخلية والخارجية، إلا بالجمع بين روح المبادرة ومقومات الصمود، لتوطيد الاستقرار الاجتماعي، والنهوض بوضعية المرأة والأسرة؛ وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني.

شعبي العزيز،

إن بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية. لذا، نشدد مرة أخرى، على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية، في كل المجالات.

وقد حرصنا منذ اعتلائنا العرش، على النهوض بوضعية المرأة، وفسح آفاق الارتقاء أمامها، وإعطائها المكانة التي تستحقها. ومن أهم الإصلاحات التي قمنا بها، إصدار مدونة الأسرة، واعتماد دستور 2011، الذي يكرس المساواة بين المرأة والرجل، في الحقوق والواجبات، وينص على مبدأ المناصفة، كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه.

فالأمر هنا، لا يتعلق بمنح المرأة امتيازات مجانية؛ وإنما بإعطائها حقوقها القانونية والشرعية. وفي مغرب اليوم، لا يمكن أن تحرم المرأة من حقوقها. وهنا، ندعو لتفعيل المؤسسات الدستورية، المعنية بحقوق الأسرة والمرأة، وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتها.

وإذا كانت مدونة الأسرة قد شكلت قفزة إلى الأمام، فإنها أصبحت غير كافية؛ لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق، تقف أمام استكمال هذه المسيرة، وتحول دون تحقيق أهدافها. ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح، لأسباب سوسولوجية متعددة، لاسيما أن فئة من الموظفين ورجال العدالة، مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء. والواقع أن مدونة الأسرة، ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة؛ وإنما هي مدونة للأسرة كلها.

فالمدونة تقوم على التوازن، لأنها تعطي للمرأة حقوقها، وتعطي للرجل حقوقه، وتراعي مصلحة الأطفال. لذا، نشدد على ضرورة التزام الجميع، بالتطبيق الصحيح والكامل، لمقتضياتها القانونية. كما يتعين تجاوز الاختلالات والسلبيات، التي أبانت عنها التجربة، ومراجعة بعض البنود، التي تم الانحراف بها عن أهدافها، إذا اقتضى الحال ذلك.

وبصفتي أمير المؤمنين، وكما قلت في خطاب تقديم المدونة أمام البرلمان، فإنني لن أحل ما حرم الله، ولن أحرم ما أحل الله، لاسيما في المسائل التي توطرها نصوص قرآنية قطعية.

ومن هنا، نحصر أن يتم ذلك، في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، وخصوصيات المجتمع المغربي، مع اعتماد الاعتدال والاجتهاد المنفتح، والتشاور والحوار، وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية.

وفي نفس الإطار، ندعو للعمل على تعميم محاكم الأسرة، على كل المناطق، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية، الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

وعلى الجميع أن يفهم، أن تمكين المرأة من حقوقها، لا يعني أنه سيكون على حساب الرجل؛ ولا يعني كذلك أنه سيكون على حساب المرأة. ذلك أن تقدم المغرب يبقى رهينا بمكانة المرأة، وبمشاركتها الفاعلة، في مختلف مجالات التنمية.

شعبي العزيز،

كما تعرف، فإن الوضعية، خلال السنوات الأخيرة، كانت مطبوعة بتأثير أزمة كوفيد-19، على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن العديد من الناس، خاصة من الفئات الهشة والفقيرة، تأثروا كثيرا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ولكننا تمكنا، والحمد لله، من تدبير هذه المرحلة الصعبة، بطريقة فريدة، بفضل تضافر جهود المواطنين والسلطات.

وقد بذلت الدولة مجهودات جبارة، وتحملت تكاليف باهظة، لمواجهة آثار هذا الوباء، حيث قامت بتقديم مساعدات مادية مباشرة للأسر المحتاجة، وبدعم القطاعات المتضررة. كما عملت على توفير المواد الأساسية، دون انقطاع، وبكميات كافية، في كل مناطق البلاد.

وكان المغرب، بشهادة الجميع، من الدول الأولى، التي بادرت بشراء اللقاح، وتوفيره بالمجان، لجميع المواطنين والأجانب المقيمين بالمغرب، رغم ثمنه الباهظ.

وفي نفس الظروف، بدأنا في تنزيل المشروع الكبير، لتعميم الحماية الاجتماعية، وتأهيل المنظومة الصحية الوطنية. وأطلقنا مجموعة من المشاريع، الهادفة لتحقيق السيادة الصحية، وضمان أمن وسلامة المواطنين. وهكذا، وفي ظرف أقل من سنة، بلغ عدد المنخرطين في نظام التأمين الإجباري عن المرض، أكثر من ستة ملايين من العاملين غير الأجراء وعائلاتهم. وسيتم استكمال التغطية الصحية الإجبارية، في نهاية هذه السنة، من خلال تعميمها على المستفيدين من نظام «RAMED».

كما أننا عازمون، بعون الله وتوفيقه، على تنزيل تعميم التعويضات العائلية، تدريجيا، ابتداء من نهاية 2023، وذلك وفق البرنامج المحدد لها. وسيستفيد من هذا المشروع الوطني التضامني، حوالي سبعة ملايين طفل، لاسيما من العائلات الهشة والفقيرة، وثلاثة ملايين أسرة بدون أطفال في سن التمدرس. ولهذه الغاية، ندعو للإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية لمنح الدعم، وضمان نجاعته.

شعبي العزيز،

بفضل تضافر جهود الدولة والقطاعين العام والخاص، تمكن الاقتصاد الوطني من الصمود، في وجه الأزمات والتقلبات، وحقق نتائج إيجابية، في مختلف القطاعات الإنتاجية.

لكن مرحلة الانتعاش، لم تدم طويلا، بسبب الظروف العالمية الحالية. فقد تسببت هذه العوامل الخارجية، إضافة إلى نتائج موسم فلاح متواضع، في ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية. وهو مشكل تعاني منه كل الدول.

وإدراكا منا لتأثير هذه الأوضاع، على ظروف عيش فئات كثيرة من المواطنين، قمنا بإطلاق برنامج وطني للتخفيف من آثار الجفاف على الفلاحين، وعلى ساكنة العالم القروي.

كما وجهنا الحكومة لتخصيص اعتمادات مهمة، لدعم ثمن بعض المواد الأساسية، وضمان توفيرها بالأسواق. وهذا ليس بكثير في حق المغاربة.

وفي هذا الإطار، تمت مضاعفة ميزانية صندوق المقاصة، لتتجاوز 32 مليار درهم، برسم سنة 2022. وبموازاة ذلك، ندعو لتعزيز آليات التضامن الوطني، والتصدي بكل حزم ومسؤولية، للمضاربات والتلاعب بالأسعار.

ورغم التقلبات التي يعرفها الوضع الدولي، علينا أن نبقي متفائلين، ونركز على نقط قوتنا.

ولا بد أن نعمل على الاستفادة من الفرص والآفاق، التي تفتحها هذه التحولات، لاسيما في مجال جلب الاستثمارات، وتحفيز الصادرات، والنهوض بالمنتج الوطني.

وهنا، ندعو الحكومة والأوساط السياسية والاقتصادية، للعمل على تسهيل جلب الاستثمارات الأجنبية، التي تختار بلادنا في هذه الظروف العالمية، وإزالة العراقيل أمامها. لأن أخطر ما يواجه تنمية البلاد، والنهوض بالاستثمارات، هي العراقيل المقصودة، التي يهدف أصحابها لتحقيق أرباح شخصية، وخدمة مصالحهم الخاصة. وهو ما يجب محاربه.

شعبي العزيز،

إن التزامنا بالنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لا يعادله إلا حرصنا المتواصل، على معالجة أولويات المغرب، على الصعيدين الجهوي والدولي. وفي هذا الإطار، أشدد مرة أخرى، بأن الحدود، التي تفرق بين الشعبين الشقيقين، المغربي والجزائري، لن تكون

أبدا، حدودا تغلق أجواء التواصل والتفاهم بينهما. بل نريدها أن تكون جسورا، تحمل بين يديها مستقبل المغرب والجزائر، وأن تعطي المثال للشعوب المغاربية الأخرى.

وبهذه المناسبة، أهيب بالمغاربة، لمواصلة التحلي بقيم الأخوة والتضامن، وحسن الجوار، التي تربطنا بأشقائنا الجزائريين؛ الذين نؤكد لهم بأنهم سيجدون دائما، المغرب والمغاربة إلى جانبهم، في كل الظروف والأحوال.

أما فيما يخص الادعاءات، التي تتهم المغاربة بسب الجزائر والجزائريين، فإن من يقومون بها، بطريقة غير مسؤولة، يريدون إشعال نار الفتنة بين الشعبين الشقيقين. وإن ما يقال عن العلاقات المغربية الجزائرية، غير معقول ويحز في النفس. ونحن لم ولن نسبح لأي أحد، بالإساءة إلى أشقائنا وجيراننا.

وبالنسبة للشعب المغربي، فنحن حريصون على الخروج من هذا الوضع، وتعزيز التقارب والتواصل والتفاهم بين الشعبين. وإنما نتطلع للعمل مع الرئاسة الجزائرية، لأن يضع المغرب والجزائر يدا في يد، لإقامة علاقات طبيعية، بين شعبين شقيقين، تجمعهما روابط تاريخية وإنسانية، والمصير المشترك.

شعبي العزيز،

إن تاريخ المغرب حافل بالدروس والإنجازات، التي تؤكد أننا نتجاوز دائما الأزمات، بفضل التلاحم الدائم بين العرش والشعب، وبفضل تضحيات المغاربة الأحرار.

واليوم، لايسعني إلا أن أعبر لك، شعبي العزيز، عن شكري وتقديري، على ما أبنت عنه في كل الظروف والأحوال، من حب لوطنك وحرص على وحدتك الوطنية والترايبية، والتزام بالدفاع عن رموزك ومقدساتك.

وأغتنم هذه المناسبة المجيدة، لأوجه تحية إشادة وتقدير، لكل مكونات قواتنا المسلحة الملكية، وقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

كما نستحضر، بكل إجلال، الأرواح الطاهرة لشهداء المغرب الأبرار، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.

وخير ما نختم به قوله تعالى: «فإن مع العسر يسرا، إن مع العسر يسرا، فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب». صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

22 محرم 1444هـ الموافق 20 غشت 2022م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، ذكرى ثورة الملك والشعب المجيدة، التي شكلت مرحلة فاصلة، على درب تحقيق الاستقلال.

كما جسدت عمق روابط المحبة والتعلق، بين ملك فضل المنفى، على المساومة بوحدة الوطن وسيادته؛ وشعب قدم تضحيات جسيمة، من أجل عودة ملكه الشرعي، واسترجاع الحرية والكرامة.

وبنفس روح التضحية والتضامن، تم استكمال الوحدة الترابية، باسترجاع الأقاليم الجنوبية للمملكة.

شعبي العزيز،

لقد تمكنا خلال السنوات الأخيرة، من تحقيق إنجازات كبيرة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، لصالح الموقف العادل والشرعي للمملكة، بخصوص مغربية الصحراء.

وهكذا، عبرت العديد من الدول الوازنة عن دعمها، وتقديرها الإيجابي لمبادرة الحكم الذاتي، في احترام لسيادة المغرب الكاملة على أراضيه، كإطار وحيد لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

فقد شكل الموقف الثابت للولايات المتحدة الأمريكية حافزا حقيقيا، لا يتغير بتغير الإدارات، ولا يتأثر بالظرفيات.

كما نشمن الموقف الواضح والمسؤول لجارتنا إسبانيا، التي تعرف جيدا أصل هذا النزاع وحقيقته. وقد أسس هذا الموقف الإيجابي، لمرحلة جديدة من الشراكة المغربية الإسبانية، لا تتأثر بالظروف الإقليمية، ولا بالتطورات السياسية الداخلية.

وإن الموقف البناء من مبادرة الحكم الذاتي، لمجموعة من الدول الأوروبية، منها ألمانيا وهولندا والبرتغال، وصربيا وهنغاريا وقبرص ورومانيا، سيساهم في فتح صفحة جديدة في علاقات الثقة، وتعزيز الشراكة النوعية، مع هذه البلدان الصديقة.



وبموازاة مع هذا الدعم، قامت حوالي ثلاثين دولة، بفتح قنصليات في الأقاليم الجنوبية، تجسيدا لدعمها الصريح، للوحدة الترابية للمملكة، وللمغربية الصحراء.

ولا يسعنا بهذه المناسبة، إلا أن نجدد عبارات التقدير، لإخواننا ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية الشقيقة، وخاصة الأردن والبحرين والإمارات، وجيبوتي وجزر القمر، التي فتحت قنصليات بالعيون والداخلة.

كما نشكر باقي الدول العربية، التي أكدت باستمرار، دعمها لمغربية الصحراء، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر واليمن.

ونود هنا، أن نعبر أيضا عن اعتزازنا بمواقف أشقائنا الأفارقة، حيث قامت حوالي 40 في المئة من الدول الإفريقية، تنتمي لخمس مجموعات جهوية، بفتح قنصليات في العيون والداخلة.

وتشمل هذه الدينامية أيضا، دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، حيث قامت العديد منها، بفتح قنصليات في الصحراء المغربية؛ وقررت دول أخرى توسيع نطاق اختصاصها القنصلي، ليشمل الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وأمام هذه التطورات الإيجابية، التي تهتم دولا من مختلف القارات، أوجه رسالة واضحة للجميع : إن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، وهو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات.

لذا، ننتظر من بعض الدول، من شركاء المغرب التقليديين والجدد، التي تتبنى مواقف غير واضحة، بخصوص مغربية الصحراء، أن توضح مواقفها، وتراجع مضمونها بشكل لا يقبل التأويل.

### شعبي العزيز،

يبقى حجر الزاوية في الدفاع عن مغربية الصحراء، هو وحدة الجهة الداخلية والتعبئة الشاملة لكل المغاربة، أينما كانوا، للتصدي لمناورات الأعداء. ولا يفوتني هنا، أن أوجه تحية إشادة وتقدير، لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، الذين يبذلون كل الجهود للدفاع عن الوحدة الترابية، من مختلف المنابر والمواقع، التي يتواجدون بها.

والمغرب والحمد لله، يملك جالية تقدر بحوالي خمسة ملايين، إضافة إلى مئات الآلاف من اليهود المغاربة بالخارج، في كل أنحاء العالم. ويشكل مغاربة العالم حالة خاصة في هذا المجال، نظرا لارتباطهم القوي بالوطن، وتعلقهم بمقدساته، وحرصهم على خدمة مصالحه العليا، رغم المشاكل والصعوبات التي تواجههم.

ذلك أن قوة الروابط الإنسانية، والاعتزاز بالانتماء للمغرب، لا يقتصر فقط على الجيل الأول من المهاجرين؛ وإنما يتوارثه جيل عن جيل، ليصل إلى الجيلين الثالث والرابع. ولكن في المقابل، لا بد أن نتساءل باستمرار: ماذا وفرنا لهم لتوطيد هذا الارتباط بالوطن؟ وهل الإطار التشريعي، والسياسات العمومية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم؟ وهل المساطر الإدارية تتناسب مع ظروفهم؟ وهل وفرنا لهم التأطير الديني والتربوي اللازم؟ وهل خصصنا لهم المواكبة اللازمة، والظروف المناسبة، لنجاح مشاريعهم الاستثمارية؟

صحيح أن الدولة تقوم بمجهودات كبيرة، لضمان حسن استقبال مغاربة العالم. ولكن ذلك لا يكفي. لأن العديد منهم، مع الأسف، ما زالوا يواجهون العديد من العراقيل والصعوبات، لقضاء أغراضهم الإدارية، أو إطلاق مشاريعهم. وهو ما يتعين معالجته.

أما في ما يتعلق بإشراك الجالية في مسار التنمية، والذي يحظى بكامل اهتمامنا، فإن المغرب يحتاج اليوم، لكل أبنائه، ولكل الكفاءات والخبرات المقيمة بالخارج، سواء بالعمل والاستقرار بالمغرب، أو عبر مختلف أنواع الشراكة، والمساهمة انطلاقاً من بلدان الإقامة.

فالجالية المغربية بالخارج، معروفة بتوفرها على كفاءات عالمية، في مختلف المجالات، العلمية والاقتصادية والسياسية، والثقافية والرياضية وغيرها. وهذا مبعث فخر للمغرب والمغاربة جميعاً. وقد حان الوقت لتمكينها، من المواكبة الضرورية، والظروف والإمكانات، لتعطي أفضل ما لديها، لصالح البلاد وتنميتها.

لذا، نشدد على ضرورة إقامة علاقة هيكلية دائمة، مع الكفاءات المغربية بالخارج، بما في ذلك المغاربة اليهود. كما ندعو لإحداث آلية خاصة، مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج، ودعم مبادراتها ومشاريعها. وهو ما سيمكن من التعرف عليها، والتواصل معها باستمرار، وتعريفها بمؤهلات وطنها، بما في ذلك دينامية التنمية والاستثمار.

وهنا، نجدد الدعوة للشباب وحاملي المشاريع المغاربة، المقيمين بالخارج، للاستفادة من فرص الاستثمار الكثيرة بأرض الوطن، ومن التحفيزات والضمانات التي يمنحها ميثاق الاستثمار الجديد.

ومن جهتها، فإن المؤسسات العمومية، وقطاع المال والأعمال الوطني، مطالبون بالانفتاح على المستثمرين من أبناء الجالية؛ وذلك باعتماد آليات فعالة من الاحتضان والمواكبة والشراكة، بما يعود بالنفع على الجميع.

وفي الأخير، وبالنظر للتطلعات المتجددة لمغاربة العالم، فقد حان الوقت لتحديث وتأهيل الإطار المؤسسي، الخاص بهذه الفئة العزيزة من المواطنين. ويجب إعادة النظر في نموذج الحكامة، الخاص بالمؤسسات الموجودة، قصد الرفع من نجاعتها وتكاملها.

شعبي العزيز،

إن روح ثورة 20 غشت الخالدة، بما تحمله من معاني التضحية والتضامن والوفاء، في سبيل الوطن، ستبقى تنير طريقنا، وتلهم الأجيال المتعاقبة، في ظل الوحدة الوطنية والترايبية، والأمن والاستقرار.

وفي ذلك خير وفاء لرواد المقاومة والتحرير، وفي مقدمتهم جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وكل شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية  
من الولاية التشريعية الحادية عشرة  
الرباط - 17 ربيع الأول 1444هـ الموافق 14 أكتوبر 2022م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن افتتاح البرلمان ليس مجرد مناسبة دستورية، لتجديد اللقاء بممثلي الأمة، وإنما نعتبره موعدا سنويا هاما، لطرح القضايا الكبرى للأمة، لاسيما تلك التي تحظى بالأهمية.

وقد ارتأينا أن نركز اليوم، على موضوعين هامين :

- الأول يتعلق بإشكالية الماء، وما تفرضه من تحديات ملحة، وأخرى مستقبلية.

- والثاني يهم تحقيق نقلة نوعية في مجال النهوض بالاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

قال تعالى «وجعلنا من الماء كل شيء حي» صدق الله العظيم. فالماء هو أصل الحياة، وهو عنصر أساسي في عملية التنمية، وضروري لكل المشاريع والقطاعات الإنتاجية.

ومن هنا، فإن إشكالية تدبير الموارد المائية تطرح نفسها بالحاح، خاصة أن المغرب يمر بمرحلة جفاف صعبة، هي الأكثر حدة، منذ أكثر من ثلاثة عقود. وإننا نسأل الله تعالى، أن ينعم على بلادنا بالغيث النافع.

ولمواجهة هذا الوضع، بادرننا منذ شهر فبراير الماضي، باتخاذ مجموعة من التدابير الاستباقية، في إطار مخطط مكافحة آثار الجفاف، بهدف توفير ماء الشرب، وتقديم المساعدة للفلاحين، والحفاظ على الماشية.

وإدراكا منا للطابع البيئي لهذه الظاهرة ببلادنا، ما فتئنا نولي كامل الاهتمام لإشكالية الماء، في جميع جوانبها. وقد خصصنا عدة جلسات عمل لهذه المسألة، تكللت بإخراج البرنامج الوطني الأولي للماء 2020 - 2027.

كما حرصنا، منذ تولينا العرش، على مواصلة بناء السدود، حيث قمنا بإنجاز أكثر من 50 سدا، منها الكبرى والمتوسطة، إضافة إلى 20 سدا في طور الإنجاز.

وكيفما كان حجم التساقطات، خلال السنوات المقبلة، فإننا حريصون على تسريع إنجاز المشاريع، التي يتضمنها هذا البرنامج، في كل جهات ومناطق المملكة.

ونخص بالذكر، استكمال بناء السدود المبرمجة، وشبكات الربط المائي البيئي، ومحطات تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى تعزيز التوجه الهادف للاقتصاد في استخدام الماء، لاسيما في مجال الري.

حضرات السيدات والسادة،

إن مشكلة الجفاف وندرة المياه، لا تقتصر على المغرب فقط، وإنما أصبحت ظاهرة كونية، تزداد حدة، بسبب التغيرات المناخية.

كما أن الحالة الراهنة للموارد المائية، تسائلنا جميعا، حكومة ومؤسسات ومواطنين، وتقتضي منا التحلي بالصراحة والمسؤولية، في التعامل معها، ومعالجة نقط الضعف، التي تعاني منها.

فقد أصبح المغرب يعيش في وضعية إجهاد مائي هيكلية. ولا يمكن حل جميع المشاكل، بمجرد بناء التجهيزات المائية المبرمجة، رغم ضرورتها وأهميتها البالغة.

لذا، ندعو لأخذ إشكالية الماء، في كل أبعادها، بالجدية اللازمة، لاسيما عبر القطع مع كل أشكال التبذير، والاستغلال العشوائي وغير المسؤول، لهذه المادة الحيوية.

كما ينبغي ألا يكون مشكل الماء، موضوع مزايدات سياسية، أو مطية لتأجيج التوترات الاجتماعية. وكلنا كمغاربة، مدعوون لمضاعفة الجهود، من أجل استعمال مسؤول وعقلاني للماء. وهو ما يتطلب إحداث تغيير حقيقي في سلوكنا تجاه الماء. وعلى الإدارات والمصالح العمومية، أن تكون قدوة في هذا المجال. كما يجب العمل على التدبير الأمثل للطلب، بالتوازي مع ما يتم إنجازه، في مجال تعبئة الموارد المائية.

أما على المدى المتوسط، فيجب تعزيز سياستنا الإرادية في مجال الماء، وتدارك التأخر الذي يعرفه هذا القطاع. فواجب المسؤولية يتطلب اليوم، اعتماد اختيارات مستدامة ومتكاملة، والتحلي بروح التضامن والفعالية، في إطار المخطط الوطني الجديد للماء، الذي ندعو إلى التعجيل بتفعيله. ونريد التركيز هنا، على بعض التوجهات الرئيسية :

-أولا : ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا، و استثمار الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة، في مجال اقتصاد الماء، وإعادة استخدام المياه العادمة.

-ثانيا : إعطاء عناية خاصة لترشيد استغلال المياه الجوفية، والحفاظ على الفرشات المائية، من خلال التصدي لظاهرة الضخ غير القانوني، و الآبار العشوائية.

-ثالثا : التأكيد على أن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية، وإنما هي شأن مشترك يهم العديد من القطاعات. وهو ما يقتضي التحيين المستمر، للاستراتيجيات القطاعية، على ضوء الضغط على الموارد المائية، وتطورها المستقبلي.

-رابعا : ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، للتكلفة الحقيقية للموارد المائية، في كل مرحلة من مراحل تعبئتها، وما يقتضي ذلك من شفافية وتوعية، بكل جوانب هذه التكلفة.

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثاني لهذا الخطاب، بموضوع الاستثمار، الذي يحظى ببالغ اهتمامنا.

وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنمية.

وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني الجديد للاستثمار، دفعة ملموسة، على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية. وهو ما يتطلب رفع العراقيل، التي لاتزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي، على جميع المستويات. فالمرکز الجهوية للاستثمار، مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي المقابل، ينبغي أن تحظى بالدعم اللازم، من طرف جميع المتدخلين، سواء على الصعيد المركزي أو الترابي.

وعلى مستوى مناخ الأعمال، فقد مكنت الإصلاحات الهيكلية التي قمنا بها، من تحسين صورة ومكانة المغرب في هذا المجال. ولكن النتائج المحققة، تحتاج إلى المزيد من العمل، لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية، وتشجيع المبادرة الخاصة، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وهنا نريد التركيز، مرة أخرى، على ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمرکز الإداري، وتبسيط ورقمنة المساطر، وتسهيل الولوج إلى العقار، وإلى الطاقات الخضراء، وكذا توفير الدعم المالي لحاملي المشاريع.

ولتقوية ثقة المستثمرين في بلادنا، كوجهة للاستثمار المنتج، ندعو لتعزيز قواعد المنافسة الشريفة، وتفعيل آليات التحكيم والوساطة، لحل النزاعات في هذا المجال.

وبما أن الاستثمار هو شأن كل المؤسسات والقطاع الخاص فإننا نؤكد على ضرورة تعبئة الجميع، والتخلي بروح المسؤولية، للنهوض بهذا القطاع المصيري لتقدم البلاد.

ويبقى الهدف الاستراتيجي، هو أن يأخذ القطاع الخاص، المكانة التي يستحقها، في مجال الاستثمار، كمحرك حقيقي للاقتصاد الوطني. والمقاولات المغربية، ومنظماتها الوطنية والجهوية والقطاعية، مدعوة لأن تشكل رافعة للاستثمار وريادة الأعمال.

كما أن القطاع البنكي والمالي الوطني، مطالب بدعم وتمويل الجيل الجديد، من المستثمرين والمقاولين، خاصة الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي هذا السياق، نجدد الدعوة لإعطاء عناية خاصة، لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج. ولتحقيق الأهداف المنشودة، وجهنا الحكومة، بتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار. ويهدف هذا التعاقد لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم دور المؤسسة البرلمانية، في مجالات التشريع والتقييم والمراقبة، في الدفع قدما بإشكاليات الماء والاستثمار، وبمختلف القضايا والانشغالات، التي تهم الوطن والمواطنين.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى المسؤولية الوطنية الجسيمة التي تتحملونها، لا سيما في الظروف الوطنية، والتقلبات العالمية الحالية. وخير الختام قوله تعالى : «وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين للمسيرة الخضراء

II ربيع الثاني 1444هـ الموافق 06 نونبر 2022م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

يأتي تخليد الذكرى السابعة والأربعين للمسيرة الخضراء، في مرحلة حاسمة، في مسار ترسيخ مغربية الصحراء. وإذا كانت هذه الملحمة الخالدة، قد مكنت من تحرير الأرض، فإن المسيرات المتواصلة التي نقودها، تهدف إلى تكريم المواطن المغربي، خاصة في هذه المناطق العزيزة علينا. ومن هنا، فإن توجها في الدفاع عن مغربية الصحراء، يركز على منظور متكامل، يجمع بين العمل السياسي والدبلوماسي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للمنطقة. وفي هذا الإطار، يندرج البرنامج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، الذي تم توقيعه تحت رئاستنا، في العيون في نونبر 2015، والداخلة في فبراير 2016.

شعبي العزيز،

يتعلق الأمر ببرنامج تنموي مندمج، بغلاف مالي يتجاوز 77 مليار درهم، ويهدف إلى إطلاق دينامية اقتصادية واجتماعية حقيقية، وخلق فرص الشغل والاستثمار، وتمكين المنطقة من البنيات التحتية والمرافق الضرورية. وهو برنامج طموح، يستجيب لانشغالات وتطلعات سكان الأقاليم الجنوبية؛ وتحمل السلطات المحلية والمنتخبة، مسؤولية الإشراف على تنزيل مشاريعه. واليوم، وبعد مرور حوالي سبع سنوات على إطلاقه، فإننا نشتم النتائج الإيجابية، التي تم تحقيقها، حيث بلغت نسبة الالتزام حوالي 80 في المائة، من مجموع الغلاف المالي المخصص له.



فقد تم إنجاز الطريق السريع تيزنيت - الداخلة، الذي بلغ مراحلته الأخيرة، وربط المنطقة بالشبكة الكهربائية الوطنية، إضافة إلى تقوية وتوسيع شبكات الاتصال.

كما تم الانتهاء من إنجاز محطات الطاقة الشمسية والريحية المبرمجة.

وسيتم الشروع قريبا، في أشغال بناء الميناء الكبير الداخلة - الأطلسي، بعد الانتهاء من مختلف الدراسات والمساطر الإدارية. وعلى الصعيد الاقتصادي، الذي يعد المحرك الرئيسي للتنمية، تم إنجاز مجموعة من المشاريع، في مجال تامين وتحويل منتوجات الصيد البحري، الذي يوفر آلاف مناصب الشغل لأبناء المنطقة.

وفي المجال الفلاحي، تم توفير وتطوير أزيد من ستة آلاف هكتار، بالداخلة وبوجدور، ووضعها رهن إشارة الفلاحين الشباب، من أبناء المنطقة.

وتعرف معظم المشاريع المبرمجة، في قطاعات الفوسفاط والماء والتطهير، نسبة إنجاز متقدمة.

وقد شهد المجال الاجتماعي والثقافي، عدة إنجازات في مجالات الصحة والتعليم والتكوين، ودعم مبادرات التشغيل الذاتي، والنهوض باللغة والثقافة الحسانية، باعتبارها مكونا رئيسيا للهوية الوطنية الموحدة.

وفي هذا السياق، المطبوع بروح المسؤولية الوطنية، ندعو القطاع الخاص، إلى مواصلة النهوض بالاستثمار المنتج بهذه الأقاليم، لاسيما في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

كما ندعو لفتح آفاق جديدة، أمام الدينامية التنموية، التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية، لاسيما في القطاعات الواعدة، والاقتصاد الأزرق، والطاقات المتجددة.

شعبي العزيز،

لقد شكلت الصحراء المغربية، عبر التاريخ، صلة وصل إنسانية وروحية وحضارية واقتصادية، بين المغرب وعمقه الإفريقي.

وإننا نسعى، من خلال العمل التنموي الذي نقوم به، إلى ترسيخ هذا الدور التاريخي، وجعله أكثر انفتاحا على المستقبل.

وهو توجه ينسجم مع طبيعة العلاقات المتميزة، التي تجمع المغرب، بدول قارتنا الإفريقية، والتي نحرض على تعزيزها، بما يخدم المصالح المشتركة لشعبونا الشقيقة.

وفي هذا الإطار، بادرننا مع أختينا فخامة السيد محمّد بوخاري رئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية بإطلاق مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب.

ويسعدنا اليوم، أن نسجل التقدم الذي يعرفه هذا المشروع الكبير، طبقا للإطار التعاقدية، الذي تم توقيعه في دجنبر 2016.

وتشكل مذكرة التفاهم الموقعة مؤخرا، بالرباط، مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي نواكشوط مع موريتانيا والسنغال، لبنة أساسية في مسار إنجاز المشروع.

ويعكس هذا التوقيع التزام البلدان المعنية، بالمساهمة في إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي، وإرادتها السياسية لإنجاحه.

واعتبارا لما نوليه من أهمية خاصة، للشراكة مع دول غرب القارة، فإننا نعتبر أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، أكثر من مشروع ثنائي، بين بلدين شقيقين.

وإنما نريده مشروعا استراتيجيا، لفائدة منطقة غرب إفريقيا كلها، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 440 مليون نسمة. وذلك لما يوفره من فرص و ضمانات، في مجال الأمن الطاقوي، والتنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، بالنسبة للدول الخمسة عشر، للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، إضافة إلى موريتانيا والمغرب.

إنه مشروع من أجل السلام، والاندماج الاقتصادي الإفريقي، والتنمية المشتركة : مشروع من أجل الحاضر، والأجيال القادمة. وبالنظر للبعد القاري لأنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، فإننا نعتبره أيضا مشروعا مهيكلًا، يربط بين إفريقيا وأوروبا. كما نشيد بدعم المؤسسات المالية، الإقليمية والدولية، التي عبرت عن رغبتها في المساهمة الفعلية، في إنجازه. ونود أن نؤكد هنا، حرص المغرب على مواصلة العمل، بشكل وثيق مع أشقائنا في نيجيريا، ومع جميع الشركاء، بكل شفافية ومسؤولية، من أجل تنزيله، في أقرب الآجال.

كما نجدد انفتاحنا على جميع أشكال الشراكة المفيدة، من أجل إنجاز هذا المشروع الإفريقي الكبير.

شعبي العزيز،

إن الوفاء لروح المسيرة الخضراء، ولقسمها الخالد، يتطلب مواصلة التعبئة واليقظة، من أجل الدفاع عن وحدة الوطن، وتعزيز تقدمه وارتباطه بعمقه الإفريقي.

وهي مناسبة للترحم على روح مبدعها، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وعلى أرواح كل شهداء الوطن الأبرار.

كما نوجه تحية إشادة وتقدير، للقوات المسلحة الملكية، والأمن الوطني، والدرك الملكي، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم، تحت قيادتنا، في الدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المناظرة الإفريقية الأولى للحد من المخاطر الصحية  
مراكش - 21 ربيع الثاني 1444هـ الموافق 16 نونبر 2022م

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السرور أن نرحب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، وأن نتوجه إلى جمعكم الملتئم اليوم في مراكش، بمناسبة انعقاد المناظرة الإفريقية الأولى للحد من المخاطر الصحية، والتي تتشرف بالمشاركة الوازنة لصفوة من الخبراء الأفارقة والدوليين.

ويطيب لنا، في البداية، أن نشكركم على حضوركم اليوم في هذا التجمع الإفريقي، الذي أبيننا إلا أن نضفي عليه رعايتنا السامية، والذي لا يمكنه إلا أن يساهم في دعم مساعي التكامل والاندماج في قارتنا.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تعتقد هذه المناظرة الإفريقية الأولى في فترة يعرف فيها العالم تداخل الأزمات الأمنية والاقتصادية والبيئية، مع ما يترتب عنها من انعكاسات اجتماعية وإنسانية وصحية.

وإننا ننتظر أن تشكل مناسبة لإيجاد إجابات جماعية للتصدي للمخاطر التي تهدد العالم اليوم، بسبب الأوبئة والأزمات الغذائية، وما تمثله تداعياتها من أخطار على صحة الساكنة وخاصة غير المحصنة، بسبب مشاكل المناخ والجفاف، وشح أو انعدام الموارد المائية في العديد من جهات قارتنا.

كما نتطلع لتوحيد الجهود الإفريقية في مواجهة مختلف التهديدات التي تترصد بقارتنا، والتي تتطلب منا جميعا نهج سياسات استباقية ووقائية، وتعبئة الإمكانيات المتاحة، لصيانة صحة وكرامة المواطن الإفريقي.

حضرات السيدات والسادة،

إن وعي المملكة المغربية بضرورة ضمان الأمن الصحي لكل المغاربة، جعلها تعمل على تعميم الحماية الاجتماعية، بدءا بتوسيع كل من مجال التغطية الصحية الإجبارية، ليشمل كافة المواطنين والمواطنات؛ وقاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد للساكنة النشيطة؛ إلى جانب تعميم التعويضات العائلية، وكذا الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

وإن هذا المشروع المجتمعي يشكل ثورة اجتماعية حقيقية، لما له من آثار مباشرة وملموسة، على تحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامتهم، ودمقرطة ولوجهم للخدمات الصحية والاجتماعية، في إطار سياسة القرب، وتحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وإن المغرب مستعد ليتقاسم خبراته وتجاربه في هذا المجال، مع سائر الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة.

ولا يخفى عليكم أنه منذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين، اعتمدنا مقاربة، جيو-استراتيجية جديدة في إطار شراكة جنوب-جنوب، تقوم على التضامن والتعاون وخدمة المصالح المشتركة، بما يعود بالنفع على المواطن الإفريقي.

وإننا نعتبر الصحة من أكبر التحديات في قارتنا. وقد أبانت جائحة كوفيد-19، ضرورة العمل الجماعي، من خلال مضاعفة المشاريع، وتجهيز بلداننا بالبنى التحتية اللازمة في هذا المجال، وتمكين الشعوب الإفريقية من العلاجات واللقاحات الضرورية، ومواجهة مختلف الأمراض والأوبئة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إيماننا منا بأن صحة المواطن ركيزة أساسية للتقارب والتضامن بين الشعوب وإحدى الدعائم المحورية لبناء تعاون جنوب-جنوب فعال، عملت المملكة المغربية على توفير منح دراسية لتكوين الأطباء والصيدال، والأطر الطبية الإفريقية، في مختلف الجامعات المغربية. كما بادرت بلداننا بإطلاق عدة مشاريع، على نطاق واسع في العديد من البلدان الإفريقية، لا سيما من خلال إنشاء مصحات طبية ومستشفيات، وكذا إرسال مساعدات إنسانية، من معدات ومستلزمات طبية وأدوية.

أما فيما يخص مواجهة جائحة كوفيد-19، فقد عمل المغرب على منح وتوصيل مجموعة هامة من المعدات والمنتجات الخاصة بالحماية والوقاية، وكذا الأدوية، عبر جسور جوية، إلى أكثر من عشرين بلدا إفريقيا.

وبالموازاة مع ذلك، فإن المملكة المغربية تدعم جميع المبادرات البناءة المتعددة الأطراف، وكذا العمل المشترك على المستوى القاري في هذا الميدان. حيث تركز كل الجهود من أجل بناء نموذج صحي إفريقي متكامل، وتنخرط في بلورة الأسس الكفيلة ببناء منظومة صحية متماسكة على مستوى قارتنا، تعتمد البحث والتطوير مع كل الشركاء، وتسعى إلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية، وذلك من خلال برامج وسياسات استباقية.

كما نؤكد على ضرورة الانفتاح على التطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم في المجال الصحي، ومواكبة الأنظمة الصحية لدول القارة لهذه التطورات.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية إذ تجدد التعبير لكم عن سعادتها لاستضافتكم على أرضها، لتتطلع لإسهامكم البناء في أشغال هذه المناظرة الإفريقية الأولى من نوعها، حول المخاطر الصحية وسبل الوقاية منها والتصدي لها.

وإننا ننتظر أن يثمر هذا الملتقى القاري مجموعة من التوصيات الهامة في هذا المجال، والوصول إلى وضع استراتيجية مشتركة لتقليل المخاطر في مجال الصحة بالقارة الإفريقية.

وفي الختام، نسأل الله تعالى العلي القدير أن يسدد خطاكم ويكفل جهودكم بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته» .

## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الدورة التاسعة للمنتدى العالمي لتحالف الحضارات

فاس - 27 ربيع الثاني 1444هـ الموافق 22 نونبر 2022م

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

معالي الأمين العام للأمم المتحدة، معالي ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، أصحاب المعالي الوزراء، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يعقد تحالف الأمم المتحدة للحضارات اليوم، الدورة التاسعة لمنتداه العالمي، على أرض إفريقية. وهو بذلك يعطي إشارة قوية لاستمراره وبعده الكوني، وأنه يلتزم حول توجه مشترك للمضي قدماً نحو «تحالف للسلام»، وبلوغ هدف مشترك يتمثل في الاستجابة لمطلب «العيش المشترك» في ظل «قيم الكرامة الإنسانية».

وإنه لمن دواعي الاعتزاز أن يجتمع تحالف الحضارات بمدينة فاس، بيد أنه أمر بديهي. ألم يكن للمغرب الحظوة والشرف بأن يكون من بين الأعضاء المؤسسين لهذا التحالف؟ أليست فاس هي العاصمة الروحية لمملكة عريقة؟ أليست جامعة القرويين التي تحتضنها فاس هي أقدم جامعة في العالم والوجهة التي كان يحج إليها العلماء المسلمون واليهود، بل وحتى أحد البوابات، طلباً لاستكمال العلم والمعرفة؟ ألا تشكل جامعتها الأورو-متوسطية حالياً فضاءً للحوار الأكاديمي والثقافي بين ضفتي المتوسط؟ ولذلك فمدينة فاس تجسد، بكل تأكيد، كل معاني التحالف والتلاحق الخصب بين الحضارات.

ثم إن انعقاد ملتقى تحالف الحضارات بفاس، له مغزى أيضاً. فبعد نيويورك، وباكو، وبالي، وفيينا، والدوحة، وريو، وإسطنبول، ومدريد، كان من الطبيعي أن انعقد المنتدى العالمي لتحالف الحضارات على أرض إفريقية. أليست إفريقيا هي مهد البشرية، وملتقى الحضارات وحاضنة الشباب الواعد؟

لكل هذه الأسباب وغيرها، حرصنا على أن يعكس المكان الذي يستضيفكم اليوم شتى الدلالات لهذا اللقاء، من حيث جوهره الذي تجسده مدينة فاس، ومن حيث أبعاده الأخرى التي تعكسها إفريقيا. وإننا لنحرص على أن تسفر أشغال هذا المنتدى عن نتائج ملموسة. فلا بديل عن ذلك، بالنظر إلى أهمية الموضوع المطروح على أنظاركم واعتباراً لطابعه الملح.

وذلكم أيضاً هو جوهر الرسالة التي نوجهها لهذا المنتدى التاسع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات. فهي تعبر عن إيماننا بأن هذا اللقاء سيحقق القيمة المضافة التي نرجوها نحن، والأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وتعكس التزامنا المشترك من أجل التجسيد الملموس للتعاون المتميز بين المملكة المغربية والأمم المتحدة.

وها نحن اليوم نواصل المسار الذي دشناه كل من ناضل من أجل إشعاع تحالف الحضارات وتعميق الوعي بجدواه. ولا يفوتنا، بهذه المناسبة، أن نشيد بالحرص والالتزام اللذين أبان عنهما ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، السيد ميغيل أنخيل موارتينوس.

لقد تمكنت العقول النيرة والشجاعة التي بلورت تحالف الحضارات من إبداع منتدى من أجل المستقبل. ونقف اليوم وقفة إجلال وتقدير لكل أولئك الذين ساهموا، ولاسيما في إسبانيا وتركيا، في ضمان الاستمرارية لهذه المنظمة ومأسستها بوصفها مرجعاً للتفاهم والثقة والحوار بين الثقافات والديانات والحضارات. فالمثل العليا التي استرشدنا بها في عام 2004 هي نفسها التي تلهمنا اليوم في هذا المنتدى.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتسم السياق الحالي بتزايد الأسباب والدوافع التي كانت وراء إنشاء تحالف الحضارات :

- فلم يسبق لحضارتنا أن كانت معرضة لمثل هذا الكم الهائل من المخاطر، ولم يسبق للعيش المشترك أن واجه مثل ما يواجهه اليوم من تهديدات بشكل يومي؛
- ونادراً ما كان الآخر مثار ارتياب وشك مثلما هو اليوم، بل نادراً ما كان يستخدم كل سبب مفتعل لإثارة مشاعر الخوف والكرهية وتأجيجها كما هو الشأن اليوم؛
- لقد باتت أشكال التطرف تهيمن على النقاشات وتقضي الخطابات المعتدلة؛ وغالباً ما يتم توظيف الديانات لأغراض غير بريئة، ناهيك عما تتعرض له من وصم وتوصيفات مسيئة؛
- وتثير الشعبوية القلاقل والاضطرابات داخل المجتمعات وتختلق الأسئلة دون الإجابة عنها، لا لشيء إلا لتوظيف الهجرة كفضاعة وأداة انتخابية وجعل المهاجر كبش فداء؛
- وعادت قارات كانت قد قطعت مع زمن الحروب، إلى استعمال الأسلحة والعنف بجميع أشكاله وتجلياته؛
- وجاءت جائحة كوفيد-19 معلنة عن عودة الانعزالية والانغلاق على الذات، في الوقت الذي كان يجب أن تشكل فرصة لترسيخ الوعي بالمصير المشترك؛
- بينما ينتج كوكبنا ما يكفي من الموارد لإطعام البشرية كلها، صار انعدام الأمن الغذائي يشكل تهديداً للعالم؛
- كما أن الإرهاب ينتعش من نزوعات الانفصال ويتحين الفرصة، حيثما يساهم انعدام الاستقرار السياسي، في تعطيل وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الوقت مناسب دوماً للحديث عن السلام، لا بوصفه نقيضاً للنزاع والصراع فحسب، بل بما هو رؤية للعالم، وعلاقة تفاعل مع الآخر. ولا شك أن تحالف الحضارات يعد ركيزة قوية للسلام وفق هذا المنظور.

فالحوار، بخلاف الحروب التي تعرف بدايتها دون أي إمكانية للتكهن بنهايتها، يعد نجاحاً في حد ذاته وفي جوهره. وفي ظل تجدد النزاعات والصراعات، يبقى الحوار مفتوحاً على مآلات إيجابية. فحتى إن لم يفلح في تسوية الخلافات، فحسبه أنه يعزز التعارف والتفهم المتبادل.

ومن ثم، لا بد من إعلاء كلمة الحوار الذي يضطلع به تحالف الحضارات، ولا بد من ضمان سبل نجاحه. فلا سبيل إلى الخلاص إلا بالحوار، لكن بشرط :

- أن يكون حواراً بين الحضارات، يشمل الجميع ويراعي مصلحة البشرية بكل مكوناتها، بما يسمح باستيعاب العالم في تعدديته، والعمل وفق نهج متنوع الأطراف، وتجسيد مفهوم العالمية بمعناه الحقيقي.

- وأن يكون حواراً بين الأجيال، يشرك الشباب ويستشرف المستقبل. فالشباب لا يمثل فقط الأجيال التي علينا تحصينها ضد ويلات الحرب وضد خطاب الكراهية بمختلف أشكاله، بل هم الأجيال نفسها المنخرطة فعلياً في صنع السلام.

- وأن يكون حواراً بين القارات ينأى عن كل تفكير أو تعصب عرقي. وأنا هنا أتحدث عن إفريقيا ومن أجل إفريقيا، وعن موقعها المستحق والمشروع لا عن وضعها في الهامش؛ وعن المعاملة التي تستحقها، فلا ينبغي أن تظل تتلقى المساعدات ولا أن تترك لحالها في مواجهة مصيرها؛ وأتحدث عن حقها في التعامل مع شركاء هي جديرة بهم وهم جديرون بها؛ وعن حقها في أن تقدر حق قدرها باعتبارها المتنفس الديموغرافي للعالم وخزائنه الاقتصادي، بما لها من تطلعات ومؤهلات واعدة.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت المملكة المغربية، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين لتحالف الحضارات، في جميع المعارك التي خاضتها المنظمة :

- أولاً، لأسباب جوهرية نابعة من صميم هوية المغرب القائمة على الانفتاح والانسجام والتلاحم، والموحدة بانصهار مكوناتها العربية الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

- ثم لأسباب ترتبط أساساً بالتزامات المغرب، بالنظر إلى أن قيم التحالف والمثل العليا التي يدافع عنها والنموذج الذي يدعو إليه، هي نفسها منظومة القيم والمثل العليا التي يتبناها المغرب والنموذج نفسه الذي يعتمد عليه.

وقد انخرط المغرب، منذ البداية، في هذه المبادرة الرائدة وظل متشبثاً بها بكل حرص وثبات :

أولاً، بالدفاع عن الانفتاح وإشاعته، باعتباره ثقافة للسلام :

- فقد قام جدنا المنعم، جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، بحماية رعاياه اليهود ضد الهمجية النازية والممارسات الوحشية والتمييزية لنظام فيشي.



- وعمل والدنا المنعم، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيلة المدة التي تولى فيها عرش أسلافه، على ترسيخ روح الإخاء بين يهود المغرب ومسلميه، في جميع أنحاء العالم.

- كما حرصنا من جانبنا، منذ أزيد من عقدين، على تثمين التراث اليهودي المغربي وصونه، وعلى تنمية روح الوحدة والتلاحم الصادقة بين اليهود والمسلمين في دار الإسلام، والتي هي سر الخصوصية المغربية.

- وبعزم راسخ، آلينا على نفسنا، في المملكة المغربية، الثبات على هذا الاختيار المتجدد باستمرار، بالحفاظ على صورة المغرب كأرض للتسامح والتعايش والانفتاح.

ثانيا، بممارسة الدين كآلية لإشاعة السلام:

- فبصفتنا أميراً للمؤمنين كافة، من كل الديانات، فنحن الضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية في كل تراب المملكة المغربية؛

- ونرى أن الدين يجب أن يكون حصناً ضد التطرف لا مطية له، حيث دأبنا على الدفاع عن هذه القناعة في كل المحافل، من خلال الدبلوماسية الدينية للمملكة. فدور مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، يتمثل في التصدي للتطرف المنتشر على مشارف إفريقيا، والتعريف بالإسلام باعتباره دين وسطية واعتدال.

- ووعياً من المغرب بهذا الدور، فقد تقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار الذي اعتمده تحت رقم 328/73 بشأن «النهوض بالحوار بين الديانات والثقافات وتعزيز التسامح من أجل مناهضة خطاب الكراهية». وقد نوه هذا القرار، الذي دعمته 90 دولة، بأهمية «خطة عمل فاس لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية».

- كما استقبلنا قداسة البابا فرانسيس خلال زيارته التاريخية لبلادنا، حيث أكدنا بهذه المناسبة على أهمية انفتاح الديانات السماوية الثلاث على بعضها، في ظل قبول الاختلاف، وفهم الآخر.

- وبمعية البابا فرانسيس، وقعنا نداء القدس، الذي يدعو إلى المحافظة على المدينة المقدسة باعتبارها أرضاً للقاء بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ورمزاً للتعايش السلمي والحوار والاحترام المتبادل.

ثالثاً، من خلال العمل على تحقيق التنمية بمفهومها الواسع، باعتبارها ركيزة من ركائز السلام:

- فالمغرب يعد حليفاً محورياً في محاربة الإرهاب، وشريكاً موثقاً به في جهود التصدي للتغيرات المناخية، وفاعلاً مسؤولاً في مجال تدبير الهجرة؛

- والمغرب منخرط في جميع مجالات عمل التحالف، سواء تعلق الأمر بتعزيز العمل متعدد الأطراف، أو بتأهيل الشباب وبحث روح المسؤولية فيهم، أو بتمكين المرأة وإبراز دورها باعتبارها فاعلاً في مجال السلام والأمن.

معالي الأمين العام للأمم المتحدة، معالي ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، أصحاب المعالي الوزراء، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت السياسة تخاطب المواطنين، فإن الدين ينادي أرواحهم والحوار يخاطب حضاراتهم. وبالتالي، علينا أن نخاطب السلام بكل اللغات والتعبيرات. وهذا واجب نابع من نظرة الأجيال السابقة والأجيال المستقبلية.

وفي هذه اللحظة الفاصلة من تاريخ البشرية، والتي نكب فيها على التصدي للتغيرات المناخية، ومحاربة الإرهاب، ونبذل قصارى الجهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة والأمن المائي والطاقي والغذائي، ومن أجل التنمية بصفة عامة، ينبغي لنا أن نعود إلى ما هو جوهري وأساسي في هذا الشأن، ألا وهو العيش المشترك.

فلا خير يرجى من إطلاق مشاريع كبرى إذا كنا لا نستطيع تجاوز هذه الحلقة الأولى على درب تحقيق العيش المشترك، من أجل إنسانية واحدة تعيد وضع الكائن الإنساني في صلبها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته» .



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الـ17 للجنة الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي  
التابعة لليونسكو

الرباط - 03 جمادى الأولى 1444هـ الموافق 28 نونبر 2022م

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السرور أن نتوجه إليكم اليوم، بمناسبة انعقاد الدورة السابعة عشرة للجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي، لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وإذ نرحب بكم ضيوفا كراما على أرض المملكة المغربية، فإننا نعرب لكم عن تقديرنا لما تبذلونه جميعا من جهود دؤوبة، في سبيل الحفاظ على الموروث الثقافي الحضاري، الذي راكمته الإنسانية جمعا.

كما نرحب بالسيدة أودري أزولاي، المديرية العامة لليونسكو، مشيدين بالجهود التي ما فتئت تبذلها من أجل تعزيز مهمة المنظمة في إرساء السلم والتضامن والتفاهم بين الشعوب والثقافات.

وإن اختيار مدينة الرباط لاحتضان أشغال هذا الملتقى، ليس اعتباطيا، وإنما يأتي نتيجة للإشعاع الثقافي الكبير لهذه المدينة العريقة، التي تعتبر قطبا ثقافيا عالميا. فقد تم اختيارها عاصمة للثقافة الإفريقية لسنة 2022، وللثقافة في العالم الإسلامي لنفس السنة.

كما أن موقعها الجغرافي المتميز، جعل منها محورا تعاقبت عليه حضارات مختلفة، فينيقية ورومانية وإسلامية وأندلسية وأوربية، مما أهلها لتُصنّف تراثا عالميا من قبل اليونسكو سنة 2012.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تعتقد هذه الدورة بعد مرور تسع عشرة سنة على اتفاقية التراث العالمي غير المادي، التي تحققت بفضلها تقدم كبير في العديد من المجالات المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي، وباتت الدول الموقعة على الاتفاقية تتناول قضايا التراث الثقافي غير المادي من مفهوم واحد، أساسه المحافظة عليه وتطويره وتثمينه.

فمنذ دخول اتفاقية التراث العالمي غير المادي حيز التنفيذ، أصبح هذا الهدف يشكل تحديا هاما في مجال العلاقات الدولية، يستوجب التصدي لمحاولات الترامي غير المشروع على الموروث الثقافي والحضاري للدول الأخرى.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم، بات من الضروري العمل على إبراز إشعاع التراث غير المادي الذي تتوفر عليه الدول، والخروج بتدابير للحفاظ عليه، من خلال النهوض بأهداف الاتفاقية.

وهو ما يحرص المغرب على الالتزام به، منذ المصادقة على هذه الاتفاقية في يوليوز 2006، حيث يتوفر، إلى حدود اليوم، على أحد عشر عنصرا مسجلا بقائمة التراث غير المادي العالمي لليونيسكو، آخره فن «التبوريدة»، الذي تم تسجيله خلال السنة الماضية.

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية، التزاما منها بالنهوض بالتراث الثقافي غير المادي، تقوم بدور هام في حمايته، سواء عبر تعزيز ترسانتها القانونية في هذا المجال، والمشاركة الفعالة في تنزيل مضامين اتفاقية 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي، التي ساهمت في صياغتها؛ أو من خلال العمل على إعداد قوائم جرد للتراث، وجعلها إرثا إنسانيا حيا، انسجاما مع روح هذه الاتفاقية.

وفي هذا الإطار، وقّع المغرب على جميع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف منظمة اليونيسكو في مجال التراث، وقام بملاءمة تشريعاته الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما شاركت بلادنا في مختلف البرامج المرتبطة بالمحافظة على التراث، وساهمت في صندوق التراث الثقافي غير المادي.

وفي سياق تعزيز العناية الخاصة التي ما فتئنا نوليها للتراث الثقافي، وتفعيلا لمضامين الاتفاقية، نعلن اليوم عن إحداث مركز وطني للتراث الثقافي غير المادي، مهمته تثمين المكتسبات المحققة في هذا المجال.

وفي إطار المهام المنوطة به، سيقوم هذا المركز بمواصلة عمليات الجرد المنهجي للتراث الوطني في مختلف مناطق المملكة، وإنجاز قاعدة بيانات وطنية خاصة بذلك، وتنظيم تكوينات علمية وأكاديمية لتقوية قدرات الممارسين لتنفيذ تدابير الصون، وتربية الناشئة والتعريف بأهمية التراث الثقافي، بالإضافة إلى تتبع نجاعة الآليات المعتمدة للحفاظ على العناصر المغربية المدرجة على قوائم التراث العالمي، وكذا إعداد ملفات الترشيحات الخاصة ببلادنا.

وفي نفس السياق، عملت بلادنا على تنظيم ورشات وندوات علمية، وملتقيات دولية، وتظاهرات ثقافية، من أجل الصيانة المستمرة للتراث الثقافي غير المادي وتثمينه، والذي نعتبره رمزا للهوية وعنصرا أساسيا في ذاكرتنا، حاملا لمبادئنا وقيمنا المشتركة، وقابلا للنقل إلى الأجيال القادمة. كما نقوم بمبادرات هادفة للتكوين والتحصيل العلمي وتحسيس الناشئة بتلكم القيم.

ومن جهة أخرى، أطلقت المملكة المغربية عدة دراسات أنثروبولوجية، بغية تحيين تصنيف التراث الثقافي غير المادي، وذلك في سياق المبادرات الرامية إلى تعزيز إشعاعه، فضلا عن مجهوداتها الدؤوبة وتعاونها الوثيق مع منظمة اليونيسكو.

ولا يفوتنا أن نؤكد بهذه المناسبة، عزمنا الراسخ على الرفع من مستوى هذا التعاون، مؤكداين حرص بلادنا الدائم على الانخراط الفعال والمسؤول في العمل الدولي متعدد الأطراف.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الثقافة ليست فقط تعبيراً عن الإبداع، وإنما هي كذلك مرآة للحضارات، وضرورة أساسية في حياتنا اليومية، فهي غذاء للروح والفكر، وربط الماضي بالحاضر. كما تُشكّل صلة وصل بين الفرد ومجتمعه.

ولابد من التأكيد اليوم، على أن التراث الثقافي شهد تطوراً كبيراً، فهو لم يعد مجرد مآثر تاريخية أو قطع آثار، بل إنه يشمل العادات والتقاليد، والتعبيرات الحية الموروثة عن أسلافنا، والمنقولة للأجيال القادمة، كالتقاليد الشفهية، والعروض الفنية، وحتى الممارسات المجتمعية. وهنا تكمن قيمة المحافظة عليه، وتثمينه وصونه ليبقى مرجعاً للأجيال القادمة.

ولا تفوتنا الفرصة هنا، للتذكير بأنه من أجل رفع التحديات العديدة التي تواجه الحفاظ على الموروث الثقافي؛ يتعين على الجميع دعم كافة الجهود المبذولة في مجال النهوض بالبحوث العلمية، وتشجيع الباحثين والمهتمين بحماية مكتسباتنا التراثية.

وفي هذا الصدد، ندعو لتعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف، في مجال حماية التراث الثقافي غير المادي، وتبادل التجارب والأفكار في سبيل صونه، والبحث عن أنجع السبل لتربية الناشئة على أهمية تراثنا والاهتمام به، كإرث بشري غني بروافده الثقافية المتعددة، وروابطه التاريخية الضاربة في عمق التاريخ.

كما نشدد على ضرورة رقمنة الموروث الثقافي الغني، ومكونات التراث غير المادي، تماشياً مع تطور العصر، وما يعرفه عالمنا من تحديات رقمية وتكنولوجية.

ولضمان اهتمام أطفالنا بما خلفه أسلافنا من تراث ثقافي، يتعين مواكبة التحولات الرقمية، والانخراط في تقديم محتويات رقمية قيّمة، تُعرّف بالتراث الثقافي، بموازاة مع الحامل الورقي وغيره، فلكل منها أهميته في هذا المجال.

ولنا اليقين بأن هذه الدورة، تشكل فرصة سانحة أمام وفود الدول المشاركة، والخبراء والمهتمين بالتراث الثقافي، لبلورة رؤية علمية موضوعية، والخروج بتوصيات وجمعية وفعالة، تتوخى الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي وصيانتها، وتقديم خلاصات تساعد على تطويره والنهوض به.

وختاماً، نتمنى لكم جميعاً كامل التوفيق والسداد، مع مباركتنا لأعمال لجننتكم، مرحبين بكم مرة ثانية، في بلدكم الثاني المغرب، وبين أهل عاصمته، مدينة الرباط.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف

نيويورك - 04 جمادى الأولى 1444هـ الموافق 29 نونبر 2022م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،  
أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، بمناسبة تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن نتوجه إليكم بصادق عبارات الشكر والتقدير على ما تبذلونه من جهود حثيثة لنصرة الحقوق المشروعة وغير القابلة للتقادم للشعب الفلسطيني، ودعم قضيته العادلة.

وهي مناسبة نجدد فيها التأكيد على موقفنا الثابت والواضح من عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في أمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل.  
حضرات السيدات والسادة،

لئن كانت أزمات دولية طارئة تحظى الآن بأولوية اهتمام المجتمع الدولي ومؤسساته، فإن القضية الفلسطينية ستظل، باعتبارها أقدم القضايا، مفتاح السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. لذلك، فإن أمن المنطقة واستقرارها يتطلب مساع و جهود متواصلة للخروج من منطق الصراع والعنف إلى منطق السلام والتعاون وبناء فضاء مزدهر لجميع شعوبها.

وبقدر ما نؤكد أن حالة الانسداد في العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لا تخدم السلام الذي نتطلع أن يسود المنطقة، نشجع الإشارات الإيجابية والمبادرات المحمودة المبذولة لإعادة بناء الثقة بهدف إطلاق مفاوضات جادة كفيلة بتحقيق حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، وفق قرارات الشرعية الدولية، وعلى أساس حل الدولتين باعتباره خيارا واقعا.

وإننا لعلى يقين بأن المبادرات الرامية لإشاعة الازدهار والرخاء في المنطقة، ستظل، رغم أهميتها، غير كافية في ظل صراع طال أمده وبات يرهن مستقبل الأجيال المقبلة.



كما أن غياب الأفق السياسي للقضية الفلسطينية، والإجراءات الأحادية التي تقوض فرص السلام، فسحت المجال للقوى المتطرفة للإمعان في استباحتها للمقدسات ونشر ثقافة العنف والكرهية، الأمر الذي يندرج بتحول النزاع من صراع سياسي إلى صراع عقائدي قد تكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

حضرات السيدات والسادة،

تحظى مدينة القدس الشريف بمكانة متميزة في وجدان الشعوب العربية والإسلامية لما تنطوي عليه من بعد روعي وعقائدي، فضلا عن كونها مدرجة ضمن قضايا الوضع النهائي التي يتعين إيجاد حل لها في إطار المفاوضات المباشرة.

ومن منطلق الأمانة التي نتقلدها بصفتنا رئيسا للجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، ندعو إلى الحفاظ على الوضع القانوني والحضاري والديني للمدينة المقدسة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية وأرضا للقاء ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث.

وتحت إشرافنا الشخصي، تقوم وكالة بيت مال القدس الشريف بإنجاز وتنفيذ مشاريع ملموسة، سكنية وصحية، وتعليمية واجتماعية لفائدة إخواننا المقدسيين، تروم في أساسها صيانة الهوية الحضارية للمدينة المقدسة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للسكانة المقدسية ودعم صمودها.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما تقوم به المملكة المغربية من جهود ومساعي لصالح القضية الفلسطينية هو التزام صادق وموصول تدعمه إجراءات ميدانية ملموسة تلقى كل التقدير والإشادة من لدن القيادة والشعب الفلسطيني. لذلك، ندعو إلى النأي بهذه القضية العادلة عن المزايدات العقيمة والحسابات الضيقة التي لا تخدمها في شيء.

وهي مناسبة سانحة لدعوة كافة الفرقاء الفلسطينيين للعمل بروح الفريق الواحد لبناء مؤسسات فلسطينية قوية بقيادة أختينا فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق إلى الحرية والاستقلال والعيش الكريم.

وفي الختام، نجدد مباركتنا للجهود الصادقة التي تبذلها لجننتكم الموقرة من أجل تجديد الوعي بأهمية وضرورة إيجاد حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

وفقكم الله وسدد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الصينية الأولى

الرياض 14 جمادى الأولى 1444هـ الموافق 09 دجنبر 2022م

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وأخي الأعز،  
صاحب الفخامة السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، وصدوقي الكبير،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

أود، في البداية، أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أخي الأعز خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، ومن خلاله إلى أخي العزيز ولي العهد، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، وإلى الشعب السعودي الشقيق، على استضافة هذه القمة العربية الصينية الأولى، وعلى ما بذلته السلطات السعودية من جهود لتتهيئ الظروف الملائمة لتنظيمها وإنجاحها.

والشكر موصول أيضا لفخامة السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية على رئاسته المشتركة لهذه القمة.

كما أعرب لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن تقديري للعمل القيم الذي قامت به الجامعة، من أجل التحضير الجيد لأعمال هذه القمة.

ويطيب لنا بهذه المناسبة، أن نجدد تهانينا للشعب الصيني الصديق، على نجاح المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الصيني. كما نجدد التعبير لصديقنا الكبير، فخامة الرئيس شي جين بينغ عن أسى عبارات التهاني على تجديد انتخابه على رأس الحزب، للمرة الثالثة، مما يؤكد الثقة المتواصلة التي يحظى بها لدى الشعب الصيني الصديق، وقيادة الحزب الشيوعي الصيني. وهي مناسبة كذلك للإشادة بما انبثق عن المؤتمر بخصوص العلاقات مع العالم العربي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي ، حضرات السيدات والسادة،

نعيش اليوم لحظة قوية في مسار التعاون العربي الصيني؛ إذ تشكل القمة العربية الصينية الأولى، حدثًا تاريخيًا ومنعطفًا مهمًا في العلاقات بين الجانبين.

وهي أيضا فرصة سانحة لإضافة لبنة جديدة إلى صرح العلاقات التقليدية القوية القائمة بين العالم العربي والصين.

فهذه القمة، بقدر ما هي مناسبة لاستشراف الآفاق المستقبلية للتأسيس لشراكة متميزة، فإننا نحرص على أن تحتل مكانة مرموقة في خارطة علاقات منطقتنا العربية مع مختلف شركائها، من دول وتجمعات ومنظمات إقليمية وقارية.

فهي تشكل كذلك موعدا لاستحضار الأبعاد الحضارية، والروابط التاريخية، التي استندت على شبكة علاقات إنسانية وتمازج ثقافي مثمر، وتأثير إيجابي متبادل، في إطار طريق الحرير القديم.

هذه العلاقات العريقة التي نسجت من خلال هذا التلاحق الثقافي والحضاري الذي امتد عبر الزمن، وربط الماضي بالحاضر، تستشرف المستقبل اليوم، في تعاون متجدد ومستمر، لعل أبرز تجلياته هو التعاون العربي الصيني القائم في إطار مبادرة الحزام والطريق.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي ، حضرات السيدات والسادة،

إن هذه القمة تتعقد في سياق دولي مشحون بالأزمات، التي خلفتها آثار جائحة كورونا، والتطورات الجيوستراتيجية الدقيقة التي يشهدها العالم وما صاحبها من اضطرابات وبؤر توتر ونزاعات مسلحة، لها أثر مباشر على منطقتنا العربية، وعلى شريكنا الصين وعلى كل دول العالم. وهو ما يعطي للشراكة الاستراتيجية بيننا أهمية خاصة، من منطلق أنها تتوخى تجاوز آثار هذه التحديات متعددة الأوجه.

ولعل التعاون بين الصين والدول العربية خلال فترة الجائحة على كافة المستويات الصحية، والذي ارتقى في بعض الأحيان، كما هو الشأن بالنسبة للمملكة المغربية، إلى مستوى شراكة مؤسسية وعلمية وصناعية، لاسيما في مجال التلقيحات، لخير مثال على أهمية وجدوى التعاون الوثيق القائم بيننا.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي ، حضرات السيدات والسادة،

إننا نسجل باعتزاز، حرص جمهورية الصين الشعبية الصديقة، على دعم الأمن والاستقرار بالمنطقة العربية، ومساندتها لتجاوز الأزمات التي تشهدها، والحد من تداعياتها، وذلك بما هو مشهود به للدبلوماسية الصينية من حكمة ورزانة، تسهم في التقريب بين وجهات نظر الفرقاء، وتغليب فضائل الحوار، لتجاوز واقع الاضطراب وعدم الاستقرار الذي تعاني منه بعض الدول العربية الشقيقة.

وهنا نود أن نشير إلى أن ما تواجهه دول المنطقة العربية من تحديات تهدد أمنها واستقرارها، مرده في بعض الحالات، مع الأسف، إلى سياسات وسلوكيات بعض الدول العربية تجاه البعض الآخر. ومن هنا، وجب التشديد على أنه لا يمكن تجاوز هذا الوضع المليء بالمخاطر دون الالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام السيادة الوطنية للدول ووحدتها الترابية، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.

ومن جهة أخرى، يعتبر دعم الصين الراسخ للقضية الفلسطينية العادلة، مكسبا دوليا ثميننا، من أجل إيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية، في إطار قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالقدس الشريف.

وفي هذا الإطار، وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، لا يسعنا إلا أن نثمن عاليا دعم الصين الثابت للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة، ورفضها لاتخاذ أي قرارات أحادية الجانب، من شأنها أن تقوض جهود إحياء عملية السلام، وإبعاد ملف القدس عن طاولة المفاوضات، وعزله عن ملفات الوضع النهائي.

وهو ما سيزيد من توتر الأوضاع وتعقيدها، في الوقت الذي نسعى فيه، مع كل القوى المحبة للسلام، لتوفير الظروف الملائمة، لتغليب خيار السلام، وعودة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لطاولة المفاوضات.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

تعرف العلاقات العربية الصينية تنوعا وتطورا على الصعيد السياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي والإنساني، بفضل ما تزخر به من مؤهلات يجدر استثمارها بالشكل الأمثل للمساهمة في تحقيق ما يصبو له العالم العربي من نهضة اقتصادية حقيقية وتطور علمي وتكنولوجي، لا سيما من خلال إطلاق مشاريع تنموية، ودعم البنيات التحتية واللوجستية، والتنمية البشرية ونقل للتكنولوجيا.

لكن، وبالرغم من أن الصين هي الشريك الاقتصادي الأول للدول العربية، إلا أن التبادل التجاري بين الجانبين، وإن سجل مستويات جيدة من حيث الحجم والتنوع والكثافة، حيث ناهز 240 مليار دولار سنة 2020، فهو لم يرق بعد إلى مستوى المؤهلات المتاحة.

كما أنه يعرف عجزا كبيرا في الصادرات العربية نحو الصين، باستثناء الصادرات من النفط والغاز، مما يستدعي العمل المشترك من أجل تشجيع هذه الصادرات وتنويعها، لتكون قاطرة للنهوض بالاقتصاد العربي الصناعي والفلاحي والخدماتي.

كما أن عدد السياح الصينيين الذين يزورون الدول العربية، أقل من عدد نظرائهم العرب الذين يتوجهون إلى جمهورية الصين الصديقة، وهنا ندعو للعمل على رفع عدد السياح في الاتجاهين، لتحقيق ما نصبو إليه جميعا من مزيد التقارب والتواصل بين الشعوب العربية والشعب الصيني الصديق.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن من بين ركائز السياسة الخارجية للمملكة المغربية تطوير التعاون جنوب-جنوب وتنويع الشركاء والانفتاح على المجموعات الإقليمية، حيث تربط المملكة بعدد كبير منها علاقات صداقة وتضامن وتعاون مثمر، وبالأخص تلك المنتمية لدول الجنوب.

وفي هذا الصدد، نود التعبير عن ارتياحنا العميق لما يطبع العلاقات المغربية الصينية من صداقة تاريخية متينة، وتعاون مثمر في مختلف المجالات، ومن تنسيق وتشاور بناء، وبخصوص مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبما يتقاسمه البلدان من رغبة أكيدة وصادقة في تطويرها.

وفي هذا السياق، نؤكد على انخراط المملكة المغربية في سياسة الصين الواحدة، كأساس للعلاقات بين البلدين الصديقين. كما أن دعمنا للمبادرات التي قدمتها الصين، «كمجموعة أصدقاء المبادرة الدولية للتنمية»، يعكس مستوى التعاون الوثيق بين البلدين الصديقين.

كما يحرص المغرب على المضي قدما في ترسيخ «الشراكة الاستراتيجية» المبرمة بين البلدين في ماي 2016، و«مذكرة التفاهم حول مبادرة الحزام والطريق»، وبالتالي توسيع آفاق التعاون الثنائي ليشمل قطاعات جديدة وواعدة وذات قيمة مضافة، للارتقاء بالعلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الصديقة إلى مستويات أعلى.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة، كعادتها في منتديات التعاون التي تجمع المنطقة العربية بتجمعات ودول أخرى، شاركت المملكة المغربية في كل الاجتماعات والأنشطة الغنية والمتعددة المنظمة في إطار منتدى التعاون العربي الصيني، بروح بناءة ومسؤولة. وقد أسهمت في احتضان وإنجاح المبادرات المهمة التي تمت بلورتها في هذا الإطار، وذلك لإيمانها بجدوى وبضرورة تعزيز وتقوية الشراكة الاستراتيجية بين الصين والدول العربية.

كما تجدد المملكة المغربية اليوم، تأكيد استعدادها للإسهام الفعال في الرفع من مستوى هذه الشراكة الاستراتيجية، في جميع المجالات، في التزام دائم بالقضايا العربية العادلة والمشروعة، من أجل بناء نظام سياسي واقتصادي عالمي أكثر عدلاً وتوازناً، وفي احترام تام لسيادة الدول ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي هذا الإطار، فإن المملكة المغربية تشيد بالمبادرات العربية الصينية التي سيتم تبنيها في إطار هذه القمة، وتؤكد استعدادها للإسهام بكل جدية وتفاعلية فيما سيتضمنه «إعلان الرياض» من توصيات، بغية الرقي بالشراكة الاستراتيجية العربية الصينية، ووضع أسس قوية لبناء مستقبل مشترك يضمن سبل التعاون البيئي، وتشجيع الاستثمار وتأهيل الاقتصاد وتحسين أدائه، والنهوض بواقع الإنسان العربي، والانخراط في مجتمع المعرفة والاتصال.

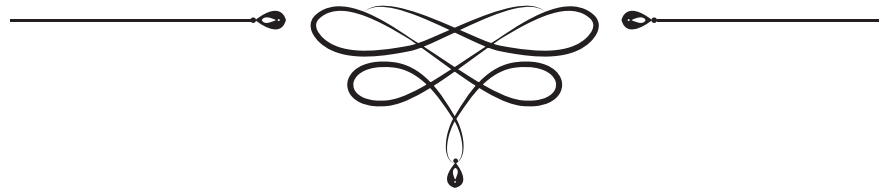
ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أجدد الإعراب عن فائق اعتزازي بعمق الروابط القائمة بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية، وبمتانة علاقتهما الثنائية؛ مشيداً بما يجمع البلدين الشقيقين من شراكة نموذجية، قوامها التشاور البناء والتضامن الفعال، والتعاون المثمر في مختلف المجالات الاستراتيجية.

كما أعرب عن اعتزازي بما يربط الأسرتين الملكيتين من أواصر الأخوة الصادقة والتقدير المتبادل، وما يتقاسمه الشعبان الشقيقان من مودة وصداقة.

وفي الختام، أود أن أجدد شكري الخالص للمملكة العربية السعودية، قيادة وحكومة وشعباً، على حسن الاستقبال، وعلى ما بذلته من جهود لتنظيم وإنجاح هذه القمة، لتحقيق ما نصبو إليه جميعاً من ترسيخ أسس شراكة حقيقية، تخدم السلام والاستقرار، وتنتج التقدم والرخاء المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» .

خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2023



## رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المؤتمر رفيع المستوى لدعم مدينة القدس

القاهرة - 21 رجب 1444هـ الموافق 12 فبراير 2023م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السمو والمعالي والفضيلة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن أخطب هذا المؤتمر رفيع المستوى، لدعم مدينة القدس، الذي تنظمه جامعة الدول العربية بالقاهرة، تفعيلًا لقرار القمة العربية بهذا الشأن.

وإن حضور نخبة من الشخصيات، السياسية والدينية والحقوقية والإعلامية المرموقة لهذا الملتقى الهام، ليجسد الإرادة المشتركة، لرفع أحد تحديات السلام العالمي المزمنة، في منطقة الشرق الأوسط.

كما تعد مشاركة المملكة المغربية اليوم، تأكيدًا لالتزامها المتجدد والثابت، بدعم القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكل خاص، والتي نوليها أهمية قصوى، من منطلق الأمانة التي نتقلدها، بصفتنا رئيسًا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، حيث جعلناها في مستوى مكانة قضيتنا الوطنية الأولى، وأحد ثوابت سياستنا الخارجية، كما أكدنا على ذلك في مناسبات مختلفة.

ومما يضيف أهمية خاصة على هذا اللقاء الهام، كونه ينعقد في ظرفية صعبة تمر منها القضية الفلسطينية، وقضية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

وهو ما يلقي على عاتقنا مسؤولية جماعية، في إطار أجندة العمل العربي المشترك، وتوحيد الموقف العربي، لمواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها المدينة المقدسة، ومحاولة طمس هويتها الحضارية الفريدة، وتغيير طابعها القانوني، الذي تعهدت قرارات مجلس الأمن الدولي بحمايته.



أجل، إن التدابير الأحادية، التي من شأنها إضفاء واقع غير شرعي على القدس ومحيطها، تعتبر تهديداً للقانوني للمدينة، وتركيبها الديمغرافية، وطابعها التاريخي القائم على تعدد الثقافات والأديان.

وإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات الممنهجة والمتعارضة مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لا تساعد على بناء الثقة، بل تقوض كل أسس التوصل إلى حل دائم، يقوم على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب، في أمن وسلام.

ومما لا شك فيه، أن الحديث عن الواقع الصعب للقدس الشريف، لا يمكن قراءته بمعزل عن سياقه العام، المرتبط بمسار القضية الفلسطينية. فتوقف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، واستمرار حالة التعنت والجمود في العملية السلمية، يمنح الفرصة للجهات المتطرفة لتأجيج الصراع، واستثارة المشاعر الدينية، وزيادة حالة الاحتقان والتوتر داخل مدينة القدس، مما يندرج بتحول النزاع من صراع سياسي إلى صراع عقائدي، قد تكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

لذا، فإن حماية مدينة القدس من مخططات تغيير الوضع التاريخي والقانوني فيها، ينبغي أن يكون عملاً صادقاً ومخلصاً، بعيداً عن نطاق الشعارات الفارغة، والمزايدات العقيمة، والحسابات الضيقة.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد أكدنا، أكثر من مرة، على أن مدينة القدس تحظى بمكانة متميزة في وجدان الشعوب العربية والإسلامية، مما يجعلها أمانة على عاتقنا جميعاً، ومسؤولية كبرى أمام الله والتاريخ. وبالتالي، فالدفاع عنها لا يجب أن يكون عملاً ظرفياً أو مناسباتياً، وإنما ينبغي أن يشمل التحركات الدبلوماسية المؤثرة، والأعمال الميدانية الملموسة، داخل المدينة المقدسة.

إن العمل الميداني الملموس، الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، وهي الذراع الميدانية للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، منذ أزيد من 25 سنة، تحت إشرافنا الشخصي، يهدف إلى دعم المدينة المقدسة، والحفاظ على طابعها الحضاري، من خلال تنفيذ مشاريع اجتماعية وتنموية تهتم جميع فئات المجتمع المقدسي.

وقد استطاعت الوكالة تنفيذ ما يزيد عن 200 مشروع، بكلفة تُقدَّر بحوالي 65 مليون دولار، بتمويل مغربي مائة في المائة، من ميزانيتها في صنف تبرعات الدول، وحوالي 70 في المائة، في صنف تبرعات المؤسسات والأفراد.

وفي هذا الإطار، تشدد المملكة المغربية على ضرورة تضافر الجهود العربية والإسلامية، من أجل الانخراط في مسار حماية ودعم مدينة القدس الشريف، والدفع في اتجاه تحقيق انفراج سياسي، من شأنه أن يفتح آفاقاً للتفاوض بمستقبل يسوده السلم والأمن والازدهار بالمنطقة، من خلال احترام مبادئ العيش المشترك، واعتبار الاختلاف، سواء الثقافي أو الديني أو المذهبي، رصيماً وغنى ثقافياً ومجتمعياً مشتركاً، يجمع ولا يُفرق.

وهي نفس المقاربة التي تبناها «نداء القدس»، الذي وقعناه مع قداسة البابا فرنسيس، بابا الفاتيكان، في الرباط بتاريخ 30 مارس 2019، وأكدنا فيه على «أهمية المحافظة على مدينة القدس الشريف، باعتبارها تراثاً مشتركاً للإنسانية، وبوصفها، قبل كل شيء، أرضاً للقاء الحضارات، ورمزاً للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزاً لقيم الاحترام المتبادل والحوار».

وفي هذا الصدد، نجدد الدعوة إلى إقامة تحالف عالمي يجمع كل القوى الحية، الملتزمة بالسلام، والمؤمنة بقيم التسامح والتعايش، لإنقاذ مدينة السلام، والحفاظ على موروثة الحضاري والإنساني المشترك، انسجاماً مع النداء الذي أطلقناه بالرباط سنة 2009، بمناسبة المؤتمر الدولي حول القدس.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، من منطلق التزامه الراسخ، يظل مقتنعا بأن القضية الفلسطينية، هي قضية سياسية جوهرية، وهي مفتاح الحل الدائم والشامل من أجل إرساء السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. لذلك، يتعين إيجاد تسوية عادلة لها في إطار الشرعية الدولية، ووفق مبدأ حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي.

وإيماناً منا بأن السلام في منطقة الشرق الأوسط يبقى خياراً استراتيجياً لا محيد عنه، ستواصل المملكة المغربية جهودها، مستثمرة كل إمكانياتها، والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة، من أجل المساهمة في أي جهد دولي يهدف إلى إعادة إطلاق مسار الحوار والمفاوضات، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لوضع حد للنزاع، وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء بمنطقة الشرق الأوسط.

ونغتتم هذه الفرصة، لنجدد التعبير عن دعمنا الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أخيها فخامة الرئيس محمود عباس، في جهودها لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق، إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال، ووحدة وازدهار.

وختاماً، فإننا نتطلع إلى أن يشكل هذا الملتقى الرفيع، سنداً قوياً للقدس والمقدسين، وتنويراً أعمق بعدالة ومركزية قضية مدينة القدس الشريف، سائلين الله تعالى أن يسد خطانا، لتحقيق كل ما يخدم السلام، والحفاظ على هوية مدينة السلام، لتظل ملتقى للتعايش والوئام بين أتباع جميع الأديان السماوية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الثانية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات  
للجنة المناخ الخاصة بمنطقة الساحل  
أديس أبابا - 26 رجب 1444هـ الموافق 17 فبراير 2023م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

إخواني أصحاب الفخامة رؤساء الدول،  
السيد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،  
حضرات السيدات والسادة رؤساء الحكومات،

يسعدنا اليوم، أن نتعقد الدورة الثانية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات للجنة المناخ الخاصة بمنطقة الساحل، وخصوصاً كونها تتيح الفرصة لنا جميعاً لمعرفة مدى تحقق الأهداف التي حددناها خلال المؤتمر الأول (لرؤساء الدول والحكومات للجنة المناخ لمنطقة الساحل) المنعقد في نيامي سنة 2019، وهي تُنزل على أرض الواقع.

ولذلك فإنه لا يسعني بهذه المناسبة، إلا أن أشيد بالدور القيادي لأخينا فخامة الرئيس محمد بازوم، والذي مكنا من مواصلة عملية تنزيل هذه الأهداف على أرض الواقع بكل عزم وتصميم.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تشير التوقعات إلى أن تقلبات مناخية بالغة الشدة، ستشكل تهديداً مباشراً لحياة نحو 118 مليون إفريقي، من الفئات الأكثر فقراً، بحلول 2030، إذ يُرتقب أن تتسع دائرة الفقر داخل مجموعة دول الساحل الخمس، لتشمل بحلول 2050، أعداداً إضافية، فُدرت بـ 13.5 مليون شخص.

وعلاوة على ذلك، ورغم هذه الحصيلة المهولة، فإن قارتنا لم تتوصل إلى غاية سنة 2020 إلا بـ 12% من التمويلات المناخية الدولية.

أجل، إنه لا يمكن كسب معركة المناخ في منطقة الساحل إلا بالتعبئة المثلى للموارد الذاتية لدولها، مع الحرص على اقتران ذلك بدعم مالي دولي يرقى إلى مستوى تطلعات خطة الساحل للاستثمار في المناخ.

ويستند هذا المطلب الأساسي، على الخطوة التاريخية التي تكللت بها القمة السابعة والعشرون، لمؤتمر الأطراف (كوب 27)، والمتمثلة في إحداث صندوق للتعويض عن الخسائر والأضرار المتفاقمة، جراء الأزمة المناخية. فأى منطقة في العالم بوسعها أن تجسد، من وقع تضررها، مدى الحاجة الملحة إلى إنشاء مثل هذا الصندوق، إن لم تكن منطقة الساحل ذاتها؟

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق أن أعلننا في خطابنا بمناسبة المؤتمر الأول للجنة المناخ، الخاصة بمنطقة الساحل، عن كون المغرب قد أوفى بتعهداته عبر الدعم الذي يقدمه للجنة، فيما يتعلق بتعزيز القدرات، والمساعدة التقنية، والدعم المالي، من أجل إعداد دراسات الجدوى اللازمة لاستكمال خطتها المتعلقة بالاستثمار المناخي. كما أن المملكة المغربية، التزاماً منها بهذا الموقف، ما فتئت توفر المساعدة التقنية الضرورية لأداء مهام اللجنة، وهي عازمة على مواصلة عملها، بنفس الحرص والإصرار، من أجل استكمال تنفيذ خارطة الطريق الموكولة إليها في هذا الشأن.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من الصعاب التي ما زالت تعيق العمل الإفريقي، الرامي إلى مواجهة تحديات الأزمة المناخية، فإنه بوسعنا أن نهني أنفسنا على النهج الحكيم الذي ارتضيناه، نحن القادة الأفارقة، ألا وهو نهج العمل الإقليمي القائم على التنسيق والتشاور.

وما الاجتماع رفيع المستوى الذي عقده لجان المناخ الإفريقية الثلاث، على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (كوب 27)، بمبادرة من أخوي الرئيس ماكي سال، والرئيس ساسو نغيسو، إلا تجسيد لهذه المقاربة التضامنية التي ينبغي تعزيزها. كما أن من شأن الارتقاء بمستوى التنسيق بين الهياكل الإدارية للجان الثلاث، أن يعزز انسجام عملنا المشترك من أجل قارة تتمتع بقدرة أكبر على مواجهة التغيرات المناخية والتصدي لآثارها.

وستظل الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا، بمناسبة قمة العمل الإفريقية الأولى، المنعقدة بمراكش في 2016، على هامش القمة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف (كوب 22)، نبراساً ينير طريق جهودنا من أجل ضمان صمود قارتنا في وجه التحديات المناخية، وتحقيق طموحات الأجيال الإفريقية المستقبلية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته» .

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة تسليم جائزة التميز لسنة 2022  
من الاتحاد الإفريقي لكرة القدم  
كيغالي - 21 شعبان 1444هـ الموافق 14 مارس 2023م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أخي العزيز بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا،

السيد رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم،

السيد رئيس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، بدايةً، أن أعرب لكم عن عميق ترحيبي بمنحي جائزة التميز لسنة 2022 من الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، والتي يسعدني تسلمها اليوم.

وأود، بهذه المناسبة، أن أحيي حضور السيد جيانى إيفانتينو، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، مشيداً بالتزامه القوي تجاه كرة القدم الإفريقية.

كما أشكر رئيس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، السيد باتريس موتسيبي، على دوره الريادي وجهوده من أجل تعزيز إشعاع كرة القدم الإفريقية وإعادة المصداقية لهيئاتها التقريرية.

ولعل ما يجمعني بأخي فخامة الرئيس بول كاغامي، الذي يحتفي به الاتحاد الإفريقي لكرة القدم أيضاً اليوم، هو ثقتنا الراسخة في قارتنا الإفريقية، وفي شبابها وقدراتها. وهذا ما يحفزنا على العمل المتواصل، بحماس لا يستكين ولا يغتر بالركون إلى ما حققناه من مكتسبات.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

ما زلت متشبتاً بالقناعة التي عبرت عنها في خطابي بمناسبة القمة التاسعة والعشرين لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في سنة 2017، الذي أكدت فيه أن «مستقبل إفريقيا يبقى رهيناً بشبابها» وأن «انتهاج سياسة إرادية موجهة نحو الشباب من شأنه تركيز الطاقات على التنمية».

إن هذه الجائزة التي تُمنح لي اليوم هي، أولاً وقبل كل شيء، تكريم لعبقرية إفريقيا وشبابها المتألق. فهي تمثل، بالنسبة لي، اعترافاً بالاختيارات التي انتهجتها من أجل توفير الظروف الكفيلة بإبراز هذه العبقرية والنهوض بها. وذلك لأن كرة القدم ليست رياضة فحسب، بل هي ثمرة بناء وعمل متواصلين.

ولقد حرصت دوماً على جعل كرة القدم في بلدي، المملكة المغربية، ركيزة للنجاح ورافعة للتنمية البشرية المستدامة. فلئن كانت لعبة تستأثر بقلوب الملايين، وموهبة تعكس طاقة إبداعية خلقة، فهي تقوم أيضاً على أساس رؤية مستقبلية، والتزام طويل النفس، وحكامة قوامها النجاعة والشفافية، واستثمار في البنيات التحتية وفي الرأسمال البشري.

وبقدر ما شرفت كرة القدم المغربية القارة الإفريقية خلال كأس العالم الأخيرة بقطر، فإنها قد أعلنت من شأن القيم الإنسانية المتمثلة في روح المثابرة ونكران الذات، والدفع بالقدرات الذاتية إلى أقصى الحدود. وهي القيم التي حرصنا على ترسيخها من خلال ضم الرياضة إلى التربية، سعياً منا إلى توسيع قاعدة ممارسة كرة القدم بشكل خاص، وتحرير الطاقات ومواكبة ما يتم اكتشافه من مواهب بما يناسب من تكوين وتأهيل.

وقد أثبتت المملكة المغربية، في مناسبات عديدة، وبالعامل الملموس، أنها تضع إمكانياتها وبنياتها التحتية وتجربتها، لاسيما في مجال كرة القدم، رهن إشارة جميع البلدان الإفريقية الشقيقة الراغبة بدورها في جعل الشباب دعامة للأمل والنمو.

وذلك لأن طموحي من أجل بلدي لا يضاويه في جوهره سوى طموحي من أجل القارة الإفريقية.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

من هذا المنطلق، أعلن أمام جمعكم هذا، أن المملكة المغربية قد قررت، بمعوية إسبانيا والبرتغال، تقديم ترشيح مشترك لتنظيم كأس العالم لسنة 2030.

وسيحمل هذا الترشيح المشترك، الذي يعد سابقة في تاريخ كرة القدم، عنوان الربط بين إفريقيا وأوروبا، وبين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه، وبين القارة الإفريقية والعالم العربي والفضاء الأورومتوسطي. كما سيجسد أسمى معاني الالتئام حول أفضل ما لدى هذا الجانب أو ذاك، وينتصب شاهداً على تضافر جهود العبقرية والإبداع وتكامل الخبرات والإمكانات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الأولى لـ «اليوم الوطني للصناعة»  
الدار البيضاء - 7 رمضان 1444هـ الموافق 29 مارس 2023م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه الدورة الأولى لـ «اليوم الوطني للصناعة». وقد أبيننا إلا أن نسبغ رعايتنا السامية على هذه التظاهرة، تأكيداً منا للاهتمام الذي نوليّه للتهوض بهذا القطاع الحيوي، ضمن النسيج الاقتصادي الوطني، الذي يعد رافعة أساسية ودعامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة.

لذلك، نتطلع إلى أن يُدرج هذا اليوم الوطني للصناعة ضمن رزمة التظاهرات الاقتصادية الكبرى، كموعِد سنوي لهذا القطاع والفاعلين فيه. كما نوجه لتنظيم دوراته المقبلة على صعيد الجهات، من أجل إبراز القدرات الصناعية المحلية وتدارس التحديات الخاصة المرتبطة بكل جهة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سجل المغرب تقدماً هاماً في القطاع الصناعي على مدى العقدين الأخيرين بفضل اعتماد الصناعة المغربية لمبدأ الانفتاح الاقتصادي العالمي واستنادها إلى استراتيجيات طموحة وواضحة، نابعة من رؤية مجالية شاملة.

فقد صُممت هذه الاستراتيجيات لتجعل من الصناعة رافعة محورية للتنمية الاقتصادية في المغرب، ومصدراً رئيسياً لتوفير فرص الشغل، ومحفزاً للاستثمار المنتج والتصدير، وقاطرة للنمو والتنمية في خدمة المواطن. كما تمت مواكبتها بشبكة من البنيات التحتية الصناعية واللوجستية والطاقية، وبإصلاحات هيكلية، بهدف تحسين مناخ الأعمال، والرقى بتكوين الكفاءات، والرفع من تنافسية الصناعة المغربية.

وبفضل ذلك وبما تنعم به المملكة من استقرار سياسي وماكرو-اقتصادي، وخبرة صناعية، تمكنت الصناعة المغربية، من أن تركز تموقعها على مهن وتخصصات على درجة عالية من التقنية، وتصبح محركاً للنمو والإنتاج والتصدير.



وبذلك أصبح المغرب اليوم وجهة عالمية لا غنى عنها بالنسبة لقطاعات متطورة كصناعة السيارات، التي تتبوأ فيها بلادنا مركز الريادة على الصعيد القاري؛ وصناعات الطيران، حيث توفر المملكة منصة ذات جاذبية لإنتاج ما تتطلبه هذه الصناعات من معدات ومكونات وقطع غيار.

كما عززت المملكة موقعها كفاعل رئيسي في مجال الأمن الغذائي العالمي، والإفريقي على وجه الخصوص، من خلال تطوير صناعة الأسمدة، بحيث صارت توفر للفلاحين منتجات تتميز بجودتها العالية، وأسعارها المناسبة، وتراعي احتياجات التربة والزراعات في كل منطقة.

ومن جهتها، تساهم الصناعات الغذائية الوطنية في تثمين موارد بلادنا السمكية والفلاحية، وفي تعزيز السيادة الغذائية.

كما استفاد قطاع النسيج والجلد من التحولات التي طالت سلاسل القيم العالمية، من خلال تركيز تموقعه في قطاعات مستدامة وذات قيمة مضافة عالية.

وقد تعززت قدرة صناعتنا على الصمود في وجه التحديات، من خلال الدور الهام الذي قامت به هذه القطاعات، وقطاعات أخرى شهدت دينامية نمو مماثلة، لاسيما على مستوى التصدير. وهو ما مكّنها من الحد من وقع أزمة كوفيد-19، والاضطلاع بدور حيوي في تعزيز السيادة الصناعية والصحية والغذائية لبلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، المتسمة بالنزاعات الجيوسياسية، إلى بروز عدد من مناطق التوتر والاضطراب، زادت من حدتها التغيرات المناخية وانعكاساتها المتعاضمة، مما أثر سلباً على تأمين الإمدادات الحيوية وتضخم أسعارها. وبالنظر إلى هشاشة سلاسل القيم العالمية، وفي ظل الاعتماد الكبير على الواردات، فإن سيادة بلادنا في هذا المجال تظل في صلب الأولويات. ومن هنا، فالصناعة الوطنية مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي، من أجل تقليص هذا الاعتماد، ودعم قدرتنا على الصمود والرفع من مستوى تنافسيتنا، وترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة.

كما ينبغي الاستعداد الكامل لولوج عهد صناعي جديد، يتخذ من مفهوم السيادة هدفاً ووسيلة. ولكسب هذا التحدي، فإن بلدنا تحتاج، إلى صناعة تستوعب أنشطة وخبرات جديدة، وتوفر المزيد من فرص الشغل.

لذلك، يتعين على القطاع الصناعي أن يجعل من القدرة على توفير مناصب شغل قارة للشباب رهانه الأول، إذ لا سبيل لتحقيق أي طموح صناعي بدون رأسمال بشري يتمتع بالقدرات والكفاءات العالية.

وبالتالي، فلا بد للنسيج الصناعي الجديد من تعميم ملاءمة الرأسمال البشري مع الحاجيات الخاصة للمشاريع الصناعية، وتقوية المهارات التدريبية. ولتحقيق ذلك، يتعين تأمين تكوين جيد للشباب يستجيب للحاجيات والتحولات الجديدة، وينفتح على التكنولوجيات الحديثة، وذلك في إطار شراكة معززة بين القطاعين العام والخاص.

كما يتوجب أيضاً إرساء آليات المواكبة وتوسيع نطاقها، من أجل تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والبحث والتطوير داخل المقاولات المغربية، مع إحداث منظومة تضم القطاع الصناعي والجامعات ومراكز البحث، من أجل دعم الابتكار وجعله محركاً

لنمو الصناعة المغربية. ومن جهة أخرى، يستلزم هذا الارتقاء المنشود على مستوى الصناعة تسريع تحقيق رهان الإنتاج الخالي من الكربون، باعتماد الكهرباء المولدة من مصادر متجددة وبأسعار تنافسية، والرفع من الكفاءة الطاقية.

ولا بد للقطاع الصناعي المغربي أن يسهم في المحافظة على الموارد المائية، عبر ترشيد استخدام الماء، وإعادة استعمال المياه العادمة، واعتماد التكنولوجيات والحلول الجديدة.

وهكذا يمكن للمملكة أن تصبح نموذجاً مرجعياً في مجال أنماط الإنتاج المسؤولة والمستدامة والخالية من الكربون، مما سيتيح استقطاب المستثمرين الأجانب الباحثين عن فرص في قطاعات الاقتصاد الأخضر.

حضرات السيدات والسادة،

بالنظر لأهمية ما حددناه من أولويات، واعتباراً لما يضطلع به القطاع الخاص من دور بجانب دور الدولة في القطاع الصناعي، ومسؤوليته في رفع التحديات واستغلال الفرص المتاحة؛ فإننا ندعو هذا الأخير إلى الاستفادة من الدينامية التي أطلقها الميثاق الجديد للاستثمار، واستغلال التحفيزات المتعددة الموجهة للاستثمار الخاص حسب الجهة، اعتباراً لخصوصيات كل جهة ومواردها ومؤهلاتها، بما يتيح لكل منها إقامة قطب اقتصادي قادر على توفير فرص الشغل، وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات الإنتاجية للمجالات الترابية.

كما ندعوه إلى توجيه جهوده نحو الاستثمار المنتج الذي تنخرط فيه علامات تجارية مغربية، بما في ذلك الاستثمار في القطاعات المتطورة والمستقبلية الداعمة للابتكار، وتطوير جيل جديد من المقاولات، عبر مجموع التراب الوطني؛ مساهماً بذلك في أورش التنمية التي تعرفها بلادنا، بما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين.

وفي الأخير، نأمل أن يشكل هذا الملتقى الوطني مناسبة لإرساء أسس سليمة ومتينة للنهوض بالقطاع الصناعي في بلادنا، حتى نجعل منه محركاً للنمو والتنمية المستدامة، وأداة لإنتاج القيمة وتوفير فرص الشغل.

نسأل الله أن يسدد خطاكم ويتوج بالنجاح والتوفيق أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية المشتركة  
للهيئات المالية العربية

الرباط - 08 شوال 1444هـ الموافق 29 أبريل 2023م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نرحب بضيوف المغرب الكرام أصحاب المعالي والسعادة، رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية لعام 2023، والتي نتشرف بلادنا باحتضان أشغالها للمرة السادسة، تأكيداً للاهتمام الكبير الذي توليه بلادنا للعمل العربي المشترك.

وبهذه المناسبة، يسرنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه الاجتماعات، التي أضفينا عليها رعايتنا السامية، تقديراً منا للدور الرائد الذي تضطلع به الهيئات المالية العربية، في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

إن اللقاء السنوي لهيئاتنا المالية العربية، يعتبر محطة هامة لتقييم المنجزات، وتثمين الجهود التنموية المشرفة التي تبذلها هذه الهيئات. كما يعد فرصة لاستشراف الرهانات التنموية المستقبلية المطروحة في عالم سريع التحول، ومناسبة لتبادل الآراء بخصوص السبل الكفيلة بدعم جهود الدول العربية لكسب تلك الرهانات.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تتعقد الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية لعام 2023، في ظل مناخ الضبابية وعدم اليقين الذي يطبع أداء الاقتصاد العالمي، لاسيما مع استمرار تداعيات الأزمة الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية الدولية، مع ما يترتب عن ذلك من تفاقم الضغوط التضخمية المتزايدة، وتشديد الشروط الائتمانية، وتنامي المخاطر المرتبطة بالأزمات البنكية، وكذا التحولات المناخية المقلقة والمتسارعة، التي تلقي بآثارها على آفاق النمو الاقتصادي، واستقرار الأسواق عبر العالم.

وأخذاً بعين الاعتبار لما تشكله هذه التطورات المتسارعة من مخاطر على الأمن الطاقى والغذائى، على المديين المتوسط والبعيد، فنحن بالتأكد مدعوون للعمل على مواصلة توحيد الجهود الإنمائية العربية المشتركة، وعلى تحيين الاستراتيجيات والبرامج التنموية، والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات وحاجيات المواطن العربي وخاصة الشباب.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد أظهرت الهيئات المالية العربية، تعبئة كبيرة لمساعدة الدول الأعضاء المتضررة من تداعيات جائحة كوفيد-19، وبعدها الأزمة الأوكرانية، وذلك من خلال إطلاق برامج ومبادرات تروم على وجه الخصوص، دعم الانتعاش الاقتصادي، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، والمحافظة على التوازنات الاقتصادية.

إلا أن هذه المجهودات، الجديرة بالتقدير والتنويه، لم تكن لتغطي كافة الاحتياجات التمويلية، بالنظر لحجم التحديات الجسيمة التي تواجهها بلداننا العربية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، في خضم تواتر الأزمات العالمية.

وفي طليعة الدروس التي يجب استخلاصها من الأزمة الممتدة منذ سنة 2020، حتمية توجه المؤسسات الإنمائية العربية لتعزيز قدراتها الاستباقية، حيال المتغيرات الدولية والإقليمية، ومواصلة العمل على دعم الجهود الإنمائية العربية، وذلك عبر إرساء واعتماد نماذج تنموية حديثة تركز على تحسين وتأهيل الاقتصاديات العربية، وتمكينها من الاندماج الفعلي في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

في هذا السياق، ستكون الهيئات المالية العربية، وهي توابك الجهود التنموية لبلدانها الأعضاء، مدعوة لتوطيد أوجه التكامل والاندماج التنموي فيما بينها، مع الحرص على دعم بروز سلاسل قيمة جهوية حقيقية في منطقتنا العربية، تأخذ بعين الاعتبار الميزات التنافسية، والمؤهلات الطبيعية والبشرية المهمة التي تزخر بها الدول العربية.

ويجب أن نستحضر في هذا السياق الدروس المستخلصة من الأزمات الأخيرة، التي اعترضت التطلعات المشروعة للشعوب العربية إلى التنمية المستدامة، مع طرح التدابير الاستباقية الكفيلة بتجنب العقبات المحتملة أمام مسار التنمية المنشود.

ومن بين أهم الأولويات التي ينبغي أن توظف الجهود الإنمائية للهيئات المالية العربية في السنوات المقبلة، تبرز المواكبة الاستباقية للتحويلات المناخية، التي يشهدها العالم بصفة عامة، ومنطقتنا العربية بصفة خاصة، وذلك عبر تقديم تمويلات تفضيلية للمشاريع الرامية لتعزيز الانتقال إلى اقتصاد أخضر ومستدام، وكذا دعم البحث وتقاسم الخبرات وحشد القدرات في هذا المجال.

ونود الإشارة بهذا الخصوص، إلى أن مواكبة الهيئات المالية العربية، لجهود البلدان الأعضاء في الحفاظ على الأمن المناخي، وبناء اقتصاد أخضر، تمر أيضاً، عبر دعم الدول العربية في المحافل الإنمائية الدولية، ليتسنى تحقيق التوازن بين قدراتها التمويلية، وحدود مساهمتها في انبعاثات الغازات المسببة للتغير المناخي، مع السعي للعب دور الوساطة في تنزيل الوعود التمويلية، التي يقدمها المجتمع الدولي في إطار اتفاقية باريس حول المناخ.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى التقاطع الملموس بين الأمن المناخي والأمن الغذائي، لا سيما على مستوى دعم جهود الأمن المائي بالدول العربية، وتبني خارطة طريق للتكامل الزراعي العربي، بشكل يوفق بين الإكراهات الآنية وتطلعات الاكتفاء الغذائي الذاتي للوطن العربي.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا لعلى يقين، بأن التمويلات الميسرة تعد من الدعائم الأساسية لعجلة النمو. وبالتالي فإن تنوع وتقوية تدفق تلك التمويلات، بين وفي ربوع الوطن العربي، ليعد من الشروط الأساسية والملحة، لكسب معركة التنمية المستدامة في بلداننا العربية.

ومن تم فإن الدور المنوط بالهيئات المالية العربية في هذا المجال، يكتسي أهمية خاصة، سواء من حيث دعم وجلب التمويلات الميسرة، أو تفعيل آليات دعم المشاريع الاستراتيجية، أو دعم المقاولات العربية، وخاصة تلك التي تسعى لتطوير قدراتها على المستوى الإقليمي والدولي، وكذا دعم تكامل سلاسل الإنتاج العربية.

ويأتي في مقدمة التمويلات النوعية المنشودة، تلك الموجهة لتعميم الحماية الاجتماعية، والارتقاء بالتعليم والتكوين المهني، لما لهما من آثار مباشرة على الحفاظ وتطوير الرأسمال البشري، وكذا مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مع إيلاء بالغ العناية لإقامة روابط متينة، بين تطوير التعليم والتكوين المهني، واحتياجات سوق الشغل، وإشراك القطاع الخاص وكافة المتدخلين في هذا الميدان.

وبالإضافة للاستمرار في تمويل مشاريع تأهيل البنيات التحتية، والمشاريع التي تدعم التكامل الاقتصادي، وتقوية صلات التعاون الإنمائي بين الدول العربية فيما بينها وبين الدول الإفريقية، وخاصة في مجالات الربط الطاقوي والبري والسككي والبحري، فإننا نتطلع لمزيد من جهود هيئاتنا المالية العربية لمواكبة الاستراتيجيات المنصبة على التحول الرقمي، الذي يظل في نظرنا أحد المجالات الواعدة للتقليص من الفوارق المجالية، وتعزيز الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب، وخاصة في العالم القروي.

ومن جهة أخرى، وكما لا يخفى عليكم، يضطلع القطاع الخاص بدور هام ومتعدد الأبعاد في العملية التنموية. مما يستدعي تحفيز الانخراط الفاعل والمسؤول لهذا القطاع، باعتباره الشريك المعول عليه في توطيد النماذج التنموية للبلدان العربية، لما يوفره من خبرات وفرص للشغل، ولدوره الأساسي في التصدي للتحديات التنموية للمنطقة العربية، في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والصحة.

ومن هنا، ندعو الهيئات المالية العربية، لمنح العناية اللازمة للمبادرة المقاولاتية، ولا سيما المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، ودعم الشمول المالي وتعزيز التنافسية.

## أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، الذي يعتز بانتماؤه العربي والإسلامي والإفريقي، لحريص على مواصلة وضع كفاءاته البشرية، وتبادل الخبرات التي راكمها في مختلف المجالات، رهن إشارة البلدان الشقيقة والصديقة، لتعزيز قدراتنا التنموية، وذلك إيماناً منا بأن تقدمنا ونماءنا لا يمكن تصوره بمعزل عن أشقائنا العرب والأفارقة.

فقد انخرطت المملكة المغربية في عدة مشاريع مشتركة تروم تقوية التكامل الاقتصادي العربي والإفريقي، على غرار مشروع أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا، الذي يعد مشروعاً استراتيجياً من أجل السلام والتنمية المشتركة، والذي يهدف لتعزيز الأمن الطاقوي، على المستوى القاري والدولي.

ولأيفوتنا هنا، أن نشيد بدعم المؤسسات المالية، الإقليمية والدولية، التي واكبت تمويل الدراسات الخاصة بهذا المشروع الواعد، وعبرت عن ترحيبها واستعدادها لدعم إخراج هذا المشروع القاري المهيكل لحيز الوجود.

ونود في الختام، أن نعبر عن جزيل شكرنا للهيئات المالية العربية، على دعمها لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة المغربية، من خلال المساهمة المتواصلة في تمويل مشاريعها الإنمائية والاستثمارية، وتقديم الدعم الفني والتقني في مختلف المجالات.

كما نشمن الجهود التي تقوم بها تلك الهيئات، في سبيل توفير الدعم المالي لأشقائنا الفلسطينيين، وندعو لمتابعة مواكبة كافة المشاريع التي تدعم مسيرة التنمية والصمود بفلسطين.

وإذ نجدد الترحاب بكم في بلدكم الثاني، المملكة المغربية، فإننا نسأل الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالنجاح والتوفيق.

« وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الأمر اليومي الذي وجهه صاحب الجلالة القائد الأعلى  
ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية،  
إلى القوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 67 لتأسيسها

23 شوال 1444هـ الموافق 14 ماي 2023م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

نتوجه، في هذا اليوم الأغر الذي يوافق حلول الذكرى السابعة والستين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، إليكم جميعاً بأصدق التهاني المشفوعة بسابغ عطفنا ورضانا بهذه المناسبة السعيدة، معبرين لكم عن عميق ارتياحنا وكامل رضانا لما قدمتموه وتقدمونه من أعمال جلية في سبيل الدفاع عن ثوابت الأمة ومقدساتها، ولما تتصفون به كما عهدناكم، من خصال الجندي والمواطنة الحقة المتأصلة في تاريخ الجندي المغربي الحافل بالأمجاد والبطولات.

وإن ما تضطلعون به من مهام، وما تتحلون به من صادق الإرادة ونكران الذات في الدفاع عن الوطن والذود عن وحدته الترابية وفاء لقسم المسيرة، لمن دواعي اعتزازنا وافتخارنا بكم وبالأدوار الجلية المنوطة بأفراد القوات المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، الساهرين ليل نهار على الوحدة الترابية للمملكة، المدافعين بكل عزم وصمود عن المقدسات الوطنية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن القدرة على استشراف المستقبل وضرورة التأقلم مع مستجداته الطارئة وكذا القيام بمهام متعددة ومتنوعة في كل الظروف والأوقات، يستوجب، تنفيذاً لأوامر جلالتنا، العمل المتواصل على تطوير منظومة التخطيط والقيادة مع تفعيل شبكة واسعة من وسائل الاتصال والمعلوماتية من أجل تنفيذ المهام الأساسية بانضباط واحترافية.



كما أن التحولات الجيوستراتيجية التي تشهدها الساحة الدولية تقتضي منكم، علاوة على اليقظة الدائمة والتكيف المستمر، مقارنة عقلانية، كيفاً وكماً، بغية تعزيز القدرات الدفاعية والعملياتية واللوجيستية لقواتنا، فضلاً على امتلاك الإمكانيات التقنية الحديثة في مجالات حساسة تشمل إدارة العمليات ونظم الدفاع والرصد والرقمنة، والتي تستوجب إعداد وتأهيل العنصر البشري لمواكبة التغيرات.

وفي هذا السياق، وعلاوة على برامج التطوير والبحث العلمي التي تم إطلاقها بشراكة مع الجامعات والمعاهد المغربية من أجل الانخراط في السيرورة التي يعرفها التطور الصناعي الوطني، أصدرنا أوامراً سامية، بإنشاء المركز الملكي للدراسات وأبحاث الدفاع التابع للكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا، والذي أوكلنا إليه مهمة المساهمة في تكريس ثقافة المقاربة الاستراتيجية في التعامل مع إشكاليات وتحديات منظومة الدفاع والأمن، في أبعادها الشاملة، وخلق فضاء للكفاءات التحليلية المدنية والعسكرية. معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن توجه جلالتنا الراسخ نحو إرساء قواعد الإخاء والتضامن والسلم، جهويا وقاريا ودوليا، والذي يعتبر دافعا أساسيا في تقوية أواصر التعاون العسكري البيئي ومتعدد الأطراف، مكن من نسج علاقات بنوية قوية مع مختلف الشركاء والأصدقاء، ساهمت بشكل كبير في إثراء منظومتنا الدفاعية وتعزيز رصيد قواتنا المسلحة، كشريك موثوق به في استتباب الأمن ونشر قيم التسامح والسلام طبقا للمواثيق الدولية.

وسعياً من جلالتنا لتكريس وتعزيز هذا التوجه، واصلت القوات المسلحة الملكية انفتاحها على محيطها الخارجي، والذي يتجلى في تكثيف الشراكات مع جيوش الدول الصديقة والمشاركة الفعالة للبعثات المغربية في عمليات حفظ السلام، وتعزيز الدعم للدول الإفريقية الشقيقة في مجال التكوين والتدريب في معاهدنا ومدارسنا العسكرية.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن ما نلمسه فيكم على الدوام من ثبات راسخ وتجدد دائم يزيد من إصرارنا على مواصلة الجهد والعمل من أجل تمكينكم من الوسائل الضرورية التي تعينكم على القيام بمهامكم المتعددة خير قيام. وهنا يجب التنويه بالمجهودات المحمودة التي تبذلونها بكامل مكوناتكم إلى جانب نظرائكم في الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارات الترابية، في مجال تدير الطوارئ والإنقاذ والتضامن الاجتماعي.

وإذ نحیی فيكم هذه الروح العالية من الانضباط والعزيمة والإصرار في كل تدخلاتكم الميدانية، لا يسعنا إلا أن ننوه كذلك بتعبئكم المستمرة المواكبة لتكوين فوج جديد من المجندين والمجنندات للخدمة العسكرية، التي توليها جلالتنا اهتماما خاصا من أجل إنجاحها وبلوغ مقاصدها العليا، حيث جندت لها القوات المسلحة الملكية، تنفيذاً لتعليماتنا السامية، كل إمكانياتها وأطرها العسكرية، بشراكة فعالة مع الإدارات العمومية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

ولقد حرصنا عند إعادة العمل بالخدمة العسكرية على أن يتلقى المجندون تكويناً يوازي بين الخبرة العسكرية الأساسية والتأهيل المهني، مما سيساعد في صقل قدراتهم التقنية والجسمانية والنفسية وكذا تأهيلهم لاستشراف المستقبل بأمل وثقة وانضباط، ليكونوا جديريين بالمشاركة الفعالة في نهضة الوطن الاقتصادية والاجتماعية.

## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

ككل سنة في هذه المناسبة الخالدة، نستحضر ذكرى الملاحم التاريخية التي خاضها أسلافنا المنعمون وأبطالنا المجاهدون، وفي مقدمتهم جدنا جلالة الملك محمد الخامس ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما، وكذا شهداءنا الأبرار، الذين ضحوا بالغالي والنفيس في سبيل حرية وعزة الوطن والدين لكم فيهم المثل الأعلى الذي يجب أن تستلهموا منه العبر وتستنبطوا به وتسيروا على نهجه.

وقفكم الله جميعا، وسدد خطاكم، وكلل أعمالكم بالنجاح، وأبقاكم درعا واقيا وحصنا منيعا لوطننا، معترزين بقيمه العليا التي تأسست عليها أسرة القوات المسلحة الملكية، وبإخلاصكم الدائم لقائدكم الأعلى، متشبثين على الدوام بشعاركم المقدس الخالد: الله- الوطن - الملك».



رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الحجاج المغاربة الميامين برسم موسم الحج لسنة 1444هـ بمناسبة مغادرة أول فوج منهم  
إلى الديار المقدسة  
مطار الرباط / سلا - الجمعة 13 ذو القعدة 1444هـ الموافق 02 يونيو 2023م

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حجاجنا الميامين،

أمنكم الله ورعاكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فجرباً على السنة الحميدة التي دأبنا على اتباعها في مخاطبة الفوج الأول من حجاجنا الميامين، بوصفنا أميراً للمؤمنين، والمؤمنين على تعظيم شعائر الدين وصيانة المقدسات في بلدنا الحبيب، نتوجه إلى الفوج الأول من حجاجنا ومن خلالكم إلى كافة الحاجات والحجاج الميامين لهذه السنة، تجسيدا لعنايتنا الفاتقة لركن من أركان الإسلام، ألا وهو الحج إلى بيت الله الحرام استجابة لقوله تعالى: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا، وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات». «

هدفنا تزويدكم بتوجيهاتنا السامية فيما يتعلق بأداء هذه الفريضة المقدسة التي تجمع المسلمين على صعيد واحد، متجردين من المحيط والمخيظ مستحضرين بكامل الابتهاال والخشوع معنى العبودية لله رب العالمين، متجردين من كل ما يميز بين المؤمنين من المظاهر الدنيوية والمقامات الاجتماعية، وهم يبتهلون بصوت مشترك: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك». «

وها أنتم على أتم الاستعداد لمغادرة وطنكم الغالي متوجهين إلى بيت الله الحرام الذي يعد أول بيت أقيم لعبادة الله على وجه الأرض، مفارقين للأهل والأوطان رجاء المغفرة والرضوان. صحبتكم السلامة في الذهاب والإياب.

## حجاجنا الميامين ،

في هذا السياق نذكركم بضرورة التزود بالتقوى التي هي خير زاد في هذه الرحلة الميمونة، وبالتحلي بحسن الخلق في موسم عظيم ينبغي أن يحرص فيه المسلمون على أمرين عظيمين متكاملين، أولهما توحيدهم لله الواحد الأحد، والأمر الثاني تجسيد وحدتهم واعتصامهم بحبله المتين، فلقد أقام الإسلام ركن «الحج» على أساس تجسيد المساواة بين المؤمنين وهم على صعيد واحد بالبيت الحرام ومنى وعرفات، وذلك بإحرامهم حيث لا تمييز بينهم بأي اعتبار، ولا تفاوت بينهم في هذا المقام من حيث المراتب والأقدار. واعلموا أنكم في هذا المقام العظيم بمثابة سفراء لدينكم في موسم عظيم يجسد الأخوة الإسلامية والوسطية في الاعتقاد والسلوك، وبذلك مظاهر التطرف والغلو، وكل ما يبعث على الشقاق والعدوان.

وفي هذا السياق نذكركم -معاشر الحجاج- بما يقتضيه هذا المقام من أداء المناسك بكل انضباط والتزام، وتجاوب صادق مع فقه الحج بأركانه وواجباته، وسننه ومندوباته. ولاشك في أنكم تزودتم في هذا الشأن بخير الزاد، استيعاباً لما قام به فقهاؤنا الأمثال من عالما وعلماء في هذا المجال، بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وحرص وزيرنا في الأوقاف على القيام بالمتعين في هذا الشأن. كما نذكركم بواجب إعمار أوقاتكم حيثما حللتم بالأذكار والأدعية والاستغفار، وبأعمال الطاعات والقربات، متسامين عن سفاسف الأمور والخلاف الموقع في المحذور. امثالاً لقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الألباب».

فاحرصوا -معاشر الحاجات والحجاج- على القيام بمناسككم، في امتثال تعاليم دينكم وإخلاص الدعاء إليه سبحانه، لبلوغ المقصد الأسمى الذي شرع له الحج وهو استحقاق الغفران ونيل الجزاء الأوفى بما وعد الله به عباده في هذا المقام. مصداقاً لقول نبينا وجدنا المصطفى عليه السلام «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

## معاشر الحاجات والحجاج،

لا يخفى عليكم ما يتطلبه القيام بفريضة الحج في تلك البقاع المقدسة من تقييد والتزام بالتدابير التنظيمية التي اتخذتها السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، موفرة لضيوف الرحمن كل أسباب الاطمئنان، لجعل موسم الحج يتم على ما يتعين أن يكون عليه به من تجاوب وانضباط وأمن وأمان، بتوجيهات سامية من أخينا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، متعه الله بالصحة وطول العمر، وشد أزره بولي عهده أخينا الأعز الأير صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان نائب رئيس مجلس الوزراء حفظه الله وأطال عمره وسدد خطاه. كما يطيب لنا في هذا المقام أن نعرب عن عميق اعتزازنا وبالغ إشادتنا بالعلاقات الأخوية التي تجمع بين مملكتينا وشعبينا الشقيقين.

## حجاجنا الميامين ،

لا ينبغي أن يغيب عن بالكم طيلة قيامكم بشعائر الحج والعمرة أنكم تشاركون إخوانكم من كافة بلدان العالم الإسلامي في هذا الموسم العظيم والمقام المهيب فكونوا بمثابة سفراء لوطنكم، وحصارته العريقة وهويته القائمة على الانفتاح والتسامح وتجنب الجدال واللجاج وأسباب الخلاف ومعبرين بصدق والتزام عن خيرية الأمة الإسلامية امثالاً لقوله تعالى: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون».

فهنيئاً لكم معاشر الحجاج والحاجات على ما يسر الله لكم من أداء هذه الفريضة العظمى، والمكرمة الجلى، بزيارة الروضة الشريفة بالمدينة المنورة، قبر خاتم الأنبياء والمرسلين وصفوة الخلق أجمعين. فاستشعروا رعاكم الله مقامه العظيم وصلوا عليه وسلموا تسليماً.

وفي كل هذه المقامات لا تنسوا أن تذكروا واجب الدعاء لملككم المؤمن على وطنكم وأمنكم، رجاء أن يمدنا الله بعونه وتوفيقه في كل مبادراتنا التنموية ومساعدتنا الحثيثة لصيانة سيادة المغرب ووحدته، وأن يظل مغربنا الحبيب رائداً في تحقيق الكرامة لمواطنينا وسنداً داعماً لقيم أشقائنا من الدول الإسلامية والإفريقية على درب التقدم والوحدة والنماء. وأن يرينا في ولي عهدنا صاحب السمو الملكي مولاي الحسن وفي كل أفراد أسرتنا الملكية الشريفة ما يثلج الصدر ويقر العين، وأن يمطر شآبيب المغفرة والرضوان على جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملك محمد الخامس وجلالة الملك الحسن الثاني، في أن يجزيهما الله سبحانه خير الجزاء وأوفاه على ما قدماه من خدمات جلى لتحرير المغرب وبناء دولته وصيانته وحدته.

حجاجنا الميامين،

وفي الختام نجدد الدعاء لكم بسلامة الذهاب والإياب، والفوز بالثواب والدعاء المستجاب، فتعودوا لوطنكم سالمين غانمين. إنه تعالى على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في المؤتمر البرلماني الدولي  
حول «حوار الأديان: لتعاون من أجل مستقبل مشترك»

مراكش - 24 ذو القعدة 1444هـ الموافق 13 يونيو 2023م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

صاحب المعالي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي،  
أصحاب السعادة رؤساء المؤسسات التشريعية،  
السادة ممثلي المؤسسات والهيئات الدينية،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، أن نعرب لكم في البداية عن سعادتنا وتقديرنا الكبير لاختياركم أرض المملكة المغربية لعقد هذا المؤتمر الدولي الهام،  
المتفرد من حيث موضوعه، والتميز من حيث نوعية المشاركين فيه؛ حيث يجمع لأول مرة البرلمانيين، باعتبارهم مشرعين  
وممثلين لشعوبهم، وعددا كبيرا من القيادات الدينية ومن العلماء والخبراء والباحثين المرموقين من شتى بقاع العالم، لتدارس  
وتبادل الآراء حول موضوع يكتسي راهنية كبرى وأهمية خاصة، يعي الجميع أبعادها في ظل السياقات الدولية والإقليمية التي  
تعرفون جميعكم سماتها.

وإننا إذ نرحب بجميع المشاركين في هذا الملتقى، لنشيد بمبادرة البرلمان المغربي والاتحاد البرلماني الدولي لعقد هذا المؤتمر،  
منوهين ب «حوار الأديان» اختيارا وجيها لموضوعه، ومحورا هاما لمداخلته ومناقشاته ومداولاته، التي نأمل أن تسهم، عبر  
مخرجاتها وخلصاتها وتوصياتها، في تجديد مقاربات ومناهج التعااطي مع مطلب حوار الأديان، وتحديد طبيعة العلاقات التي ينبغي  
أن تجمع أتباع الديانات المختلفة، وما ينبغي أن يسودها من وئام وسلام واحترام متبادل.



وما من شك في أن الاتحاد البرلماني الدولي قد راكم من الخبرة والتجربة - المستفادتين من مختلف اللقاءات والمؤتمرات والمنتديات التي دأب على عقدها، حول مواضيع وقضايا ترتبط على نحو جدلي بموضوع مؤتمركم هذا - ما يكفي لإغناء نقاشاتكم ومداولاتكم، وتقديم إضافات نوعية بفضل القوة الاقتراحية للمقاربات الجديدة التي ستقدمها عروض المؤتمر حول العلاقات بين الأديان، والتي ينبغي أن تركز على الحوار الجاد والهادف والبناء.

حضرات السيدات والسادة،

تواجه البشرية تحديات جساما، وتعيش حالة تدافع بين أزمات أمنية واقتصادية وسياسية وصحية وبيئية، وبين إرادات صادقة تسعى بكل ما أوتيت من آليات وأدوات وطاقات من أجل التدبير والاحتواء والمعالجة. ولاشك أن مؤتمركم اليوم، يشكل أحد تجليات هذه الإرادة الجادة والصادقة، باعتباره ينخرط في تفكير جماعي يسعى إلى بلورة خطة عمل للبرلمانيين والفاعلين الدينيين، وطنيا ودوليا، مستحضراً خطورة الظرفية التي يمر بها عالمنا اليوم وهو يواجه دعوات التطرف والأنانية والكرامية والانغلاق، والأعمال الإرهابية التي تستغل السياقات الخاصة لاستنابات المشاريع التخريبية باسم الدين، والدين منها بريء.

وهكذا يتم توهيم الرأي العام، هنا وهناك، بأن الأمر يتعلق بصراع الديانات والحضارات. والحال - كما أكدنا منذ أكثر من عشرين عامًا، في افتتاح الدورة السابعة بعد المائة لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي - أن ما يعرفه عالمنا اليوم، إنما هو صراع جهالات لا صدام حضارات.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن المؤسف أن نظل نسمع بحوادث العنف والاضطهاد والقتل بسبب العقيدة الدينية أو المذهبية، أو الانتماء الحضاري، وأن يصبح العداء للأديان مادة مفضلة من طرف البعض في المزايدات الانتخابية.

كما نأسف أيضا، أن تُطَيِّع فضاءات النقاش العمومي، بما في ذلك عدد من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ومنابر عمومية، مع وصم الآخر بسبب الدين أو اللون أو الأصل، مع كل المخاطر التي يحملها ذلك على وعي وثقافة الناس، وعلى تأليب الرأي العام. وتحفظ الذاكرة العالمية بأعمال الإبادة الجماعية، والحروب المدمرة التي كانت بداياتها خطابات وإيديولوجيات التعصب للعقيدة الدينية، أو للطائفة أو للعرق.

وعلى النقيض من موثيق حقوق الإنسان الدولية، التي توافقت بشأنها المجموعة الدولية، تزدهر اليوم إيديولوجيات وخطابات «اللامساواة الطبيعية» التي تصنف الناس حسب دياناتهم، وحسب أصلهم ولون بشرتهم، ويتم التنظير لها والترويج لها على أنها نظرية عادية ومشروعة.

إن الأمر يتعلق بمؤشرات جد سلبية على مستقبل العلاقات بين الأديان والحضارات، تتطلب تعبئة جميع الطاقات المؤمنة بالمساواة بين الديانات والحضارات وبين أبناء آدم، لقلب هذه المعادلة، واعتماد السياسات التي من شأنها وقف هذا التراجع الخطير في الوعي البشري.

ومما لا شك فيه، أن المؤسسات التي يمثلها المشاركون في هذا المؤتمر تُوجد في صلب المعركة النبيلة من أجل التفاهم والتسامح والتعايش، من خلال العمل المؤسساتي والتوعوي والتربوي. إذ أن التعصب لا يوجد في الأديان أو في الكتب الدينية، وإنما تحكمه المصالح التي يخفيها هذا التعصب. وليس ثمة أدل من كلام على تعظيم وحدة الأديان من قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ

وَمَا أَنْزَلْ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ (البقرة الآية 136).

### حضرات السيدات والسادة،

إن الصورة القاتمة التي يعيشها العالم اليوم بخصوص صراع المعتقدات، لا يمكن أن تحجب عنا الجوانب الإيجابية والمضيئة، والمبادرات المقدمة التي تسعى إلى تعزيز جسور التواصل، وترسيخ قيم التسامح والتفاهم والعيش المشترك بين مكونات المجتمع الدولي وبين أتباع ومعتنقي الديانات المختلفة. فمما يبعث على الارتياح، أن هناك في الغرب كما في الشرق، وفي الجنوب كما في الشمال، رجالا ونساء، من أصحاب الضمائر الحية ومن صناع القرار السياسي العقلاء، ومن أصحاب الرأي الحر والفكر المتنور، من يتحمل مسؤولية التصدي للكرهية، ويمد جسور الحوار والتفاهم بين مختلف الديانات والحضارات والثقافات.

وإننا لجد سعداء بأن تكونوا، أنتم المشاركين في هذا المنتدى جميعكم، جزءا من هذه النخب السياسية، ومن القيادات الدينية ومن المثقفين والمفكرين، الذين يؤمنون بأن الاستخلاف في الأرض، كما أرادَه اللهُ عز وجل، هو من أجل التعارف والتعاون والعيش المشترك، في إطار الاختلاف الديني والعقدي، الذي هو مسؤولية وأمانة تقع على عاتق البشرية جمعاء.

كما أننا مقتنعون، بأنه إذا تحالفت الإرادات لدى هذه النخب، فإن الحوار بين الأديان وتكريس التعايش الإيجابي في ما بينها، والتفاهم والتعاون حول أهداف إنسانية، سيكون رافعة أساسية لتجنب البشرية شرور الفتن والأوجاع والمعاناة.

ولن يتسنى لنا ذلك - وهذا من رهانات مؤتمركم - إلا إذا ربطنا القول بالفعل، وحرصنا على تجديد مفهوم الحوار بين الأديان، وتحقيق نقلة نوعية في الوعي الجماعي بأهمية الحوار والتعايش، وبمخاطر الاستمرار في منطق الانغلاق والتعصب والانطواء.

كما نتطلع إلى أن يقدم مؤتمر مراكش ردًا عقلانيا ورزينا ومقنعا على نزوعات التعصب والكرهية والازدراء بالأديان، ومعاملة الناس حسب ديانتهم أو مذهبهم أو عرقهم أو بشرتهم.

وإننا لعلى يقين بأن تنوع مواقعكم وخلفياتكم السياسية والفكرية والدينية، يشكل عاملا حاسما لتحقيق هذا الطموح. فإذا كان البرلمانيون منكم يملكون سلطة المصادقة على التشريعات التي تُبَيِّرُ الحوار وتدرأ خطابات الانطواء والتعصب وتزجرها، فإن لمسؤولي المؤسسات والقيادات الدينية وظيفته التوجيه والتوعية، وإعمال سلطاتهم الروحية، للتأطير والتحذير من الانزلاقات التي تعصف بالتعايش والحوار المثمر بين الأديان.

وينبغي كذلك أن ندرك بأن الشعور بالخوف من ديانة ما، أو بالأحرى التخويف منها، يتحول إلى حالة كراهية لمظاهر هذه الديانة والحضارة المرتبطة بها، ثم إلى التحريض ضدها، ثم إلى تمييز وأعمال عنف. ومع كامل الأسف فإن العديد من المؤسسات الإعلامية التي تحظى بالمتابعة، لا تركز في خطابها التحريري سوى إنتاج دوامة التعصب والتعصب المضاد.

### حضرات السيدات والسادة،

إننا نتطلع إلى أن يتوَّج مؤتمركم بخطط عمل تضطلع المكونات الثلاث التي تمثلونها بأدوار حاسمة في أعمالها، على صعيد كل بلد وعلى الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية إحداث آلية مختلطة، ينسق أعمالها الاتحاد البرلماني الدولي، وتسعى إلى جعل الحوار بين الأديان هدفا ساميا مشتركا بين مكونات المجموعة الدولية، ينبغي الدفاع عنه في المحافل الدولية، واعتباره أحد معايير الحكامة الديمقراطية في الممارسة البرلمانية، ومن مؤشرات احترام التعددية والتنوع الثقافي.

وإذا كان منطلق العيش المشترك هو أن يكون الدين حصنا ضد التطرف وليس مَطيّة له، فإن ترسيخ هذا المبدأ، إلى جانب احترام الأديان الأخرى، يحتاج إلى جهد بيداغوجي تربوي تضطلع به المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية وفضاءات النقاش العمومي المسؤول. لذلك فإننا نأمل أن تتضمن الوثيقة التي ستتوج أعمالكم اقتراحات عملية لتحقيق هذا الهدف.

ولعلكم، حضرات السيدات والسادة، في مواقع تجعلكم تُقدرون التداعيات المدمرة لعدم احترام الأديان وازدراءها، وحجم الكوارث الداخلية والعبارة للحدود التي يمكن أن تتسبب فيها، وكلفتها البشرية والمادية على الاستقرار الدولي الذي يعد شرطاً أساسياً للبناء المؤسساتي والديموقراطي والتنمية والازدهار.

حضرات السيدات والسادة،

تحرص المملكة المغربية على أن تظل نموذجاً للدولة التي يتعايش على أرضها، في أخوة وأمان، معتنقو الديانات السماوية، وذلك وفاء منها لتاريخها العريق في التنوع والتعددية الدينية والثقافية التي ميزت الكيان المغربي منذ قرون. فعلى هذه الأرض تعايش ويتعايش المسلمون واليهود والمسيحيون منذ قرون. وأرض المغرب هي التي استقبلت آلاف الأشخاص من المسلمين واليهود الذين فروا من الاضطهاد الديني من شبه الجزيرة الإيبيرية، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ووفرت لهم الحماية الكريمة.

ويذكر التاريخ المعاصر لجدنا جلالة المغفور له الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، الرعاية والحماية التي أحاط بها آلاف الأشخاص من معتنقي الديانة اليهودية، الفارين من اضطهاد حكومة فيشي المتحالفة مع النازية.

وقد واصل والدنا المنعم، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، طيلة فترة توليه عرش أسلافه المنعمين، نفس النهج بالناية بالمواطنين المغاربة معتنقي الديانة اليهودية، وظل حريصاً على ترسيخ قيم التعايش والإخاء بين كافة المغاربة من مسلمين ويهود.

ويسجل التاريخ لجلالته أيضاً أنه بادر - رحمة الله عليه - باستقبال قداسة البابا يوحنا بولس الثاني عام 1985، في أول زيارة يقوم بها قداسته لبلد إسلامي. وبعد أربعة وثلاثين عاماً على هذه الزيارة التاريخية، استقبلنا، في مارس 2019، قداسة البابا فرنسيس، بابا الفاتكان، الذي دعوانه إلى زيارة رسمية للمغرب، إيماناً منا بنبأ الحوار بين الأديان، وبأهمية توجيه جهود السلطات الدينية لخدمة السلم والتعاون والأخوة البشرية.

ومن جهة أخرى، حرصنا منذ تولينا العرش، على تعزيز روح الأخوة والتعايش والتعاون والتلاحم بين المغاربة، يهوداً ومسلمين، باعتبار ذلك من الركائز الأساسية للحضارة المغربية. ويزخر النسيج العمراني للمدن المغربية بصور ذات دلالات عظيمة، حيث تنتصب المساجد والبيع والكنائس غير بعيدة عن بعضها البعض. ولا يتعلق الأمر فقط بضرورات التعمير التي فرضت هذا الجوار، وإنما يتعلق بأبعاد روحية وإنسانية وحضارية متأصلة في المجتمع المغربي، وبقيمة التسامح التي تميز مجتمعتنا.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان الإسلام دين الدولة، فإن دستور المملكة يؤكد على أن «الدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية». وكما نؤكد دائماً، وبصفتنا ملكاً للمغرب وأميراً للمؤمنين، فإننا مؤتمنون على ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، ومؤتمنون على حماية اليهود والمسيحيين المغاربة القادمين من الدول الأخرى الذين يعيشون على أرض المغرب.

وبالارتكاز على التميز المغربي في التعايش الديني والاعتدال، فإنه من الطبيعي أن تكون المملكة المغربية من بين البلدان المبادرة إلى تأسيس آليات دولية للحوار الحضاري، وأخرى للتصدي للإرهاب والتشدد والتطرف، كما هو الشأن بالنسبة للمنتدى العالمي لتحالف الحضارات الذي عقد دورته التاسعة في نونبر 2022 بمدينة فاس، بكل ما تجسده هذه المدينة التاريخية من عراقة حضارية وتعايش ديني.

وقد كان حرصنا كبيراً على أن تكون للمملكة المغربية المساهمة المتميزة في تأسيس وهيكله هذا المنتدى، وضمان انتظام أشغاله، إيماناً منا بأنه إطار يؤسس للمستقبل وللوفاق الحضاري، ويتوخى إقامة السلام وتيسير العيش المشترك.

وينفس العزم والتصميم، ساهم المغرب في تأسيس آليات أخرى، ويساهم في تعزيز مكانتها وأدوارها، ويحتضن ملتقياتها، كما هو الشأن بالنسبة للمؤتمر الدولي لحوار الثقافات والأديان، ومؤتمر «حقوق الأقليات الدينية من الديار الإسلامية».

ومن جهة أخرى، لا تخفى عليكم المساهمة الحاسمة والفعالة للمغرب في تأسيس وهيكله المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي تولت المملكة المغربية رئاسته المشتركة لثلاث فترات، من 2015 إلى 2022. ويتعلق الأمر بسياسات إرادية تملئها علينا مسؤولياتنا والتزاماتنا إزاء المجتمع الدولي بكل مكوناته.

حضرات السيدات والسادة،

بقدر ما نحن مقتنعون بأهمية التعايش والحوار، ومتشبهون بقيم الاعتدال والتسامح ونبذ كل أشكال التعصب والكراهية والتطرف، فإننا مقتنعون أيضاً بضرورة أعمال سياسات تيسر بلوغ هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، نعزز في المغرب بما حققناه في مجال تدبير الحقل الديني، وبأداء المؤسسات التي سهرنا على إحداثها لهذا الغرض، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في الدستور، وعلى الخصوص منها المجلس العلمي الأعلى؛ الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى، درئاً لأي زيغ أو انحراف عن مقاصدها.

كما يحق لنا أن نعزز أيضاً بما تُنجزه مؤسسات التأطير الديني التي أحدثناها من أجل نشر قيم الاعتدال والتسامح والعيش المشترك. ويتعلق الأمر، خاصة بالرابطة المحمدية للعلماء، أحد الشركاء الرئيسيين في تنظيم مؤتمر هذا، ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشحات، ومؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة التي تتولى توحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين الأفارقة للتعريف بهذه القيم، وذلك التزاماً منا بواجب التضامن والتعاون الروحي مع أشقائنا في باقي البلدان الإفريقية.

وعلينا أن ندرك أننا بنجاحنا في ترسيخ حوار منتج بين الأديان والحضارات، سنقدم أجوبة على العديد من المعضلات والتحديات التي تهدد مستقبل كوكبنا ومصير العيش المشترك. إننا جميعاً في سفينة واحدة تواجه مصيراً مشتركاً. وعلينا، أمام هذه التحديات، تَمَثُّلُ العالم الذي سُوِّرَتْهُ للأجيال المقبلة. وتلك مسؤولية البرلمانات والمؤسسات الدينية والنخب المثقفة، كما هي مسؤولية الحكومات والمجتمع المدني والإعلام.

وختاماً، فإننا نجدد الترحيب بكم، ضيوفاً كراماً ببلدكم الثاني المغرب، بلد التسامح والتعايش والتنوع والإخاء، وأرض اللقاءات المثمرة بشأن أمهات القضايا، الهادفة لخدمة الإنسانية ومستقبلها، متمنين لأشغالكم كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى المشاركين في ندوة:

«ضوابط الفتوى الشرعية في السياق الإفريقي»

مراكش - السبت 19 ذو الحجة 1444 هـ الموافق 08 يوليوز 2023 م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.  
أصحاب الفضيلة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن نتوجه إليكم بهذه الرسالة، وأنتم مجتمعون لتدارس موضوع طالما كانت له مكانة خاصة في نفسنا، ألا وهو موضوع الفتوى في أحكام الشريعة والنوازل المستجدة، وذلك من منطلق الأمانة التي طوقنا الله بها في حماية الدين من مختلف نزوعات التطرف والانغلاق وأسباب الفتنة.

ومما يزيد من اطمئناننا، أن دعوتكم لتدارس هذا الموضوع، قد صدرت من مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة. هذه المؤسسة التي ما لبثت، منذ أسسناها قبل ثماني سنوات، لتحقيق الأهداف التي رسمناها لها، ومنها توحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين من المغرب وباقي البلاد الإفريقية الإسلامية، للتعريف بقيم الإسلام السمحة ونشرها وترسيخها، والقيام بمبادرات من شأنها تفعيل قيم الوسطية والاعتدال والاجتهاد في كل إصلاح تتوقف عليه عملية التنمية في إفريقيا، سواء على مستوى القارة، أو على صعيد كل بلد من بلدانها.

أيها السيدات، أيها السادة،

لا يخفى عليكم أن منطلقنا في إنشاء مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، هو استيعاب التراث الغني، المتمثل فيما رسخه السلف الصالح، عبر القرون، من الروابط المتينة والمتعددة الأبعاد بين المملكة المغربية وبلدان إفريقيا جنوبي الصحراء.

هذه الروابط القائمة على الثوابت المشتركة بين المغرب وبين أشقائه الأفارقة في العقيدة وفي المذاهب السنية المعتدلة. وقد قامت هذه الثوابت على أسانيد السلوك التي رعتها الطرق الصوفية من جهة، وعلى أسانيد العلم الشرعي المروي عبر سلسلات المشايخ الثقافات من جهة أخرى. فالسلوك والعلم الشرعي في فكرنا الديني وجهان لعملة واحدة.

وإذا كان التواصل بين إمارة المؤمنين في المغرب وبين مشيخات طرق التصوف في البلدان الإفريقية قد امتد عبر القرون، وما يزال، فقد وفقنا الله تعالى في هذا العصر لما أصبح ضرورة ملحة، وهو إنشاء إطار مؤسسي للتواصل بين العلماء والفقهاء والمفتين، وذلك إدراكا منا للتحديات المستجدة، المرتبطة بتطور الحياة الاجتماعية والحضارية في شتى مناحيها، وضرورة تنزيل الأحكام الشرعية عليها.

فالمسؤولية التي يتحملها علماء الدين على الدوام، مسؤولية عظمى، وقد ازدادت أهميتها وخطورتها في هذا العصر، وهي أمانة جسيمة أمام الله وإزاء الناس الذين ينظرون إلى العلماء على أنهم المرجعية الوثقى في تبليغ دين الله أولا، وفي حسن تنزيل مقاصده على أحوال الناس ثانيا.

ومرجع العلماء في تحمل هذه المسؤولية هو ما بلغنا من هدي جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام، في الحديث الشريف: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين». إن هذه الأصناف الثلاثة موجودة اليوم في زمرة الخائضين في شؤون الدين.

ومن ثم فالعلماء مطالبون بالتأثير الإيجابي في الناس، وذلك بأن يبينوا لهم محاسن الوسطية والاعتدال، وأن يقوموا مقابل ذلك بنفي التأثير السلبي للأصناف المتطرفة الجاهلة في عقول الأبرياء، لاسيما وأن هؤلاء المنحرفين يدرجون جل كلامهم عن الدين في صنف الإفتاء والفتوى، لما لها من القدسية في أذهان الناس.

وانطلاقا من هذا الواقع، ومن ضرورة حماية دين الله، قمنا في مملكتنا الشريفة بالواجب في مؤسسة الفتوى، بأن جعلناها جماعية من ضمن اختصاصات المجلس العلمي الأعلى، الذي يستفتيه الناس في أمور الشأن العام ذات الصلة بالدين، بينما يقوم العلماء كأشخاص، بإرشاد الناس للأحكام الدينية التي لا تدخل في الفتوى ذات الصلة بالحياة العامة. ولربما كان هذا الشرط هو ما ينبغي الأخذ به في كل بلد من البلدان الإفريقية، وهو جعل الفتوى في الشأن العام موكولة لمؤسسة جماعية من العلماء العدول الوسطيين، الذين يلتزمون بثوابت بلدهم ومذهبهم الشرعي.

أيتها العالمات الفضليات، أيها العلماء الأفاضل،

إن لقاءكم المبارك هذا في موضوع الفتوى، حري بأن يعمق لدى المسلمين اليوم معنى الوسطية، امتثالا لقوله تعالى: «وكذلك جعلناكم أمة وسطا». وهذا التوجيه الإلهي يجسد اليوم مدى ضرورة تجنب التطرف والتفرقة، وهو دعوة الناس دعوة ملحة إلى الاعتدال، والحرص على طمأننة ضمائر الناس فيما يتعلق بالخلاف في بعض الجزئيات، والعزم الأكيد على التعاون والتشاور الدوري بين العلماء على الصعيد الإفريقي، لمتابعة المستجدات في باب الطلب والاستجابة في باب الفتوى، وحرص المفتين على الاجتهاد لإدماج السلوكات الثقافية المحلية في دائرة المقبول الشرعي، ما لم يكن فيها ما يناقض القطعيات.

وفي هذا الشأن - أي إدماج الواقع المعيش في الدين - يعتبر علماء مملكتنا الشريفة مثالا يُحتذى، حيث ابتكروا في الفقه، عبر القرون السالفة، مفهوم «ما جرى به العمل»؛ أي مراعاة الممارسات الثقافية الفضلى للناس. وتمكنوا بذلك، تفعيلا لآليات الاجتهاد في المذهب المالكي، من الإفتاء بإدماج عدد من عوائد الناس الاجتماعية والثقافية في دائرة الأمور المنسجمة مع توجيهات الدين، ولاسيما من جهة ما يضمن المصالح الدنيوية، ومنها الاطمئنان النفسي.

كما يتعين على العلماء المفتين على الصعيد الإفريقي، تنمية المدارك وتبادل الأنظار، لاسيما فيما يتعلق بفقہ الواقع، وتدوين نتائج بحوثهم على مختلف أنواع «الحوامل» الإلكترونية المتاحة، تعميما للنفع وتعزيزا للتأهيل.

ومما يعين على التوفيق في موضوع الفتوى، الاستعانة بالخبراء من خارج الاختصاص في العلوم الشرعية، وهو سلوك معروف في تاريخ الفقه والفتوى ببلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن البرنامج الذي اقترحتموه لندوتكم، حري بأن يحقق منطلقا رصينا لموضوع ضوابط الفتوى الشرعية في الفضاء الإفريقي، لأنه حرص على الاستقصاء من خلال السعي إلى تأصيل مفهوم الإفتاء وشرح ضوابطه وأهلية المفتين، وإشكال الاختلاف في بعض المرجعيات، والآفة التي يشكلها النزوع للعصبيات وتحدي التنزيل في سياق الأعراف والخصوصيات.

كما سيتناول التنبيه إلى ما هو واقع اليوم من الجرأة على الفتوى من غير أهلها، وما قد يؤدي إليه ذلك من نشر خطاب التطرف والتكفير والكرهية. وإن تحقيق نجاعة هذا البرنامج يفترض القدرة على التعامل مع مجتمع التواصل، في سياق التكنولوجيا المتطورة. وفي هذا المقام، نهيي بكم إلى استغلال حسنات التواصل لضمان الاستمرار في التداول بينكم حول موضوع الندوة. ومن خلال هذا التواصل تجتهدون وتتبادلون التجارب، حيث تستفيد كل جماعة من العلماء، في بلد من البلدان، من علم مجموع علماء إفريقيا الملتزمين بهذه المبادرة، مع احتفاظ علماء كل بلد بحقهم في مراعاة خصوصيتهم.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا أن نبه إلى أن كمال مبادرتكم لضبط الفتوى يتوقف بالضرورة على إشراك النساء العالمات في كل جوانب هذه المبادرة. لأن النساء في ديننا شقائق الرجال في الأحكام. وللأمة الإسلامية أسوة في أم المؤمنين، سيدتنا عائشة رضي الله عنها، وهي التي أخذ عنها المسلمون شطرا مهماً من أحكام الدين.

وانطلاقاً من هذا الاقتناع في شأن الدين، فإننا في مملكتنا نؤطر النساء والرجال بعدد من العالمات والمرشدات، وللهدف نفسه تضطلع النساء بدور بارز في الإرشاد عبر الإعلام.

حضرات السيدات والسادة،

إن مؤتمركم هذا يدخل فيما أمر الله به من التعاون على البر والتقوى. وقد رأينا في هذا العصر أن كل بلد لا يأمن إلا بقدر ما يكون البلد الجار آمناً. كما نرى الفتنة تعبر الحدود كما تعبرها الزواجر والرياح.

وفي الأخير نهنئكم على هذا المجمع العلمي المبارك، المنعقد تحت رعايتنا السامية، لمناقشة موضوع في غاية الأهمية، وعلى رأسها جعل الفتوى في شؤون الدين عملاً مؤسسياً لا مجال فيه للنزوعات المتطرفة، ولا للأهواء الضالة المضلة. وفقكم الله وكلل بالنجاح أعمالكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».





## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

السبت 11 محرم 1445 هـ الموافق 29 يوليوز 2023 م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد أنعم الله تعالى على بلادنا بالتلاحم الدائم، والتجاوب التلقائي، بين العرش والشعب.

وهو ما مكن المغرب من إقامة دولة - أمة، تضرب جذورها في أعماق التاريخ.

وإننا نحمده تعالى على ما أنعم به علينا من عونه وتوفيقه؛ حيث تمكنا من تحقيق العديد من المنجزات، ومن مواجهة الصعوبات والتحديات.

والمغاربة معروفون، والحمد لله، بخصال الصدق والتفائل، وبالتسامح والانفتاح، والاعتزاز بتقاليدهم العريقة، وبالهوية الوطنية الموحدة.

والمغاربة معروفون على الخصوص بالجدية والتفاني في العمل.

واليوم، وقد وصل مسارنا التنموي إلى درجة من التقدم والنضج، فإننا في حاجة إلى هذه الجدية، للارتقاء به إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى، التي يستحقها المغاربة.

شعبي العزيز،

إن ما ندعو إليه، ليس شعارا فارغا، أو مجرد قيمة صورية. وإنما هو مفهوم متكامل، يشمل مجموعة من المبادئ العملية والقيم الإنسانية.

فكلما كانت الجدية حافزا، كلما نجحنا في تجاوز الصعوبات، ورفع التحديات.

فالشباب المغربي، متى توفرت له الظروف، وتسليح بالجد وبروح الوطنية، دائما ما يبهر العالم، بإنجازات كبيرة، وغير مسبوقه، كتلك التي حققها المنتخب الوطني في كأس العالم.

فقد قدم أبنائنا، بشهادة الجميع، وطنيا ودوليا، أجمل صور حب الوطن، والوحدة والتلاحم العائلي والشعبي، وأثاروا مشاعر الفخر والاعتزاز، لدينا ولدى كل مكونات الشعب المغربي.

وهي نفس الروح التي كانت وراء قرارنا، بتقديم ملف ترشيح مشترك، مع أصدقائنا في إسبانيا والبرتغال، لاحتضان نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2030، والتي نتطلع ونعمل على أن تكون تاريخية، على جميع المستويات.

إنه ترشيح غير مسبوق، يجمع بين قارتين وحضارتين، إفريقيا وأوروبا، ويوحد ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ويحمل طموحات وتطلعات شعوب المنطقة، للمزيد من التعاون والتواصل والتفاهم.

وتتجلى الجدية كذلك، في مجال الإبداع والابتكار، الذي يتميز به الشباب المغربي، في مختلف المجالات.

وأخص بالإشادة هنا، إنتاج أول سيارة مغربية محلية الصنع، بكفاءات وطنية وتمويل مغربي، وكذا تقديم أول نموذج لسيارة تعمل بالهيدروجين، قام بتطويرها شاب مغربي.

وهي مشاريع تؤكد النبوغ المغربي والثقة في طاقات وقدرات شبابنا، وتشجعه على المزيد من الاجتهاد والابتكار، وتعزز علامة «صنع في المغرب» وتقوي مكانة بلادنا كوجهة للاستثمار المنتج.

كما تتجسد الجدية عندما يتعلق الأمر بقضية وحدتنا الترابية.

فهذه الجدية والمشروعية هي التي أثمرت توالي الاعترافات بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية؛ وآخرها اعتراف دولة إسرائيل، وفتح القنصليات بالعيون والداخلة، وتزايد الدعم لمبادرة الحكم الذاتي.

وبنفس الجدية والحزم، تؤكد موقف المغرب الراسخ، بخصوص عدالة القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية؛ بما يضمن الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

والجدية يجب أن تظل مذهبنا في الحياة والعمل، وأن تشمل جميع المجالات :

الجدية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية : من خلال خدمة المواطن، واختيار الكفاءات المؤهلة، وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين، والترفع عن المزايدات والحسابات الضيقة.

وفي المجال الاجتماعي، وخاصة قطاعات الصحة والتعليم والشغل والسكن.

كما أن الجدية التي نريدها، تعني أيضا الفاعلين الاقتصاديين، وقطاع الاستثمار والإنتاج والأعمال.

والجدية كمنهج متكامل تقتضي ربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة، وإشاعة قيم الحكامة والعمل والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

## شعبي العزيز،

لقد ساهمت تداعيات الأزمة التي يعرفها العالم، وتوالي سنوات الجفاف، على المستوى الوطني، في ارتفاع تكاليف المعيشة، وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي.

لذا، وجهنا الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة، قصد تخفيف آثارها السلبية على الفئات الاجتماعية والقطاعات الأكثر تضررا، وضمان تزويد الأسواق بالمنتجات الضرورية.

واليوم، مع ظهور بعض بوادر التراجع التدريجي لضغوط التضخم، على المستوى العالمي، فإننا في أمس الحاجة إلى الجدية وإشاعة الثقة، واستثمار الفرص الجديدة، لتعزيز صمود وانتعاش الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد، أطلقنا مشروع الاستثمار الأخضر للمكتب الشريف للفوسفاط، وقمنا بتسريع مسار قطاع الطاقات المتجددة.

وإثر الاجتماع الذي ترأسناه في هذا الشأن، أعدت الحكومة مشروع «عرض المغرب»، في مجال الهيدروجين الأخضر.

وإننا ندعوها للإسراع بتنزيله، بالجودة اللازمة، وبما يضمن تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والاستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين، في هذا المجال الواعد.

واستكمالا لورش الحماية الاجتماعية، ننتظر الشروع، نهاية هذا العام، كما كان مقررا، في منح التعويضات الاجتماعية، لفائدة الأسر المستهدفة.

ونأمل أن يساهم هذا الدخل المباشر، في تحسين الوضع المعيشي لملايين الأسر والأطفال، الذين نحس بمعاناتهم.

وستشكل هذه الخطوة، إن شاء الله، ركيزة أساسية في نموذجنا التنموي والاجتماعي لصيانة كرامة المواطنين في كل أبعادها.

أما في مجال تدبير الموارد المائية، الذي يتطلب المزيد من الجدية واليقظة، فقد حرصنا على بلورة البرنامج الوطني للماء لفترة 2020-2027.

وإننا ندعو للتتبع الدقيق لكل مراحل تنفيذه، مؤكدين أننا لن نتساهل مع أي شكل من أشكال سوء الحكامة والتدبير، والاستعمال الفوضوي واللامسؤول للماء.

## شعبي العزيز،

في ظل ما يعرفه العالم، من اهتزاز في منظومة القيم والمرجعيات، وتداخل العديد من الأزمات، فإننا في أشد الحاجة إلى التثبيت بالجدية، بمعناها المغربي الأصيل :

- أولا : في التمسك بالقيم الدينية والوطنية، وبشعارنا الخالد : الله - الوطن - الملك؛

- ثانيا : في التثبيت بالوحدة الوطنية والترايبية للبلاد؛

- ثالثا : في صيانة الروابط الاجتماعية والعائلية من أجل مجتمع متضامن و متماسك؛

- رابعا : في مواصلة مسارنا التنموي، من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية.

شعبي العزيز،

إن عملنا على خدمة شعبنا، لا يقتصر فقط على القضايا الداخلية، وإنما نحرص أيضا على إقامة علاقات وطيدة مع الدول الشقيقة والصديقة، وخاصة دول الجوار.

وخلال الأشهر الأخيرة، يتساءل العديد من الناس عن العلاقات بين المغرب والجزائر؛ وهي علاقات مستقرة، نتطلع لأن تكون أفضل. وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى، لإخواننا الجزائريين، قيادة وشعبا، أن المغرب لن يكون أبدا مصدر أي شر أو سوء؛ وكذا الأهمية البالغة، التي نوليها لروابط المحبة والصدقة، والتبادل والتواصل بين شعبيينا.

ونسأل الله تعالى أن تعود الأمور إلى طبيعتها، ويتم فتح الحدود بين بلدينا وشعبيينا، الجارين الشقيقين.

شعبي العزيز،

نغتتم هذه المناسبة، لنوجه تحية إشادة وتقدير، لكل مكونات قواتنا المسلحة الملكية، والأمن الوطني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تجندها الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

كما ندعو الله تعالى بالرحمة والمغفرة والرضوان لشهداء المغرب الأبرار، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.

ومسك الختام، قوله تعالى «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي  
وصندوق النقد الدولي

مراكش - الخميس 26 ربيع الأول 1445 هـ الموافق 12 أكتوبر 2023 م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نرحب بكم في المملكة المغربية، وفي مدينة مراكش العريقة الغنية بتاريخها وتراثها الثقافي والحضاري؛ مما جعل منها قبلة سياحية عالمية، وملتقى أثيرا لاحتضان التظاهرات الدولية الكبرى التي طبع بعضها تاريخنا الحديث.

ونخص بالذكر هنا قمة «الغات» لسنة 1994 التي شهدت ميلاد منظمة التجارة العالمية، ثم مؤخرا مؤتمر الأطراف (كوب 22) في العام 2016.

ولا يخامرنا أدنى شك بأن النجاح ذاته سيحالف الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولا يفوتنا أن نعرب عن تقديرنا لكم لما أبنتم عنه من مشاعر الصداقة والثقة في بلادنا، من خلال حضوركم اليوم بمراكش، بعيد الزلزال المؤلّم الذي ضرب بلادنا، وكذا للدول والهيئات التي عبرت عن استعدادها لدعم المغرب لاسيما في مرحلة إعادة الإعمار.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا اليوم، بعد سنتين من التأجيل بسبب الجائحة، أن نشهد انعقاد هذا المنتدى المرموق مرة أخرى في القارة الإفريقية بعد نصف قرن، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد عشرين سنة من دورة دبي 2003.

ومن الطبيعي أن تُعقد آمال كبيرة على هذه الاجتماعات السنوية، بالنظر إلى السياق الاستثنائي الذي يمر به العالم، واعتبارا للتحديات الجيو-سياسية والاقتصادية والبيئية التي ما فتئنا نواجهها منذ سنوات.

ففي الوقت الذي يواجه فيه كوكبنا تقلبات مناخية فرضت واقعا جديدا، ما فتئت تؤكد المعطيات يوما بعد يوم، لا يزال العالم غارقا في مشكلات كنا، إلى عهد قريب، نحسب أن جزءا كبيرا منها قد وجد طريقه إلى الحل، بفضل القواعد والمؤسسات متعددة الأطراف التي تم إرساؤها غداة الحرب العالمية الثانية.

فما نشهده اليوم من تشرذم جيو-اقتصادي وتنامي النزعات السيادية، التي يُعزى جزء منها إلى الرغبة في إعادة ضبط موازين القوى الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي، بات يشكل تهديدا للتقدم الكبير الذي تم إحرازه خلال العقود الأخيرة في ظل تعددية الأطراف.

ولقد كانت العولمة، التي بدأ مدها منذ ثمانينيات القرن الماضي وساهمت في خفض تكاليف الإنتاج وتشجيع التجارة العالمية، من بين العوامل المساهمة في تخفيف حدة التضخم الذي ينهك اليوم القدرة الشرائية للأسر في جميع أنحاء العالم، وذلك رغم السياسات النقدية المتشددة التي، وإن كان جلها قد طُبّق بشكل متزامن، لم تخل من تداعيات على النشاط الاقتصادي.

فقد مكنت من تحقيق بعض التقدم الملموس من خلال تحسين مستويات العيش، مما أسهم في تخليص فئات عريضة من سكان العالم من وطأة الفقر، بالرغم مما رافقها من آثار جانبية، خاصة ما تعلق منها باتساع هوة الفوارق والتفاوتات.

### أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

صحيح أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها السنوات الأخيرة تستدعي إصلاح المؤسسات والقواعد التي تحكم نظام تعددية الأطراف، لكن هذا الأمر يقتضي كذلك توطيد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام وإذكاء الروح التي تلهمه. ذلك أنها ما تزال ضرورية لحفظ الاستقرار والسلم العالميين، والدفع قدما بتضافر الجهود للتغلب على التحديات المشتركة التي تواجه كوكبنا وشعبونا.

لكن التصدي للتحديات العالمية يتطلب، كما نعلم جميعا، حولا عالمية لا تيسر إلا في إطار الوحدة والاحترام المتبادل بين الأمم، لاسيما عبر إدماج التنوع وتثمينه، باعتباره قيمة مضافة لا مصدرا للنزاع والفرقة مع مراعاة خصوصيات كل دولة ومنطقة.

كما يتعين إعادة النظر في المنظومة المالية العالمية والعمل على تحسينها لتصبح أكثر إنصافا واستيعابا لمصلحة الجميع. ولعل هذه الاجتماعات السنوية تشكل، من هذه الناحية، أنسب فضاء لاحتضان حوار ونقاش بناء بشأن هذا الإصلاح.

فلئن كان قدرنا أن نحيا جميعاً في هذا الكوكب، فلا سبيل لأي بلد ليبنى مستقبله بمعزل عن مراعاة مصائر بقية البلدان.

### أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

ذلكم هو المنظور الذي تقوم عليه رؤيتنا للتنمية في المغرب، مستندة إلى مؤهلاتنا التي هي تاريخنا العريق، ووضع بلدنا باعتباره مهدا للسلام وتلاقح الحضارات وتعايش الديانات والثقافات؛ ثم الموقع الجغرافي لبلدنا كصلة وصل بين إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا.

فمقاربتنا لهذا الموضوع ترجح كفة الانفتاح الاقتصادي والتعاون، حيث انخرطنا في مختلف الخطط والبرامج العالمية، سواء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، أو بالتصدي للتغيرات المناخية، أو بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال وتنامي انعدام الأمن السيبراني الذي أفرزته الثورة الرقمية.

وفي هذا السياق، عمدنا، على الخصوص، إلى جعل التعاون جنوب - جنوب منطلقاً أساسياً لانفتاحنا، معتمدين في ذلك نهجاً يروم تحقيق التنمية المشتركة مع البلدان الشقيقة والصديقة في القارة الإفريقية.

أما على الصعيد الداخلي، فقد أطلقنا، منذ مطلع القرن الحالي، مجموعة من الإصلاحات المجتمعية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى، فضلاً عن برنامج ضخم للبنية التحتية. وبموازاة ذلك، نظل حريصين على المحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية التي نعتبرها ضماناً للسيادة والمرونة الاقتصاديتين.

إنها مقارنة متوازنة تسخر السياسة الاقتصادية لخدمة التنمية البشرية التي جعلناها أولوية مطلقة منذ اعتلائنا العرش، وهو اختيار ما فتئنا نعززه منذ جائحة كوفيد19-. كما أطلقنا، في هذا المضمار، ورشاً غير مسبوق يستهدف تعميم الحماية الاجتماعية في بلدنا.

وقد بدأنا نستشعر نتائج هذه الرؤية بشكل ملموس، حيث أبان اقتصادنا عن قدرة مهمة على الصمود في ظل هذا السياق الدولي المعقد وغير المستقر، والذي شهد خلال السنوات الأخيرة صدمات متتالية خارجة عن إطار المتوقع والمألوف.

ومن ناحية أخرى، تمكنت بلادنا من توطيد توقعها باعتبارها أرضاً للسلام والأمن والاستقرار، وبوصفها شريكاً ذا مصداقية، وقطباً اقتصادياً ومالياً على الصعيدين الإقليمي والقاري.

ولذلك، فإننا نعتبر احتضان بلادنا لهذه الاجتماعات ثمرة لشراكة انطلقت منذ أمد بعيد بمعية مؤسسات بريتون وودز، وهو كذلك شهادة على الثقة في قوة إطارنا المؤسساتي وبنيتنا التحتية والتزامنا بدورنا في تعزيز العلاقات الدولية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب يتطلع، من منطلق انتمائه الإفريقي، إلى تمكين القارة الإفريقية من المكانة اللائقة بها ضمن بقية الهيئات الدولية، بما يمكنها من النهوض بخطتها الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن صار صوتها ممثلاً بالاتحاد الإفريقي، مسموعاً في مجموعة العشرين.

وكما لا يخفى عليكم، فإن دول القارة من أكثر بلدان العالم تضرراً من آثار التغيرات المناخية، رغم تصنيفها ضمن البلدان الأقل مساهمة في الأنشطة المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض.

وبالتالي، ينبغي إعادة ضبط القواعد والأطر المنظمة لمعالجة إشكالية المديونية، بما يجعلها تراعي بشكل أفضل ما تعانيه الفئة الأكثر مديونية من الدول ذات الدخل المنخفض من إكراهات تحد من قدرتها على المبادرة ومواجهة التقلبات.

لذلك، يحق لإفريقيا، التي يرتقب أن تأوي ربع سكان العالم في سنة 2050، أن تستفيد اليوم من الشروط الكفيلة بتمكينها من تعزيز هوامش المناورة التي تمتلكها، واستثمار مؤهلاتها في الاستجابة لاحتياجات سكانها، في عالم تخيم عليه أجواء الاضطراب واللا يقين، وتطبعه تحولات عميقة طالت النماذج والمنظومات القائمة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أبان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومعهما كافة الوكالات والهيئات الدولية التي تشكل أركان النظام العالمي متعدد الأطراف، عن مستوى عالٍ من الأداء وسرعة الاستجابة، خلال جائحة كوفيد19-، إذ كان دعمها لجهود العديد من الدول الأعضاء عاملاً حاسماً في تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.



وإننا لعلى يقين بأن هاتين المؤسستين لن تدخرا جهداً في سبيل إنجاز هذه الاجتماعات، بما يجعلها تحرز تقدماً فعلياً وملموساً في تحقيق أهدافها. ونأمل أن يتم تدوير الخلافات بين الاقتصادات الكبرى، وحشد مزيد من الجهود والمسااعي المتضافرة في سبيل السلام والرخاء العالميين، وذلك في إطار من روح التضامن إزاء البلدان الأكثر هشاشة.

فبالحوار الصريح والبناء والمتوازن وحده نستطيع التوفيق بين التحديات الاقتصادية والمالية، من جهة؛ والبشرية، من جهة أخرى، لكي نضمن لكوكبنا المستقبل المشترك الذي يتوخاه كل منا لأبنائه.

وختاماً، نسال الله تعالى أن يسدد خطاكم ويكلل بالتوفيق أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة  
من الولاية التشريعية الحادية عشرة  
الرباط - الجمعة 27 ربيع الأول 1445 هـ الموافق 13 أكتوبر 2023 م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.  
حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،  
شاءت إرادة الله تعالى أن يضرب الزلزال المفجع بلادنا، مخلفا آلاف الشهداء، والعديد من الجرحى، شفاهم الله.  
وقد كان المصاب عظيما، والألم شديدا، ومسنا جميعا، ملكا وشعبا، من طنجة إلى الكويرة، ومن شرق البلاد إلى غربها.  
قال تعالى: «قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا». صدق الله العظيم.  
وإننا ندعوه عز وجل أن يثبت أرضه، رحمة بعباده الضعفاء والمساكين، فهو أرحم الراحمين.  
وإذا كان الزلزال يخلف الدمار، فإن إرادتنا هي البناء وإعادة الإعمار.  
لذا نشدد على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة للأسر المنكوبة، والإسراع بتأهيل وإعادة بناء المناطق المتضررة، وتوفير الخدمات الأساسية.  
ورغم هول الفاجعة، فإن ما يخفف من مشاعر الألم، ويبعث على الاعتزاز، ما أبانت عنه فعاليات المجتمع المدني، وعموم المغاربة، داخل الوطن وخارجه، من مظاهر التكافل الصادق، والتضامن التلقائي، مع إخوانهم المنكوبين.  
كما نعبر عن إشادتنا بالتضحيات، التي قدمتها القوات المسلحة الملكية، ومختلف القوات الأمنية، والقطاعات الحكومية، والإدارة الترابية، لإنقاذ ومساعدة سكان المناطق المتضررة.

ولا يفوتنا أن نجدد عبارات الشكر، للدول الشقيقة والصديقة، التي عبرت عن تضامنها مع الشعب المغربي، ووقفت إلى جانبنا في هذا الظرف الأليم.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أظهرت الفاجعة انتصار القيم المغربية الأصيلة، التي مكنت بلادنا من تجاوز المحن والأزمات، والتي تجعلنا دائما أكثر قوة وعزما، على مواصلة مسارنا، بكل ثقة وتفاؤل.

تلك هي الروح والقيم النبيلة، التي تسري في عروقنا جميعا، والتي نعتبرها الركيزة الأساسية، لوحدة وتماسك المجتمع المغربي. وهي قيم وطنية جامعة، كرسها دستور المملكة، وتشمل كل مكونات الهوية المغربية الأصيلة، في انفتاح وانسجام مع القيم الكونية. وأخص بالذكر هنا، القيم المؤسسة للهوية الوطنية الموحدة :

- أولا : القيم الدينية والروحية : وفي مقدمتها قيم الإسلام السني المالكي، القائم على إمامة المؤمنين، الذي يدعو إلى الوسطية والاعتدال، والانفتاح على الآخر، والتسامح والتعايش مع مختلف الديانات والحضارات.

وهو ما يجعل المغرب نموذجا في العيش المشترك، بين المغاربة، المسلمين واليهود، وفي احترام الديانات والثقافات الأخرى. - ثانيا : القيم الوطنية التي أسست للأمة المغربية، والقائمة على الملكية، التي تحظى بإجماع المغاربة، والتي وحدت بين مكونات الشعب المغربي، وعمادها التلاحم القوي والبيعة المتبادلة، بين العرش والشعب.

كما يعد حب الوطن، والإجماع حول الوحدة الوطنية والترايبية، من ثوابت المغرب العريقة، التي توحد المغاربة، والتي تشكل الإطار الذي يجمع كل روافد الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتنوعها.

- ثالثا قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات، التي جعلت المجتمع المغربي كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.

وإننا ندعو إلى مواصلة التشبث بهذه القيم، اعتبارا لدورها في ترسيخ الوحدة الوطنية، والتماسك العائلي، وتحصين الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وخاصة في ظل ما يعرفه اليوم، من تحولات عميقة ومتسارعة، أدت إلى تراجع ملحوظ في منظومة القيم والمرجعيات، والتخلي عنها أحيانا.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار هذه القيم الوطنية، التي تقدر الأسرة والروابط العائلية، تندرج الرسالة التي وجهناها إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.

إن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها.

فالمجتمع لن يكون صالحا، إلا بصلاحها وتوازنها. وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة.

لذا، ما فتئنا نعمل على تحسينها بالمشاريع والإصلاحات الكبرى. ومن بينها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي نعتبره دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي.

وسنشرع، بعون الله وتوفيقه، في نهاية هذه السنة، في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

وتجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة.

ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وبفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية. فالمجتمع يكون أكثر إنتاجا وأكثر مبادرة، عندما يكون أكثر تضامنا، وأكثر تحسينا أمام الطوارئ والتقلبات الظرفية.

وقد وجهنا الحكومة لتنزيل هذا البرنامج، وفق تصور شامل، وفي إطار مبادئ القانون - الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي صادق عليه البرلمان.

ويجب أن يتم تفعيله بطريقة تدريجية، تراعي تطور الاعتمادات المالية المرصودة، وتحدد المستوى الأمثل للتغطية، ومبالغ التحويلات المالية وكيفية تدبيرها.

كما ينبغي أن يشكل نمودجا ناجحا في تنزيله، على أساس نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، وأن يستفيد من الفعالية التي توفرها التكنولوجيات الحديثة.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف، ومنح الدعم لمن يستحقه.

وندعو الحكومة، للعمل على إعطاء الأسبقية، لعقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، وتأمين استدامة وسائل التمويل.

كما نؤكد على ضرورة اعتماد حكامه جيدة لهذا المشروع، في كل أبعاده، وأن يتم وضع آلية خاصة للتتبع والتقييم، بما يضمن له أسباب التطور والتقويم المستمر.

ولا يخفى عليكم، حضرات السيدات والسادة، دور البرلمان، في إشاعة وتجسيد هذه القيم العريقة وتنزيل المشاريع والإصلاحات الكبرى، ومواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن قضايا الوطن ومصالحه العليا.

وخير الختام قوله تعالى : «وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن، إن ربنا لغفور شكور». صدق العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة  
بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء  
الإثنين 21 ربيع الثاني 1445 هـ الموافق 06 نونبر 2023 م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد مكنت المسيرة الخضراء، التي نحتفل اليوم بذكرها العزيزة، من استكمال الوحدة الترابية للبلاد.

ووفاء لقسمها الخالد، نواصل مسيرات التنمية والتحديث والبناء، من أجل تكريم المواطن المغربي، وحسن استثمار المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، وخاصة بالصحراء المغربية.

وقد مكن استرجاع أقاليمنا الجنوبية، من تعزيز البعد الأطلسي للمملكة.

كما مكنت تعبئة الدبلوماسية الوطنية، من تقوية موقف المغرب، وتزايد الدعم الدولي لوحدة الترابية، والتصدي لمناورات الخصوم، المكشوفين والخفيين.

وإذا كانت الواجهة المتوسطية، تعد صلة وصل بين المغرب وأوروبا، فإن الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو إفريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي.

ومن هنا يأتي حرصنا على تأهيل المجال الساحلي وطنيا، بما فيه الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية، وكذا هيكلة هذا الفضاء الجيو - سياسي على المستوى الإفريقي.

غايتنا أن نحول الواجهة الأطلسية، إلى فضاء للتواصل الإنساني، والتكامل الاقتصادي، والإشعاع القاري والدولي.

لذا، نحرص على استكمال المشاريع الكبرى، التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية، وتوفير الخدمات والبنيات التحتية، المرتبطة بالتنمية البشرية والاقتصادية.

وكذا تسهيل الربط، بين مختلف مكونات الساحل الأطلسي، وتوفير وسائل النقل ومحطات اللوجستيك؛ بما في ذلك التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني، قوي وتنافسي.

ولمواكبة التقدم الاقتصادي والتوسع الحضري، الذي تعرفه مدن الصحراء المغربية، ينبغي مواصلة العمل على إقامة اقتصاد بحري، يساهم في تنمية المنطقة، ويكون في خدمة ساكنتها.

اقتصاد متكامل قوامه، تطوير التنقيب عن الموارد الطبيعية في عرض البحر؛ ومواصلة الاستثمار في مجالات الصيد البحري؛ وتحلية مياه البحر، لتشجيع الأنشطة الفلاحية، والنهوض بالاقتصاد الأزرق، ودعم الطاقات المتجددة.

كما ندعو لاعتماد استراتيجية خاصة بالسياحة الأطلسية، تقوم على استثمار المؤهلات الكثيرة للمنطقة؛ قصد تحويلها إلى وجهة حقيقية للسياحة الشاطئية والصحراوية.

شعبي العزيز،

إن المغرب، كبلد مستقر وذو مصداقية، يعرف جيذا الرهانات والتحديات، التي تواجه الدول الإفريقية عموما، والأطلسية على وجه الخصوص.

فالواجهة الأطلسية الإفريقية، تعاني من خصائص ملموس في البنيات التحتية والاستثمارات، رغم مستوى مؤهلاتها البشرية، ووفرة مواردها الطبيعية.

ومن هذا المنطلق، نعمل مع أشقائنا في إفريقيا، ومع كل شركائنا، على إيجاد إجابات عملية وناجعة لها، في إطار التعاون الدولي. وفي هذا الإطار، يندرج المشروع الاستراتيجي لأنبوب الغاز المغرب - نيجيريا.

وهو مشروع للاندماج الجهوي، والإقلاع الاقتصادي المشترك، وتشجيع دينامية التنمية على الشريط الأطلسي، إضافة إلى أنه سيشكل مصدرا مضمونا لتزويد الدول الأوروبية بالطاقة.

وهو نفس التوجه الذي دفع بالمغرب، لإطلاق مبادرة إحداث إطار مؤسسي، يجمع الدول الإفريقية الأطلسية الثلاثة والعشرين، بغية توطيد الأمن والاستقرار والازدهار المشترك.

إن المشاكل والصعوبات، التي تواجه دول منطقة الساحل الشقيقة، لن يتم حلها بالأبعاد الأمنية والعسكرية فقط؛ بل باعتماد مقاربة تقوم على التعاون والتنمية المشتركة.

لذا، نقترح إطلاق مبادرة على المستوى الدولي، تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

غير أن نجاح هذه المبادرة، يبقى رهينا بتأهيل البنيات التحتية لدول الساحل، والعمل على ربطها بشبكات النقل والتواصل بمحيطها الإقليمي.

والمغرب مستعد لوضع بنياته التحتية، الطرقية والمينائية والسكك الحديدية، رهن إشارة هذه الدول الشقيقة؛ إيماننا بأن هذه المبادرة ستشكل تحولا جوهريا في اقتصادها، وفي المنطقة كلها.

## شعبي العزيز،

لقد تكلمت عن الجدية، وعن القيم الروحية والوطنية والاجتماعية، التي تميز الأمة المغربية، في عالم كثير التقلبات. وقد جسدت المسيرة الخضراء هذه القيم العريقة؛ قيم التضحية والوفاء وحب الوطن، التي مكنت المغرب من تحرير أرضه، واستكمال سيادته عليها.

وعندما تكلمت عن الجدية، فذلك ليس عتاباً؛ وإنما هو تشجيع على مواصلة العمل، لاستكمال المشاريع والإصلاحات، ورفع التحديات التي تواجه البلاد. وهو ما فهمه الجميع، ولقي تجاوباً واسعاً، من مختلف الفعاليات الوطنية.

وهي منظومة متكاملة من القيم، مكنت من توطيد المكاسب التي حققناها، في مختلف المجالات، لاسيما في النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، وترسيخ مغربيتها، على الصعيد الدولي.

وقد اعترفت، والحمد لله، العديد من الدول بمغربية الصحراء، وعبرت دول أخرى كثيرة وفاعلة، بأن مبادرة الحكم الذاتي، هي الحل الوحيد، لتسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

كما ساهمت قيم التضامن والتعاون والانفتاح، التي تميز المغرب، من تعزيز دوره ومكانته، كفاعل رئيسي، وشريك اقتصادي وسياسي موثوق وذي مصداقية، على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة مع الدول العربية والإفريقية الشقيقة.

## شعبي العزيز،

نغتتم مناسبة تخليد هذه الذكرى المجيدة، لنجدد التزامنا بقيم المسيرة الخضراء، ووفاءنا لقسمها الخالد.

كما نشيد بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة الملكية، والقوات الأمنية، والإدارة الترابية، وكل القوى الحية، داخل الوطن وخارجه، في الدفاع عن الحقوق المشروعة للوطن.

ولا يفوتنا أن نستحضر، بكل تقدير وإجلال، روح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم بجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، والأرواح الطاهرة لكل شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».





رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة الرابعة لمنتدى الاستثمار الإفريقي  
مراكش - الأربعاء 23 ربيع الثاني 1445هـ الموافق 08 نونبر 2023م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نوجه إليكم هذا الخطاب بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة لمنتدى الاستثمار في إفريقيا الذي انعقد لأول مرة بالمغرب. وقد أبيننا إلا أن نسبغ سامي رعايتنا على هذا الملتقى القاري تأكيداً لما نوليه إياه من دعم باعتباره فضاء للتبادل والتلاقي وتقاسم التجارب والخبرات الإفريقية، من أجل تعزيز دينامية الاستثمارات في قارتنا.

كما يسعدنا، بهذه المناسبة، أن نرحب بكم في المملكة المغربية، وفي مدينة مراكش الحمراء التي تجسد، بموروثها التاريخي والثقافي، قيم التلاحم والتضامن التي حرصنا دوماً على جعلها في صلب رؤيتنا من أجل تعاون إفريقي فاعل ومتضامن في جميع الميادين.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تتزامن الدورة الحالية لمنتدى الاستثمار في إفريقيا مع سياق دولي تواجه فيه قارتنا الإفريقية تحديات اقتصادية معقدة، ضاعفت من حدتها توترات جيوسياسية تتجاوز نطاق حدودنا.

وتضاف إلى ذلك تحديات التغيرات المناخية التي باتت، ومن المفارقة، تؤثر سلباً على تنمية قارتنا، رغم أن نسبة مساهمتها في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي لا تتعدى 4%.

كما أن اللجوء إلى الاقتراض كمصدر رئيسي لتمويل السياسات الوطنية الرامية إلى احتواء التأثيرات الناجمة عن الصدمات الخارجية، مع ما يقترن به ذلك من ارتفاع معدلات الفائدة واستمرار دوامة التضخم، يقوض هوامش المناورة لدى الدول الإفريقية، ويحد بشكل كبير من قدرتها على التوفيق بين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات التوازنات المالية والخارجية.

وفي ظل هذه الظروف غير المسبوقة، وبالنظر إلى حجم الاحتياجات المطلوبة لتمويل التنمية في القارة الإفريقية، تتعاضد أهمية الدور المنوط بالقطاع الخاص لبلوغ الأهداف التنموية للدول الإفريقية. فالقطاع العام لا يستطيع وحده أن يوفر مجموع الاستثمارات الضرورية، بما في ذلك تلك الموجهة للقطاعات الواعدة ذات المؤهلات العالية والغنية بفرص العمل.

كما أن إفريقيا الزاخرة بفرص الاستثمار المواتية للفاعلين الخواص تحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى مبادرات جريئة وخلقاً لتشجيع المبادرة الخاصة وتحرير كل طاقات القارة وإمكاناتها.

وفي هذا المضمار، تشكل المبادرات مثل منتدى الاستثمار في إفريقيا الذي يحظى بدعم البنك الإفريقي للتنمية منصة مواتية لتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة، والمضي قدماً في تعزيز اندماج الاقتصاديات الإفريقية داخل سلاسل القيمة العالمية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن السياق الدولي الحالي بما له من تأثيرات فعلية ومحتملة يستحثنا جميعاً على مضاعفة الجهود للارتقاء بقدراتنا الإنتاجية الوطنية، بما يمكننا من بناء سلاسل قيمة قارية أكثر متانة وصموداً في وجه التحديات.

ولا يفوتنا، في هذا الصدد، أن نشيد باختيار المنظمين: «تحرير سلاسل القيمة في إفريقيا» موضوعاً لهذه الدورة. فلا شك أن تطوير سلاسل القيمة الإقليمية المندمجة، كما أثبتت تجربة بعض الدول، لاسيما في شرق آسيا، يتيح تكثيف الاستثمار المنتج في هذه المناطق وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات من خلال ترشيد تخصيص الموارد.

فقد تبين من خلال تجربة تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن إنشاء منظومة إقليمية لتقاسم الإنتاج يسهم بدور محوري في تحفيز نمو الاقتصاديات النامية وتحويلها السريع.

فدولنا الإفريقية مدعوة في هذا الإطار إلى اعتماد مقاربة مدمجة للتنمية في فضائنا القاري، بما يسهم تدريجياً في إرساء نظام إنتاج مشترك قائم على تقاسم المنصات.

ولا يسعنا، في هذا الصدد، إلا أن نعرب عن ارتياحنا للعمل الذي أنجزته هيئاتنا الإفريقية بشأن إحداث منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، الذي ينسجم انسجاماً تاماً مع رؤيتنا من أجل قارة إفريقية مدمجة ومزدهرة. فمن شأن تحقيق هذا الطموح الإفريقي أن يضع اللبنة الأساسية لإنشاء سلاسل قيمة إقليمية اعتباراً لما باتت تكتسبه من أهمية قصوى في تعزيز صمود القارة في وجه الصدمات الخارجية، وتثمين إمكاناتها من حيث القدرات الإنتاجية وفرص النمو والازدهار.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا شك أن إنشاء شبكات مدمجة للبنيات التحتية يظل شرطاً أساسياً لتحفيز خلق سلاسل قيمة على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، فلا بد من الإشارة إلى أن العجز المسجل في البنيات التحتية على صعيد قارتنا، يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون استثمار إفريقيا لكافة مؤهلاتها من حيث النمو الاقتصادي وتحقيق أهدافها التنموية.

ويتضح جلياً من المقارنة بين مؤشرات تطوير البنيات التحتية في إفريقيا ونظيراتها في بقية جهات العالم أن البلدان الإفريقية تعاني خصوصاً مهولاً في هذا المجال.

ويعد قطاع الطاقة، بشكل خاص، من القطاعات التي تعكس جليا التأخر الحاصل في إفريقيا فيما يتعلق بتطوير البنيات التحتية. فعلى الرغم مما تزخر به القارة من مؤهلات كبيرة في مجال الطاقة بشقيها الأحفوري والمتجدد، فإن معدل التزود بالكهرباء ما يزال ضعيفاً للغاية بالمقارنة مع واقع الحال في باقي جهات العالم النامي.

فلا بد من الإقرار بجسامة هذه المشكلة والالتزام بالعمل على حلها بشكل نهائي. ذلك أن جودة البنيات التحتية لا تساهم في التنمية الاقتصادية فحسب، بل لها أيضا دور حاسم في التنمية البشرية من خلال الإسهام في تيسير الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وفي تحفيز إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد ظل المغرب، من منطلق الوفاء بالتزامه الثابت بدعم الاندماج الإقليمي الإفريقي، يعمل بمعية شركائه الأفارقة، من أجل إطلاق مشاريع كفيلة بتحقيق التحولات المنشودة، بما يمكن من إحداث نقلة كبيرة في ظروف عيش ملايين الأشخاص في إفريقيا.

ونود أن نذكر، بهذا الخصوص، بأن المغرب ما فتى يدعو إلى تعزيز سبل التنسيق والتعاون بين البلدان الإفريقية في مختلف الميادين، سعياً إلى تحقيق اندماجها الاقتصادي.

فذلكم هو الإطار الذي يندرج فيه مشروع أنبوب الغاز الذي سيربط بين المغرب ونيجيريا، والذي يعد نموذجاً يجسد إرادتنا لإرساء الأرضية اللازمة لبلورة تعاون إقليمي حقيقي، حيث سيؤمن لمجموع البلدان التي سيمر منها الأنبوب مصدراً يمكن الاعتماد عليه للتزود بالطاقة، ويزيد من قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية المتعلقة بأسعار المنتجات الطاقية.

ولا يفوتنا، بهذه المناسبة، أن ننوه بما أبداه شركاؤنا، على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، لاسيما المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، من اهتمام بهذا المشروع الاستراتيجي واستعداد للإسهام الفعلي في إنجازه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد جعل المغرب من تطوير بنياته التحتية في جميع قطاعات الاقتصاد المغربي أولوية من أولويات استراتيجيته التنموية خلال العقد الأخيرين، مما أهله ليصبح نموذجاً في هذا المجال بفضل الدينامية التي يشهدها الاستثمار في البنيات التحتية.

ففيما يتعلق بالبنيات التحتية الطاقية، يتوفر المغرب اليوم على 4,1 جيجاواط من القدرة الكهربائية المتأتية من مصادر متجددة، وهو ماضٍ قدما في تنزيل استراتيجيته الرامية إلى الرفع من حصة مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية وطنياً إلى أزيد من 52% في أفق عام 2030.

ويتوفر المغرب حالياً على شبكة من الطرق السيارة يبلغ طولها 2000 كيلومتر، وهو ما مكن من الربط بين جميع المدن التي يفوق عدد سكانها 400.000 نسمة. ويُرتقب تعزيز هذه الشبكة لتبلغ 3000 كيلومتر بحلول عام 2030.

كما أصبح المغرب، بفضل الخط السككي فائق السرعة، أول بلد إفريقي يتوفر على قطار بسرعة 320 كيلومتراً في الساعة.

وعلاوة على ذلك، فقد صُنّف المغرب منذ عدة سنوات ضمن أفضل 20 بلداً في مجال الربط اللوجستي، بفضل المركب المينائي طنجة المتوسط الذي يعد أول منطقة حرة صناعية في إفريقيا.

وتجسد هذه الأمثلة، إلى جانب أخرى كثيرة، السياسة الإرادية التي ينتهجها المغرب في مجال تنمية مشاريع البنية التحتية الكبرى التي أسهمت في دعم مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي أطلقتها المملكة.

وقد رافق هذا التقدم الكبير الذي حققه المغرب من حيث تطوير بنياته التحتية مسلسل الإصلاحات الهيكلية المنجزة، على مدى العقدين الأخيرين، بهدف تقليص مخاطر ضعف المالية العمومية والحسابات الخارجية، وتوفير أرضية مستدامة لنمو قوي ومندمج للاقتصاد المغربي.

وستعزز هذه الدينامية من خلال الميثاق الجديد للاستثمار الذي يدعو إلى توجيه الاستثمارات نحو الأولويات الاستراتيجية للمملكة، ويقترح إطارا محفزا وكفيلا يجذب الاستثمارات. وتظل غايتنا المثلى من ذلك كله أن نرفع حصة الاستثمارات الخاصة إلى ثلثي إجمالي الاستثمارات في أفق عام 2035.

ولسنا بحاجة، في هذا الباب، إلى تأكيد الدور الأساسي الذي ينبغي للقطاع الخاص أن يضطلع به من أجل الإسهام بشكل فعال في دينامية الإقلاع الاقتصادي التي تشهدها المملكة.

أصحاب المعالي والسادة، حضرات السيدات والسادة،

إن التأخر المسجل في تطوير البنيات التحتية في إفريقيا والذي كثر الحديث عنه يسألنا جميعا ويتطلب منا التعجيل بتداركه من أجل تشجيع خلق سلاسل قيمة إقليمية، بما يضمن تسريع التحول الإنتاجي للبلدان الإفريقية.

ومن هذا المنطلق، فإن منتدى الاستثمار في إفريقيا يعد آلية للعمل الإفريقي من أجل معالجة إشكالية تمويل الاستثمارات، وذلك من خلال تيسير الربط بين المستثمرين، لاسيما الخواص، وحاملي المشاريع الذين بإمكانهم الاعتماد على الدعم التقني للشركاء في مجال التنمية.

ولنا اليقين أن الدورة الحالية للمنتدى ستعزز إنجازات هذا الملتقى، وستعطي إشارة قوية للمستثمرين على قوة التزام البلدان الإفريقية بدعم تنمية الاستثمارات الكفيلة بإحداث التحولات الجذرية المنشودة، بما يستجيب لتطلعات قارتنا وشعبنا وشبابنا.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته» .

## خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية بالرياض

الرياض - السبت 26 ربيع الثاني 1445 هـ الموافق 11 نونبر 2023 م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أخي المبجل، خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،  
أخي الأعز، صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس  
مجلس الوزراء،

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،

تتعقد هذه القمة الاستثنائية العربية الإسلامية، التي دعت إليها المملكة العربية السعودية الشقيقة، في سياق مشحون بالتوتر  
واستمرار المواجهات المسلحة التي يعرفها قطاع غزة، وما تخلفه من آلاف القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، ومن تخريب  
ودمار وحصار شامل، في خرق سافر للقوانين الدولية وللقيم الإنسانية.

فرغم ارتفاع بعض أصوات الحكمة الداعية إلى خفض التصعيد والتهدئة، لا زالت المدافع والصواريخ الإسرائيلية تستهدف المدنيين  
العزل، من أطفال ونساء وشيوخ، ولم تترك دار عبادة أو مستشفى أو مخيما إلا ودمرته كليا أو جزئيا.

لقد دعونا، من منطلق التزامنا بالسلام، وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، إلى صحوّة الضمير الإنساني لوقف قتل النفس البشرية التي  
كرمها الله عز وجل، والتحرك جماعيا، كل من موقعه، لتحقيق أربع أولويات ملحة :

\* أولا : خفض العاجل والملموس للتصعيد ووقف الاعتداءات العسكرية بما يفضي لوقف إطلاق النار، بشكل دائم وقابل للمراقبة،

\* ثانيا : ضمان حماية المدنيين وعدم استهدافهم، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني،

\* ثالثاً : السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بانسيابية وبكميات كافية لسكان غزة،

\* رابعاً : إرساء أفاق سياسي للقضية الفلسطينية، كفيل بإنعاش حل الدولتين المتوافق عليه دولياً.  
أصحاب الجلالة والسمو والفخامة؛

إننا أمام أزمة غير مسبوقة، يزيدتها تعقيدا تمادي إسرائيل في عدوانها السافر على المدنيين العزل، ويضاعف من حدتها صمت المجتمع الدولي، وتجاهل القوى الفاعلة للكارثة الإنسانية التي تعيشها ساكنة قطاع غزة.  
لذا، يجب ألا نسمح بترك مستقبل المنطقة ومستقبل أبنائها بين أيدي المزايدين، فمستقبل المنطقة لا يتحمل المزايدات الفارغة، ولا الأجنداث الضيقة.

كما ينبغي التعامل مع هذه الظرفية الحاسمة، من منطلق المسؤولية التاريخية، التي تحتم علينا الانطلاق من بعض المسلمات البديهية :

\* فلا بديل عن سلام حقيقي في المنطقة، يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة، في إطار حل الدولتين؛

\* ولا بديل عن دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية؛

\* ولا بديل عن تقوية السلطة الفلسطينية، بقيادة أخي الرئيس محمود عباس أبو مازن؛

\* ولا بديل عن وضع آليات لأمن إقليمي مستدام، قائم على احترام القانون الدولي والمرجعيات الدولية المتعارف عليها.  
أصحاب الجلالة والسمو والفخامة؛

إن تخطي هذه الأزمة وتفادي تكرارها، لن يتحقق إلا بوقف الاعتداءات على القدس الشريف، والقطع مع الاستفزازات التي تجرح مشاعر أكثر من مليار مسلم.

لذا، كنت دائم الحرص، بصفتي رئيس لجنة القدس، على أن أثير الانتباه إلى خطورة تلك الممارسات والاستفزازات الإسرائيلية، وعواقبها الوخيمة على أمن واستقرار المنطقة برمتها.

وبالموازاة مع ذلك، نعمل ميدانيا على الأرض، من خلال وكالة بيت مال القدس الشريف، على حماية المدينة المقدسة، والحفاظ على وضعها التاريخي والقانوني ومقدساتها الدينية.

وكما جاء في «نداء القدس» الذي وقعنا عليه مع قداسة البابا فرانسيس، فإن من واجب الجميع المحافظة على مدينة القدس الشريف، باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، ومركزا لقيم الاحترام المتبادل.

ومخطئ من يظن أن منطقي القوة يمكنه تغيير هذا الواقع وتلك الهوية المتجذرة. وسنتصدى له على الدوام، من منطلق رئاستنا للجنة القدس، وبتنسيق مع أخينا جلالة الملك عبد الله الثاني، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.  
أصحاب الجلالة والسمو والفخامة؛

إننا أمام مرحلة فاصلة، تتطلب من الجميع التحلي بالحزم والمسؤولية، لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، وتقتضي تغليب منطق العقل والحكمة، لإقامة سلام عادل ودائم بالمنطقة، لما فيه أمن واستقرار جميع شعوب المنطقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته» .

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى أعضاء أكاديمية المملكة المغربية بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للأكاديمية  
في إطار هيكلتها الجديدة

الرباط - الأربعاء 07 جمادى الأولى 1445هـ الموافق 22 نونبر 2023م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

معشر الأساتذة أعضاء الأكاديمية، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن بواعث الاعتزاز، أن نخاطبكم اليوم، بمناسبة افتتاح دورة أكاديمية المملكة المغربية في حلتها الجديدة. ولعل هذا الافتتاح لن يكون لحظة استثنائية فحسب، بل نريده بالأحرى مرحلة استثنائية في المسار المشرق لهذه المؤسسة الوطنية العريقة، ذات الصيت الذائع والإشعاع المتميز.

أما الاستئناف، فامتداداً لأشغال وعطاءات هذه المعلمة العلمية الوطنية، التي أسست على إرادةٍ امتد أفق طموحها ليشيد صرحاً حضارياً عظيماً، أفلحت في بنائه هندسة المشاريع والبرامج العلمية والفكرية والثقافية، وأسهم في تنزيلها أعلام الفكر والثقافة والعلوم والأكاديميون، من مختلف المشارب والتخصصات. وهو ما تحقق، ولله الحمد، على أرض الإنجاز فيما تقدّم من محطات هذه الأكاديمية، تفعيلًا وتنزيلًا، ودليلاً على سداد التوجه والاختيار.

وأما الاستثناء، فمبتغاه انطلاقة جديدة أقوى ومقصد أسمى، وانخراط مكثف تخطيطاً وتنظيماً، وإشعاعاً وتأثيراً. وإن طموحنا هذا لا يعادله إلا إيماننا الراسخ بأهليتكم وقدرتكم على رفع هذا التحدي وتحقيق هذا المسعى.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم أن عالمنا المعاصر يشهد تحولات عميقة على كل المستويات، حيث أصبحت الأواصر الثقافية والفكرية، والحوار الحضاري، تزداد رسوخاً، وتُعَلِّي من شأن الانفتاح على ثقافات العالم، وإرساء مجتمع المعرفة. ومن ثم، لا يمكن للمغرب، وهو ملتقى الحضارات والثقافات إلا أن يواكب هذا المسار، ويكون فاعلاً في ترسيخ ركائزه.



ولا غرو في أن تصبح أكاديمية المملكة المغربية اليوم، هذه المؤسسة العتيقة، التي أحدثها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، سنة 1977، منارة للفكر والبحث المعرفي والثقافي العابر للقارات، ومشتلاً للارتقاء بالقدرات الفكرية والعلمية في كل مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، تسهم في تطوير البحث وإغنائه، وفي إبراز العمق التاريخي والحضاري الذي راكمته المملكة المغربية على مر العصور.

وبغية تمكينها من النهوض بالمهمة النبيلة المنوطة بها على أكمل وجه، فقد حرصنا منذ سنة 2015، على تفعيل الأكاديمية وتجديد هيكلتها، بما ينسجم مع أهداف ومقتضيات دستور المملكة، الرامية إلى صون هويتنا الوطنية، بمكوناتها العربية-الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، وروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية؛ وكذا مع خدمة الإشعاع العلمي والثقافي للمملكة، والإسهام في التفكير في الإشكاليات والقضايا المطروحة في عالم اليوم.

وقد أبيننا إلا أن نعطي للأكاديمية نفساً جديداً ودفعة قوية، تعتمد على رؤية جديدة، بهياكل وأعضاء جدد، وبرامج ومشاريع في مجملها ذات صلة بهويتنا، منفتحة على التجارب الثقافية الدولية لمواكبة مستجدات العصر.

وأما الهيكلية الجديدة التي ارتأيناها لمؤسستكم الموقرة، والتي تتوخى التدبير الرشيد والإسهام الفاعل والمؤثر، فقد أعلننا عنها في ظهرنا الشريف الصادر في فبراير 2021، بحيث تم إلحاق «المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب» بالأكاديمية. كما أحدثت كل من «الهيئة الأكاديمية العليا للترجمة» و«المعهد الأكاديمي للفنون» و«مؤسسة أكاديمية المملكة المغربية للتعاون الثقافي». كل ذلك من أجل رفع التحديات التي أضحت يفرضها مجتمع المعرفة.

فهذه الهيئات تضع على عاتقها مسؤولية العناية بالمعرفة التاريخية، وتجديد مناهج البحث في تراث المغرب وتاريخه، فضلاً عن منح العناية الواجبة لحقلي الترجمة والفنون، لما لهما من أدوار في تبيان مساهمات الفكر المغربي في المعرفة والإنسانية جمعاء. حضرات السيدات والسادة،

لقد حرصت أكاديمية المملكة المغربية منذ انطلاقتها الجديدة، على تنظيم دورات علمية، جعلتها أفقا لتفكير معرفي واقتصادي وجيو- استراتيجي، منها دورات عن إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والبحر الأبيض المتوسط.

كما واصلت اهتمامها بصون وتثمين التراث المغربي، والاحتفاء بأعلام الفكر المغربي، وإحداث كرسى الآداب والفنون الإفريقية وكرسي الأندلس، وكرسي الآداب المقارنة دعماً للقدرات المعرفية الشابة، في إطار مشروع الطلبة الدكاترة بالجامعات المغربية، والذي نوليه كبير العناية والاهتمام، إيماناً منا ألا تقدم للمجتمع من غير نهضة ثقافية، ومن غير انفتاح العطاء الأكاديمي على نوابع المستقبل من الشباب، باعتبارهم الرأسمال البشري القادر على تجسيد الابتكار والفكر الخلاق، أخذاً وعطاء، في العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات والعلوم والآداب والفنون.

وإننا لنستبشر خيراً بما أقدمت عليه الأكاديمية من إعادة هيكلة مكوناتها، بغية تمكينها من أداء المهمة النبيلة المنوطة بها، خدمة للإشعاع العلمي والفكري والحضاري للمملكة، وكي تظل ملتقى للحوار، وأرضاً للقاء بين أعلام الفكر والعلم بمختلف تخصصاتهم واهتماماتهم، وتبادل الرؤى بخصوص مختلف قضايا هذا العصر.

واعتباراً للأبعاد المتعددة لعمل أكاديمية المملكة المغربية، فقد قمنا بتعيين أكاديميين جدد، مغاربة وأجانب، مراعين في ذلك تنوع مشاربهم، وتكامل اختصاصاتهم، واتساع خبرتهم ووفرة تجربتهم.

وإذ نرحب بكم ونهنئكم على انضمامكم لهذه المعلمة العلمية، فإننا على يقين بأنكم ستسهمون في تعزيز إشعاعها المعرفي، لتواصل النهوض على أكمل وجه بدورها التنويري والتنموي.

ولا يفوتنا في هذا المقام، أن نعبر عن بالغ شكرنا للأعضاء الشرفيين، لما قدموه من جهود في سبيل النهوض بالمقاصد المثلثي للأكاديمية، وما أسهموا به من عطاءاتهم العلمية وإنتاجاتهم الفكرية.

حضرات السيدات والسادة،

تعيش المجتمعات المعاصرة على وقع تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية متسارعة ومتداخلة، وتتطور بالتغيير لا بالجمود. ومن هنا، فإن التراكم والتكامل المعرفي وتجسير العلوم، يبقى هو الرهان الأساس لأي تقدم سليم، يقوم على الحفاظ على هوية الأمة ويحصنها من المخاطر والانحرافات، ويكسب المجتمع التنوع والتعدد الفكري الإيجابي.

ولعل من نافلة القول التأكيد على أن تقدم المجتمعات لن يتم من غير نهضة فكرية وثقافية متجددة، ولن يتحقق إلا بتوفر بيئة ملائمة لإنتاج المعرفة، وأن تطور تلك البيئة رهين بمدى إسهامها في تنمية العطاء الحضاري.

والمملكة المغربية تمتلك، والله الحمد، تراثا حضاريا خصبا ومتنوعا، ماديا وغير مادي، مكن بلادنا من احتلال مراتب متقدمة بين دول العالم من حيث التسجيلات الثقافية على قائمة اليونسكو للتراث العالمي.

ولقد رسخت أكاديمية المملكة المغربية حضورها المتميز، داخليا وخارجيا، على مدى العقود الثلاثة منذ إنشائها، بما أنتجته من تفكير حول القيم، باعتبارها أحد مرتكزات الحياة الإنسانية.

لذا، نشيد باختياركم لـ «الأسرة وأزمة القيم» كموضوع رئيسي لهذه الدورة، اعتبارا لأهميته وراهنيته، خاصة في ظل ما يشهده العالم من اهتزاز في المرجعيات وفقدانها أحيانا؛ مما يستدعي تعميق التفكير في هذا الموضوع الجوهري، والدراسة العلمية الرصينة للتحولات الجارية، ولتداعياتها على كل المستويات، لاسيما في ما يخص التماسك العائلي والتضامن الاجتماعي.

ومما لا شك فيه أن مسألة القيم، بكل أبعادها وتجلياتها، تعد من بين المهام الجلية للأكاديمية، لمساهمتها الفاعلة في بناء المشترك الإنساني عبر تعزيز الهوية وتثمين التعدد الثقافي واللغوي، وتحصينها إبداعا وممارسة في الحياة الفكرية والانفتاح على شتى الحضارات والثقافات وهو ما يجسد سعي أكاديمية المملكة المغربية لتحقيق «شراكة حضارية» تتخطى الاختلاف والتباين، وتروم التقارب والتواصل والتفاهم، في انفتاحها على المستجدات العلمية والفكرية، وإيمان والتزام بالقيم والمبادئ الإنسانية المشتركة.

أعانكم الله وسدد خطاكم، وكلل أعمالكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

نيويورك - 14 جمادى الأولى 1445هـ الموافق 28 نونبر 2023م

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد شيخ نيافع، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،  
أصحاب السعادة أعضاء اللجنة الموقرة،  
حضرات السيدات والسادة،

يأتي تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذه السنة، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، والأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل خاص، تعرف منذ السابع من أكتوبر 2023، أوضاعاً خطيرة وغير مسبقة، بسبب التصعيد المحموم والمواجهات المسلحة واسعة النطاق التي راح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، أغلبهم من الأطفال والنساء بالإضافة إلى الدمار الهائل في المنازل والمدارس والمستشفيات ودور العبادة والبنية التحتية، والحصار الشامل على غزة، في خرق سافر للقوانين الدولية والقيم الإنسانية.

ورغم ارتفاع الدعوات بضرورة خفض التصعيد والتهديئة، وإتاحة الفرصة لإدخال الأدوية والمساعدات الإغاثية الأخرى استمرت إسرائيل في قصف عشوائي عنيف بالتزامن مع توغل قواتها البرية في القطاع، مخلفاً نزوح أزيد من مليون ونصف فلسطيني ومزيداً من القتل والتدمير.

وإن تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة، والتمادي في استهداف المدنيين، يُسائل ضمير المجتمع الدولي، وخاصة القوى الفاعلة، ومجلس الأمن باعتباره الآلية الأممية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار والسلام في العالم، للخروج من حالة الانقسام، والتحدث بصوت واحد من أجل اتخاذ قرار حاسم ملزم بفرض الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار، واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد حددنا خلال القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية التي انعقدت في المملكة العربية السعودية بتاريخ 11 نونبر 2023، أربع أولويات ملحة لوقف قتل النفس البشرية التي كرمها الله، ونشدد عليها اليوم مرة أخرى وهي :

- أولاً : خفض العاجل والملموس للتصعيد وحقن الدماء ووقف الاعتداءات العسكرية بما يفضي إلى وقف إطلاق النار بشكل دائم وقابل للمراقبة؛

- ثانيا : ضمان حماية المدنيين وعدم استهدافهم وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؛

- ثالثاً : السماح بإيصال المساعدات الإنسانية وبإنسيابية وبكميات كافية لسكان غزة؛

- رابعاً : إرساء أفق سياسي كفيل بإنعاش حل الدولتين.

فالتصعيد الأخير هو نتيجة حتمية لانسداد الأفق السياسي للقضية الفلسطينية، التي ستبقى مفتاح السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. وقد أكدنا، في أكثر من مناسبة، أن حل هذه القضية وفق قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، وعلى أساس حل الدولتين، هو السبيل الكفيل بإقرار السلام العادل والشامل وتوفير الأمن والعيش الكريم لكل شعوب المنطقة.

كما أنه نتاج تنامي الممارسات الإسرائيلية المتطرفة والمُمنهجة، والإجراءات الأحادية والاستفزات المتكررة في القدس، التي تقوض جهود التهدئة وتنسف المبادرات الدولية الرامية لوقف مظاهر التوتر والاحتقان ودوامة العنف المميتة.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد أبانت الأعمال العسكرية الإسرائيلية الانتقامية في قطاع غزة عن انتهاكات جسيمة تتعارض مع أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. لذلك نؤكد بهذه المناسبة، رفضنا وإدانتنا لكل التجاوزات وسياسة العقاب الجماعي والتهجير القسري ومحاولة فرض واقع جديد، مؤكداً في هذا الصدد أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية ومن الدولة الفلسطينية الموحدة.

كما نشدد على ضرورة تمكين الأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة من المساعدات الإغاثية التي يجب أن تصل إليهم بشكل آمن وكاف ومستدام وبدون عوائق.

ولهذه الغاية، قمنا بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة لسكان القطاع، إسهاماً من المملكة المغربية في جهود الإغاثة والعون التي يبادر بها المجتمع الدولي، وانطلاقاً من مبدأ التضامن الذي يطبع سياستنا الخارجية، حيث جرى تأمين إيصالها إلى المتضررين عبر معبر رفح، كما تم توزيع كميات مهمة من المساعدات الغذائية والمستلزمات الطبية في مدينة القدس الشريف.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

بالرغم من قتامة الوضع وغياب آفاق التسوية في الشرق الأوسط، فإن الأمل لا زال يحذونا في تضافر جهود المجتمع الدولي لإحياء عملية السلام.

فرؤيتنا اليوم، وكما كانت دائما، تعتبر السلام خيارا استراتيجيا لشعوب المنطقة، وهو السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار لجميع شعوبها وحمايتها من دوامة العنف والحروب. وهذا السلام الذي ننشده، مفتاحه حل الدولتين باعتباره الحل الواقعي الذي يتوافق عليه المجتمع الدولي، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر المسار التفاوضي.

ونؤكد بهذه المناسبة، موقف المغرب الراسخ بخصوص عدالة القضية الفلسطينية ودعمنا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، فإننا نجدد التأكيد على ضرورة الحفاظ على الطابع الفريد لمدينة القدس، وعلى عدم المس بوضعها القانوني والحضاري والتاريخي والديمقراطي، باعتبارها مركزا روحيا للتعايش والتفاهم بين أتباع الديانات السماوية الثلاث.

وفي الختام، نبارك جهودكم الصادقة من أجل نصرة القضية الفلسطينية العادلة.

وفقكم الله وسدد خطاكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في القمة العالمية للعمل المناخي  
دبي - 17 جمادى الأولى 1445 هـ الموافق 2023 م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس وأخي العزيز صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان،  
أصحاب الفخامة والسمو والمعالي رؤساء الدول والحكومات،  
معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،  
حضرات السيدات والسادة المديرين التنفيذيين للمنظمات الدولية والإقليمية،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، أن أقدم في البداية بأخلص عبارات الشكر لأخي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولدولة الإمارات العربية المتحدة، على التنظيم المحكم لهذا الملتقى رفيع المستوى، وعلى روح الالتزام التي ميزت رئاسة سموه لهذا المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (كوب 28)، بما يضمن سبل النجاح والتوفيق لأشغاله. أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن نتائج التقييم العالمي الأول لمستوى التزام البلدان الأطراف بنود اتفاق باريس تشير إلى تبلور دينامية عالمية حول قضية المناخ. لكن جهود التكيف مع التغيرات المناخية ما زالت تتسم بالتشتت والتدرج وبقدر كبير من التفاوت في التوزيع بين المناطق، لاسيما منها الأكثر عرضة لتأثيرات الاختلالات المناخية المدمرة.

فالتدابير الجريئة لا تتأتى بأنصاف الحلول، لاسيما إذا كانت تنطلق من رؤية معزولة تزيد من حدة المخاطر ومن تفاقم الأضرار والخسائر المادية والطبيعية والبشرية. وهذا ما يدعو إلى إعادة النظر في النهج العالمي المتبع في تدبير الأزمة المناخية، عبر توجيهه إلى اعتماد مقاربة أكثر مراعاة للإكراهات الوطنية، بالتركيز على تحقيق نمو نوعي ومستدام، والحرص على البعد الإنساني بشكل خاص.



وبالنظر إلى التفاقم الحتمي للتغيرات المناخية، فإن على مؤتمرات الأطراف أن تنأى، اعتباراً من هذه الدورة، عن منطلق «التدرج البطيء» الذي ظل يلازمها لزم طويل. لقد كان لهذه المقاربة التجريبية ما يبررها - في اعتقادي- لما كان الجهد منصباً على الإقناع بوجاهة العمل المناخي، بل بوجود التغيرات المناخية في حد ذاته. أما اليوم، فإن هذه المقاربة تزيد، بنزوعها التقني المحض، من تعقيد شروط الالتزام، وتحصر موضوع التحدي المناخي ضمن اختصاص دائرة مغلقة من المختصين والتقنيين، والحال أنه شأن يهم البشرية جمعاء.

وبعبارة أخرى، فقد نشأت بين العمل المناخي بوتيرة «التدرج البطيء» وبين ضغط التحديات المناخية الملحة فجوة يتعين التعجيل بسدها. فالإيمان بأهمية العمل المناخي يجب أن يوازيه اقتناع بإمكانية حل وسط يرضي كلا من الأصوات المتشعبة بمنطق «التدرج البطيء» وتلك التي لا تومن إلا بـ «القطائع الكبرى»، بدوافع إيديولوجية وعقدية. وهو حل ينبغي أن يقوم على أساس الواقعية فضلاً عن الإرادة والطموح والنظرة الاستباقية. فهذا الحل الوسط هو الذي علينا اعتماده إن نحن أردنا الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر كوب 21 بباريس في 2015 وفي مؤتمر كوب 22 بمراكش في 2016.

إن مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ، على أهميتها، ليست - ولا يمكن أن تتحول إلى - غاية في حد ذاتها. فهناك وقت للتفاوض، ووقت للعمل. وقد آن أوان العمل. ولذلك، فأنا أقترح عليكم إطلاق ميثاق للعمل الآن ومن هذا المنتدى. فمن خلال هذا الميثاق تستطيع البشرية أن تثبت بأفعال ملموسة أن الأهداف الطموحة ليست بالضرورة عصية عن التنفيذ.

ويتجسد هذا الاقتناع الراسخ لدى المغرب، المعروف بتجربته الرائدة في مجال الالتزام بقضايا المناخ، من خلال عدة ركائز استراتيجية وسياسية، من بينها مبادرته برفع «المساهمة المحددة وطنياً» في مجال مكافحة التغير المناخي سنة 2021. وينبع نموذجنا التنموي الجديد من رؤية قائمة على مفهوم الاستدامة. كما تقوم استراتيجيتنا الوطنية للتنمية المستدامة على مبدأ الإدماج والشمولية. إن الطفرة التي يشهدها المغرب في مجال الطاقات المتجددة والمستدامة، وتطور قطاعات الهيدروجين الأخضر المتسمة بتنافسيتها، والترابط المتزايد مع الأسواق العالمية، فضلاً عن تنظيم بطولة عالمية لكرة القدم تجمع بين قارتين، كلها شواهد تجسد رؤيتنا للاندماج الإقليمي.

فهذه المقاربة القائمة على العمل هي التي ننتهجها في المملكة المغربية. وقد تجسد طموحنا هذا من خلال مبادرات قطاعية ملموسة ومحددة، وبناء على خطط عمل شاملة وقابلة للتدقيق، سواء فيما يتعلق بالتكيف أو التخفيف من آثار التغيرات المناخية وخفض انبعاثات الكربون.

إن أهدافنا المعلنة، على الرغم من أفق طموحها الواسع، لم تكن أبداً وليدة اندفاع عابر، ولا دعاية تروم تحقيق أثر ما على الصعيد الدولي، بل هي نتاج برامج ومشاريع أطلقت على المستوى الوطني استجابة لواقعنا الخاص وبمبادرة مغربية صرفة. وأنا حريص شخصياً على ضمان تنفيذها وعلى تتبعها.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

في ظل نظام عالمي ما فتئ يعاني من غياب الإنصاف، تلقت إفريقيا 30 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 في إطار التمويلات السنوية المرصودة لقضايا المناخ، وهو ما يمثل أقل من 12% من إجمالي احتياجاتها. وعلى الرغم مما تعانيه القارة الإفريقية من ظروف غير

مواتية وضعف في الإمكانيات، فهي تتوفر على كل المؤهلات الكفيلة بجعلها مفتاحاً لحل معضلة المناخ العالمية وتجاوز التحديات الكبرى للقرن الحادي والعشرين. لكن غياب التضامن الفاعل يبدد جهودها المناخية بشكل كبير.

وقد خلصت الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي انعقدت مؤخراً بمراكش، إلى وجود حاجة ملحة لإصلاح نظام التعددية القطبية وتمويل التنمية باعتبارهما آليتين محورتين أحدثتهما البشرية بهدف الاستجابة لتحديات القرن العشرين، وهما آليتان نؤمن بجدواهما وأهميتهما. وتلكم هي القناعة التي تحكم عمل الرئاسة المغربية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

ولا يزال المغرب، من منطلق الوفاء بالتزامه الإفريقي، يواصل جهوده الحثيثة من أجل تنفيذ قرارات قمة العمل الإفريقية الأولى، المنعقدة على هامش مؤتمر كوب 22، لاسيما ما تعلق منها بتفعيل لجان المناخ الإفريقية الثلاث، وهي لجنة حوض الكونغو، ولجنة منطقة الساحل، ولجنة الدول الجزرية الإفريقية.

إن المشاركة الفاعلة للمملكة المغربية في المبادرات الإقليمية الرائدة، القائمة على توحيد المواقف، والهادفة إلى تحسين مستوى تكيف الزراعة الإفريقية مع التغيرات المناخية، وتعزيز الاستدامة والاستقرار والأمن في القارة، وتشجيع ريادة الشباب الإفريقي لمبادرات العمل المناخي، كلها جهود تعكس مدى انخراط المغرب الثابت ومتعدد الأبعاد في دعم العمل الدؤوب الذي تقوم به البلدان الإفريقية الشقيقة في هذا الشأن.

ولما كان التضامن والملاءمة من مبادئ العمل المناخي الدولي، فلنحرص على عدم تثبيط التجارب الناجحة.

وهنا أقصد، على الخصوص، وضعية الدول متوسطة الدخل التي تخوض معركتي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية المستدامة. إن هذه الدول بالذات، ومنها بلدي المملكة المغربية، هي التي أدعو المجتمع الدولي أن يوليها اهتماماً خاصاً ودائماً. وهذا هو جوهر العدل. فالإنصاف يقتضي ألا تتحول نعمة ما تحرزها البلدان ذات الدخل المتوسط من تقدم إلى نقمة. فلا يستقيم أن نطالبها ببذل مزيد من الجهود ونحن لا نتيح لها ما يكفي من الموارد اللازمة لإحراز التقدم المنشود. والحال أنه لا توجد تجارب ناجحة في مجال العمل المناخي أحق وأجدر بالتشجيع والمكافأة من تجارب البلدان ذات الدخل المتوسط.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المصالح المتضاربة، بنزوعها الشعبوي أحياناً نحو تغليب منطق المنفعة الآنية، باتت تقوض الجهود المخلصة متعددة الأطراف، وترهن مستقبل الأجيال المستقبلية.

ومع ذلك، فلا يزال الأمل يحدونا في أن تبدي الدول الأطراف طموحاً أكبر، بما يمكننا جميعاً من بلورة حلول جماعية، كفيلة بالتصدي لهذا التحدي المشترك.

وفي هذا السياق، أود التأكيد مجدداً على التزام المغرب بمواصلة انخراطه الطوعي في هذه الجهود، بما يمكنه من الحفاظ على دوره الريادي، لا على مستوى الدفاع عن قضايا المناخ فحسب، بل كذلك على مستوى إيجاد الحلول الرامية إلى تأمين مستقبل أفضل للبشرية على كوكبنا. أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى المشاركين في مناظرة دولية بمناسبة الاحتفاء بالذكرى 75  
للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرباط - 22 جمادى الأولى 1445هـ الموافق 07 دجنبر 2023م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا، في البداية، أن نرحب بالمشاركين في هذه المناظرة الدولية، التي تحتضن أشغالها الرباط، عاصمة المملكة، وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وإن تخليد المغرب، على غرار باقي بلدان العالم، لهذا الحدث الدولي البارز والفاصل في تاريخ البشرية، لهو تأكيد لما نوليه من اهتمام بالغ، وحرص دؤوب على النهوض بقضايا حقوق الإنسان في بلادنا، بكل أبعادها وتجلياتها، ثقافة وممارسة.

وبهذه المناسبة، نثمن انعقاد هذه المناظرة، بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، احتفالاً بهذا الإعلان العالمي، وما يتضمنه من مبادئ وقرارات لحماية الحقوق والحريات، وما ينص عليه ويكرسه من قيم كونية وحقوق متأصلة في الإنسان. وما يزال هذا الميثاق التأسيسي يشكل مرجعاً كونياً لتحقيق تطلعات الشعوب إلى الحرية والكرامة والمساواة، والعيش في ظل الأمن والاستقرار.

وإن من شأن التداول الفكري والنقاش الجاد والعميق، متعدد الروافد والانتماءات، الذي سيميز لا محالة هذا الملتقى الهام، وما سيتخلله من تساؤلات جوهرية، أن يسهم في بلورة تصورات وإجابات لتجديد الالتزام الحقوقي، في تفاعل مع العمل متعدد الأطراف.

حضرات السيدات والسادة،

إن الأهمية التي تكتسيها مناظرتكم اليوم، تفرضها الحاجة الملحة للتذكير مجدداً، لا سيما في ظل ما يشهده العالم من توترات متتالية، وانتهاكات متكررة، تتنافى مع المبادئ والقيم المثلى المؤسسة للإعلان، بضرورة تجديد التزام كوني لحماية حقوق الأفراد والجماعات، خاصة الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة.

كما أن الاحتفاء بهذه الذكرى، يعد مناسبة للوقوف على ما تم تحقيقه من إنجازات في هذا المجال، وكذا على مكامن التقصير ومواطن الخلل التي شابت مسلسل الدفاع عن مكتسباته، ولرصد التحديات التي ما تزال تعترض سبيل المجتمع الدولي للنهوض الشامل بكافة قضايا حقوق الإنسان.

في ظل هذه التحديات، اختار المغرب أن يسلك مساراً حقوقياً خاصاً به، عرف وما يزال تطورا ملحوظا، بصم التجارب الدولية في هذا المجال.

فالتزام المملكة المغربية بالنهوض بحقوق الإنسان على المستوى الوطني، لم يتوقف عند تكريسها الدستوري فحسب، بل أصبح ركيزة للسياسات العمومية، ومحددا رئيسيا للاختيارات الاستراتيجية، بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وإن تشبثنا الراسخ بالدفاع عن هذه الحقوق وتكريسها، لا يعادله إلا حرصنا الوطيد على مواصلة ترسيخ وتجويد دولة الحق والقانون وتقوية المؤسسات، باعتباره خياراً إرادياً وسيادياً، وتعزيز رصيد هذه المكتسبات، بموازاة مع التفاعل المتواصل والإيجابي مع القضايا الحقوقية المستجدة، سواء على المستوى الوطني أو ضمن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان.

إلا أنه بالرغم مما تم إنجازه في مجال حقوق الإنسان، وما نحن بصدد استكماله، فإن ما يكتسيه من أهمية، وما يتطلبه من جدية، ينتظر منا جميعاً المزيد من الالتزام لتحقيق المُلحِ حالاً، واستشراف الممكن مستقبلاً، في إطار الخصوصيات والثوابت الوطنية. كما يتعين إدراك أن كل هذه الحقوق السياسية والمدنية، لن تأخذ أبعادها الملموسة، إلا بتكاملها مع النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ومن هذا المنطلق، دشّن المغرب منذ فترة، مرحلة جديدة من الإصلاحات البنوية، والتي ارتأينا أن تكون على رأس أولويات سياساتنا العمومية، على غرار ورش تعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة، باعتبارها مشروعاً مجتمعياً يضمن فعالية الولوج للخدمات الاجتماعية والصحية، ويقوي دعائم المنظومة التضامنية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، دعونا لإطلاق مشاورات مجتمعية واسعة، لمراجعة مدونة الأسرة، بعد مرور عقدين من الزمن على إقرارها، بما يصون حقوق المرأة والطفل، ويضمن مصلحة الأسرة، باعتبارها نواة للمجتمع، وذلك بناء على قيم ومبادئ العدل والمساواة والتضامن والانسجام، النابعة من الدين الإسلامي الحنيف، مع إعمال آلية الاجتهاد البناء، لتحقيق الملاءمة مع المستجدات الحقوقية، ومع القيم الكونية ذات الصلة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرف العالم إشكاليات متعددة مرتبطة بالكونية، منها تعدد المواقف حول خصوصيات وثقافة كل بلد ضمن كونية حقوق الإنسان. وخلصت الآراء والنقاشات الدولية إلى تثمين الثقافات المتعددة، باعتبارها حقاً متأصلاً في الإنسان، ولأن الخصوصية لا تعيق التمتع بالحقوق الأساسية.

ومن هذا المنظور، واستناداً للمقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تمكنت المجموعة الدولية من بلورة اتفاقيات وبروتوكولات، بعضها ملزم وبعضها غير ملزم، سعياً لإيجاد أرضية مشتركة كونية، تمنع تكرار مآسي الحروب والفتن، وأشكال الاعتداء والتهجير.

إلا أن أي حلول للتحديات الراهنة العابرة للحدود، لا يمكن تصورها دون مساهمة فعلية لدول الجنوب في بلورة تصورات تمكن من إعمال مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو مواد العهدين الدوليين، أو الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لتفعيل الحقوق واقتراح ممارسات فضلى قد تحمل حلولاً خلاقية، لضمان فعالية حقوق الإنسان. وهو ما تعمل على تأكيده المملكة المغربية في سياقات الترافع والاقتراح، سواء في إطار مساعيها لحل النزاعات أو لتجديد مسارات التعاون والتضامن، من أجل استتباب الأمن والسلم والاستقرار.

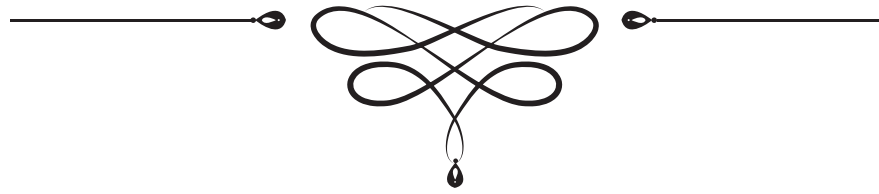
وإن جمعكم الموقر اليوم، وهو يحتفي بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي خضم التوترات والمخاطر التي تستهدف أمن واستقرار ورخاء الشعوب، هو مناسبة سانحة للفت الانتباه إلى أن المجموعة الدولية لم تفلح بعد في ضمان تنزيل كافة مبادئ هذا الإعلان، وأن الحاجة ماسة وملحة لمواصلة التفكير في أنجع السبل الكفيلة بإعمالها.

وفق الله مسعاكم وكلل بالنجاح أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته» .



خطب ورسائل  
صاحب الجلالة  
الملك محمد السادس



2024





# رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الندوة الوطنية المخددة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي

الرباط - الأربعاء 05 رجب 1445هـ الموافق 17 يناير 2024م

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيدات والسادة أعضاء مجلسي النواب والمستشارين المحترمين،  
حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه الندوة الوطنية، المنعقدة تحت رعايتنا السامية، تخليدا للذكرى الستين لقيام أول برلمان منتخب في المملكة المغربية.

وإن تخليد هذا الحدث الهام له ثلاث غايات أساسية.

أما الأولى فهي تذكير الأجيال الحالية والصاعدة بالمسار الديمقراطي والمؤسساتي الوطني، وبما راكمه من إصلاحات في إطار التوافق الوطني.

وأما الثانية فهي الوقوف على ما أنجزته بلادنا في مجال العمل البرلماني، وعلى مكانة السلطة التشريعية في مسار الإصلاحات المؤسسية والسياسية والتنمية، التي عرفها المغرب طيلة هذه الفترة من تاريخنا المعاصر.

فيما تتمثل الغاية الثالثة في استشراف مستقبل النموذج السياسي المغربي، في أفق ترسيخ أسس الديمقراطية التمثيلية، وتكريس مبدأ فصل السلطات، وتعزيزا لتقاليدنا المؤسسية الضاربة جذورها في عمقنا الحضاري.

ولا يخفى عليكم أن النموذج البرلماني المغربي أُسس وفق رؤية سياسية متبصرة تقوم على التدرج ومراعاة الإصلاحات الدستورية المتواصلة، والحرص على مشاركة القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحية.

وذلك إيمانا بأن الديمقراطية ليست وصفة جاهزة، أو نموذجا قابلا للاستيراد، وإنما هي بناء تدريجي متأصل، مستوعبٌ للتعددية والتنوع، متفاعلٌ مع السياق الوطني وخصوصيات كل بلد، دون تفریط في المعايير الكونية للديمقراطية التمثيلية، والتي من بين أسسها الاقتراع الحر والنزيه، والتعددية الحزبية، والتناوب على تسيير الشأن العام.

## حضرات السيدات والسادة،

منذ استرجاع المغرب لحرية واستقلاله، حرصَ جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، بمشاركة القوى الوطنية، على تمكين البلاد من مجلس وطني استشاري، كلبنة لبناء ديمقراطية تمثيلية. وقد تحقق في عهد والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، ما أراد بطل التحرير للأمة، من إقامة دولة المؤسسات.

وبدخول أول دستور للمملكة بُعيد الاستقلال حيز التنفيذ، والذي أرسى معالم دولة حديثة، قوامها انتخاب المواطنين لممثلهم في مختلف المجالس التمثيلية، حيث تم انتخاب أول برلمان من مجلسين في 1963، دشنت بلادنا بقيادة جلالة والدنا المنعم، رحمه الله، مرحلة جديدة من حياتها السياسية والدستورية، مؤكدة اختياراتها السيادية في التعددية السياسية والحزبية، والديمقراطية التمثيلية، وحرية التنظيم والانتماء، وحرية الرأي والتعبير، وذلك في الوقت الذي كانت تسود فيه أفكار الحزب الوحيد في أقطار متعددة من دول المعمور.

ورغم التحولات التي عرفتها تلك المرحلة، فإن التعددية الحزبية ظلت قائمة، واستمر التفرد المغربي سائدا بوجود أحزاب سياسية جادة، تحمل مشاريع مجتمعية متنوعة، ومجتمع مدني يقظ، وتنظيمات نقابية مستقلة، أفرزت نقاشات حيوية تمخضت عنها مراجعات دستورية متعاقبة في سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي، أدخلت تغييرات جوهرية، ورسخت تعددية التمثيل في المؤسسة البرلمانية.

وقد كان الربع الأخير من القرن العشرين حاسما في ورش استكمال بناء الصرح الديمقراطي والمؤسسات المنتخبة وطنيا، وعلى المستوى المحلي، وفي تقوية المؤسسات الوطنية وتعزيز سلطاتها، وإعمال إصلاحات كبرى أطرها تعديلات دستوريان هامان في 1992 و1996.

هذه المرحلة الهامة والفاصلة في تاريخ المغرب، كانت أساسية في مسلسل الإصلاح المؤسساتي، وكان من أبرز معالمها العودة، منذ 1996، إلى نظام الثنائية البرلمانية، الذي يتمتع فيه كلا المجلسين بنفس الصلاحيات، مع توسيع اختصاصات المؤسسات المنتخبة، ووضع أسس الجهوية.

## حضرات السيدات والسادة،

سيرا على هذا النهج، ومنذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، حرصنا على إطلاق ورعاية إصلاحات كبرى، في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبطبيعة الحال، كانت المؤسسة التشريعية في صلب هذه الإصلاحات الهيكلية، سواء بتوسيع اختصاصاتها، أو من حيث النهوض بتمثيلية المرأة، التي تعزز حضورها الوزن بشكل مطرد بالمؤسسة التشريعية، وبمختلف المجالس المنتخبة.

فقد بادرننا باعتماد مجموعة من الإصلاحات العميقة، توجت بإقرار دستور 2011، وهو دستور متقدم، مكن من إطلاق عدة إصلاحات هيكلية، وشكل بالفعل عنوانا للاستثناء المغربي في الإصلاح. وقد كانت السلطة التشريعية في صلب هذه الإصلاحات، إذ توسعت اختصاصاتها بشكل كبير، إلى جانب تعزيز استقلال السلطتين التنفيذية والقضائية.

وهكذا أصبح البرلمان مصدر التشريع، وأضيف إلى اختصاصاته، تقييم السياسات العمومية إلى جانب مراقبة العمل الحكومي.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد كانت بلادنا سباقة في دسترة الديمقراطية التشاركية والمواطنة، وأدوار المجتمع المدني، وحق المواطنات والمواطنين في تقديم ملتمسات في مجال التشريع، وعرائض للسلطات العمومية، مما من شأنه إغناء العمل البرلماني.

وإنه لمبعث اعتزاز لنا في المغرب، أن تشكل المقاربة التشاركية دوماً منهجاً في بلورة الإصلاحات الكبرى التي شهدتها بلادنا في عدة محطات فاصلة في تاريخنا الحافل بالمنجزات والتطورات الإيجابية.

وإذا كانت هذه المنهجية تعكس الوجه الإيجابي الآخر للديمقراطية المغربية وتَفَرُّدِها، فإن الهدف الأسمى يظل هو ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، على أساس فصل السلط وربط المسؤولية بالمحاسبة.

أما في مجال الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، فإننا نسجل بارتياح أيضاً، مساهمة البرلمان المغربي في الدفاع عن المصالح والقضايا العادلة لبلادنا، بما في ذلك قضية وحدتنا الترابية، وكذا فيما يخص التعريف بمختلف الإصلاحات والأوراش التي تشهدها المملكة.

كما نعتز بأن تكون الدبلوماسية البرلمانية المغربية في طليعة المدافعين عن القضايا المصيرية لقارتنا الإفريقية، التي بوأناها موقع الصدارة ضمن أولويات سياستنا الخارجية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالعدالة المناخية والأمن الغذائي، والهجرة والسلم، وحق القارة في التنمية وفي استثمار مواردها وإمكانياتها، لما فيه مصلحة شعوبها.

كل ذلك في التزام تام بعقيدة الدبلوماسية المغربية، التي أرسينا دعائمها، والمبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام وحدتها الوطنية والترابية، والمساهمة في حفظ السلم والاستقرار، وتسوية الأزمات والنزاعات بالطرق السلمية والوقاية منها.

## حضرات السيدات والسادة،

لقد حقق العمل البرلماني وديمقراطية المؤسسات التمثيلية نضجاً كبيراً على مستوى الاختصاصات وممارستها، وكذا من خلال الانفتاح على المجتمع المدني، وفي تنظيم وتدبير العمل البرلماني، وكذا إبرام شراكات مع برلمانات وطنية أخرى.

إلا أنه بالرغم مما تم تحقيقه في هذا المجال، فإنه ينبغي مضاعفة الجهود للارتقاء بالديمقراطية التمثيلية المؤسساتية إلى المستوى الذي نريده لها، والذي يشرف المغرب.

ولعل من أبرز التحديات التي ينبغي رفعها للسمو بالعمل البرلماني، نذكر على سبيل المثال، ضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية، وتخليق الحياة البرلمانية من خلال إقرار مدونة للأخلاقيات في المؤسسة التشريعية بمجلسيها تكون ذات طابع قانوني ملزم، وتحقيق الانسجام بين ممارسة الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، فضلاً عن العمل على الرفع من جودة النخب البرلمانية والمنتخبة، وتعزيز ولوج النساء والشباب بشكل أكبر إلى المؤسسات التمثيلية.

وبموازاة ذلك، ينبغي التأكيد على الدور الحاسم الذي يجب أن يضطلع به البرلمان في نشر قيم الديمقراطية وترسيخ دولة القانون، وتكريس ثقافة المشاركة والحوار، وتعزيز الثقة في المؤسسات المنتخبة.

تلکم کلها رهانات ينبغي العمل جدياً على كسبها، خاصة في سياق ما ينجزه المغرب من أوراش إصلاحية كبرى ومشاريع مهيكلية، سيكون لها الأثر لا محالة، في تحقيق ما نتطلع إليه من مزيد التقدم والرخاء لشعبنا العزيز.

والله تعالى نسال أن يكلل بالنجاح أعمالكم، ويسدد على طريق الخير خطاكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



# خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى القمة الـ15 لمنظمة التعاون الإسلامي

السبت 25 شوال 1445 هـ الموافق 4 مايو 2024 م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة الرئيس أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

معالي السيد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نعرب لأخيينا، فخامة السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا الشقيقة، عن خالص الشكر وبالغ التقدير، على الدعوة لحضور هذه القمة الإسلامية التي تستضيفها جمهورية غامبيا الشقيقة، مشيدين في هذا الصدد بالتنظيم المُحْكَم الذي واكب انعقادها ويَسَّرَ سبل إنجاحها.

كما نتوجه بالشكر لأخيينا المبجل خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله، ولأخيينا الأعز، صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء - لما بذلته المملكة العربية السعودية الشقيقة، خلال فترة رئاستها للقمة الإسلامية الرابعة عشرة، من جهود مقدرة لنصرة قضايا العالم الإسلامي، وتحقيق أهداف منظمته، باعتبارها الإطار الإسلامي الجامع لدولنا وشعبونا.

## أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يأتي انعقاد هذه القمة الخامسة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي في ظل ظرفية دولية دقيقة وعصيبة، سمّتها تفشي الأزمات والارتفاع المقلق لبؤر التوتر في العالم الإسلامي، ناهيك عن تنامي التهديدات الأمنية والإرهابية واستشراء نزعات التطرف والطائفية المقيتة وما يُفضيان إليه من عنفٍ.

كما تنعقد هذه القمة الإسلامية، ومناطق عدة في عالمنا الإسلامي لا تزال تترزح تحت وطأة توترات سياسية وعسكرية، واضطرابات أمنية، انعكست سلباً على الأحوال المعيشية في العديد من الدول الأعضاء في المنظمة، وخاصة الإفريقية منها.

فمنظمتنا ومؤسساتها المتخصصة، مدعوة لمضاعفة جهودها ومبادراتها الموجهة لتلك الدول، وذلك في إطار روح الأخوة والتضامن والتآزر بين المسلمين، والاستفادة الجماعية من البرامج والخطط التنموية التي يتم إقرارها في قممنا واجتماعاتنا.

وبحكم انتماء المملكة المغربية إلى القارة الإفريقية، وما يطبع علاقاتها مع بلدانها الشقيقة من أواصر إنسانية متجذرة وعُرى روحية راسخة، نُؤكد على ضرورة إحاطة الدول الإفريقية الأقل نمواً، الأعضاء في منظمتنا، بمزيد من الرعاية والاهتمام، لمواجهة شتى التحديات التي تؤثر على مسار تقدمها.

فهذه الدول - كما هو معلوم - تعرف، على وجه الخصوص، تهديدات متزايدة لأمنها الطاقى والغذائى ونموها الاقتصادى، ممّا ينعكس سلباً على استقرارها ويؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها.

من هذا المنطلق، وإيماناً ممّا بأهمية التعاون جنوب - جنوب، أطلقنا مبادرة الدول الإفريقية الأطلسية، كمسار لشراكة إفريقية، هدفها الأسمى تعزيز روابط التعاون والاندماج بين الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، بغية توطيد السلام والاستقرار والازدهار المشترك في المنطقة.

كما أعلنّا عن إطلاق مبادرة على المستوى الدولي، غايتها تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

أمّا مشروع أنبوب الغاز المغرب - نيجيريا، فينهل من الروح التضامنية نفسها، باعتباره مشروعاً للاندماج الجهوي والإقلاع الاقتصادي المشترك، ولتشجيع دينامية التنمية على الشريط الأطلسي.

## أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

صحيح أنّ منظمة المؤتمر الإسلامي رأت النور منذ 55 عاماً بالمملكة المغربية - غداة إقدام أحد المتطرفين على إحراق المسجد الأقصى، الذي يحظى بمكانة أثيرة في قلوب مسلمي العالم.

لكن، لم يكن في أذهان المؤسسين تشييد منظمة دينية، بل انبثق المشروع من إيمان ببتّ تعاليم دين حنيفٍ وقيم إنسانية كونية كسبيل لاستنهاض الهمم، وإسماع صوت الدول الإسلامية، وبلوغ تضامن حقيقي وعملي، بتحقيق تطلعات شعوبنا إلى السلم والتنمية والرفاه الجماعي المستدام.

لذلك، فإنّ مفهوم التضامن الذي نصبو إليه اليوم، لا يقف عند الذود عن جياض العقيدة ووحدها بالكلمة والنوايا الحسنة فحسب، بل ينطوي أيضاً على احترام التعددية والخصوصيات، ويزكّي الثقة وينصب على العمل الجماعي.

فمنظمتنا، العريقة، هي - وقبل كل شيء - فضاءٌ تبتكر وتجتهد وتخطط وتتعبأ فيه، لإنجاز مشاريع عملية، واضعة نُصَب رؤيتها طموحها الأسمى للسلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والتقدم والرفاه الجماعي.

إن إيماننا راسخ أن لدولنا - فرادى وتجمعات جهوية - من المؤهلات الطبيعية والبشرية، ما يمكنها من بلوغ مرتبة التكتل المُنتجِّ للمعرفة والاستقرار والرفاه، بما يعود بالنفع العميم عليها وعلى محيطها وعلى العالم برمته.

إن بلدان منظمتنا ليست بمنأى عمَّا يجري من حولها : فهي أمام تحديات جسام، تتمثل في أزمت من جيل جديد؛ اقتصادية وسياسية وأمنية وبيئية وصحية. ومن ثَمَّ فهي مدعوة إلى تعزيز القدرة على الاستجابة لمواجهتها، والتكيف مع استمرار الاضطراب الذي يلقي بظلاله على الاقتصاد العالمي، بسبب الضغط على سلاسل الإمداد العالمية، الناتج عن الحروب وتهديد ممرات الملاحة البحرية.

لذلك، تقتضي هذه الوضعية تبني مقاربات متجددة، واعتماد برامج مبتكرة وقابلة للتنفيذ، بهدف التخفيف من وطأة هذه الأزمات والحد من آثارها. فكسب رهانات التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، يقتضي استكشاف فرص التكامل والاندماج، لتحقيق المنفعة المشتركة ولتنفيذ الأولويات الثمانية عشرة للبرنامج العشري المقبل لمنظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما الرفع من حصة التجارة البينية في التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء، وإزالة العراقيل التي تعترض تنمية المبادلات التجارية بين بلدان المنظمة.

كما أن توسيع آفاق العمل الإسلامي المشترك، واستثمار القدرات الوطنية لبلداننا يتطلب تقييما واقعيًا وبناء لآليات تنفيذ برنامج عمل منظمتنا، وتجويد الإطار القانوني، بغية ملاءمته ليستجيب لحاجيات مجتمعاتنا في مجالات الاستثمار والتجارة، وتمكين القطاعات الإنتاجية من الاندماج والتكامل الاقتصادي المطلوب.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

لا يخفى عليكم أن مظاهر التعصب والتمييز، ونزعات التطرف والانغلاق ورفض الآخر، أضحت متفشية في أوساط رافضة لكل ما له صلة بالأديان السماوية، لا سيما رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم. ويساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد خطاب الكراهية، وارتفاع ضحايا هذه الآفة التي تغذي دوامة العنف وعدم الاستقرار، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في العديد من المناطق.

وباستنكار شديد، نستحضر هنا ما شهدته السنوات الأخيرة من إقدام بعض الأفراد على إحراق وتدنيس نسخ من المصحف الشريف، وسط تساهل وسلبية من السلطات الرسمية في بعض الدول التي تقع فيها هذه الأحداث، رغم ما يشكله ذلك من استباحة لمشاعر أكثر من مليار ونصف مسلم.

- فمتى كانت حرية التعبير هي الإساءة إلى الآخرين وإيذائهم في عقيدتهم ومشاعرهم؟

- وكيف لبعض الدول أن تفتخر بالحماية المطلقة للحريات، في وقت يتم فيه توظيف تلك الحريات من أجل إدكاء جذوة الفتنة، وهدم جسور التواصل والتفاهم، وتقويض أسس العيش المشترك؟

- أليس ازدراء المسلمين والجهل بقيم الإسلام المثلى خير حليف للنزعات الشخصية البئيسة والأجندات السياسية الإقصائية المؤسسة لظاهرة الإسلاموفوبيا؟



إن ما شهدناه بأسف بالغ من مظاهر معاداة الدين الإسلامي واستغلالها في مزايدات انتخابوية في بعض المجتمعات، ما هو إلا صراع جهالات قبل أن يكون صراع حضارات.

وكلنا أمل أن يحقق القرار الأممي الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، في 25 يوليوز 2023، بشأن «تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتسامح في مواجهة خطاب الكراهية»، والذي قدمته المملكة المغربية، قفزة نوعية في المجهودات الرامية إلى الحد من ظاهرة التطرف وخطاب الكراهية.

وها نحن اليوم، ندعو مجددا إلى اليقظة والحزم والتنسيق لمواجهة هذه التجاوزات المسيئة، بنفس قوة تشبثنا بمبادئ الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات والانفتاح واحترام الآخر، مصداقا لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ».

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن قلوبنا تدمي لوقع العدوان الغاشم على غزة، الذي جعل الشعب الفلسطيني الأبي يعيش أوضاعا بالغة الخطورة، تشكل وصمة عار على جبين الإنسانية. ومما يزيد من تفاقم هذه الأوضاع، ارتفاع وتيرة الاعتداءات الممنهجة من طرف المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية، بإيعاز من مسؤولين حكوميين إسرائيليين.

ومن منطلق مسؤولياتنا كعاهل للمملكة المغربية، التواق شعبها للحق والعدل والتضامن والتعايش مع الشعوب الأخرى، وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا نكرر بإلحاح، مطلبنا بضرورة الوقف الفوري والمستدام والشامل لهذا العدوان غير المسبوق، والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية في قطاع غزة بأكمله.

وفي هذا الإطار، وأمام هذه الكارثة الإنسانية، التي لم يشهد لها عالمنا المعاصر مثيلا، بادرنا، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، وانطلاقا من واجب التضامن الذي يؤطر عمل منظماتنا، وإسهاما في جهود الإغاثة والعون التي تقوم بها الدول الشقيقة والصديقة، بتأمين إيصال كميات مهمة من المساعدات إلى إخواننا الفلسطينيين، مباشرة إلى غزة والقدس، وعن طريق معبر رفح، بالتنسيق مع السلطات المصرية.

وبالرغم من الصعوبات، نعزز العمل الميداني الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس، بتوجيهات منا وتحت إشرافنا، لإنجاز مشاريع اجتماعية واقتصادية لفائدة الساكنة المقدسية، وتقديم الدعم لبعض المستشفيات.

وبالموازاة مع ذلك، فإننا نؤكد أن الحديث الراجح عن مستقبل قطاع غزة، لا يستقيم إلا في ظل وقف الاعتداءات، ورفع كافة أشكال المعاناة عن الشعب الفلسطيني، فقطاع غزة شأن فلسطيني وجزء من الأراضي الفلسطينية الموحدة، التي يجب أن تنعم بالسلم والاستقلال، ضمن رؤية حل الدولتين ووفقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

وفي السياق نفسه، نطالب بوضع حد لأي عمل استفزازي من شأنه تأجيج الصراع، وندعو إلى وقف الإجراءات الإسرائيلية الأحادية غير الشرعية، التي تظال الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، بهدف تغيير الوضع القانوني والحضاري لمدينة القدس الشريف.

كما نجدد رفضنا التام لكافة أشكال التهجير القسري والعقاب الجماعي والأعمال الانتقامية، التي يتعرض لها أشقاؤنا الفلسطينيون.

ولعل الاستمرار في إدارة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني دون حل واقعي ومستدام، قد ولد الإحباط وغيب الأمل، وأدى إلى توالي النكبات المدمرة، بمآسيها الإنسانية وتوسيع دائرة تداعياتها الخطيرة، ليس فقط على الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، بل أيضا على الأمن الدولي.

لذلك، ندعو الدول المؤثرة في مسار تسوية هذا النزاع إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية، وإعمال العقل والمنطق، والعمل الجاد من أجل وضع حد لهذا الوضع الكارثي، وإخراج المنطقة من دوامة العنف، وسياسة الإقصاء وفرض الأمر الواقع، والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لإعادة إطلاق عملية سلمية حقيقية، تفضي إلى حل الدولتين المتوافق عليه دوليا.

أما بالنسبة للصراعات التي يعاني منها أشقاؤنا في بعض البلدان الإسلامية مثل ليبيا ومالي والصومال والسودان وغيرها، فإننا ندعو إلى الجنوح إلى فضائل الحوار والمصالحة بين كل الفرقاء من أجل وضع حد لها، وذلك في نطاق الحفاظ على سيادة هذه البلدان الشقيقة ووحدتها الوطنية والترايبية.

وقفنا الله لما فيه خير أمتنا الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



صاحب الجلالة الملك محمد السادس،  
القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية  
يوجه الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى الـ 68 لتأسيسها

الثلاثاء 05 ذو القعدة 1445هـ الموافق 14 ماي 2024م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

نحتفل في هذا اليوم الأغر بالذكرى الثامنة والستين لتأسيس القوات المسلحة الملكية، وقلوبنا مفعمة بمشاعر الاعتزاز والافتخار لنا وللأمة المغربية جمعاء، بكل مكونات جيشنا الباسل البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي. فهي بالنسبة لنا نحن القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، مناسبة لتجديد عطفنا ورضانا عنكم والتعبير لكم عن امتناننا على التضحيات التي تبذلونها بتفانٍ ونكران ذات في خدمة الوحدة الترابية وحماية الحدود الوطنية.

كما نستعرض فيها بكل تقدير وإجلال المحطات الخالدة التي قطعتها قواتنا المسلحة الملكية، مستحضرين بخشوع الأدوار الطلائعية للقائدين المنعمين جلالة الملك محمد الخامس رضوان الله عليه ووارث سره جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، حتى تستمر هذه المؤسسة في مسيرتها التاريخية حِصْناً حِصِيناً لهذا البلد الأمين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن القيام بالمهام الجسيمة الملقاة على عاتقكم في الدفاع عن حوزة الوطن والذود عن وحدته الترابية، وجهودكم المتواصلة من أجل خدمة بلدكم في مختلف المجالات العسكرية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والتربوية، فضلاً عن التزامكم الوثيق بروح المسؤولية والجديّة، يجعل منكم مثالا يحتذى به في الإخلاص والعطاء.

هدفنا هو أن تبقى القوات المسلحة الملكية محافظة على قيمها الأصيلة وتقاليد العريقة، قادرة على تأدية مهامها النبيلة في الدفاع عن الوطن والمواطنين في أحسن الظروف، وأن تستمر معاهدنا ومدارسنا ومراكزنا التعليمية في تدعيم قواتنا المسلحة الملكية بأفواج من الإطارات الوطنية والكفاءات العسكرية من ضباط وضباط صف وجنود، مؤهلين لأداء مسؤولياتهم بمهارة واقتدار.

وفي هذا الإطار، نشيد بالعمل الجبار الذي تضطلع به قواتنا المسلحة في الدفاع عن وحدتنا الترابية بتفانٍ وإخلاصٍ لقسم المسيرة الخضراء، وكذا بجنودنا الساهرين على الحدود البرية والجوية والبحرية للمملكة، منوهين أيضاً بأفراد تجريداتنا العسكرية العاملة ضمن عمليات حفظ السلام بالكونغو الديموقراطية وإفريقيا الوسطى، في انخراط تام مع جهود الأمم المتحدة من أجل استتباب الأمن والسلم بهاذين البلدين الشقيقين.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن العالم اليوم، يعرف توترات مقلقة وتحولات سريعة غير مسبوق، تتجسد في التقاطبات واختلاف التحالفات وتزايد احتمالات الحرب في مناطق مختلفة عبر العالم، وقد فرضت هذه الظروف حتمية إعادة التفكير في مفاهيم الأمن والدفاع، وضرورة تكييف البرامج والاستراتيجيات مع تعاضم التهديدات والتحديات، مما يستوجب مساندة هذه الوضعية والتأقلم معها.

لذلك، نحرص جلاتنا بصفة مستمرة على تطوير قدرات القوات المسلحة الملكية بمختلف مكوناتها وتمكينها من كل الوسائل التقنية الحديثة والتجهيزات الضرورية من خلال برامج التكوين والتأهيل للعنصر البشري مع وضع خطط مندمجة تكفل الجاهزية العملية الدائمة وتعزيز قدراتها الدفاعية في كل الظروف.

ولهذا أصدرنا تعليماتنا السامية من أجل مباشرة تقييم شامل لمناهج التكوين وبرامج التدريب العسكري لكافة الجنود بمختلف مستوياتهم، بغية بعث دينامية جديدة في نظم ووسائل التعليم، وملاءمتها مع التحولات الجديدة مع ما يقتضي ذلك من تبني فكر متجدد واعتماد طرق مبتكرة في الميادين العلمية والتكنولوجية والذكاء الاصطناعي.

وسعياً لتطوير منظومة التكوين العسكري العالي، أمرنا بإنشاء مقر جديد للكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا، كقطب جامعي مندمج، يحتضن كل مدارس التكوين العسكري العالي لضباط القوات البرية والجوية والبحرية والدرك الملكي، ويضمن تعليماً متكاملًا طبقاً للمناهج والتقنيات الحديثة المتطورة ومنفتحة على الفضاء القاري والدولي.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن الإقبال المنقطع النظير لشبابنا تلبيةً لنداء الوطن في إطار الخدمة العسكرية، التي أسفرت منذ إعادة العمل بها عن نتائج جد إيجابية، يعكس النجاح المستمر لهذه العملية والتي ارتأينا أن نجعلها ورشاً وطنياً مفتوحاً وفق منظور جديد في التكوين والتأهيل المهني، يزاوج بين تقوية روح الانتماء للوطن وتحمل المسؤولية، وبين فتح أبواب المستقبل والاندماج أمام الشباب المغربي المؤهل بدنياً وعلمياً وتقنياً للمساهمة الفعالة في النهضة الاقتصادية والتنموية للبلاد.

وبالإضافة إلى هذا كله، فإنه من بواعث سرورنا ورضانا ما أظهره هؤلاء الشباب، ذكورا وإناثا، من العزم والحزم والإيثار والامتثال، بعد دمجهم بصوف القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة وغيرها من المصالح والإدارات العمومية والمؤسسات المدنية التي انخرطوا فيها بعد اجتيازهم التكوين العسكري. ونظراً لنتائجها الطيبة فإننا نهيب بجميع المسؤولين إلى المزيد من العمل والاجتهاد للحفاظ على المكاسب الملموسة التي حققتها الخدمة العسكرية، والمضي قدماً في تطويرها.

## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن قواتنا المسلحة الملكية تواصل بكل إخلاص وتضحية، كما فعلت في الماضي، القيام بالمهام التي نيطها بها، اجتماعية كانت أو عسكرية لفائدة الوطن وسلامة ساكنته. وفي هذا الصدد، نعتنم هاته المناسبة لننوه بتلك الملحمة المجيدة التي سطرها أفراد القوات المسلحة الملكية بجانب نظرائهم من الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والسلطات المحلية، وإخوانهم من المتطوعين إثر فاجعة الزلزال الذي ضرب إقليم الحوز وتارودانت.

فمباشرة بعد إصدارنا لتعليماتنا السامية في الساعات الأولى للفاجعة، كان لاستجابتكم الفورية وتدخلكم السريع في الميدان مع ما رافقه من نشر للمستشفيات الطبية الميدانية ووحدات الإنقاذ والإغاثة البرية والجوية، وكذا نصب المخيمات الإيوائية مع تقديم المساعدات الغذائية لفائدة المتضررين، الأثر الفعال في التخفيف من معاناة السكان وفك العزلة عن المناطق المتضررة.

كما نعزز بالدور الكبير الذي لعبه العنصر النسوي العسكري خلال هذه الأحداث المؤلمة، والذي ساهم بنفس العزيمة والحماس والشعور بالانتماء للوطن، في تأطير المستشفيات الميدانية وكذا الأنشطة الاجتماعية لتخفيف عبء الفاجعة على النساء والأطفال.

## معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إننا ونحن نخلد هذه المناسبة المباركة لنستحضر بكل خشوع وإجلال أرواح كل من قدم الغالي والنفيس والتضحية من أجل كرامة وعزة هذا الوطن وعلى رأسهم القائدان الراحلان، جدنا جلالة المغفور له محمد الخامس والدنا جلالة الملك الحسن الثاني تغمدهما الله بواسع رحمته، متضرعين إلى الباري تعالى أن يشملهما برحمته الواسعة وأن يسكنهما فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

وبنفس الإيمان، نسأل الله عز وجل أن يشمل برحمته ورضوانه شهداءنا الأبرار الذين قَضَوْا في ساحة الشرف دفاعاً عن حوزة الوطن ووحدته الترابية وسيادته الوطنية.

كما نسأل الله تعالى أن يعينكم على أداء مهامكم ويهبكم المزيد من القوة والثبات لتحقيق أهدافكم، ويبقيكم دائماً حماة الوطن الأشداء وجنود العرش الأوفياء، ملتفتين حول قائدكم الأعلى ومخلصين لشعاركم الخالد: الله - الوطن - الملك».



خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى القمة الثالثة والثلاثين لجامعة الدول العربية

الخميس 07 ذو القعدة 1445هـ الموافق 16 ماي 2024م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أخي الأعز، صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، رئيس القمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين،  
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،  
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أود في البداية، أن أعرب لأخي الأعز، صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عن خالص شكري وبالغ تقديري على دعوته الكريمة لنا، لحضور هذه القمة العربية، متمنيا لمملكة البحرين الشقيقة كامل التوفيق في رئاستها لهذه الدورة الثالثة والثلاثين.

كما أتوجه بجزيل الشكر لأخي المبجل خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، على الرئاسة الناجحة للقمة العربية في دورتها السابقة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن انعقاد هذه القمة الهامة، في ظرفية عصيبة، جهويا ودوليا، يجسد حرصنا المشترك على مواجهة القضايا الملحة لأمتنا العربية، وفق رؤية استشرافية وواقعية، تروم النهوض بالأوضاع الراهنة، ورفع التحديات الأمنية والتنموية التي تواجهها.

وفي هذا الصدد، فإن الظروف الصعبة التي تمر منها القضية الفلسطينية، جراء العدوان الإسرائيلي السافر على قطاع غزة، تجعلنا أكثر إصراراً على أن تظل القضية الفلسطينية هي جوهر إقرار سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.



وهنا نجدد التأكيد على دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني الشقيق، من أجل استرجاع حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وذات السيادة، على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين.

لقد أبانت الأعمال الانتقامية في قطاع غزة عن انتهاكات جسيمة تتعارض مع أحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني. لذلك نجدد إدانتنا القوية لقتل الأبرياء. كما نؤكد أن فرض واقع جديد في قطاع غزة، ومحاولات التهجير القسري للفلسطينيين، أمر مرفوض، لن يزيد إلا من تفاقم الأوضاع، ومن زيادة حدة العنف وعدم الاستقرار.

وهنا نؤكد بأن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، ومن الدولة الفلسطينية الموحدة، مشددين على ضرورة الإسراع بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في قطاع غزة بأكمله، وبكيفية مستدامة، وتعزيز حماية المدنيين العزل.

وبصفتنا رئيس لجنة القدس، سنواصل وبتنسيق وثيق مع أخيها فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، بذل المساعي الممكنة للحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي والحضاري للمدينة المقدسة.

وبالموازاة مع ذلك، نواصل من خلال العمل الميداني الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس، الذراع التنفيذية للجنة القدس، إنجاز خطط ومشاريع ملموسة، تروم صيانة الهوية الحضارية للمدينة المقدسة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمقيمين، ودعم صمودهم وبقائهم في القدس.

أما فيما يخص الأوضاع الأليمة والمؤسفة، التي تعيشها بعض الأقطار العربية الشقيقة، فإن المملكة المغربية يحذوها الأمل في أن تستقر الأوضاع بهذه البلدان، على أساس تغليب الحوار والمبادرات السلمية، بعيداً عن منطق القوة والحلول العسكرية، للوصول إلى حلول عملية ناجعة ومستدامة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إننا نسجل بكل أسف، أن التكامل والاندماج الاقتصادي، بين بلدان منظمنا، لم يصل بعد إلى المستوى الذي نطمح إليه، رغم توفر كل مقومات النجاح لدى دولنا.

وهنا، يجب التأكيد على أن هذا الوضع، ليس قادراً محتوماً، وإنما يتطلب اعتماد رؤية واقعية، تؤمن بالبناء المشترك، وتستند إلى الالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام السيادة الوطنية للدول ووحدة الترابية، والامتناع عن التدخل في شؤونها وعن زرع نزوعات التفرقة والانفصال.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نتأسف، من جديد، على عدم قيام اتحاد المغرب العربي بدوره الطبيعي، في دعم تنمية مشتركة للدول المغاربية، ولا سيما من خلال ضمان حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بين دوله الخمس.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

إن مستقبل أمتنا العربية يظل رهينا بإيجاد تصور استراتيجي مشترك، وتوفر إرادة سياسية صادقة، لتوطيد وحدتها وحرص صفوفها، بما يخدم المصالح المشتركة لشعوبنا، وتحقيق تطلعاتها إلى المزيد من التفاهم والتواصل والتكامل بين مكوناتها.

وهو ما يقتضي إعطاء عناية خاصة لثروتنا البشرية، وفي مقدمتها الشباب العربي، وفتح آفاق التأهيل والارتقاء أمامه، لاسيما من خلال تمكينه من وسائل وآليات التعليم والتكوين الحديثة، وتوفير المزيد من فرص الشغل في مختلف المجالات، بما يؤهله للانخراط في الحياة السياسية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

ذلك أن إعداد وتأهيل شباب واع ومسؤول، هو الثروة الحقيقية لدولنا، وهو السبيل الأمثل لتعزيز مكانتها، وجعلها قادرة على النهوض بقضاياها المصيرية، وأن تكون فاعلا وازنا في محيطها الإقليمي والدولي.

وقفنا الله جميعا، لما فيه خير وصلاح أمتنا العربية، وتحقيق التطلعات المشروعة لشعبونا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».



## رسالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس

### إلى الحجاج المغاربة برسم موسم الحج لسنة 1445هـ

الخميس 15 ذو القعدة 1445هـ الموافق 23 ماي 2024م

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حاجاتنا وحجاجنا الميامين،

أمنكم الله ورعاكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

إنه لمن دواعي سعادتنا أن نتوجه بوصفنا أمير المؤمنين وحمي حمي الملة والدين ببلدنا الأمين، إلى الفوج الأول من حجاجنا وحاجاتنا الميامين، لهذه السنة بالتهنئة والتبريك على ما منَّ به الله عليهم من أداء فريضة الحج هذه السنة، مشاطرين إياكم مشاعركم تجاه تلك البقاع المقدسة وزيارة الروضة النبوية الشريفة لخير الأنام، جدنا المصطفى عليه أزكى الصلاة والسلام، سائلين الله العلي القدير أن يتقبل مناسكتكم، ويحقق رجاءكم ويستجيب لدعواتكم ويتم نعمته عليكم، وأن تعودوا إلى وطنكم سالمين غانمين. إنه سميع مجيب.

أجل نخاطبكم من منطلق حرصنا الدائم على رعاية المقدسات الدينية وإظهار حرصنا الفائق على أن تمثلوا بلدكم، المملكة المغربية، في موسم الحج العظيم، أكمل تمثيل، متحلين بقيم الإسلام المثلى، من أخوة صادقة وتسامح شامل وتضامن فعال وتذكيركم - والذكرى تنفع المؤمنين - بما يجب أن تتحلوا به من امتثال لقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الألباب».

فاحرصوا - رعاكم الله - وأنتم بالديار المقدسة خلال أيام الحج على أداء مناسكه بأركانه وواجباته وسننه ومستحباته، وعلى ألا يمر وقت من أوقاتكم الثمينة إلا وأنتم في دعاء واستغفار، وذكر وابتهاج، لتفوزوا بما وعد الله به المؤمنين من جزاء على أداء الحج المبرور، ومصداق لقوله عليه الصلاة والسلام: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة».

حاجاتنا وحجاجنا الميامين،

تعلمون - رعاكم الله - أن أداء فريضة الحج بما تعنيه من أداء المناسك والوقوف بالمشاعر، والتنقل بين البقاع المقدسة تتطلب المعرفة بالأركان والواجبات والسنن، التي تتكون منها، فريضة الحج، والتي لاشك في أنكم عارفون بشروط أدائها. كما تتطلب

منكم احترام الترتيبات والتوجيهات التي وضعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حرصاً منها على توفير شروط راحتكم في الحل والترحال، وتمكينكم من الأداء الأمثل لمناسكتكم بفضل ما وفرته لأفواجكم في الديار المقدسة من أطر متعددة الاختصاص، ترافقكم منذ مغادرتكم أرض الوطن وإلى عودتكم، من فقيهاً وفقهاء موجّهين ومرشدين، وأطباء وطبيبات وممرضين ساهرين على صحتكم، ومن إداريين قائمين على مدار اليوم بتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاج إليها حجاجنا في كل حين.

وفي نفس السياق، لا يخفى عليكم ما يتطلبه القيام بفريضة الحج في تلك البقاع المقدسة من تقيّد والتزام بالتدابير التنظيمية التي اتخذتها السلطات المختصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة، موفرة لضيوف الرحمن كل أسباب الاطمئنان، لجعل موسم الحج يتم على ما يتعين أن يكون عليه من نظام وانتظام، وأمن وأمان، بتوجيهات سامية من أخينا الأعز الأكرم، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، متعه الله بالصحة وطول العمر، وشد أزره بولي عهده أخينا الأعز الأبر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان رئيس مجلس الوزراء حفظه الله وأطال عمره. كما يطيب لنا في هذا المقام أن نعرب عن عميق اعتزازنا وبالغ إشادتنا بالعلاقات الأخوية التي تجمع بين مملكتينا وشعبينا الشقيقين.

حاجاتنا وحجاجنا الميامين،

لا بد من تذكيركم والذكرى تنفع المؤمنين أنه بقدر ما يتعين عليكم تمثيل قيم الإسلام المثلى في الاستقامة وحسن المعاملة والتضامن وإخلاص التوجه لله رب العالمين في هذا الموسم العظيم، فإنه بقدر ما يتعين عليكم أيضاً تمثيل بلدكم المغرب، وتجسيد حضارته العريقة، التي اشتهر بها أسلافنا على مر التاريخ. في الوحدة والتلاحم والتشبث بالمقدسات الدينية والوطنية القائمة على الوسطية والاعتدال، والوحدة المذهبية. فكونوا سفراء لبلدكم في إعطاء هذه الصورة الحضارية المضيئة، واعلموا أن هذه القيم والثوابت هي التي جعلت بلدنا ينعم بالأمن والاستقرار، ويواصل مسيراته الظاهرة بقيادة الرشيدة نحو المزيد من التقدم والازدهار.

وتذكروا في هذا المقام المهيب، وغيره من المقامات، ولاسيما عند الوقوف بعرفات ما عليكم من واجب الدعاء لملككم، الساهر على راحتكم وأمنكم ووحدة وطنكم، وتنمية مرافق حياتكم، فاسألوا الله تعالى لنا دوام النصر والتأييد وموصول العمل السديد، وموفور الصحة والعافية لنا ولأسرتنا الشريفة، وأن يرينا في ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن ما يسر القلب، ويقر العين، وأن يشمل برحمته ورضوانه كلا من جدنا المقدس والدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وأن يحيط بلدنا بحفظه وعنايته، ويكلأه بعين رعايته.

حاجاتنا وحجاجنا المبرورين،

لا شك في أنكم تتطلعون إلى تلبية أشواقكم الروحية في هذا الموسم العظيم بالقيام بزيارة المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة، والوقوف بكل توقير وخشوع أمام خير الأنام وخاتم الأنبياء والرسل الكرام، جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام.

فاستحضروا - وفقكم الله - ما يقتضيه المقام من خشوع وابتهاج، وتوقير وإجلال، لنبي الرحمة المهداة، والنعمة المسداة. رجاء الفوز بما وعد الله به كل من صلى وسلم عليه، حيث قال عليه السلام: «من صلى علي واحدة صلى الله عليه بها عشراً».

وفي كل مقام تمرون به من تلك المقامات الشريفة، واللحظات الروحانية الخالصة لا تنسوا أن تدعوا خير الدعاء لملككم الساهر على أمنكم وازدهاركم، وعلى وحدة وطنكم وصيانة سيادته وكرامته، وإحلاله المكانة اللائقة به في محيطه الإقليمي وعالمه الإسلامي.

وختاماً نعرب لكم، معاشر الحجاج والحاجات الميامين عن تجديد دعائنا لكم بالحج المبرور، والسعي المشكور والجزاء الموفور، والعودة إلى دياركم سالمين غانمين.

إنه تعالى على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

# رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس الحكومة بخصوص الإحصاء العام للسكان والسكنى

الخميس 13 ذو الحجة 1445هـ الموافق 20 يونيو 2024م

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خدمنا الأرضي السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة،

أمنك الله ورعاك، وعلى طريق الخير سدّد خطاك،

وبعد، ما فتئنا، منذ أن تقلدنا الأمانة العظمى لقيادة الأمة، نولي بالغ اهتمامنا للإحصاء العام للسكان والسكنى ونحرص على تنظيمه بصفة منتظمة.

فبالنظر إلى ما توفره هذه العملية من معطيات ومؤشرات مهمة ومتعددة، فإنها ستساهم مساهمة قيمة في تجسيد مشروعنا المجتمعي وفي تحقيق نموذجنا التنموي القائمين معا على مبادئ الديمقراطية السياسية، والنجاعة الاقتصادية، والتنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي.

ويشكل التنظيم الدوري لهذه العملية، على رأس كل عشر سنوات، اختيارا حكيما يمكننا من الاستعداد الجيد لفهم التطور الديمغرافي والسوسيو-اقتصادي لبلادنا بشكل دقيق، واستشراف الاحتياجات المتغيرة لمواطنينا، وإعداد السياسات الملائمة تبعا لذلك. ولذلك، قررنا، بعون الله وتوفيقه، أن ننخرط فيها بشكل فعال من خلال تنظيم عملية جديدة للإحصاء العام للسكنى، في نهاية هذا الصيف، وهي السابعة منذ عام 1960، والتي نريدها أن تكون خلاقة وطموحة.

ونرجوها خلاقة من حيث المقاربة والوسائل التكنولوجية التي ستتم تعبئتها من أجل جمع المعلومات ومعالجتها، ونريدها طموحة من خلال توسيع مجالات البحث لتشمل موضوعات جديدة تحظى بسامي عنايتنا، ومنها المشروع المجتمعي المهيكّل لتعميم الحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

لا يخفى عليك ما يكتسيه هذا الحدث الذي يتجدد على رأس كل عشرية من أهمية استراتيجية، بالنظر إلى الأهداف المتوخاة منه، والذي يهم مجموع الأمة، والمؤسسات الوطنية والدولية، والفاعلين السياسيين والنقابيين والاقتصاديين، والمجتمع المدني، بالإضافة إلى الأسر المغربية وكافة الجاليات الأجنبية المقيمة بالمغرب.

ولا يخامرنا أدنى شك أنك لن تدخر جهدا في السهر على تيسير سبل النجاح الكامل لهذا الاستحقاق الوطني الكبير الذي يتطلب، إلى جانب التعبئة الشاملة لموارد بشرية ولوجستية مهمة، انخراطا وتنسيقا وثيقا وفعالا من لدن جميع الإدارات والمؤسسات العمومية والمصالح اللامركزية، بالإضافة إلى السلطات والجماعات الترابية والجهوية والإقليمية والمحلية.

وبهذا الخصوص، فإننا ندعو وزير الداخلية، والمندوب السامي للتخطيط، وكافة الولاة والعمال، إلى السهر على التنظيم العملي الأمثل لهذا الإحصاء، في ظل احترام الآجال المحددة، وبتنسيق محكم مع باقي المتدخلين في الميدان.

ومن أجل إنجاح هذا الإحصاء العام، فإننا نهيب برعايانا الأوفياء إلى المبادرة، على المعهود فيهم، بالتعاون التام والمشاركة الفعلية في هذه العملية ذات النفع العام بما سيقدمونه من معلومات موثوقة ودقيقة. كما ندعو المندوبية السامية للتخطيط أن تبادر، بمجرد نهاية جمع المعطيات والبيانات، إلى معالجتها وتحليلها، مع الحرص على تمكين أصحاب القرار والفاعلين المعنيين من الوصول إلى نتائجها واستخدامها في أقرب الآجال.

ومن شأن هذا التعجيل باستغلال المعطيات أن يمكن من التحديد السريع للاتجاهات الناشئة من أجل بلورة السياسات العامة المناسبة وتكييف مختلف البرامج بما يتوافق مع مصلحة بلادنا ورفاه شعبنا. أصلحك الله ورعاك، خديمنا الأرضي، ويسر لك سبل السداد والتوفيق.

والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته.»

وزارة الشباب والثقافة والتواصل  
- قطاع التواصل -

[www.maroc.ma](http://www.maroc.ma) - [www.sahara.ma](http://www.sahara.ma) - [www.mjcc.gov.ma](http://www.mjcc.gov.ma)